
563


KÖPRÜLÜ KÜT.
563
M. Asım Bey



عبد الحكيم سلكوتی حاشیه عبد الغفور
حاشیه جامی کراسه
عدد
۲۱

وقف کتبخانه کوپریلی



۵۶۴



بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر المعلوم وهو الاظهر لكونه معدولا من حمدت الله حمداً للدلالة
على الدوام وكثرة استعماله قوله اي كل حمد له تفسير على كلا الوجهين واشارة الى انه لا فرق
بين الجنس والاستغراق في اختصاص جميع المحامد به تعالى انما الفرق بان الجنس لا يحتاج الى معونة المقام
الخطابي بخلاف الاستغراق وعموم كل حمد اي قول يشعر بالتعظيم او فعل كذلك يستفاد من اللام
وعموم الاوقات من اسمية الجملة وعموم كل حامد من ترك الفاعل قصدا للعموم وفيه اشارة الى ان
اختلاف الاعراض باعتبار محالها لا يعتبر في العرف والا لكان هذا العموم داخلا في عموم كل حمد
قوله او القدر المشترك في الرضي ان المصدر موضوع للحدث الساذج من غير اعتبار نسبته الى الفاعل
او الى متعلق اخر والفعل ماخوذ في مفهومه النسبة وضعا فان اعتبر من حيث انه منسوب الى الفاعل
فهو مبني للفاعل وان اعتبر نسبته الى متعلق اخر فهو مبني للمفعول وان لم يعتبر شيء منهما فهو القدر
المشترك وقيل القدر المشترك ما يطلق عليه الحمد قوله الحاصل بالمصدر فالمعنى المصدري من مقولة
الفعل او الانفعال فهو امر غير قار الذات والحاصل بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه
فالحمد بالمعنى المصدري ستودن والحاصل بالمصدر سپاس وليس المراد منه الاثر الذي
يترتب على المعنى المصدري كالالم على الضرب قوله اي الحري بجنس الحمد اي الضمير راجع الى
الجنس سواء كان اللام للجنس او الاستغراق وعموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما صرح به في
الكشاف في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن وذلك ليفيد ان غيره تعالى ليس جديرا بالحمد
اصلا ثم ان الولي بمعنى الحري ليس من اسمائه تعالى وانما هو بمعنى النصير او المتولي للامر
القائم لم يوجد بهذا المعنى في الكتب المتداولة نعم ذكر في الصحاح هو اولى به واحرى
وفي شمس العلوم وطلبة الطلبة وغيره اذا صار اولى به فتفسيره بالحري على تقدير المعنى
الوضعي دون ذاته تعالى بخصوصه على ان استعمال مبدء الاشتقاق كاف في الاشتقاق فان
تم والا فلا وتفسيره بالمحب او النصير او المتولي لا يساعده الذوق السليم كما ترى
تفسيره ثان

قوله

قوله
وان الوهم عطف تفسيري للمتعين قوله صرح بالخلاف الحمد لله فانه تعليق بما يشعر بالعلية
ضمنا لكونه علما للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليق كالتعليق بالمشتق قوله من
النبوة على وزن المسوة في شمس العلوم النبوة الارتفاع وفي الصحاح والقاموس النبوة
والنباوة ما ارتفع من الارض فان جعلت النبي ماخوذا منه اي شرف على ساير الخلق
فاصله غير الهمزة فعيل بمعنى مفعول وتصغيره نبي ويجمع انبيا كاتقيا وان جعله ماخوذا من
النبأ بمعنى الخبر لانه انبأ عن الله سبحانه فاصله الهمزة وتصغيره نبيء وجمعه نبأ على ما قاله
سيبويه ليس احد من العرب الا ويقول تنبأ مسيلمة بالهمزة غير انهم تركوا الهمزة في النبي
كما تركوها في الذرية والبرية والخابية الا اهل مكة فانهم يهمزون هذه الاحرف ولا
يهمزون غيرها وانما جمع على انبيا لان الهمزة لما ابدل التزم الابدال جمع جمع ما اصله



لامه حرف علة كعيد واعياد ولعدم احتياج الوجه الاول الى ارتكاب تخلف اختاره وقيل
انه منقول من النبي بمعنى الطريق لانه طريق الى الله تعالى قوله انما قال انسان ليشمل
مريم ام عيسى عليهم السلام فانه قال بعضهم بنبوتها قوله اهل بيته اولاده وازواجه وخدمه كما
جاء في الحديث سلمان منا اهل البيت قوله كطاهر واطهار نظيرا لا استشهادا لانه يحتمل
التاويل المذكور ايضا قال في شرح الكشاف انه جمع طهر بمعنى طاهر كعدل وعادل وفي
المطول الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب قوله او جمع صحب بمعنى صاحب او جمع صاحب
على ما في الصحاح فيكون الاصحاب جمع الجمع قوله مخفف صاحب بحذف الالف ويجوز
ان يتعلق بكليهما قوله بناء على ما قيل يتعلق بكلا الوجهين من ان فاعلا اسما كان او صفة
قوله اي الذين بحث لما كان ظاهر الفقرة تقتضي ان يكون صحابي منسوبا بالجميع او اليه
صلى الله عليه وسلم بناء على ان الجمع المعرف والمضاف للاستغراق اذا لم يكن للعهد الخارجي
وذلك باطل في نفسه ويستدعي استواء جميع الصحابة في الفضل اولها بحمل الاسناد
في الجمع الاول على التجوز مع ابقائه على عمومه كما في قولهم بنو فلان قتلوا والمراد بعض

ويجعل

الذين ثبت فيما بينهم التادب بادابه ويجعل الجمع الثاني مجازا على الجنس واعتبار الاختصاص
المستفاد من الاضافة فيه الى جنس الادب من حيث انه مختص به انه صلى الله عليه وسلم
وقايم به والبه اشار بقوله والانصباغ بصبغة حيث اورد بصيغة المفرد ولما كان
الاتصاف بصفة الغير محالا علل بقوله للفناء في ذاته ومعنى الفناء في اصطلاح الصوفية
تبديل الصفات البشرية بصفات الالهية دون الذات فكما انما كلما ارتفع صفة منها
قامت الصفة الالهية مقامها فيكون الحق سمعه وبصره كما نطق به الحديث كذلك حال الفناء
في النبي والشيخ وهذا مبني على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح رح ولعل المحشي سمعه
منه والا فالظاهر المناسب للقياس ان المعنى الساعين غاية السعي في التادب بادابه
بحمل صيغة النقل على المبالغة والاضافة لمجرد الارتباط قوله اي ستتلى عليك وهو المعاني
المدونة الموجودة بالوجود اللفظي ان كانت الخطبة الحاقية والاستقبال بالنظر الى المخاطب
والحاضر في الذهن ان كانت ابتدايية والالفاظ الدالة عليها وعلى اي تقدير جعلها
مشارا اليها تنزيلها منزلة المبصر لكمال امتيازها وصيرورتها نصب العين كالمشاهد
وفي هذا التعبير اشارة الى ان المشار اليه المعاني من حيث التدوين والترتيب الخاص
لان المقصود مدح الكتاب والى ان خصوصية المحل غير معتبرة في التسمية فالمسمى
المعاني المدونة باي محل قامت كيلا يلزم الاشتراك والقول بالوضع العام قوله
من الاشكال بمعنى الاشباه للمبالغة يعني في الاصل صفة جعل علما فان اعتبر زيادة التا
حين النقل فهي اما للمبالغة في كفاية للمبتدي في علم النحو او للنقل من الوصفية الى الاسمية
وان اعتبر سابقا عليه فهي للتانيث الموصوف ولما كان هذا الوجه محتاجا الى زيادة اعتبار
اخر وان كان فيه ابقاء التاء على اصله قوله لتوهم اي لمانع وهو توهم التانيث قوله كناية
اي المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض والانتهاء فيهما كناية عن الانتشار فيه قوله
من اول السرطان وهو من غاية القرب من القطب الشمالي الى غاية القرب من القطب الجنوبي قوله

اشكل الامر اذا دخل واشتبه ثم استعمل بمعنى الاشباه قوله

يعني ستر

ستر الله لخ حاصله اذا كان النعمة بمعنى الستر المطلق فنسبته الى الضمير اما على سبيل
التوسع للمبالغة او على حذف المضاف اي نفضرانه واضافة الغفران الى ذاته تعالى
للاختصاص كيلا يلزم كون الشي آلة لنفسه اذ يصير المعنى ستر الله ذنوبه بستر ذنوبه
قوله من غير سابقة محل تقال سبقه وسابقه في هذا الامر اذا سبق الناس فالمعنى من غير سبق في
العمل قوله ويجوز ان يكون الستر كناية عن الاحاطة لخ لا حاجة الى التوسع او الحذف
ولا الى جعل الاضافة للاختصاص قوله النعمة كما هو شيد لخ يعني ان النعمة اذا كان
بمعنى ستر المعصية فان قصد بالاضافة الاختصاص كان مفاد الكلام المعنى الاول من غير
احتياج الى مونة التوسع او الحذف وان لم يقصد لا يمكن حمل النعمة على المعنى الحقيقي لاستلزام
الشي لنفسه فلا بد من تجريده عن بعض المعاني وهو الذنب وجعله بمعنى الستر مطلقا
ليصح جعله كناية عن الاحاطة فان ستر ذاته بالغفران يلزمه ان يكون محاطا به اذ ستر
ذنوبه بخلاف ما اذا جعل بمعنى الستر مطلقا فانه حينئذ لا يحتاج في جعله كناية الى مونة
فالحاصل ان جعل النعمة بمعنى الستر مطلقا احتاج استخراج المعنى الاول الى مونة التوسع
او الحذف وان جعل بمعنى ستر الذنوب احتاج استخراج المعنى الثاني الى التجريد قوله
من الفيد في التاج الفيد زيادة شدن وهمه الفايده وفي القاموس فادت له فايدة اي
حصلت وفي الصراح الفايده الحركة فيه شود وداده شود دارد انش ومال فلعله معنى
النقل اليه من الوصفية قوله التلهف فالتلهف التحسر والحزن على فوات المطلوب
والتاسف التحسر على نزول المكروه قوله جعل الاسباب لخ ويشترط ان يكون المطلوب خيرا فانه
اذا كان شرا يقال له الحذر كان قوله الحبيب لخ يعني انه في الاصل مصدر استعمل بمعنى اسم الفاعل
قوله عطف على جملة هو حسبي وكلاهما متنافيان وكذا قوله وما توفيقي الا بالله والواو فيه
اعتراضية وهو مزيل لرفع توهم الحصر الناشي عن الكلام السابق لتضمنه معنى الفعل فانه
بمعنى يحسبني قوله والمخصوص لخ يجوز تقديم المخصوص على ما نص عليه في المفتاح اي قوله لمتصل

المصباح

لعله الصحاح

يعني التلهف

فسر النفي بالترك ليكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا فانه شرط نصبه عند الجمهور اذ لا يصح
جعله علة للتصدير ولو حمل عليه هذا النفي بتاويل انتفى التصدير كان فاعله التصدير وفاعل
الهضم المصدر قوله تخيل التخييل حبا انه اخترع اي تخيله لنفسه دفعا للعجب لهذا النفي
اللايق فان النفس اطوع للتخييلات من المعقولات من حيث انه صنعه قوله اشار بذلك الى ان
الحيثيه في عبارة للتقدير وان كان الشايع في تقييد الشي بنفسه افادة الاطلاق وذلك
بحمل الاضافه في الحيثيه على الاختصاص لكونه موضوعا له قوله فانهم انما يستحسنون الخ بدليل
تركهم فيما لا يعتنون كالمكاتبات والامور الخسيسة ولان الامر به في الحديث افتتاح امر
ذي بال ذي شرف قوله لكن بقي توهم الخ انما قال توهم اما لانه قد اندفع بقوله بان جعله جزءا
واما لانه مبني على حمل الباء في الحديث صلة الابتداء فيفيد كون الحمد جزء المبتدا به وهو توهم
اذ لا يصح ذلك الا فيما هو من قبيل الالفاظ مع ان المامور به الابتداء به في كل امر ذي بال فهو
بالملابسه اي لم يبدا هو الامر متلبسا بحمد الله فيكون الحمد المامور به التلفظ في اول الامر لا الجزئيه
وهذا حاصل جواب الشارح قوله اي عن احوال المنسوبه اليهما من حيث الخ قيد الحيثيه مستفاد من جعل
محط الفايدة الاختصاص المستفاد من الاضافه او مما تقرر من ان الامور المختلفه بالاعتبار
يجب قيد الحيثيه فيها وفايدة الحيثيه احترازا عن الاحوال المنسوبه اليهما باعتبار امر اعم
ككونهما عرضا مسموعا او غير قار الذات او باعتبار امر اخص ككونهما فصيحا وغير فصيح وانما لم
يقل عن احوال العارضه لهما من حيث انهما كذلك كما يشعر به تعريف الموضوع بما يبحث فيه
عن عوارض الذاتيه اشارة الى ان هذه الاحوال امور اعتباريه اعتبرها النحاة بمعرفة
كيفية التركيب العربي صحة وسقاما قوله سواء ثبت البحث اثبات المحمول للموضوع ويبحث
عن عوارض الذاتيه لموضوع العلم باثباتها لنفسه او لنوعه او لعرضه الذاتي او لنوع عرضه
ولما كان القسمان الاخيران راجعان الى القسم الثاني لان الموضوع المقيد بالعرض الذاتي
نسم من الموضوع اكتفى المحشي على القسمين وفايدة قيد الحيثيه ان الشي الواحد قد يكون قسيما

لموضوعين

لموضوعين فمن حيثيه يبحث في علم ومن اخرى في اخر قوله وفيه اشارة وليس بيان للموضوع فقد
حتى يرد ان التصريف والمعاني والبيان والبديع والنحو بل جميع العلوم الادبيه تشترك في
ان موضوعها الكلام والكلمة فلا بد من اعتبار الحيثيه حتى يتميز موضوعه عما عداه بان يقال
موضوعه الكلمة والكلام من حيث يعرف بهما كيفية التركيب العربي صحة وسقاما قوله من قال ان
موضوعه الكلمة هربا من لزوم تعدد الموضوع لكن تعدد الموضوع جايز اذا تحقق جهة الوحدة
قوله تكلف لان كلا منهما يبحث عنه في العلم وبكل منهما يعرف كيفيه التركيب فجعل البحث عن احدهما
تبعا للاخر تكلف ويبقى انه يبحث فيه عن احوال المركب الغير الاسنادي ايضا فيجب ان يجعل
موضوعه الامور الثلاثة الا ان يقال انه قلت مباحثه لم يعتد به وجعل راجعا الى
احدهما والصواب ان موضوعه اللفظ باعتبار الموضوع صدقه على كل واحد من الاقسام
الثلاثة قوله اي لم يتصور اشارة الى ان لم يعرفا من المعرفة لا من التعريف اذ البحث عن
احوالهما موقوف على معرفتهما لا على التعريف قوله ولما ثبت وجوب تصورهما الخ دفع لما
يرد من ان توقف البحث على المعرفة لا يستلزم توقفه على التعريف خصوصا على هذا التعريف
فلا يتم التقريب وحاصل الدفع انه لما ثبت وجوب تصورهما عرفا بهذين التعريفين لتحصيل
ما هو الواجب لا لوجوبهما بخصوصهما والفاعل المختار اذا ظهر له طريقان في تحصيل
المقصود يختار ايهما شاء بارادة والمرجح ارادته كما هو طريق اهل الحق قوله ان قيل لو وجب الخ
لا يخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبه اليهما من حيث انها كذلك موقوف على تصورهما بوجه
مساو لهما للتمكن من اثبات الاحوال المخصوصه لهما والتعريف انما يتوقف على تصورهما
مطلقا فلا ورود لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحيثيه في قوله لم يصح البحث عن احوالهما الخ
فالاولى اسقاط الحيثيه او اسقاط هذا البحث الذي تكلف في دفعه اعتبار حال المتعلم بعد
المخاطب وهو الحق قوله وجد جهة التقدم الخ وهي الجزئيه اما جزئيه الفرد للفرد فقط واما
جزئيه المفهوم للمفهوم فلانه اخذ في تعريف الكلام الكلمة باعتبار ما صدق عليه حيث جعل عنوانا

فعاهم

للملاحظة ومن لم يفهم وقع في حيص وبيص قوله توافقت الخ ان المقصود يتبع الملفوظ
والملفوظ يتبع الكتابة فيتقدم الكتابة يستلزم التقدم في الوجود بين اللفظي والذهني وكتقدم
في الوجود الخارجي يتحقق به فتوافقت الكل في التقدم قوله الاشتقاق الخ تعريف الاشتقاق باعتبار
العلم وحذف قولهم فترد احدهما الى الاخر اشارة الى انه ليس داخلا في التعريف بل هو
بيان لتعيين المشتق والمشتق منه فالمردود لا المردود اليه المشتق منه تناسبا اشار به الى انه لابد من
التغاير بين المعنيين بوجه فلا يجعل للقتل مصدر اشتقاقا من القتل والتعميم لتنويع ولبيان
انواع المحدود من الاشتقاق الصغير والكبير والاكبر لا للابهام والتشكيك قوله وقرر الشارح
حاصل ما ذكره الشارح في بيان التناسب المعنوي ان المدلول الالتزامي للكلمة والكلام وهو تأثير
معانيهما في النفوس شبيه بالمعنى المطابقي للكلم في كون كل منهما فردا للتأثير وحاصل وجه البعد
ان تأثير المعنى بالجرح مطلقا غير مناسب لانتفاء المرح اعتبار الجرح لخصوصه تشبيها به وان اريد
تشبيه تأثيره بصحة الالم به كان التشبيه مناسبا لكن هذه مناسبة بعيدة عن الفهم لخفائها
فانها مناسبة باعتبار ما ترتب على معاني بعض افرادهما غير لازمة الشيء من معانيهما فان تأثير المعاني
بالالم يختلف بحسب الاشخاص والاوقات والاحوال قوله حاصل ما ذكره المحشي ان التناسب المعنوي
اشتراكهما من حيث نفسهما اي مع قطع النظر عن المعنى في المدلول الالتزامي وهو التأثير التابع
للفهم التي هي مدلول الالتزامي لجوهر الحروف قوله مع ان المناسب الخ لا يخفى بعد هذه المناسبة
مع وجود المناسب تأثير انفسهما اي نفس الكلمة والكلام والكلم من غير اعتبار نظر الى معانيهما قوله
ونقش الصورة في الاذهان اي صور ذواتها ما يترتب عليها الى على الفرع ونقش الصور من الافعال
والانفعال فانه يترتب عليها حذف الملايمات ودفع المنافرات والاقدام والاحجام والتألم
والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك من مستتبعات غيرات قوله مدلول
الكاف واللام والميم اي المدلول الالتزامي لها لكون الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من
المجهورة قوله فان تقاليبها الخ يقال ملكت العجين اذا شددت عجنه ويقال كمل الشيء اذا تم فني

واللفظ

الكلم

مشترك المردود

تشبيه

التمام

التمام فوق ذلك الشيء ويقال لكمت البير اذا قل ماؤها فانها لقوتها وعدم دخا ونم يقل
ماؤها واللكم حلا يكتحل به العين فان الاكتحال يوجب القوة قوله فالكلمة قد كثر لما تقدم
اي محصل من ذلك التفصيل ان الالفاظ الثلاثة متساوية الاقدام في المدلول الالتزامي لها
وهو تأثيرها في الاسماع والاذهان لاجل القوة المفهومة التزاما من جوهر تلك الحروف فيكون
بينهما تناسبا معنويا من حيث اتحاد مدلولهما الالتزامي واما كون الكلمة والكلام فرعين الكلم
فلكونهما مشتملين على الزيادة من حيث الحروف والحركات قوله لوجب التانيث لكونه مسندا الى الضمير
جمع غير العقلاء واليه ذهب صاحب الصحاح فانه قال الكلم لا يكون اقل من ثلث كلمات لانه جمع الكلمة
قوله فان الصاعد الخ يعني ان التانيث بالضمير وان كان ظاهرا بالنسبة الى لفظ الكلم لان
الصاعد في الواقع ليس الا بعضه فيجوز تذكيره باعتبار تاويله بالبعض وهذا كتذكير الضمير الراجع
الى المؤنث بتاويله بالشخص على ما تقرر من ان المرجع اذا كان مذكرا باعتبار ومؤنثا باعتبار
آخر يجوز تذكيره وتانيثه وليس مراد الشارح ان لفظ البعض ههنا مقدر على ما وهم قوله يقتضي تعريف
المصطلح لانه المبحوث عنه في العلم قوله لا تعريف الفرد النوعي ولا بيان الطرد اي لا يقتضي المقام
التعريف بهذا العنوان وان كان متحدا بالمصطلح عليه قوله ولا بيان الطرد اي لا يقتضي المقام
بيان اطراد تعريف الكلمة وكونه شاملا لجميع افراده كما قيل اذ المقصود معرفة ما بحث عن احواله
فالزائد عليه زائد على مقتضى المقام قوله والتعريف الخ عطف على ان المقام يقتضي تعريف المصطلح
اي التعريف ليس الا لتصوير حقيقة المعرف اما بالكنه او بالوجه من حيث هي هي مع قطع النظر
عن تحقيقه قوله فاللام للجنس والطبيعة اي الماهية من حيث هي وفي عطف الطبيعة عليه اشارة
الى ان ليس الجنس ههنا بالمعنى الاعم الشامل للطبيعة والاستغراق والعهد الذهني كما هو مقابل
الى قوله يمنع الخ يعني انه كان في اللغة فيه معنى الوحدة الفردية ثم نقل الى المعنى الجنسي المصطلح
عليه ولم يعتبر فيه معنى الوحدة فالتاء لمجرد التانيث قوله على تقدير الخ احتراز عن القول
بوضعها للمفهوم من حيث هي والوحدة مدلول التنكير قوله وليس الخ رد على الفاضل

الهندي حيث منع التجريد مستندا بان التاء نص فيه قوله بدليل كلمتين الخ فيه ان الوحدة المعتبرة في
كل منهما في نفسه لا ينافي التعدد الذي هو مدلول التثنية من حيث اجتماعهما نعم لو كان مدلول
التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع اخر لوجب التجريد كيف وقد عرف التثنية بما لحق
في اخره الف او يا ونون مفتوحة ليدل ان معه من جنسه ولك ان تقول لو كان التاء نصا في
الوحدة لما جاز كما للجنس وكما للوحدة قوله وتسليم ما منعناه بقوله ولقايل ان يمنع قوله بحسب
كانت اي خلقيه كانت كالاذن او اعتباريه كما فيما نحن فيه في المراد بالصناعة ما يتعلق
بالاعتبار والاصطلاح سوا حصلت بالصناعة او لا قوله ويمكن ان يجاب يعني نقلت الكلمة
من المعنى اللغوي اعني اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية الى المعنى الجنسي الموصوف بالوحدة
الجنسية قوله فيجوز الخ فيقال فيما نحن فيه جنس الكلمة الذي هو واحد بان يعتبر اللام مقدما
في المعنى عن التا كما في التلفظ دعاية لجزالة المعنى او نوع الكلمة الواحدة التي هي جنس كما هو
الظاهر من دخول اللام بعد التا وفيه اشارة الى دفع توهم من استدل بقوله والواحد
بالجنسية لانه يجيء لدفع المنافات لاتصاف الجنس بالوحدة قوله ورمي الشيء من الفم يعني ان
اللفظ في اللغة جاء لمطلق الرمي سوا كان من الفم وغيره ولرمي الشيء من الفم حرفا او غيره
والتكلم والشم رحمه الله اختار انه لمطلق الرمي اذ لو كان موضوعا لواحد من المعنيين الاخرين
يكون استعماله في مطلق على سبيل الاشتراك والمجاز والاصل ينفيهما بخلاف ما اذا كان
موضوعا للمطلق فان استعماله فيهما على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق في المقيد قوله
خروج المنوي الخ لعدم كونه ملفوظا بالمعنى اللغوي والمراد باللفظ الخ لا يخفى ان هذا
التعميم اما بطريق التجوز او بطريق النقل والاول ينفيه مقام التعريف فتعين الثاني قوله
لم يرد الا المعنى الخ فصار المعنى اللغوي اعني الملفوظ حقيقة متروكا في استعمالاتهم وهذا
معنى النقل قوله من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية الخاص باسم العام
فان التلفظ سبب لحصول اللفظ ومتعلق به فيجوز باعتبار كل واحد من العلاقتين

وليس فيه

٦

قوله وليس فيه مونة النقل بخلاف الوجه الثاني فان فيه نقلا من المعنى المصدري الى الملفوظ ثم الى ما
يتلفظ به الانسان ولا يخفى ان استعماله بمعنى الملفوظ بطريق المجاز لا بالنقل الا ان يراد بالنقل
المعنى اللغوي قوله وهذا اقرب لقرب وجه المناسبة الى الفهم قوله ابتدا او بواسطة كما ذكر على تقدير كونه
من الرمي مطلقا قوله الا التعديه لا السببيه او الا الة حتى ينتقص باللسان ونحوه قوله وليس فيه دور لان نفي
لما علم ضمنا من تفسيره التلفظ بكونه قوله اختلفوا فان دلالته على الفاعليه والمفعوليه والاضافه فذهب
الشارح رحمه الله الى انها موضوعة لهذه المعاني فيكون كلمة وبعضهم الى ان الموضوع هو اللفظ الموضوع
الموصوف بها بالوضع النوعي فلا يكون كلمة قوله من تحقيق معنى اللفظ حيث اعتبر ان يكون متعلقه
الكلام والحرف والحركات ليست بشيء منها قوله وقد يجاب يعني انه وان خرج عن ما يتلفظ به على التحقيق
المذكور لكن تعميم التلفظ بقوله لفظا او حكما يدخلها لكونها مشاركا للملفوظ اعني الواو والالف وكيا
في الدلالة على المعاني كلها قوله انما اقر به تقريبا يعني كان الظاهر ما يتلفظ به مطلقا لكن لما لم يكن لفظ
غير الانسان من المهملات يعتنى معلوما قيده بذلك تقريبا لتصوير اللفظ من الفهم فالقيد المذكور للتصوير
لا للتقييد قوله اي ملفوظا اشارة الى ان قوله حقيقة وحكما صفة لمصدر محذوف اي ملفوظا ثابتا بالنظر
في حد ذاته بان يكون من قبيل الحرف والصوت او ملفوظا ثابتا بالنظر الى الاحوال بان يشارك الملفوظ
في الاحوال كالمستعمل بان كيفية ارادة الموضوع من المستعمل فانه مجاز مرسل اما باعتبار المشارفة
فان ما يصح استعماله مشارف للاستعمال او باعتبار ذكر الخاص وارادة العام لانه في الاصل مصدر
والمصدر يستوي فيه الواحد والكثير لانه موضوع للحدث المطلق ولذا لا يثنى ولا يجمع قوله اي الملفوظ به
التحقيقي فسر به لذلك ليصح مقابلته بالحكمي والا فكلاهما حقيقي لكونهما فردين له قوله اي الذي هو اعم من
الحرف اي صدقا فان غير الحرف صوت يعتمد على المخارج ووجودا ان غير بالكيفية العارضة للصوت
فذكر نفي الصوت مبالغة في نفي كونه ملفوظا فلا يتوهم الاستدراك قد في شرح التسهيل المكنى
ما لا صورة له في التلفظ والبارز ما له صورة في اللفظ قوله ولا ادري من اي مقولة هو تحقيق
المقام يقتضي صحة الكلام وهو انه لا شك ان ضرب في زيد ضرب يدل على الفاعل ولذا

يفيد التقوي بسبب تكرار الاسناد بخلاف ضرب زيد فلا يقال ان فاعله هو المقدم كما ذهب اليه
البعض ومنعوا وجوب تأخير الفاعل فاما ان يقال الدال على الفاعل الفعل بنفسه من غير اعتبار
امر اخر معه وهو الظاهر البطلان والا لكان الفعل فقط مفيد المعنى الجملة فلا يرتبط مع الفاعل
في نحو ضرب زيد فلا بد ان يقال ان الواضع اعتبر مع الفعل عند عدم ذكر الظاهر امرا اخر اعتبارا عما
تقدم كالجزء والتتمة واكتفى بذكر الفعل عن ذكره كما في الترخيم بجعل ما نوي دليلا على ما ابقي نص عليه
الرضي فيكون كالملفوظ ولذا قال بعض النحاة ان المقدر في نحو زيد ضرب ينبغي ان يكون اقل من الف
ضربا لصمم اوثلثه ليكون ضمير المفرد اخف من ضمير التثنية ولما لم يتعلق غرض الواضع في افادة ما
قصد من اعتباره بنفسه لم يعتبره بخصوصه كونه حرفا او حركة او هيئة من هيئات الكلمة بل
اعتبره من حيث انه عبارة عما تقدم وكالجزء له فلم يكن داخلا في شيء من المقولات ولا يكون من قبيل
المحذوف اللازم حذفه لانه معتبر بخصوصيته وبما ذكرنا لك ظهر دخوله في تعريف الضمير المتصل
لكونه لفظا حكما موضوعا للغائب تقدم ذكره كالجزء مما قبله بحيث لا يصح التلفظ الحكمي الا بما قبله
فظهر فساد ما قيل من انه الفاعل والمفعول واعتبر جزءا من الكلام الملفوظ لجعله جزءا من الكلام
المعقول فهو ليس من مقولة بعينه بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة من مقولة
الصوت بان يرجع الضمير الى الصوت فمقولته ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي
لانه كيف يصح جعله قسما من الضمير لان الوضع معتبر فيه وقد تنبه ذلك القائل لهذه الدقيقة
في شرح الرسالة الوضعية فالتجأ الى اعتبار الوضع الحكمي وهذا اعجب من الاول لانه لا بد من المغايرة
بين الموضوع والموضوع له وان كان حكميا وانه اي حاجة الى اعتبار هذا الحكم وما الدليل عليه وكذا
ظهر فساد ما قيل انه معدوم فلا يكون داخلا في شيء من مقولات لانه ان اراد انه معدوم مطلقا
فباطل لتعلق الوضع به واعتبار اتصاله لم دونه ارادة انه معدوم عن اللفظ وان كان موجودا في نفسه فلا
يضر بكونه داخلا في شيء من المقولات لانه ان اراد انه عن اللفظ وان كان موجودا في نفسه
فلا يفيد قال المصنف في الايضاح لما كان باب المفعول باعتبار المفعولية حكمه الحذف من غير تقدير

قيل عند

قيل عند عدم التلفظ به محذوف في كل موضع لما كان والفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود عند عدم
التلفظ به حكم بانه موجود والا فالضمير في قولك زيد ضرب في الاحتياج اليه كالضمير في قوله تعالى
ولكم فيها ما تشتهي الانفس وان كان احدهما فاعلا والاخر مفعولا انتهى فهم منه المحشي ان الفرق بين
المنوي والمحذوف مجرد اصطلاح والا فهما متساويان في كونهما محذوفين من اللفظ معتبرين
في المعنى وليس كذلك بل مراده ان عند عدم التلفظ بالفاعل يحكم بوجوده ويجعل في حكم الملفوظ
لدلالة الفعل عليه عند تقدم المرجع فهو معتبر في الكلام دال على الفاعل فيكون منويا بخلاف المحذوف
فانه حذف من الكلام استغناء بالقرينة من غير جعله في حكم الملفوظ واعتبار اتصاله بما قبله فيكون
محذوفا غير منوي وان كانا مشتركين في احتياج صحة الكلام الى اعتبارهما فعلى هذا يكون كلامه
موافقا لما قاله القوم كما يعرف نحو ما رفع عين مثل ذلك المقدر فهو عادته لان المقدر هو هذا
المصرح به كيف فان يجوز الفصل بين الفعل وبهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت المفعول
المصرح به هو غير المتصل فهو يحكم كذا في الرضي عطف على قوله ليس الخ والجامع ان المعطوف عليه لاثبات
انه ليس لفظا حقيقيا والمعطوف لاثبات انه لفظ حكمي اذ على تقدير وجوده الخ وانما قال ذلك
ليشتمل المحذوف واجب الحذف قوله يتلفظ به الانسان لكونه من مقولة الحروف قوله وكلمات الله تعالى داخلة
فيه الخ اعلم ان هذا الكلام اشارة الى سؤال وجواب اوردهما السيد قدس سره في حواشيه على
شرح الرضي ومنشاؤه ما وقع فيه من ان اللفظ خاص بما يخرج من الفم فلا يقال لفظ الله كما
يقال كلام الله حيث قال قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات كلام الله تعالى
فلا يجوز اخذه في حدها واجيب بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما ليتناول الضمائر المنوية
ولا شك ان تلك الكلمات من شانها ان يتلفظ بها قطعا بل هي ملفوظة بالفعل وان لم تكن ملفوظا
بالقياس اليه تعالى انتهى فلا اعتراض لهذه الكلمات الالهية التي وصلت الينا ونقرؤها وانه
لا شبهة في دخول كلمات الملائكة والجن كيف وقد قال المحشي سابقا ان قيد الانسان لتقريب تصوير
اللفظ من الفهم والا فالمراد مطلق التلفظ وحاصل الجواب الذي اختاره الشارح وهو الاخير

في كلام السيد قدس سره فان كلامه تعالى انما لا يوصف باللفظ بالقياس الى ذاته تعالى فلا يكون كلماته
الفاظا من هذه الحيثية وهو الفاظ في انفسها لانه يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان اي حين القراءة
وحاصل الجواب بنا فين ان كلماته تعالى ليست الفاظا باعتبار معنى اللغوي وهو ما يخرج من الفم
لا بالمعنى الاصطلاحي اعني ما يتلفظ به حقيقة او حكما او من شانه ان يتلفظ به فعلى هذا لا يجوز ان
يكون كلماته تعالى الفاظا بالقياس الى ذاته تعالى ايضا وانما تركهما الشارح رحمه الله لان جعلها الفاظا
حكمية والتاويل بما من شانه انما ينسب ان يصار اليه اذا لم يكن الفاظا حقيقة فاذا عرفت ما ذكرنا لك
ظهر لك ان ما ذكره المحشي بقوله لا يقال لا موقع له اصلا لان الكلام في الكلمات الالهية التي وصلت الينا
لا فيما هو قائم بذاته تعالى وكذا قوله لا يخفى ان هذا الاعتذار كيف وخروج الكلمات القائمة بذاته
تعالى والملهومة له او ما يظهر في امر اخر سوى الانسان لا يضرنا حتى يحتمل لادخالها اذ تدوين النحو انما
هو لمعرفة احوال الفاظ التي يتلفظ بها اذ اثبت ان كلمات الله تعالى الخ كما ذهب الحنابلة من ان كلامه
تعالى هو هذا اللفظ المتلو بهذا الترتيب والقراءة حادثة والمقروء قديم والكراهية جوزوا قيام
الحوادث بذاته تعالى جمع نصيبه على وزن فعيلة كصحف وصحيفة في شمس العلوم النصب القضيب د
وبالتخفيف العلم ويقال هو جمع نصبه الذي هو اول اجزاء التعريف قيد بذلك لانه لو كان غير داخل
في الجزء الثاني مثلا مع دخوله في الجزء الاول احتيج في تصحيح التعريف الى اعتبار قيد هو جزء وكناية
كالمهملات فانه غير داخل في الوضع وداخل في اللفظ لا بد في تصحيح التعريف من اعتبار قيد الوضع
لم يحتج الخ معنى هذا النفي وكذا ما في قول الشارح انه لا قيد هنا والاحتياج من قبيل لا يهتدي لمنارها
اي لا اهتداء ولا منار وفيه اشارة الى من قال انه احتراز عن الدوال الاربع غلط من وجهين لاشتمال
كلامه على انه لا بد من اخراجها من التعريف بهذا القيد مخرج له فاندفع ما قيل مراد الظاهر ان
يقول فلا معنى لاخراجها به ردا على من قال انه احتراز عنها ولا وجه لنفي الاحتياج الى اعتبار قيد
حتى يلزم علينا الخ هذا الاحتراز وقع من المص رحمه الله في شرحه فلذا تعسفوا في تصحيحه وحمل
مراده انه زيد للفظ ولم يكتف بالموضوع لمعنى مفرد مع كونه اخصر احترازا عن دخول الدوال الاربع

لما بينهما

لما بينهما من العموم والخصوص من وجه وقوله اما لما سيأتي في قوله فانه لا يقال لفظة واحدة
وهو الذي ذكره المص رح في الايضاح وقد انقلب ههنا اه لانه مصدر لا يحتمل الضمير ويستوي
فيه المذكر والمونث بجعل المعنى خبر اللفظ كانه بذلك التعيين يستقر في ذلك المعنى ولا يتجاوز
عنه الا بقرينة كاستقرار الشيء في الحيز ملحوظ بخصوصه بان يلاحظ بخصوصه جوهره وهيئته
او بعمومه بان يلاحظ امر اعم يشتمله وغيره وكذا الحال في جانب الموضوع له فههنا احتمالات
اربعة ان يلاحظهما بخصوصهما كما في الاعلام واسماء الاجناس او يلاحظ الموضوع بخصوصه
والموضوع له بعمومه كما في المضمرات والمبهمات او بعكس ذلك كما في المشتقات والمركبات
والاحتمال الرابع ان يلاحظهما بعمومهما فغير متحقق ولعل المنوي من هذا القبيل على ما عرفت
من تحقيقه يتوهم انه مجهول له لمشابهة المحرف الموضوع بذلك المعنى فلا حاجة الى التصريح
بقيد التوافق لاخراج المحرفات كما في الرضي ان كانت الباء الخ ذكر السيد قدس سره في شرح المفتاح
وحواشي الكشاف الاصل في اللفظ التخصص والاختصاص والخصوص ان يستعمل بادخال الباء
على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد اي صار مقصورا على زيد الا ان الاكثر في الاستعمال
ادخال الباء على المقصور كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمين التمييز والافراد انتهى
فلذا قدم المحشي هذا الاحتمال لا يوجد في كل وضع الخ لخروج وضع المرادف على تقدير والمشترك على
تقدير اخر بحريه فيؤل الى التعريف المختار وهو تعيين الشيء بازاء شيء بحسب الجعل بان يكون احدهما
مقصورا على الاخر غير مشارك معه اخر وقت الجعل لا بحسب الحكم اي انه المترتب على الجعل من كونه
موضوعا وموضوعا له ودالا ومدلولا ولما كانت الاوضاع الخ بناء على ان الواضع واحد وهو الله
سبحانه وتعالى على ما هو المختار للشيخ الاشعري والحكمة في احداث الموضوعات اللغوية تعليم طرق
افادة ما في الضمير فالحاصل ان يكون لمعنى واحد لفظ واحد فان وضع اللفظين لمعنى واحد سواء
كان من لغة واحدة او لغتين زائد على المقصود ووضع لفظ واحد لمعنيين يخل بالتفاهم فالاشتراك
والترادف خلاف الاصل وقع من الواضع بعد ذلك لعارض كتقليل الالفاظ لتسهيل الحفظ وافادة

طريق الاختصار في الاشتراك والتوسعة في التلفظ وتحصيل وجوه المحسنات في الترادف وبان
التخصص اضافي اي بالنسبة الى بعض الالفاظ وبالنسبة الى بعض المعاني وبان معنى كل من المترادفين آه
يعني ان معنى تخصيص شيء بشيء جعل شيء خاصا بشيء آخر من حيث ذلك الجعل فقيد الحيثية مرادا
لانه ترك في اللفظ كما ترك في تعريف الكليات بناء على ما تقرر من ان قيد الحيثية في تعريفات الامور
الاضافية ماخوذة ثم لا يخفى ان الاجوبة المذكورة انما تفيد صحة استعمال لفظ التخصيص لا اختياره
على لفظ التعيين والاوجه ان يقال ان التخصيص لكونه بمعنى جعل الشيء حال كونه خاصا يتضمن
معنى الجعل والخصوص فالباء متعلق له باعتبار الجعل لا الخصوص كما في قولهم تعيين شيء بازاء
شيء فالمعنى جعل الشيء حال كونه خاصا بمقابلة شيء سواء اعتبر خصوصه من حيث المادة والصورة
معا كما في وضع الجوامد ومن حيث الصورة فقط كما في وضع المشتقات وبهذا القيد يخرج وضع
المجاز على التعريف اذ لا يعتبر فيه خصوصية الموضوع اصلا بل على مراعاة وجود العلاقة وهذا
على طبق ما قاله المحقق التفتازاني في التلويح من ان قيد الحيثية من قولهم موضوع العلم كذا من
حيث كذا يجوز ان يتعلق بالبحث وان يتعلق بالعروض لتضمن لفظ الموضوع كليهما وبما ذكرنا يعلم
الجواب عن الشبهة الخ اما اذا كان الباء داخلا على المقصود عليه فورود الشبهة ظاهر لعدم قصر
اللفظ على معنى واحد واما اذا كان داخلا على المقصود فلوجود لفظ آخر في بعض منهما كالمبهمات
والمضمرات فانما يعتبر بواحد ووضع له لفظ آخر بخصوصيته ايضا حال كونه الخ اشارة الى ان الباء
للملابسة والجار والمجرور ظرف مستقر وقع حالا من الشيء الاول متى اطلق وسمع الخ يعني ان المعطوف
محذوف بقرينة الجزاء لان المفهوم من اللفظ انما يترتب على السماع لا على مجرد الاطلاق ومقابله
احسن به باعتبار تقييده بغير السمع لما تقرر من ان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما سوى الخاص
وفائدة هذا التنويع التنبيه على قسمي الموضوع لا بعد كل البعد وان كان بعيدا في الجملة في مقام
التعريف ظاهره في ان التخصيص الخ لما انه جعل التخصيص ملابسا للدلالة دائرة معه فلا يرد
شبهة الخ تحصيل الحاصل بان يقال ان بين عموم الاوقات مع انه اذا اطلق الشيء الاول واحس

مرة ثانية لا يمكن فهم الشيء لامتناع تحصيل الحاصل وكذا وضع الفعل آه لعدم فهم النسبة
الجزئية الا بعد ذكر الفاعل كاسماء الاشارة لعدم انفهام المشار اليه منها الا بعد ضم الاشارة
فهم المعنى بوجه لوحظ حال وضعه يعني الوجه الكلي ولا شك في كونه مفهوما قبل انضمام الضميمة
وهذا الفهم ليس غاية لان المقصود فهم المعاني الجزئية لا حاجة الى تقييد آه كما يشعر به ظاهر
عبارة المجيب كما اذا سعلت من السعال بمعنى سرفه كردن من حد نصر ما يصح ان يقصد شيء
سواء تعلق به القصد من شيء او لا من شيء آه ولم يتعلق القصد اصلا مع بعده لفظا للزوم
التخفيف الغير القياسي المثل الى جانب المعنى لصحته من غير اعتبار النقل والتجوز حتى يكون
المراد آه فالمراد بقوله لما كان المعنى مدلول الشيء الثاني مع شرطه لا للشيء الثاني فقط
لانها قيد آه لان قوله متى اطلق ظرف الفهم فالقيد في الحقيقة هو الجزاء وهو قيد للشيء الثاني
فاذا جرد الوضع عنه كان تركه ملتزما لترك الشرطية ايضا فعلى هذا يكون المعنى في قول
الشارح ولما كان المعنى ملحوظا عبارة عن الشيء الثاني سماه باعتبار ما يؤول اليه والاظهر
ان يقال معناه لما كان مدلول المعنى ماخوذا وهو الشيء الثاني مع شرطه فذكر لفظ المعنى بعده
مبني على التجريد ولذا وضع المظهر موضع المضمر واليه يشير قول المحشي وهو قوله بذكر المعنى
بعد معنى الوضع فانه يدل على ان مودى لفظ المعنى شيء مع الشرطية واحد بقصد بذكر الشيء
اي بسبب ذلك التخصيص لاشتماله عليه من غير ان يعيد امرا زائدا عليه بخلاف ذكر الضمير الراجع
الى اللفظ بعد الوضع فانه مفيد لتعيين الشيء الاول المفهوم من الوضع ضمنا كانه قبل تخصيص شيء
هو اللفظ كذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل فكان ان ذكرهما بعده تعيين لما يفهم منه مبهما وليس
من التجريد كذلك ذكر اللفظ ههنا ثم قيل ان ذكر اللفظ ههنا ثم قيل ان ذكر اللفظ بعده ايضا
مبني على التجريد وذكر الشيء الشائع على المقابلة كلام ظاهري لانه لا حاجة لان عدم الاحتياج
انما نشا من ذكره الثاني فلا يصح ان يقال ان ذكر معنى بعده مبني على التجريد لعدم الاحتياج
الى اعتباره من جعل الوضع بمعنى الصوغ على ما في الرضي في التاج الصوغ دركري كردن وآفريدن

المعنى

لغير من الحقيقة لكن المدلول المجازي جزء المعنى الحقيقي ولذا سماه الشيخ فخر الاسلام
حقيقة قاصرة وفيه لكنه لا احتراز آه حيث خرج بالاول المهملات والدال بالطبع وبالعقل
وبالثاني حروف الهجاء لاجل التخصيص على القيود الاحترازية في تعريف الكلمة وارتكب المصرح
التجريد كما يدل آه يعني ترك ذكر لو قرينة عموم ردها للاختصاص ان يجعل آه بذكر الخاص
وارادة العام فان الدلالة الطبيعية تحتمله لكون العلاقة امرا عقليا الا انه لا اعتبار خصوصية
زايدة فيها جعل به قسيما للاحترة ولذا قال بعض الفضلاء لم يظهر لي فرق بينهما اي حروف آه
هكذا ذكر الفاضل اليمني والطيبي وفي الاساس تعدد الحروف وطلقا وفي القاموس الهجاء
بالكسر تقطيع اللفظ بحروفها وفي التاج الهجو والهجاء هجا كردن حروف فيه اعتراض آه مقصوده
دفع ما قيل ان الجواب ليس الا اعادة العموم المستفاد من التعريف فان سلم المعترض تحرير
العموم فلا اعتراض والا فلا تتم الجواب وحاصل الدفع ان الاعتراض مبني على الاعتماض
العموم بحمل ما على اللفظ بناء على شيوع استعمال المعنى في مقابلة فانه ما من عام الا وقد
خص منه البعض والجواب احضار لذلك العموم ودفع لتوهم التخصص اي تخصيصه من حيث
انها شخصه دفع لما يقال كان الظاهر ان يقال الى الالفاظ مفردا ومركبا اذ لا يقابل
بين الالفاظ المخصوصة والمركبة وحاصل الدفع ان النقض الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى
كان مادة النقض الالفاظ من حيث انها الفاظ مشخصة من غير نظر الى افرادها او تركيبها
فلذا قال الفاظ مخصوصة بخلاف النقض الثاني فانه بالنظر الى قيد الافراد فالمعتبر في
مادة النقض كونها الفاظا مركبة فلذا جعل المركبة في مقابلة المخصوصة فيما وقع في بعض
نسخ الشرح الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة من التصحيف الناسخ وذلك لانك اذا
عبرت آه ذهب بعض الناظرين في شرح المقاصد ان التعلق المذكور يفهم منه الاتصاف
بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل ومفاد كلام المحشي انه يفهم ان الاتصاف به حاصل حال التعلق
وانه ليس بسبب هذا التعلق بل يستفاد منه كون الانطلاق سبب التعليق كما اذا كان الوصف

صالحا

صالحا للعلية وهو الظاهر المتساق الى الفهم واما القبيلة فقط لان قولنا جاءني الرجل الراكب
يفهم منه انه متصف بالركوب حال المجيء واما ان الركوب تقدم عليه زمانا او ذاتا فكلا حاصل الشرح
ان لو جعل مفرد صفة المعنى لفهم منه ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب زمان تعلق
الوضع لا السببية وليس الامر كذلك فلو اتصافه بهما السبب الوضع فالمراد من قوله بعد الوضع البعدية
الذاتية كما وقع في بعض نسخ الشرح من لفظ قبل الوضع بعد قوله اتصاف المعنى بالافراد سهو من
الناسخ بظهور المراد يعني ان وجود الصارف عما اقتضته القاعدة فيما نحن فيه ظاهر بحيث
جعل مفادها امرا وهميا لا يتسابق اليه الذهن كالمجاز المشهور بالقياس الى الحقيقة المتروكة
في لا ياكل من النخلة كما في قوله تعالى صلح من قبل قتيلا فلم يسلبه بطريق المشاكلة مر خري
ديدو ربو دينر المفهوم من كلام الرضي آه بل كلامه ان المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب
صفة اللفظ فقال ان اللفظ المفرد والمركب ولا ينبغي ان يخترع في حدود الالفاظ بل الواجب
استعمال المشهور المتعارف لان الحد للتبيين انتهى وحاصله الاعتراض على المصنف بانه جعل الافراد
صفة المعنى وهو خلاف المتعارف مخل بالغرض من الحد ولا دلالة على ان الافراد صفة المعنى
عند الجمهور كما انه اشكال ايضا في تقديم الوضع على الافراد في الذكر مع ان كون الاصل في صفة
الافراد يقتضي تقديم مفرد فاستغراه لا بد من ضم مقدمة وهي ان صيغة الماضي ههنا ليس
للماضي عن زمان التكلم كما هو الشايع بل للمضي عما يقارنه وهو قيد الافراد زمانا فعلم انه
مستفاد لسبقه معنى رتبة فكان تجنبه وان تأخر عن المفعول يجوز ان يكون حاصلا
من المفعول كما في ضربت زيدا قائما فان بعضهم يراعون ويقولون في ان صورة تأخر
عن المفعول يجوز ان يكون حالا عن الفاعل والمفعول والتعيين مفوض الى القرينة
ولكن يشكل اي لزوم ذلك عن الكل بان جعل خلاف البعض غير معتد به فلذلك اي لتوهم
كون حال الفعل الفاعل بحسب رعيها اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال واما
قامت قرينة كما فيما نحن فيه فتأخر حال الفاعل لعدم الالتباس كما في قوله تعالى شهد الله

انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط فان قائما حال من الاله متاخر
عن المعطوف او المعطوف على الفاعل اذا تغير المعنى عطف على اذ لم يكن وهذا فيما لم يوجد
في الكتب المشهورة ولعله تخصص بالنظر الى العلة فانه لدفع الالتباس ولا التباس
عند عدم تغير المعنى تبع الشارحين بناء على قول من جوز ذلك من غير اشتراط آه قال
ابو حيان في النهر في تفسير قوله تعالى قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا
وبينكم قرا سواء بالنصب على انه حال من كلمة ووقوع الحال من النكرة جائز نص سيبويه على
ذلك سيذكره وهو كونها مخصصة بالوصفية او الاضافة او بوقوعها بعد النفي او النهي
او الاستفهام او كونها المعرفة ... كالة في الحال لان صاحب الحال نكرة والقاعدة ان صاحبها
اذا كان نكرة وجب تقديمها مطلقا اي سواء كان مجرورا بالاضافة نحو قوله تعالى اتبع ملة
ابراهيم حنيفا او مجرورا بحرف الجر كما في فيما نحن فيه عند اكثر البصريين خلافا لابن كيسان
وابن علي وابن برهان فانهم جوزوا التقديم في المجرور بحرف الجر استدلالا لقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس والالام واستطراه فان حرف الجر ... معنى الفعل
الى مدخولها فالجر آه فلا بد ان عامل ذي الحال حرف الجر وعامل الحال [illegible] لا يجد
عاملها والجمهور على اتحاد اشتراط الاتحاد موضوعة بالوضع النوعي بيانه ان لو ضع
اما بضع الفاظا معينة سماعية فهو الوضع الشخصي ويحتاج في معرفته الى علم اللغة
واما ان يضع قانونا كليا يعرف منه الالفاظ مفردة ومركبة فهو الوضع النوعي
وتلك الالفاظ قياسية يحتاج في معرفتها الى التصريف والنحو كما اشرنا اليه في تعريف
الوضع ومثل رجل فانه بعد كلمة واحدة لكونه نكرة والنكرة من اقسام الاسم الذي هو
قسم الكلمة تاء التانيث المتحركة احترازا عن التاء التانيث الساكنة التي تلحق فعل الماضي
فانها عند هاء من الحروف وذكروا في احوالها الحرف جماعة الى انها آه وجه الفرق
ان هذه الحروف مغيرة للبناء فتكون من حروف المباني بخلاف اللام والتنوين كان المراد

او هذا نحو تغير

بالاعراب

ويتلفظ بها على وفق محاوراتهم ولذا اورد الامثلة المتعددة من المعتل والمستقل اشارة
الى كل نوع من انواع الكلمات التي يكون الاعراب فيها تقديريا فمن قال انه ليس المقصود هاهنا
الحصر بل مجرد التمثيل فلا ينافي وجود موضع آخر للاعراب التقديري وان الضمير في قوله
واللفظي فيما عداه راجع الى الموصول ويجوز افراد الضمير الراجع الى شيئين المعطوفين
بكلمة اي اللفظي فيما عدا المتعذر والمستثقل لم يات بشيء لانه صرح لا ينضبط مواقع الاعراب
التقديري ما لم ينضبط مواقع المتعذر والمستثقل فلو لم يكن المقصود من الامثلة حصر المواضع
يفوت غرض المصنف رحمه الله من هذا الكلام ولذا رجع الشارح ضمير فيما عداه الى الامثلة بتاويل
المذكور فقد مر واتى الموفق قوله لا باعتبار عارض فيما نحن فيه تقدير الاعراب انما هو باعتبار
عارض من التقاء الساكنين قوله وكان الياء في مثل غلامي آه اشارة الى دفع ما يرد ومن ان في
غلامي وسلمي تقدير الاعراب بواسطة عارض وهو ملاقاة ياء المتكلم فلا يصح انه بصدد
بيان ان الاعراب التقديري للاسم في ذاته وجه الرفع ظاهر قوله لشدة الامتزاج لكونه ضميرا
متصلا لا ينفك فانه استثقال الاجلاء وما نحن فيه فان كلا منهما كلمة مستقلة قوله فان قلت
فلم لم اي اذا كان الياء لشدة الامتزاج كالجزء من الكلمة فلم لم يعد المعرب في حال لو وضع التقدير
المستثقل فان اصله فوي قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار الاعراب حال الرفع بعد
القلب تقديريا كما في مسلمي بخلاف النصب والجر قوله بطل قوله آه لان الضمير راجع الى الامثلة
المذكورة بتاويل المذكور لما عرفت وفي داخل فيما عدا الامثلة لانه ليس مقصورا ولا اسما معربا
بالحركة مضافا الى ياء المتكلم ولا منقوصا ولا جمعا بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم قوله
اجيب عنه بانه جعله داخلا باب في غلامي يعني ان في حال الاضافة الى ياء المتكلم معرب بحركة
التقديرية كما اخي وابي وحمي وفمي قوله وفي كذلك فهو داخل في باب غلامي فكان اصله
فوي نقل كسرة الواو الى ما قبلها ثم ادغمت فاستثقل ما قبل الياء بالكسر فجعل اعرابه بحرف
في الاحوال الثلث تقديريا وليس اعرابه بالحرف حتى يكون حال الرفع تقديريا وحال النصب



والجر

لفظيا قوله نعم نحو الكمال آه فان مذهبهم في العلم ان تحكية المستفهم كما نطق فيقولون
في استفهام من يقول جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد من زيد ومن زيدا ومن زيد
فهو معرب بعقد الاعراب لاشتغال محله بالحركات المحكية قوله اذا جوز الحكاية فيه ومنه
قول من قال دعني من تمرتان في جواب من قال هاتان تمرتان فان الاعراب فيه مقدر لان المحل
مانعة عن ظهوره الينا لفظا فحكمنا بانها في التقدير قوله وذلك اي العدول للاختصار ومثل
ما سبق ثابت قوله لاستلزامه اي تعريف النحاة قوله فيما هو المقصود من التعريف فان المقصود
من تعريف غير المنصرف مثلا ان يعرفه من لم يتتبع نحو العرب فيجري عليه حكمه من عدم دخول
الجر والتنوين ليطابق كلامه كلامهم فلو عرف غير المنصرف به لزم ان يعرفا ولا عدم دخول
الجر والتنوين يتوقف على عدم دخول الجر والتنوين فيلزم تقدم الشيء على نفسه قوله وعدم انحصار
المعرب آه عطف على قوله على توقف الشيء على نفسه اي لاستلزامه تعريف النحاة عدم
انحصار المعرب في المنصرف وغير المنصرف لخروج ما اعرب بالحروف وهي الاسماء الستة
والمثنى وما الحق به والجمع السالم وما الحق به من القسمين لان اعرابها بالضمة والكسرة ايضا قوله
من الصرف وهو الفضل والزيادة كتب المحشي رح في الحاشية يقال ما بين الدرهمين صرف
اي فضل وفي الحديث من طلب صرف الحديث وهو تزيينه بالزيادة انتهى في النهاية في
الحديث ان ادريس لا في من طلب صرف الحديث يبتغي به اقبال وجوه الناس اليه اراد
بصرف الحديث ما يتكلفه الانسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة وانما كره ذلك لما
يدخل فيه من الرياء والتصنع ولما يخالطه من الكذب وقيل من الصرف وهو الصوت لان
في آخره التنوين وهو صوت وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الصرف وهو صريف
وهو اللبن الخالص لانه خلص عن شبه الفعل كذا في التسهيل قوله اعني علامته اي علامة
المنصرف وهو تنوين التمكن قوله ولذا يقال له الامكن لزيادة مكنته وقوته في الاسمية
حيث لم يشبه الفعل ولم يمنع عنه خواصه من الجر والتنوين قوله لان غيره لا يكتسب قد يقال

اذكان

قد يقال اذا كان للمضاف اليه ضد واحد كما في عليك بالحركة غير السكون يتعرف بالاضافة هاهنا
كذلك وانه ليس للمنصرف ضد واحد مشتهر بمغايرته للمنصرف حتى يتعرف غيره بالاضافة اليه قوله
وهو مفهوم محصل اي معين لا ابهام فيه لم يلاحظ فيه صدق القرينة حتى يكون فيه آه الابهام
الغير قوله لانه اسم جنس واسم الجنس لصدقه على كثيرين في حكم النكرة وفيه انه انما يكون في
حكم النكرة اذا اريد فرد ما من افراده واما اذا اريد به المفهوم في ضمن اي فرد كان فلا قوله
لا علم جنس بان يعتقد انه موضوع لذلك المفهوم من حيث معلوميته للسامع قوله لانه اي علم
الجنس ضروري حيث وجد بعض الالفاظ الدالة على المعنى الكلي مما يجري عليه احكام
المعارف ولا تعريف فيهما فقدروه انه علم لذلك المفهوم الكلي قوله والقول انه خبره آه اي
القول بان غير المنصرف جزء للموصلة مقدم عليه قوله عارض غير طبيعي احتراز بغير طبيعي
عن العارض الطبيعي كالصحة للانسان وبقوله يستدعي حالته وتغير اصلا كحمرة الوجل
وعما يستدعي حالته طبيعية كالكيفية الحادثة من دواء حفظ الصحة ليست بعين الموجب لتغيير
آخر الكلمة ليس الا تلفظ المتكلم قوله بل بمعنى ما ينبغي آه لم يقل ما يختار المتكلم لان للمتكلم قد
يترك الحكم عند حصول العلة المعارض بصرف كالصرف للضرورة والتناسب قوله فعلى هذا يكون
آه لان كل واحد منهما ليس مما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصول الحكم اعني عدم دخول الكسر والتنوين
بل عند حصولهما فلذا قال الشارح رح يجوز ان يجتمعا قوله لكن صريح كلام المص فالمراد
بالسبب والعلة ح ما له مدخل في اقتضاء الحكم قوله ويبنى ذلك اي كون الاطلاق على كل واحد
حقيقة قوله تسمى السببية فيكون كل واحد منهما سببا والاصل الاطلاق الحقيقة قوله ولا يخفى آه
اي هذا الوجه الذي ذكره في السبب خارجا في العلة وهو انه تسمى العلة قوله لزيادة الاختصاص
لهما اي اللام والاضافة بالاسم فبدخول احدهما قوي جانب الاسمية وضعف مشابهة الفعل في
الوزن قوله ان قلت يبقى النقض آه فبقاء النقض بما ذكر مبني على ان المراد بالشرائط
في قوله باجتماع اشتراطها الشرائط المذكورة في بيان العلل والا فيمكن ان يقال الاسم التحقيق

لعلم مبنى

لعبد مبنى

العلتين المجتمعتين للشرائط فيما صرف للضرورة والتناسب لان من جملتها انتفاء الضرورة
او التناسب قوله يصدق التعريف عليه لوجود العلتين فيه العلمية والتانيث مع شرائطهما
قوله لما سيجيء في تحقيق قوله آه من ان المراد بصرفه جعله في حكم المنصرف والمعنى اللغوي
والضمير راجع الى الحكم واطلق الصرف عليه بناء على تعريف القدماء لغير المنصرف وهو ما لا
يدخله الكسر والتنوين قوله وعن الثاني بان يمنع اي المصرح وجود السببين بشرائطهما في
مسلمات لان التانيث المؤثر في منع الصرف اما التانيث اللفظي او التقديري ولا يوجد شيء منهما
في مسلمات اما اللفظي فان التاء الدالة على الجمعية ليست خالصة للتانيث واما التقديري
فلان وجود التاء فيه يمنع عن تقدير تاء اخرى فهو كتانيث اخت حال كونها علمين فانهما
منصرفان لان التاء لكونها عوضا عن الواو وليس للتانيث ولوجودها في اللفظ تمنع تقدير
اخرى وحاصل هذا الجواب منع صدق التعريف عليه وتسليم انه منصرف وهو اختيار الزمخشري
قوله او يقول آه عطف على ان يمنع اي بان يقول المص سلمنا صدق التعريف عليه لكن لا نسلم
انه منصرف قولكم لدخول الكسر والتنوين عليه قلنا التنوين التي في مسلمات تنوين المقابلة بنون
المذكر السالم والكسرة التي فيه غير مختصة بحال الجر بل تكون في حالة النصب ايضا وكلاهما غير
ممنوعين من غير المنصرف وانما الممنوع منه تنوين التمكن والكسرة المختصة بحال الجر وانما
قلنا ان الكسرة الغير المختصة غير ممنوع منه لانه لو منع منه الكسرة الغير المختصة لكان
اعرابها بالفتحة حال النصب والجر فيه تابع للنصب وقد كان في الاصل اعني الجمع المذكر
السالم النصب تابعا للجر فيلزم مخالفة الفرع للاصل قوله او ان يحذف آه عطف على ان
يمنع اجيب بان يحذف المص الكسرة والتنوين عن مسلمات ويقول لا نسلم دخول الكسرة
والتنوين عليه حال العلمية كما ذهب اليه البعض واستشهد بما وقع في بعض الاشعار بدون
الكسر والتنوين قوله حتى يلزم آه غاية للمنفي لا النفي والحصر استقرائي يعني تتبع الاسما
الغير المنصرفة فلم تجد فيها غير العلل التسع المذكورة قوله او من تسع علل على حذف الصفة

الدالة

على ما قال

على ما قال الرضي اعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي
درجة كان صفة لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف
بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح نحو ثلاثة علما او مائة فاضل وقال في
بحث النعت وربما نوبت الصفة ولم يذكر العلم بها انتهى لا على حذف المضاف اليه على ما
وهم حتى يرد عليه ان حذف المضاف اليه وتعويض التنوين منه مختصة بلفظ كل وبعض
واذا واذ على ما صرح به في الرضي قوله ولا ادل او فق لتعين حذف الموصوف فيه قوله بما
في اول البيت آه لان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيكون تسع صفة للعلل قوله فما للظرف
تصويب كلمة ما نافية في تاج المصادر التصويب نشيب فرود آوردن وكسى را دركارى بصواب نسبت
كردن وكلا المعنيين يناسب المقام وما قيل التصويب النزول فوهم قوله لان ثبوت العلة آه
وما قيل ان كلمة ثم تستعار للترخي في الرتبة فيكون ما بعدها على رتبة مما قبلها او ادنى لا
يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين بهذه النكتة الجليلة فوهم
لانه انما يصح ذلك لو كان الجمع اعلى رتبة باعتبار الحكم المنسوب اليها اعني كونه واحد
من التسع وليس كذلك قوله فيه مسايل يجعل الحرف حرز والعلة شرطها قوله او صفة
موصوفه محذوف والتقدير والنون اعني نونا زائدة لان اللام للعهد الذهني وهو في حكم
النكرة لاشتراكهما في الدلالة على فرد غير معين فيجري مجرى النكرة ويوصف بها قوله
ونيت آه لام العهد الذهني زائدة عند النحاة لعدم افادتها سوى تحسين الكلام واما
عند علماء المعاني فهي لام الجنس ومع قرينة البعضية في حكم النكرة قوله والجملة معترضة بين الخبر
اعني والنون من متعلقها اي من قبلهما لبيان حالهما اعتبارا دفعا ان صفة الزيادة فانهما مدار
منع الصرف قوله فالعامل هو المنع آه فيكون عامل الحال معنويا ولذا قال الشم اذ المعنى
ولم يقل اذ التقدير قوله قيل يجوز ان يكون عاملها آه اعرف ان النون من موانع الصرف حال
كونها زائدة وقيل ان تقييد التعريف بحال الزيادة غير مقصود انما المقصود تقييد النون بها

وكذلك في قوله تعالى والارض جميعا قبضته ولذا قال المحشي قيل قوله الفرق بينه آه المقصود
من هذا الفرق بيان فايدة التقييد لقوله والظرف متعلقا بهما بالزياده يعني انه بعد جعل
قوله الف فاعل زايده الفرق بين ما اذا جعل قوله من قبلها ظرفا لغوا متعلقا بالزيادة وبين جعله
ظرفا مستقرا اعني الظاهر لا ستره عليه فانه على الاول يصير المعنى والنون حال كون الالف
موصوفا بالزيادة قبلها فيفيد اشتراكهما في الزيادة مع تقدم الالف عليها في المذكور وعلى الثاني
يصير المعنى والنون حال كون الالف موصوفا بالزيادة كاينا قبلها فيفيد كونها الالف الزياده
متحققا قبل النون ولا يفيد زيادة النون والمطلوب زيادتها فلذا جعل الشرح الظرف لغوا
قوله او لنفس الزيادة اي ظرفا مستقرا حالا من الزيادة اعني الالف قوله من قبيل التقريب آه لما كان
تفسير التقريب اي جعل الشي قريبا بالاقرب اي الموصوف بزيادة القرب غير صحيح بحسب الظاهر
وجهه المحشي رح بان معنى الاقربيه اما مفهوم من المبالغة المفهوم من حمل المصدر على ذات المتصف
به رجل عدل فانه يدل على كالرجه حتى صار انه عين الذات فيفيد ان هذا القول كامل في القرب
وهو معنى الاقرب وح صيغة التفعيل بمعنى اصل الفعل واما مفهوم من التكثير المستفاد من
صيغة التفعيل فان كثرة التقريب هو الاقربيه قوله وفيه انه اذا كان متعديا آه نحو غلقت
الابواب فيه بذلك لانه اذا كان لازما يجي لتكثير نفس الفعل نحو جولت وطوفت ولتكثير الفاعل
نحو موتت المال واما جرحته وقطعت الثوب فهو بمعنى اكثر جراحاته قطعا به فهو ايضا لتكثير
المفعول قوله لعله اراد آه فيه انه لو اراد ضم النشر لا درج وزنا الفعل ايضا في التركيب وليس
اعتبار التركيب فيه اكثر تكلفا من اعتباره في البواقي قوله كما علم آه فان امتناع الصرف فيهما
بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليها الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسميه
لم يدخل عليها بعد النقل ايضا كذلك في بعض الشروح ولا يخفى انه لا ينافي قوله افكل آه في
الصحاح الافكل على وزن افعل الرعدة ولا يبنى منه فعل يقال اخذه افكل اذا ارتعد
من برد او خوف وهو منصرف وان سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن

الفعل

العفل وصرفته في النكرة انتهى فانه لا يحكى القول فيه بالمنقل من وزن الفعل لعدم بناء الفعل
منه بل نحو اعلم ايضا آه اي ما هو على صيغة اسم التفضيل فانه وان وجد الفعل على وزنه
غير منقول عنه لكونه صيغة مواسبة ولو اراد بالحكاية في وزن الفعل ان هذا الوزن لما كان
في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين فاذا وجد في الاسم حكى في ذلك الوزن على ما كان في حاله
كونه في الفعل لم يرد الاشكال بنحو اعلم لكنه يرد عليه انه يلزم ان يكون افكل قبل العلمية غير منصرف
كذا قيل وفيه انما يلزم ذلك لو لم يشترط في باب منع اجتماعه مع الوصف او العلمية قوله
وقد تكلف آه في بعض الشروح واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالتا ظاهرة
او مقدرة او بالالف كحبلى وهو اما تركيب التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم
وتركيب العدل في عمر فانه بمنزلة علمين تقديرا لان الواضع قصد تسمية عامر فعدل عنه
خوفا اللبس الى عمر وفي نحو ثلث فانه بمنزلة كلمة مثنى وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين
وتركيب الاسمين في بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية نحو عمران او مع الوصفيه
كسكران وتركيب العجمة وهو اما تركيبها في العجم والعربي وتركيبها مع العلمية انتهى
وانا ان التكلف فيه ظاهر لا يحتاج الى البيان قوله سواء كانت للالحاق في الايضاح
معنى الالحاق ان يوجد حروف ناقصة عن حروف بنية اخرى وليس في الاصول مما يماثلها
فيزاد على الناقص حرف فيصير مثله في الزنة عند ارادتهم مثل تلك البنية المخصوصة
كارطى نحو من اسحار الرجل بربيع برواتم للالحاق بجعفر في الاكثر لان الواحد ارطاة
ولقولهم اديم مارطوت فلما حذف الالف من مفعوله دل على زيادتها واصالة الهمزة في
الايضاح ويجوز ان يكون الف اصليه ويكون وزنا فعل ويدل عليه قولهم اديم طي فحذف
الهمزة من المفعول يدل على زيادتها واثبات اليا على اصالتها قوله اولا كعبقري اذ ليس في
الاصول سداسي حتى يلحق به في الصحاح قال المبرد العبقري العظم الشديد الالف ليس
للتانيث وانما زيدت ليلحق بنات الخمسة بنات الستة لانك تقول عبقراه فلو كانت الالف

اصله
عبقراه

للتانيث لما لحقه تانيث اخرى انتهى وقد خطاء الجوهرى فى هذا الحكم اى الحكم بالالحاق
كذا فى شرح الرضى قوله لانهما بالعلمية يمنع من التاء اه فيه انا امتناعه من التاء لاجل العلمية
لا الالف وجميع الاعلام مشاركة فى هذا الوصف فكيف يصير سببا لشبههما بالالف التانيث
قوله واما الالحاق الممدود كعلباء فانه ملحق بقرطاس العلباء عصب العنق وهما علباوان وسرداح
بكسر المهملتين وبالحاء المهملة الناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة قوله فلم يلحق مع العلمية بالالف
التانيث الممدودة فى الرضى لاجتماع الشيئين ضعف ما يشبه بالف الالحاق الممدودة نعنى
الهمزة فى نحو حمراء فى باب التانيث دون الالف فى نحو سكرى لكون الهمزة فى الاصل الفا قوله
والثانى كونه همزة اه اولى لكونه فى مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر الالف والنون فى نحو سكران
لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست فى مقام حرف اصلى والف الالحاق المقصورة
وان كانت فى مقابلة الحرف الاصلى لكنه يشبه علامتى التانيث اصليه اى الالف المقصورة
لا المنقلبة عن علامة التانيث اى الف التانيث الممدودة قوله اشبه لمشابهتها لها لفظا
وامتناعها من التاء قوله يعنى ان التانيث اه ليس المراد اى مراد المصنف الاشارة الى انقسام
التانيث الى قسمين بل مراده الاشارة الى اعتبار القسمين فى منع الصرف قوله وان كان مع
التذكير اه اشارة بان الوصلية الى انه اذا كان معه التانيث الحقيقى كبقرة او لا يكون معه
شىء من التذكير والتانيث الحقيقيين فاعتباره اولى قوله وكذا المعنوى الذى خفى فيه العلامة
اى علامة التانيث اشار بالوصف الى انه ليس المراد بالمعنوى ما يكون تانيثه من حيث المعنى
بان يكون مونثا حقيقيا بل ما يكون فيه علامة التانيث مقدرا غير ملفوظة قوله انما قال
ذلك اه قيد الحيثية تجىء للاطلاق ولانه لا قيد ههنا والتقييد والتعليل وههنا ليس من قبيل
الاول لان ذلك انما يستفاد واذا كان القيد فى الحيثية نفس المقيد كما فى قولك الانسان
من حيث هو موجود ولا من قبيل الثانى اذ لا اشتمال على العلتين معتبر فى مفهوم غير المنصرف عند
المصنف رح فلا فائدة فى تقييده به فتعين كونه من قبيل الثالث فيكون المعنى حكم غير المنصرف لاجل

اشتماله

اشتماله على العلتين كذا فائدة القيد هى الاشارة الى ان نسبة هذا الحكم الى غير المنصرف
على سبيل المسامحة باعتبار اشتماله على علته لان الحكم انما ينسب الى علته لان معناه الاثر
المترتب على الشىء وعلة عدم دخول الجر والتنوين انما الاشتمال على السببين لا ذات غير المنصرف
وما قيل ان فائدة القيد الاشارة الى ان لغير المنصرف احكاما اخر من هذه الحيثية
ففيه انه انما يتم لو كان الحيثية للتقييد وليس كذلك لان وجود هذا الحكم لغير المنصرف لا
ينافى وجود احكام اخر من هذه الحيثية نعم ان دخول الجر والتنوين عند الضرورة والتناسب
كانه قيل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين الا عند الضرورة والتناسب واما قيد الحيثية
فى قوله وحكمه ان يختلف اه حيث قال اى حكم المعرب من حيث انه معرب فهو لبيان الاطلاق
وانه لا مدخل لقيد من القيود فى هذا الحكم فانه باعتبار قيد اخر معه من كونه منصرفا او غير
منصرف او فاعلا او مفعولا الى غير ذلك من احكام اخر قوله ورجع الضمير اى ارجاع ضمير
حكمه الى وجود احد من الامرين المذكورين لكون نسبة الحكم الى علته لعبارة عن الظاهر المتبادر
فان المتساق الى الفهم بعد تعريف غير المنصرف وبيان حكمه كما فى تعريف المعرب وبيان حكمه
قوله ولا يخفى اه فى الرضى اعلم ان الظاهر انه منع الصرف فى المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين
نحو احمران واحمرون وسلمون علمين لكونه لان التنوين فيهما ليس للتمكن حتى يحذف فيتبعه الكسر والتوافق
النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر والنصب الا اذا اعرب باعراب المفرد اى جعل النون معتقب
الاعراب فح وجب منع صرفها للعلتين لانه اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر كذا
فى الرضى قوله بل يحتاج فى اثباتهما الى تكلف وهو ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما
الافادة فلاحتياج الفعل فى كونه جزء كلام الى الاسم واستغناء الاسم عنه واما الاشتقاق
فلكونه مشتقا بالمصدر حق (?) كما يشهد به بيان الفرعية فلم يكتف بواحد اعادة المصنف قوله
ولم يقنع بفرعية واحدة لان ما سبق مذكور بطريق المدعى وههنا مذكور بطريق النتيجة وليتصل به
الاستثنا قوله اعلم ان اصل الاسم الاعراب لاعتوار المعانى عليه فيحتاج الى علامات يتميز بعض

بل ان المعاني عن بعض واما الفعل فلا يطرد عليها الا معنى واحد طار كونه عمدة فيما تركب منه هو ومن غيره قوله مبني اي الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البنا قوله فيعطى عمله لاشتماله على معناه الذي يقتضي الفاعل والفضلات قوله وبهذا يوجب اه ولو كان امره قويا في البنا لما خرج عنه بسبب شابهته بالاسم بل ينزع عنه علامة الاعراب فيكون اسما معربا بل علامة الاعراب قوله او منع التنوين او لانه علامة التمكن اي علامة اعرابه هي التنوين قوله وعدم ضرورة عودها كما في قوله احد وكذ نعمان اذ الوزن يستقيم بالتنوين وعدمه فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعبا بالضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة قوله صورة الكسر الذي لا يدخل الفعل ولذا يوتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني وانما قال صورة الكسر هو الجر في صورة الفتحة يدخله لان الاصل آه اشارة ان فرعية العدل المعدول عنه ليس بمعنى التوقف عليه بل بمعنى كونه خلاف الاصل اي الراجح المطابق لا القياس قوله ولما غلب المذكر على المونث كان فرعا في المعنى بمعنى كونه راجحا بالنسبة اليه كما قال الله تعالى الرجال قوامون على النسا قوله لاعلى قايم من حيث هو مجرد عن التا والا لزم اجتماع التجرد عن التا وعدم التجرد عنها قوله والمذكر هو هذا آه اي المذكر هو المجرد عن التا لا قايم مطلقا لا يخفى ان هذا الفرق بذوق فلسفي واما اهل العربية فلا يفرقون بين المطابق والمجرد ويقولون ان التعريف فرع التنكير والتانيث فرع التذكير والتثنية والجمع كذلك فرع الواحد مع ان هذا البحث مطرد في جميع ذلك قوله لمضادة عنها بالف التانيث المراد الهمزة المنقلبة عن الف التانيث في نحو صحراء والف المزيد قبلها والهمزة هي التي للتانيث لا الهمزة المنقلبة عن الف التانيث ونحو صحراء والف المزيد قبلها والهمزة هي التي للتانيث دون الالف قبلها لانها في الاصل صحرى فزيد من قبل هذا الالف الممدودة ثم قلبت الف التانيث همزة لانهما لما زيدتا معا ولم يفارق احدهما صاحبتها سميتا الفي التانيث على طريق التغليب كذا في الغاية فالوصف بالممدودة بتاويل العلامة قوله الثانية حرفا آه فان الهمزة والنون لكونهما من حروف الزوايد قبلا الحذف والاعلال كما في العلم قوله ولا يخفى

نعم للقياس

انه لابد

انه لابد من اثبات الفرعية آه بان يقال المشبه به اصل للمشبه فيما قصد من التشبيه قوله لا يقسم الاخر لعدم اختصاصه بالفعل وقد قيل في بيان الفرعية في القسم الاخر ان الحروف الزوايد في الفعل لما كان بمعنى كان ورثه اصلا للاسم الذي فيه الزيادة لا المعنى لان الاصل في الالفاظ ان يكون لافادة المعنى قوله ولذا جاز قصر الممدود لان المقصود اصل الممدود كما عرفت قوله بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها وكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهد بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع قوله وهو سبب الضرورة عن الجانب المقابل اي الحكم فان كان الحكم ايجابا فسبب ضرورة العدم وان كان سببا فسلب ضرورة الوجود قوله تقييد الجانب الوجودي اي تقييد الجواز بجانب وجود صرفه فيكون معناه ان عدم صرفه ليس بضروري وضرورة السلب امتناع فيكون كلها عبارة عن سلب الامتناع فلذا فسره بلا يمتنع قوله فانه لا يترتب دليل الحكم ~~ايجابا فسلب ضرورة العدم وان كان سلبا فسلب ضرورة الوجود~~ مطوي اي يخرج عن جعله في حكم المنصرف بالصرف لانه مما لا يترتب قوله والتوجيه الاتي في الشرح وهو رجوع الضمير المثنى الى الحكم وحمل الصرف على المعنى اللغوي قوله من عدم ما نعيتها التعريف وتعريف غير المنصرف لان ما يصرف للضرورة ليس من افراد غير المنصرف عنده بدليل قوله ويجوز صرفه مع صدق التعريف عليه لوجود العلتين فيه وانما اندفع لانه غير منصرف عنده ولا سلب عنه حكمه للضرورة فهو من افراد المحدود قوله والقول آه اي في عدم المانعية بان المصروف العدما في حكمه بانصراف ما دخله الجر والتنوين للضرورة وخالفهم في التعريف حيث عرف القوم بما لا يدخله الجر والتنوين ويكون جره بالفتحة وعرف المصنف بما فيه علتان قوله بعيد جدا اذ لا وجه لاختيار ما هو من نفس قوله والمعنى بالذي اي آه يعني كلمة ما الاستفهامية وذا اما موصلة او زايدة والفعل الذي يتعلق به الجار محذوف قوله وان الاسم منصوب بنزع الخافض اي مجروره محذوف وخلاصة المعنى انه لا حرج على من يسمي ترتيبه احمد في توكيد سم الغوالي لعدم احتياجه اليه قوله والجملة استينافية جواب لسوال نشا من الجملة السابقة اي لم اعد ذكر نعمان قوله هنا في الشعر

ومرأني بالحركات الثلث في العين قوله عند من لم يثبت مرأني قال الاخفش يقال أمرأني الطعام
وقال بعضهم يقول مرأني الطعام وقال الفرا يقال هناني ومرأني اذا اتبعوها هناني فاذا
لم يذكروا هناني قالوا أمرأني كذا في الصحاح قوله ثم قال سيبويه الاصل سرى اسقط
اليا واكتفى بالكسر لتناسب الفواصل فانها على الرا المكسورة قوله لموافقة قلب فان امالته
قياسي لكون الفه منقلبة عن اليا وامال الف سجى مع كونه منقلبة عن الواو لموافقة قوله
افصح لما سيجئ من ان ابقا المنادى على المرخم على ما كان قبل الترخيم افصح من جعله منادى
برأسه قوله لانه بيان لما ابهمه يعني انه ابهم في حد غير المنصرف حيث بين التسع وما
يقوم مقامها وقد بين الاول قوله وهي عدل آه فكان المناسب ان يبين الثاني ايضا في
حيثه وحدوفا في الحكم واما قوله فالعدل آه بيان الاسباب بحيث بيان لما ابهم في تفسير ما ابهم
في الحد فاندفع ما قيل ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة لا حاجة
في وقوعها انما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها لا تصلح للتعريف تقدم من الجهة هنا قوله
لكونها نهاية جمع التكسير فان الشي اذا بلغ نهايته وكماله قوي غاية القوة لتكرار الجمعية وتكرار
الشي يوجب قوته قوله لكونه لا نظير له فانه اذا لم يكن له نظير في الاحاد كان غير مستقل بالاحاد
فيكون قويا في الاحاد واعتد عنه ذا النوع المراد بنحو ثمان ثمان واسماء من نحو رباع لعن الوغى
رباعية وشناخ بمعنى طويل وضراب اي غليظ قصير ومعنى قوله شاذ قليل والقليل في
حكم العدم قوله واما نحو التراص اي المصادر المفتوحة من باب التفاعل قوله واما هو ازن
اي شراحيل اسم رجل وبراقيش اسم كلبة ومعافر اسم حي من اليمن قوله فالف فيهما آه والاصل
يمني وشامي قوله وكذا تهام اصله تهامي عوض الالف عن احدى يا النسبة فصار تهامي
ثم سقطت اليا للتنوين قوله وانما لم يعد آه حيث جعل غير المنصرف واراد نحو جواري وقماري
وكراسي ونجاتي ودياسي في جمع مجوى وبختي وكرسي وبيسي قوله جمع شادة بالشدة آه
منسوب الى العاد لان طلبها عادة وغيب قوله لانها نبتت آه اي لان تلك اليا ثبتت في واحد

فصارت

فصارت اصلية بالقياس الى الجمع وان كانت عارضة في الواحد قوله قيل ان ثماني بيا في قبل
الاعتداد من نحو ثمان فانه مثل ثمان والاصل ثمني عوض الالف عن احدى اليائين فصار ثماني
قوله الذي هو الثمن وابدال الضم الذي كان في المنسوب اليه بالفتحة من تغيرات النسبة
كما قيل في تهامي بالنسبة الى تهامة قوله ولا يخفى بعده اذ لا معنى النسبة في ثمان فانه كالاضافة
الى ثمن كالاربع الى الربع والاخمس الى الخمس ولا معنى لنسبة هذا بين العددين الى جزء منها
كذا في الرضي قوله في الاصل عدد اي لا معدود قوله والثمان هو المعدود الى الثمان لا يستعمل
الا في المعدود لا العدد قوله فاذا اي اذا كان ثمان منسوبا الى ثمانية فالالف التي في ثمان
غير الالف التي في ثمانية قوله تعدم وكذا اليا التي في ثمانية غير اليا التي في ثمانية ليصح كونه
منسوبا اليه فان الالف عوض عن احدى اليائين وهذا كما قيل في عجان وقلان قوله
واما نحو اكلب جواب عما يقال انه لو كان ثوة هذا الجمع لانه لا نظير له في الاحاد فكذلك اكلب
واجمال لا نظير له في الاحاد فلم يعد هذا الوزن ايضا قوله بل اكلب يصغر على لفظه فيقال
اكيلب واجيمل قوله ولا يصح الاعتداد اي لا يصح اعتداد من نحو اكلب بانه لا نظير له في
الاحاد لمجي ادرج واجر وانان واسد كالاول كمفعول قوله والاجراد العجمان قوله
الاجر قد يشدد آه قال في الصحاح الانك والاسد بدل لما بين الفعل المنسوب الكنية
قال بلعنة واجمعت اسدي السوار يا ردت باليا المثناة التحتية والرا المعظ فارسي معناه
دست برنجين التنكير فقط دون الضروب المختلفة قوله وقد اسا ديموله كالجموع الموافق
لها في عدد الحروف والحركات والسكنات وانما لم يقل في الوزن كيلا يسبق الى الفهم ان
المراد الموافقة في الوزن الصرفي قوله الهمزة في الممدودة الالف الممدودة عند سيبويه في
الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف للزوم صارت كلازم الفعل
فجاز زيادة الالف للمد قبلهما كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذف احدهما ايضا
لصار الاسم مقصورا كما كان فضاع المد فقلبت ثانيهما الى حرف يقبل الحركة دون الاول

لبقي على امرها وانما قلبت همزة لا داء واو لا ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها
لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها
الفا كما فيها قوله نسب اي الالفين الى التانيث حيث قيل الممدوده للتانيث فان الممدودة
مجموعهما قوله وتغليبا الالف التانيث على الالف الزائده اي لبنائهما المراد من بناء الكلمة وزنها
وصيغة هيئتها التي يمكن التانيث ان يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة
وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحرف الاصلية والزائدة كل في موضعه وانما لم تكن
التا لازمة للبناء للكلمة لانها وضعت فارقة من المذكر والمونث قوله وان انقوله آه بان
صادق داخلة في مادتها او شرطا تاثير كلما او لمنع الخلو قوله وهو في اللغة الصرف وقع
في الرضي ولو قال اخراجه لكان اوفق بمعنى العدل وهو الصرف قوله يقال اسم معدول آه
والظاهر ان مقصوده بيان المعنى العرفي للعدل كما في شرح التسهيل العدل صرفك اللفظ
يعني ان العدل في عرفهم بمعنى الصرف قوله اسم معدول آه فالاوفق ان يفسر بالاخراج لكون
التعريف باللازم المحمول وانما قال اوفق لان الخروج ايضا لازم للصرف الا انه غير محمول
عليه والتعريف باللازم المحمول اولى وان الادبا جوزوا التعريف باللازم الغير المحمول
وليس مقصوده بيان المعنى اللغوي والا لم يتوجه الاعتراض اذ اللازم وجود العلاقة
بين المعنى اللغوي والعرفي لا توافقهما في التعدية واللزوم ولا شك في تحققها بينهما
فان الصرف يستلزم الخروج فالصواب اسقاط لفظ في اللغة او ان يقال هو في اللغة الصرف
يقال عدل عنه اي صرفه وفي الاصطلاح صرف الاسم عن جنسه يقال اسم معدول آه فما
قيل لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض وارد لكن العدل جاء في اللغة بمعنى الميل
يقال عدل عنه اي مال وعدل اليه اي امال اليه وجاء بمعنى التقدير يقال عدل الجمال النخل
اي نحاح كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل النحوي بمعنى التقدير دون الميل لاشتقاق
المعدول وتسميته الاسم المعدول وليس بقوي لانه بمعنى المعدول والبعيد عن المقصود بمراحل

يعني ... في القاموس

لما عرفت

لما عرفت ان مبنى الاعتراض المعنى العرفي لا المعنى اللغوي لكونه في اللغة بمعنى الميل لا
يدفع الاعتراض على ان المذكور في القاموس عدل اليه رجع عدل عنه يعدل عدلا وعدولا جاوز اليه عدولا
رجع وهو يدل على ان الموصول بعن معناه الميل والموصول بالى معناه الرجوع فلا يصح
ان يكون اطلاق المعدول على الاسم بمعنى المعدول اليه قوله فيصح تفسيره آه يعني ان
مفهوم الخروج اعم من ان يكون بالاخراج او بنفسه وان كان المتبادر منه عند الاطلاق
الخروج بنفسه فان العام قد يصير اطلاقه في فرد منه شايعا فلشيوعه يتبادر الى الذهن
كالوجود فانه اعم من الخارجي والذهني وان كان المتبادر عند الاطلاق الخارجي واذا كان
كذلك فالمراد من الخروج ههنا الخروج المسند الى الاخراج وهو المخرجية فيصح تفسير
العدل المبني للمفعول اعني المعدولية بمعنى المصروفية به لكونه لازما محمولا عليه فاندفع
الاعتراض المحقق الرضي وبما ذكرنا ظهر وجه صحة تفسير الشارح الخروج بكونه مخرجا
ثم انه ذكر شارح الرضي في بحث المصدر موضوع للحدث الساذج والفعل المبني للفاعل
موضوع للحدث المنسوب الى ما قام به والفعل المبني للمفعول موضوع للحدث المنسوب الى
غير ما قام به من الزمان والمكان وما وقع عليه والالة والسبب فالنسبة الى ما قام به اولى
ما عداه مما يتعلق به ملحوظ في مفهوم الفعل خارج عن المصدر لازم له في الوجود فان
اضيف الى الفاعل كان مبنيا الى الفاعل وان اضيف الى المفعول كان مبنيا الى المفعول وان لم
يذكر معه شيء منهما كان محتملا للمعنيين كما في ما نحن فيه فقد ظهر لك بما ذكرنا ان ما قيل ان صيغ
المصدر لم توضع الا لما قام به وكونها موضوعة للمعنيين ما هو صفة للفاعل وما هو صفة
للمفعول لا بد له من دليل كلام لا طائل تحته قوله الا ضمنا اي تبعا فان الاخراج يستلزم
المخرجية قوله اي بمادته اما على حذف المضاف او التجوز بذكر الكل وارادة جزء قوله اذ لا يتصور
آه تعليل للمقدر اي انما فسرنا بالمادة اذ لا يتصور خروج الكل اي الاسم الذي هو عبارة عن
عن المادة والصيغة عن جزئه الذي هو الصيغة قوله فان خروج آه يعني ان لو لم يرد بالصورة

موضوع للمصدر الساذج

ما يشمل الصورة الحكمية يلزم ان يكون سحر اذا اريد به سحر بعينه معدولا عن السحر المعرف
باللام لعدم خروجه عن صورته الحقيقية لان اللام لكونها كلمة براسها لا دخل له في الصورة
مع انهم صرحوا بانه معدول عنه فلا بد من تعميم الصورة قوله لانها غير متناولة له لان من
والمضاف اليه داخلا في الصورة الحقيقية لاسم التفضيل وهو ظاهر ولا في صورة
الحكمية لعدم صيرورته بمنزلة الجزء لشدة الاتصال لجواز الفصل بين اسم التفضيل وبين من
نحو من احسن لو انصفت من الشمس وكذا بين المضاف والمضاف اليه بالظرف ونحوه في الشعر
قوله ولهذا اي لعدم تناول قوله صيغة للصورة الحاصلة لاسم التفضيل بمن والاضافة
بغير تغيير العدل لم يدخل فيه نحو اخر على جميع التقادير قوله وفيه اي في هذا التفسير انه
يلزم ان يكون يوم الجمعة منصوبا بتقدير في معدولا عن المجرور بلفظة في لانه يصدق انه
خروج عما هو حقه من استلزام في ويمكن ان يجاب بانه لا نسلم خروجه عما هو حقه فان حق
المفعول فيه كلا الامرين ان يستعمل منصوبا ومجرورا قوله لجواز الفصل بينهما لم اجد له
مثالا في الكتب المتداولة قوله ان ذلك الخروج اي خروج يوم الجمعة منصوبا عن في يوم الجمعة
خروج ناقص لان في مقدر حالة النصب والمقدر كالملفوظ فكانه لم يخرج قيل لم تدخل
فائدة السيد الشريف في حواشي الرضي واما نحو مقام ومقول ففيه علة تخرج عن صيغة
الاصلية والمتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا يستند الى اخراج كما في قولك خرج زيد الى بلد
كذا وحاصله ان خروج الاسم عن صيغته لا يكون الا باخراج المتكلم وتلفظه وهذا امر بديهي
فالمراد من خروجه ان لا يكون مستندا الى اخراج العلة فخرجت المغيرات القياسية لان اخراجها
على تخرجها عن هيئاتها بخلاف المعدولات فان خروجها غير مستند الى علة وان كان مستندا
الى اخراج المتكلم ووجه اندفاع اعتراض المحشي رحمه الله كما لا يخفى قوله فانه امر اعتباري
فلو كان له دخل في الصورة لزم ان يكون الامر الاعتباري داخلا في الكلمة فلا يكون
موجودا فضلا عن ان يكون ملفوظا او مسموعا قوله واللفظ فالمراد بالخروج الخروج

العام

المقام على تقديره كون تغييره غير قياسي واما على تقدير كونه قياسا فهما خارجان بما خرج
به المغيرات القياسية قوله كان وجه اي وجه الترتيب المستفاد من بيان الشارح
بين العدل فيهما والتفتيش عن حال اصولهما قوله والمشهور نقل بعض الشارحين ان المصنف
قال في شرح المنظومة واعني بالتحقيق ما ثبت معرفة صرفه او لم يعرف ونعني بالتقدير
ما يتوقف معرفته على منع الصرف قوله لعل وجهه اه خلاصته ان الدليل المثبت للاصل سوى
منع الصرف المثبت للعدل ايضا لكن بالواسطة لان مثبت الاصل من حيث انه اصل مثبت
للفرع من حيث انه فرع وليس فرعه الا باعتبار العدل فيكون المثبت للفصل وانما لم يلتفت
الشارح رح لان اعتبار العدل في نظر النحوي متقدم الى اعتبار الاصل وتفتيش حاله فلا يكون
الدليل المثبت للاصل مثبتا للعدل فكيف يصح الحصر المستفاد من عبارة الشرح وحاصل
الجواب تخصيص الدليل بدليل المثبت للعدل اولا وبالذات في نظر النحاة فلا ينافي وجود
دليل اخر يكون مثبتا له ثابتا بالعرض او ضرورة مثله كالبناء في نحو امس وحضار وثمان قوله
واما ثبوت العدل جواب سؤال وهو ان يقال ان العدل قد ثبت من غير منع الصرف او ضرورة
مثله كما في نحو قطام وحاصل الجواب ان ثبوت العدل حينئذ لا يكون الا لمنع الصرف
او لضرورة مثله قوله هذا اخصر اه كلام الشارح وكلام الرضي متحدان في ان معنى ثلث ومثلث
مكررة والفرق ان الشارح اثبت كون القياس في ذلك التكرار لفظا بان الاصل ان المعنى
اذا كان مكررا ان يكون اللفظ مكررا والشارح الرضي بان فايدة ذكره في الكلام تقسيم
ذي اجزاء على هذا العدد المطرد في غير العدد اذا اريد هذا المعنى تكرر اللفظ فكان القياس
في ذلك ايضا التكرار ولا شك ان طريقة الشارح اخصر من طريقته لكن طريقة الرضي
تشتمل على فوايد بيان فايدة ذكر الكلام وبيان وجه اعرابه وهو انه منصوب على الحالية
كانه قيل منقسمة على هذا العدد المطرد في غير العدد اذا اريد هذا المعنى تكرر اللفظ
فكان القياس ايضا في تلك التكرار ولا شك كما في قولك قرات الكتاب جزءا جزءا والامر

الامور الثلاثة اي في حق جران هذه الا صلة غير معرفة واعتبار

مثلا العدل فيه ثلث قد يعلم وقد يعلم بمنع الصرف ان كان مثبتا للفصل ولم يتصل بالدليل فيقتضي ان الدليل المثبت للاصل

اجرى الاعراب فيه على جزئين لتعدد اللفظ ومبان فايدة كون الاصل فيه التكرار بوجه لا
يجري في غير الاسماء العدد المعدولة بخلاف ما ذكره الشارح فانه يقتضي ان كل لفظ يدل على معنى
تكرار ان يكون الاصل فيه تكرار اللفظ فيلزم ان يكون اسماء العدد كلها معدولة مثل اثنين
لكونه دالا على معنى واحد واحد يكون معدولا عن واحد واحد وكذا ثلثة واربعة فان
حقيقة كل عدد واحد فبلغ بمجموع ذلك العدد والتحقيق ان معنى المكرر اذا قصد به
افادة المعنيين معا كما في ما نحن فيه لا يجب فيه تكرار اللفظ واذا قصد به تكرار المعنى
الاول وتاكيده فالاصل فيه تكرار اللفظ قوله مكررا اي على الاطراد على ما نص عليه في الرضي
لسنتم التقريب فالاولى التنصيص عليه قوله كذلك اي يكون اللفظ مكررا على الافراد
ويجوز ان يفاد ذلك المعنى في باب العدد بتكرر كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة وبغير تكرر
كما في جاءني القوم ثلث قوله لحاقا للفرد المتنازع فيه اعني لفظ ثلث حيث نوزع فيه
بانه مكرر الاصل اولا بالاعم الاغلب اعني المكرر لتشاركهما في المعنى المفاد بهما قوله الراد
بالى حكمه الى المجرد لا عن الا لانها الغاية فالاظهر الواو لعدم الواسطة بين ثلث ورباع
قوله قال الشارح الرضي اشارة الى ان ما ذكره الشارح مخالف لما ذكره الرضي في شرح
التسهيل لابن ام قاسم المصري ان البابين مسموعان من واحد الى عشرة حكى البابين
الشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت احاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم
يحفظ قوله كم من عشار الى من لفظ عشرة في الكميت ولم يستر يولد حتى رميت فوق
الرجال خصالا عشارا قوله وعن مكرر اي عن لفظ مكرر الى لفظ غير مكرر وفي الصحاح
ما حاصله انه عدل فيه عن معنى غير مكرر الى معنى مكرر حيث قال ثلاث ومثلث غير منصرف
للعدل والصفة لانه عدل من ثلثة الى ثلث ومثلث وهو صفة لانك تقول مررت
بقوم مثنى وثلث وهذا قول سيبويه وقال غيره انما لم ينصرف لتكرار العدل فيه في اللفظ
والمعنى لانه عدل عن لفظ اثنين الى لفظ مثنى وثناء وعن معنى اثنين الى معنى اثنين اثنين

اذا قلت جاءت الخيل مثنى فالمعنى اثنين اثنين اي جاءوا مزدوجين وكذلك جميع المعدول في
العدد وهي موضوعة فعنى اسماء العدد الواحدات المتكررة التي مبلغها مرتبة
مخصوصة لا الواحدات المكررة قوله حتى تكون اوصافا فان الوصف ما دل على ذات مبهمة
ماخوذة مع بعض معانيها قوله صار في الوصفية اصلية وان كانت عارضة بالقياس الى وضع
ثلث قوله وقابل يعني لم لا يجوز ان تكون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي للمعنى الوصفي
وان كان باعتبار الوضع الافرادي موضوعة للمعنى الاسمي اعني واحدات الثلثة قوله الا
فيما هو من جنس المراد الجنس العرفي وهو باعتبار الاشتراك في المنافع وعدمه فالرجل والمراة
في الانسان جنسان مختلفان قوله ان قلت يعني ان حاصل الكلام راجع الى قياس على هيئة
الشكل الاول بان يقال اخر اسم التفضيل وكل اسم تفضيل قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلثة
ويرد عليه انه ان اريد باسم التفضيل ما وضع لزيادة فالصغرى مسلم لان اخر موضوع
للزيادة لكن لا حاجة فيه الى ذكر الامور الثلثة لعدم احتياجه الى المفضل عليه وان اريد به
ما استعمل في معنى الزيادة فالكبرى مسلم لكن الصغرى ممنوعة لان اخر مستعمل بمعنى الاغيار
قوله قلنا حاصل الجواب اختيار الشق الاول واثبات الكبرى بان المراد بقولنا قياسه ان
يستعمل باحد الامور الثلثة ان القياس بحسب الاصل اي بالنظر الى الوضع لا القياس بحسب
الاستعمال فاندفع المنع المذكور لكن حينئذ يجب الحمل على ان لا يعرض كونه اخر معدولا عن
واحد بعينه اذ الوضع لا يقتضي الا احد الامور الثلثة مطلقا لا واحدا بعينه فيجب ان
يغير قوله لعدله عما ذكره المصنف بما ذكر سابقا من انه خروج الاسم عما هو حقه من الصيغة
او استلزام كلمة اخرى ليظهر صدق تعريف العدل على اخر على التقادير اما على تقدير كونه
معدولا عن المعرف باللام فلخروجه عن صورة الحكمية لما مر ان اللام بمنزلة الجزء واما
على التقديرين الاخيرين فلكونه معدولا عن استلزام الاضافة او من قوله للزوم
يقال جاءني زيد ورجل اخر وامراة اخرى ورجلان اخران ورجال اخرون ونساء

بوبين اذ يمكن ان يقال على تقدير كونه معدولا عن آخر من انه لما تغير صيغته وخرج عن معنى
التفضيل اوجب مطابقته لموصوفه كسائر الصفات الجارية على موصوفها قوله لزوم تخالف
المعدول فان المعدول عنه معرفة والمعدول نكرة لوقوعه صفة للنكرة قال الله تعالى
فعدة من ايام اخر قوله بجواز عدول بان تغير عن صيغته الاصلية وعن معناه الاصلي ايضا
كما نقلا عن الجوهري في ثلث ومثلث قوله اذا اريد به اي قصدت الظرفية مع التعين
كما في قولك جئتك يوم الجمعة سحر فلو قصدت الظرفية دون التعين انصرف نحو قوله تعالى
نجيناهم بسحر او التعين دون الظرفية باللام او بالاضافة نحو طاب السحر او سحر ليلتنا
قوله لفظا ومعنى خلاصته بيان العدل فيه بالاعتبارين ان طريق تعريف النكرات انما هو
اللام او ما يجري مجراه اعني الاضافة فعدل عن ذلك الطريق الى طريق اخرى وهو تعريفه
بالعلمية ففيه العدل من حيث اللفظ باعتبار ترك اللام ومن حيث المعنى باعتبار تجريده
عن التعريف اللامي واعتبار التعريف العلمي قوله فلا بد من لام او الاضافة على ما صرح به في
الرضي في بحث العلم من ان اسم الجنس ما يطلق على بعض افراده المعين باداة التعريف
وهما اللام والاضافة قوله سواء اريد به فان اللام في الاصل في اعلام الغلبة لتعريف العهد
قوله في المشهور فان الجمهور على ان فتحة اعرابية لازمة للزوم ظرفيته وليس تعريف سحر
عندهم لكونه معدولا عن اللام بل لكونه علما وزعم صدر الافاضل انه مبني لتضمنه معنى
حرف التعريف كامس ورد بثلثة اوجه الاول ان منع الصرف خروج عن الاصل من وجه
دون وجه والبناء خروج عن الاصل بكل وجه والثاني انه لو كان مبنيا لكان غير الفتحة
اولى لئلا يوهم الاعراب الثالث انه لو كان مبنيا لكان جايز الاعراب كجواز الاعراب في
قوله على حين عاتبت الشيب على الصبا وفيها في ضعف لسبب البنا لكونه عارضا
وفي الثالث نظر لان تضمنه معنى الحرف سبب موجب للبنا فلا يضر كونه عارضا كذا في شرح
التسهيل للفاضل المصري وحاصل الكلام انه لا يجب توافق المعدول والمعدول عنه

في التعريف

للمضاف اليه شرط احدهما فيما اضيف اليه بتقدير الحرف كغلام زيد فان
الفعل محذوف نسيا منسيا الثاني في المجرور والمسند اليه كمررت بزيد وكان
قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانها فضلة
بواسطة الواو والا كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين
يعني الاسم والفعل وكان يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يبرزوا
اعمالها الجر فبقي ما بعدها منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ
الرضي قوله هو العامل احتج الى بيانه اما الاحتياج ببيان حكم المعرب بل
تعريفه ايضا لان العامل مذكور في حكم ادنى تعريفه واما الخروج عن الاعراب
لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما لاستيفاء ذكر
العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن كما قالوا فان المعرب مادة
الاعراب صورة والدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل وتاخيره عن
المادة والصورة ظاهر واما تاخيره عن الغاية فلانها مذكورة تبعا
لانسياق بيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات والمراد ببيان
عامل الاسم اذا كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصريون
وينبغي ان يكون العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا او اسما
على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي او لشبه التام بالاسم وبعض المراد
بعامل الاسم العامل الذي تاثير في المعنى حتى لا يرد النقض بالباني كحيث
قوله ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ لا مدخل له في
التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام به
المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة
قلنا الباء للالة اي ما عرفه المراد التاثير المتكلم والحقيقة والالة وان لم

بحث العامل

يسموه آلة بل يسمونه موثرا لا يقال فيتوقف اثبات التعريف على التتبع
ليعلم ما جعلوه آلة فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل في
عدول المص عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل ملحوظ في تعريفه لانا نقول
قد يكفي ضبط المدون وحصر العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال
العامل ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن الاعتراض
الاعتراض الاول لانه نص في الالة اعلم ان العامل التقدم اما على الاول
فلان الالة تقدمها بالذات على ما هو الة له ومن حق المقدم ان يقدم تلفظا
ليوافق الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة
ان تقدم على ما هي علامة له ليعرف اولا ثم يعرف ما هي علامة له ومن كونه
علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العوامل ان تكون لفظيا لا يقال هو الة
او علامة للاعراب فحقه التقديم عليه لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه
لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يتعقد ان يمتنع
علامة العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان كلا منهما عاملا في الاخر
والا يلزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الاخر الا بجهتين مختلفتين في كلمة
الشرط والشرط فان كلا منهما عاملا في الاخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق
في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فقد حصل
تقدم وتاخر بجهتين مختلفتين قوله اي يحصل قوام التقوم به بحصول الالة
بالغير كما يقتضيه اصل اللغة واشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بمحله
لان المعنى المقتضي ليس قائما بالعامل قوله اي معنى من افضل المعاني المعتورة
عليه ٢ انما قيد المعنى به لان اقتضاءه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار

كونه

كونه من المعاني المعتورة كما ذكرنا قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لانه
لو لم يسند الى الاسناد [illegible] قوله اذ به حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في
ضربت لانه لو لم يسند الى المتعلق قال الكوفيون مجموع الفعل والفاعل عامل في
المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما قوله وفي مررت بزيد الباء عامل اي في لفظه
والفعل في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا واما اذا
لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر
مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار
نسيا منسيا وكذا اكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه
واليه مال الشيخ الرضي قوله فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان

بحث الاعراب

لكل من انواعه اقسام ولتلك الاقسام محال اراد ان يذكر [illegible] عقيبه تلك الاقسام
ومحالها فاتى بالفاء لبيانها قوله اي الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في المشهور
يطلق على ما يقابل [illegible] المركب ويقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل
المثنى والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة
فيما حكم عليه بناء على ان القضية مجملة او بان الاسماء الستة وبعض ما الحق
بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله لجميع الافراد لا شموله لجميع
الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط يأباه مع ان ذكر المنصرف لاخراج
غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا
كما هو الظ بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل
قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ايضا ان يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد
الانصراف هذا احترازا عنه اجيب عنه بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف
لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة

واكتفى في الاحتراز عن المحصور بادنى شي اذ ليس الاعتنا بحالهما كالاعتناء
بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة قط لم يجدا قوله والجمع المكسر المنصرف
انما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فان لانه قصد نوع تلقب ولانه يلزم
الفصل بين موصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر او لتوهم التغليب كما قيل
وهو بعيد جدا لان الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك ولو لم يابى
عن توهم التغليب لم يابى عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون من قبيل قوله
وسادن مرتفقا في مقابلة قوله تعالى وحسنت مرتفقا قوله الذي لم يكن
الواحد فيه سالما الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا باخر واحده واو ونون
والف وتاء ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول فلك
جمعا الفلك فيه قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
لخفتها ولانها ابعاض الحروف وفيه انها ليست ابعاضا الا توهما ولو سلم
فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا يكون علامة قوله والفتحة نصبا
قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي
عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المصنف انتهى وذلك
لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها البا ونصبا عطف على
رفعا والعامل فيه الاعراب المقدر والقرينة عليها المقام لانه بصدد
بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام
فان ملاحظته كافية في كونه عاملا ولك ايضا ان تجعل عامله ما هو عامل في
الظرف المستقر قوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره
في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونها مرفوعين
او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى وقد اشار

بقوله

بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سوا كان في قالب المصدر او الفعل
وسوا قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا
يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية
الا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كان ملتبسا
بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام بالخاص
فادت ذلك قوله جمع المونث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن
اقسام المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد اقسام المعرب واعرابها ولانه
اكثر خلافا للاصل من جمع المونث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين
بخلاف جمع المونث ولان جمع المونث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين
لانه مقابل للاول ومقابل ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل
الجزء الثاني باعتبار الجزء الثاني ويكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما
قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة الجمع انتهى لفظها
لا مجرور على انه صفة للمونث حتى يكون المونث سلم عن التغيير اذ الجمع وجاز
توصيف المضاف الى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور لانهما في درجة من التعريف
عندهم اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله
بل عنده قوله وهو ما يكون بالالف والتا سوا كان واحده مونثا او مذكرا
كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسوا كان جمعا بحسب الحال
او بحسب الاصل فيدخل عرفات فيه لا يخفى ان تغييره بما ذكره سوا كان بحسب
العرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج مثل سنين كما لا حاجة الى
ادخال الاول الى تقدير المضاف وهو صيغة او معطوف وهو ما على صيغته
لم يحتج الى اخراج الثاني الى تقدير المضاف قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة

اي اذا خلي وطبعه كان كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء الستة اي لا
بخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا ما يجري الحكم على شخص ويراد به الحكم على
نوعه فحاصل ان الاسماء الستة حكمها كذا قيل في توجيه تلك الارادة
ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة
المشتهر مسماه بها فيصح ان يقال ابوك الخ بالصفة التي اشتهر بها وهي
كونها اسماء ستة وفيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه
قوله بالواو رفعا الخ لا بالحركة التقديرية واللفظية وهي حركة ما قبل حروف
المد كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو
التقدير مع الغنى عنه قوله اذا مصغرة اي ما يصغر وانما قلنا ذلك لان
ذو لا يصغر قوله معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا بالتصغير
فيصل وحرف العلة المجعول اعرابا بحسب كونه بسابقه الحركة قوله ومضافة
فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو الخ وذلك اما لانه
جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وح يكون
العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل
المعنوي ولذا قدم ما اخره او لان الشارح تغيير النظم لنكتة كالعناية وحسن
الموقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة
يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام
قوله ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم تفضيله ان خصوصية
المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي المضافة الى ياء المتكلم
فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة
المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك قوله لئلا يكون جنبهما وبين

الاحاد ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة
الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر فكرهوا ان
يسند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى قوله لمشابهتها
المثنى والمجموع في كون معانيها مبنية عن تعدد كالاخ للاخ دون غيره وليظهر
ذلك التعدد خصوا ذلك بحالة الاضافة قوله ولوجود حرف صالح فاستراحوا
من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانت محكوبة
للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب
وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا
للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين
في الباقيتين في حالة الرفع علم العمدة والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة
والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات
من جنسها للتخفيف وقال المص ان الواو والياء والالف مبدلة عن لام الكلمة
في اربعة ومن عين الكلمة في الباقيتين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة
فهو بعيد ما لم يعتبر المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يعني التانيث ولا
يبقى ذو وقوف على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه والاعتراض عليه بانه لا
محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله
ان يقول ان علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف المعاني قوله وكلا وهو ليس
بمثنى لانه لم يثبت كل في المفرد ولجواز رجوع الواحد اليه كقولك كلا الرجلين
جاء قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلث حالة
اضافته الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى لا يمال والف بدل من الواو ولابدال التاء
منها في المؤنث ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي بدل من الياء

الامالة ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان من ذوات اليا قوله
وكذا كلتا عجلوزن فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا كالالف في كلا وانما جي
بالتا للتانيث بعد التا لان التا لم تتمحض للتانيث فلذا جاز توسيطها في آخره
منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء في
الوقف لانها ليست لمحض التانيث وكذا الالف لانها تتغير للاعراب جاز الجمع
بينهما والحاق التا بكلا مضاف الى مونث فصح من تجريده وفي قوله فلذا جاز توسيطها
رد للمص حيث قال انها ليست للتانيث لان تا التانيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون
ما اضيفا اليه كل شيء لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تفريق
المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب ان
يكون معرفة قوله واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع دون الاصل قيل انه اذا كان
مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا والاصل
للمثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمتبوع في الاعراب ثم طرد ذلك
فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جينا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا
يجري على المثنى اصلا قوله واثنان قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر ثنتين
وان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذا كان معنى ثم ثني
لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس
في الطرف الواحد معنى التثنية فالثنايان طرفا الحبل المثنى فان الثني في مجموع
الحبل لا في كل واحد من طرفيه قوله وهو جمع ذو لا من لفظه فلا يكون جمعا
سالما لوجوب ان يكون مفرده من لفظه وكذا اولات جمع ذات لا من لفظها فلا
يكون جمع المونث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المونث ملحقا واما ذو
فهو جمع سالم فلذا لم يعد من ملحقاته وانما قدم الو على عشرين لانه جمع ولا

يدل

يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة التثنية والجمع
قال الرضي جلبت الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع لمناسبة الالف
بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد
في جمع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم وهما وهم وكما وكموا
قوله لان الضمير المرفوع للتثنية نحوا ولان كلا من المثنى والمجموع متقدم لا محالة
على اعرابه واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد فجعلوا الف المثنى وواو
الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي اولا بالقيام مقام
الحركة الا اليا للجر والنصب في المثنى والمجموع نحو والجر اولى بها فقلبت الف
المثنى وواو الجمع في الجر يا فلم يبق للنصب حرف ما تبع الجر دون الرفع لكونهما
علامتي الفضلة بخلاف الرفع قوله وفرقوا قال الشيخ الرضي ترك فتحة
ما قبل اليا في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم
استثقالهما واما الضم قبل يا الجمع فقلب كسرة لاستثقاله قبل اليا الساكنة
ولو ابقيت التباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت اليا لضمة ما قبلها
واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغير الحرف فاندفع التباس المجموع بالمثنى
بسبب كسر ما قبل يا الجمع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى
لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر
وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى لخفة الالف وثقل الكسرة وفي
الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما اليا فيهما فطارية للاعراب قوله الذين
اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى
اختلاف لفظا او تقديرا وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله والتقدير واللفظي
المعرف بلام العهد بما اراده كما ينبغي وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا

يكون قوله التقدير الخ بيانا لمحل القسمين لا لهما كما قيل قوله ولما كان التقدير
سهل الضبط اشار اليه اولا وان كان المناسب تأخيره عن اللفظي لان
من حق العلامة الظهور قوله اي في الاسم المعرب اشار به الى انه ما ليس صفة
كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام ان لم يعتبر الموصوف والى لزوم
تقدير التعذر والاستثقال في الامثلة ولفوات الملايمة لما سبق من بيان محل
الاعراب ولانه في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام والا لكان معناه
ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو غير للتعذر والاستثقال ولا يخفى فساده
قوله الذي تعذر الاعراب فيه ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع
الى الاعراب ولك ان تقول الذي تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا استتر في الفعل قوله الذي في آخره اي
في موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول آخر الاسم
عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد قوله الف مقصورة سميت بها لانها ضد
الممدودة او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاولى بدليل مقابلتها
للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه في ياء غلامي قوله او محذوفة
وهي في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف ولخفاء امر هذا القسم وظهور
مقابله مثل بالاول وترك الثاني قوله كعصا وغلامي خبر مبتدا محذوف والتقدير
هو اي ما تعذر عصا وامثاله او غلامي وامثاله او صفة مصدر محذوف اي
تعذرا كتعذر عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا
وغلامي بدلا من قوله ما تعذر او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير الاول حال
من مدخول الكاف والعامل فيه ما تضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم
من الكلام من التعذر او تعذر الاعراب وعلى التقدير الثاني حال مما اضيف

اليه التعذر المحذوف او صفة او ظرف لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في
زمان مطلق او بتعذر مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامي
والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل قوله فان الالف
ما دامت الفا قوله وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل وكما في الاسم المفرد كما قيل
ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج
مثل عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا
الى ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص لان غلامي معرب ولان
الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا بشرط سيذكره ان شاء الله تعالى قوله فانه
لما استعمل الى قوله قبل دخول العوامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوته
في نفسه وهو ههنا مضاف الى الياء فان الاضافة اليها متقدمة على العامل وهي
مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله فما ذهب اليه الخ تفريع على المقدمة الاستثنائية
التي يفهم من قوله لما الا على الشرطية وتوضيحه ان كسرة الملايمة متقدمة على كسرة
الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم على الاعراب
فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى لعروض الثانية قلنا
لا حاجة الى زوالها لبقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية
بكسرة الملايمة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره
ان قلت لم لا يجوز ان يجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية
والجمع لان حمله على اشبهها على الاعراب مستند الى العامل وهو موقوف اي اصطلاحا
وحملها على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو موقوف حقيقي قوله
اي في حالتي الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستثقال المقدر والمعنى
كالاستثقال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره

لم ولك ان تجعل مصدرا اي استثقال دفع وجرا وحالا مما اضيف اليه
الاستثقال المقدر اي كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات
التي ذكرناها في قوله مطلقا قوله لاستثقال الضمة والكسرة على اليا المكسور
ماقبلها قال الشيخ الرضي وذلك محسوس لضعف اليا وثقل الحركتين من
تحرك ماقبلها بحركة تقيلة فان سكن ماقبلها لم تستثقل الحركات كظبي
وكرسي قوله ونحو مسلمي عطف على كقاض مرفوعا او منصوبا لا على قوله
قاض اذ لو قصد بلفظه نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف
ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم
لم يحتج الى ما ذكره اذ ليس المقصود في التمثيل خصوصية المذكورات بل يراد
المذكورات واجزائها وبهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها قوله فان اصله
مسلموي قال الفاضل الهندي ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعلال
متعذر وقبله مستثقل كما في عصا لكن المؤثر في التقدير في عصا بعد
الاعلال وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب
تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف والاسكان
وتقدير الحركة قوله فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا وذلك لامتناع ان
يكون اليا المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث
السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال في حكم الثابتة فلو جعل اليا
بدلا عنها لكان الكلمة واحدة واعرابان لفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع
فانه غير ثابتة تقديرا قوله فان اليا المدغمة ايضا ياء باقية على سكونها قوله
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلثة او بعضها فيما كان اعرابه
بالحركة ولاقى مدة آخر ساكنا بعدها سواء كان مضافا او لا كما في قوله تعالى

والمغني

والمغني الصلوة على قراءة النصب وانما لم يقل ولا في آخره لئلا ينتقض
الحد بعدم عصطوا القوم ولعله لم يعد المص لانه بصدد بيان الاعراب
اللفظي والتقديري الثابت للاسم في حد ذاته لا باعتبار عارض وكان اليا في
غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلو لم يعد في
المص ان اعرابه ينبغي ان يكون تقديرا في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعده
من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه اجيب عنه بانه جعله داخلا في
باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي فتحي وان كانت جملته
نعم بقي الاشكال في الاعلام التي تحكي في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد
فانه معرب تقديرا اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية وكذا في المثنى
المحكي اذا جوز الحكاية فيه قوله واكتفى بتعريفه انما صح الاكتفاء به لانحصار
المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بان ما فيه علتان
الخ علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك وهذا اصل ما سبق في تعريف المعرب
عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين
وغير المنصرف بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويحرك بالفتح
وذلك لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم
انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعرب بالحروف مثلا عنهما قوله غير المنصرف المنصرف
ماخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله على
زيادة على الاعراب اعني علامته وهي التنوين او لاتصافه بزيادة تمكن ولهذا
يقال له الامكن ولما عري مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف قوله اي اسم
معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولئلا يلزم
تعريف الخبر وتنكير المبتدا الا ان غيرا لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان

غير المنصرف

المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى
المفاهيم ولذا ان يقول انه هذا المعنى ايض نكرة لان الظ انه اسم جنس لا علم جنس
لانه علم ضروري ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر قدم يخالف الاسلوب
الشايع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة ايض من ان تعلق
العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قوله فيه
علتان فاعل الظرف او مبتدا قدم خبره والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض
غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليس بمعنى الموجب
بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا مناسبا به وذلك
الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا لا يكون اطلاق العلة على كل واحد
مجازا لكن صريح كلام المص في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل
من التسع حقيقة وبين ذلك على ان صاحب المفصل سمى السبب في تعريف
غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا جار
في العلتين ايض فيكون اطلاقه على كل واحد حقيقة عنده واجتماع شرايطها
انما قال ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق
التعريف عليهما وبما دخله اللام واضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع
صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من شرايطه تاثير العلتين انتفاء
ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاولين فلان سكون الاوسط
يعارض احد السببين واما في الاخيرين فلان دخول اللام والاضافة يعارض
السببين واحدهما الزيادة الاختصاص لهما بالاسم ان قلت يبقى النقض
بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لصدق التعريف عليه مع انه
منصرف عنده لقوله ويجوز صرفه وعسلمات ايض على المؤنث لصدق التعريف عليه

مع

مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما يجيء في تحقيق
قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بانه يمنع وجود السببين المستجمعين لشرايطها
كما قاله العلامة من ان هذه التا ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية
ولا مجال لتقدير التا لان الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى او ان نقول ان تنوين
المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجر او ان يحذف الكسر والتنوين
كما ذهب اليه بعضهم قوله من تسع متعلقة بقوله وهي عدل الخ فلا احتياج
الى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما يساويه
والحصر فيها استقرائي قوله من علل تسع او من تسع علل والاول اوفق بقوله
او واحدة منها تقوم وبما في اول البيت يعني قوله موانع الصرف تسع قوله اي العلل
التسع مجموع ما في هذين وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقول البيت
سقف وحدان بال ذكرتم في الحاشية ولم موانع الصرف تسع كلما اجتمعت
ثنتان منها فما للصرف تصويب انتهى هذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي
وانما لم يذكرها ولم يكتف به عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع
لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا بضرب من التكلف بان يقال الاجتماع
الشيئين حقيقة او حكما قوله لمجرد المحافظة مجردة عن التراخي واريد بمجرد ذلك
وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال في
التركيب قوله والنون فيه مساهلة اذ العلة مجموع الالف والنون قوله منصوب
على انه حال او صفة موصوف محذوف منصوب بتقدير اعني لان النون كما ذكرت
مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة النون لان
اللام للعهد الذهني وزيدت المحافظة على الوزن يدل عليه تنكير البواقي او بتقدير
موصوف اي نونه زايدة او خبر مبتدا محذوف اي هي زايدة والجملة معترضة قوله اذ

المعنى ويمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل الخ تعداد للموانع لانه خبر مبتدأ
محذوف اي تلك التسع هذه او بدل عن تسع او بيان لها فالعامل هو المنع المفهوم
من المقام من غير تقدير في نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد
من اللام كما في قوله تعالى والارض جميعا قبضته **قوله** الف الخ الجملة حال من صاحب
الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر في زايدة فيكون
من الاحوال المتداخلة او صفة **قوله** ولو جعل الالف فاعل الوزن بين بين فاذا
جعل ظرفا لزيادة او لنفس الزايدة اذ على الاول يفهم زيادتها وتقدم زيادة الاول
على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية **قوله**
يعني انه ذكر العلل الخ من قبيل التعريب بالاقرب فلو هم من المبالغة المفهوم من
حمل المصدر على صاحبه اي من الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه
اذا كان متعديا يجيء للتكثير لا لتكثير الفعل **قوله** او القول بان كل واحد الخ الاظهر
ان يقال بدل قوله علة علته مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظ
اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المص بناء على ما ذكرناه **قوله** وقال
بعضهم اثنان لعلة اراد ضم النشر والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اي
النقل من الفعل الى الاسم فهي وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية
كيشكر علما ولا يخفى انه لا يتناول نحو اشكر علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب
فهي الباقي وقد تكلم في اعتبار التركيب ههنا ان تكلفا لا معنى له فلا فائدة في
ايراده **قوله** وقال بعضهم احكم هذه التسع مع مراعاة الاصل في نحو احمر اذا
سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث
زيدت في اخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا
كبعثرى لانها مع العلمية يمتنع من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة

فلم

فلم يلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل
المص لم يعتبرهما لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع
صرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التانيث
من الالف والنون الزايدتين **قوله** اشارة الى تسمي التانيث يعني ان التانيث
اللفظي معتبر وان كان مع المذكر الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا
يقال جاءت الطلحة وكذا المعنوي الذي يخفى فيه العلامة **قوله** من حيث اشتماله
على علتين الخ انما قال ذلك لان الحكم مضاف الى العلة حقيقة لا الى ماهية العلة
ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما احترز عن
المساق الى الفهم **قوله** اذ لا كسرة ولا تنوين انما ذكر الكسرة ههنا مع ان انتفاءه
قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين
فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم
علمين للمونث الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم **قوله** لان كل علة
فرعية اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشملها وغيرها
كفرعية المرجوح للراجح وانه لم ينحصر فيما ذكر ككون الاسم مثنى الى غير ذلك
لكنهم لم يعتبروها ولم يعلم وجهه **قوله** فاذا وقع في اسم علتان الخ لم يقنع بفرعية
واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص
الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسما
بسبب هذه العلل خفي ولم يكف واحدة الا اذا قامت مقام اثنتين **قوله** فيشبه
الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم
الفعل في تمام معناه كما في اسما الافعال يبنى ويعطى عمله واذا شابه في تركيب
الحروف الاصلية في جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف الفعل

بحث شعر

في البنا ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم واذا شابهه بوجه بعيد لكونه فرعا
فلا يبعد بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البنا ولا يعطى بها اعلا
لفعل بخلوه عن معنى الفعل بل ينزع منه علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه
الكسر او ينزعان معا قوله تمنع منه الاعراب وفي تقديم الكسر على التنوين
اشارة الى ذلك او منع التنوين اولا ثم اتبع الكسر وقد جوز المص الامرين في الايضاح
ومال الشيخ الرضي الى الثاني لعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم
ضرورة عودها وانما اتبع الكسر والتنوين لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف
ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فاذا اريد النص اولا الامر على انه
لم يسقط الا للمشابهة الفعل يحذف فوات ضرورة الكسرة التي لا تدخل الفعل وقال
المص انما يتبعه لان الكسرة بلازم التنوين يعني اذ اي موضع يدخل التنوين
يدخله الكسر فاذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه بلازمه وانما
قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام والاضافة لم ينتف
الكسر لانه بوجود العوض وجود المعوض قوله لان العدل فرع المعدول عنه
لان الاصل بقاء الاسم على حاله قوله والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه
على ما يقوم به قوله قايم الخ فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر على المونث كان
فرعا له في المعنى هكذا قالوا وفيه بحث لان التانيث طار على قائمة فقط لا
على قايم من حيث هو مجرد عن التا والمذكر هو هذا لا ذاك فانه المشترك بين
المذكر والمونث ومعناه بالفارسية استاده من غير تعرض للمذكر والتذكير
قوله لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طار على التنكير غالبا اما
بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا ولما كان ما تعرفه كان نكرة ولا التاكان
التعريف فرعا التنكير معنى قوله والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه

منهم

منهم من قال ان منعهما الصرف لمضارعتهما بالفي التانيث الممدوده في انتفاء
التا وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكون اولى الحرفين في كل منهما والثانية
حرفا تتبعها حرف العلة ولا يخفى انه لا بد حينئذ من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به
قوله لان اصل كل نوع الخ يفيد فرعية قسم لا القسم الاخر الذي في اوله احدى
الزوايد الاربع قوله ويجوز صرفه لا يجوز عكسه لان الضروره ترد الاشيا الى
اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر دون
مد المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضروره بشرط
العلمية قوله اي لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضروره
عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضروره عن الجانب المخالف
للحكم ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضروره بل يراد به المعنى
الثاني ويفيد بجانب الوجوب فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله اي جعله في
حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه غاية في الحكم المعدل وبهذا التوجيه
والتوجيه الاتي اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق
القدما في الحكم بالانصراف وخالفهم في التعريف كما بيناه بعيد جدا قوله
فكفوا لهم بيت الخ الصب تحتنا ب قال قدس سره في الحاشية هذا البيت
مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله ماذا على
من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوي خوش
انتهى مرثيه تخفيف الياء كغفر به مرده ستايش كردن وكريستن بهالك
رثيته وثوبته ايضا التربة خاك المدى غايه والمعنى ما الذي او اي شيء وقع
على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية قوله
فلقول اعد الخ يجوز الكسر فان صح يكون الجملة استينافية والفتح وجه كون

منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يُقل للضرورة لظهور امرها **قوله** قلنا الاحتراز الى قوله ضروري فالمراد بالضروره ما عدى الشعر اضروره **قوله** لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال نحايت الشيء ورأني والاصل امرأني عند من لم يثبت مرأني وقال تعالى والنجم ثم قال يسر وبمال يسجدان لموافقة قبله **قوله** ليناسب المنصرف الذي يليه قد يعرف لتناسبا المنصرف الذي لم يله كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف لتناسبا اواخر الاي فانه كالقوافي في معتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرئ بالالف فليس نصا فيما استشهد به لجواز ان لا يكون بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا اعلم ان غير الفصيح في نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا فان سلاسلا في نفسه قبيح غير فصيح واغلالا حسنة وجعله فصيحا وكذا يبدي الخلق يحسنه قوله تعالى ثم يعيده والا فالمعرفة الفاشية بدأ روي ان بعض البلغا قال لكاتب اكتب يا حارِ انا التركيب قد حار وابضم الراء في يا حار فقال الكاتب يا سيدي يا حار بالكسر افصح فاخرج بما امره به اولا واراد ان التناسب يحسنه **قوله** مثال المجموع غير المنصرف فالذي صرف والمنصرف والا لكان الاكتفا بسلاسلا **قوله** وما يقوم مقامهما اللائق تقديمه على الحكم لانه بصدد بيان لما ابهمه في حد غير المنصرف **قوله** احدهما الجمع البالغ الصيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي يجمع الى ان ينتهي الى حد يمتنع من جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوته قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والبعض ذهب الى انها التكرر لجمعه حقيقة او حكما كما ذكره السيد قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له في الاحاد العربية واما نحو ثمان فشاذ

واما

عين

واما نحو الثرامي فالاصل فيه ضم ما قبل اليا واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فيقول انه علم الجمع واما نحو يمان وشآم في المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائي النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى يائي النسبة والالف الذي هو بدل عن الاخرى ويا النسبة عارض لا يعتد بها في الوزن وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب الى تهمة وهي تهامة وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى يائي النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو عوادي جمع عادية منسوب الى العاد لانه ثبت في واحده وصيغ هذا الجمع على اعتبار ثبات اليا في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الى جزئه الذي هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة المعدود الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثماني هو المعدود وليس كذلك لان الالف التي فيها غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسبة وكذلك اليا غير اليا واما سراويل فاعجمي او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا واما نحو اكلب واجمال وان لم يأت لهما نظير في الاحاد فلا يعتد بهما لانهما جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيرهما على لفظهما كما يصغر الاحاد فصار كانهما باقيان على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجيء افعل في الواحد نحو ادرج في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا باجر وآنك لانهما اعجميان ولان انك يحتمل ان يكون فاعلا ولا بد منه لانه جمع شذ على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل المسند اليه قال قدس سره فاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام جمع نعم انتهى السواد بارة دست وقد يجيء اساورة عليه قوله تعالى في قراءة فلولا القي عليه اسورة من ذهب نحو جمع اي اكثر

ما يمنع هذا الاسم على الابل واراد والجمع جمعها التكسير فقط لان جمع الجمع
اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة كذا في الصحاح قوله او حكما كالجموع
الخ انما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابهه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه
وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليها فكسرت وثالثها انه تم من الجمع مرة اخرى
قوله والممدوده الهمزة الممدوده منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي
قبلها ولما لم يفارق احدهما عن الاخرى نسبة الى التانيث تغليبا قوله فانها
ليست الكلمة اي لبنائها فان اتفق في بعض الاسماء لزومها كحجارة وتجارة قوله
فالعدل الفا التفسير للعدل واخواته ببيان نفس مفهوم السبب وشرط تاثيره
وعلته وهي في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته قوله مصدر
مبني للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومها اعم من ان يكون مستندا الى
الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج بنفسه وانما لم يفسره بمصدر
المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب المنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به
يتحقق الفرعية وهو هنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم قوله اي خروج الاسم اي
خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكلمة عن جزئيته قوله عن صيغته كان المراد بها
ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سحر معينا من السحر ليس خروجا عن صورته
الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورته الحكمية لان اللام بمنزلة
جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال
لانها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن او الاضافة ولهذا يغير التفسير بانه خروج
عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم
الجمعة معدولا عن صمت في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على
تفسير المص اذ ليس لمعنى من دخل في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها

بحث العدل

بالحرف

بالحرف الزايد ويمكن ان يقال ان ذلك الحروف غير تام لان المقدر في حكم
الملفوظ قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام قيل لم يدخل في
الخروج لانها مخرجه لا خارجه وفي دخول المعدول لا تصح تامل قوله واما المغيرات
الشاذة كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كايس في يائس
فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف عن بعض في
الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج
خروجا تاما اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية
واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان لا احتياج الى هذا القدر
على تقدير كون تغيير غير قياسي قوله بل انما جمع القوس والناب ابتداء على قوس
وانيب ولهذا ايضا فان الم فيقال جمعهما ولو كانا مخرجين عن اقواس وانياب
لنسبا اليهما قوله واعلم انا نعلم قطعا كان وجهه ان نظر النحاة في تتبعهم
اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب ثلث واخواتها وجدوا اعرابها
اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا بفرعيتين حقيقة
او حكما فتفتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية او الوصفية
ولم يجدوا الاخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل
فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت
الاصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا اخر فالثاني
هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو محقق اي في الخارج والاول
هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج
قوله فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري الخ المشهور ان انقسام العدل
اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف

وعدل بعضهم ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصد اثبات
للفرع ضمنا فاذا اثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث
فرعه وليست فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار العدل عنه فقد ثبت العدل بدليل
غير منع الصرف فان قلت فكيف يصح قوله الاتي فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا
اراد به ان الدليل المتواتر المثبت للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع
الصرف وضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه كما سيجيء فالغرض قوله
فعلى هذا قوله تخفيفا وصف بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه خروج تحقيق
اي خروجا خفيفا كرجل سوء بمعنى رجل سيئ فيكون وصفه بالتخفيف وصفا
بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا قوله كمثلث ومثلث صفة بعد صفة لمجرد جا
او خبر مبتدا محذوف اي ذلك الخروج لخروج ثلث قوله والاصل انه اذا كان المعنى
مكررا الخ ليوافق الدال المدلول هذا اخصر مما قاله الشيخ الرضي وهو ان
الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى وفايدتها تقسيم امر ذي اجزا
على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب
مكرر نحو قرات الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا
بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر
لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة
فقيل انه اصله قوله فلما جيء الى رباع اراد بالمجيء تعيين الحد والاظهر الواو
بدل الى الخ قوله ووقع ربانها الى اعشار ومعشر خلاف الخ قال الشيخ الرضي جاء
فعال من عشرة في قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة
نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل تستعمل على وزن فعال
من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني

والتاسع

والتاسع قوله والسبب الى قوله العدل والوصف عن سيبويه وذهب جماعة
الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن تكرر الى غير
مكرر او اسميه الى وصفية لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة
اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لمالك الوحدات حتى تكون
اوصافا بحسب الاصل ثم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي
لثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلث لم يصادف الوضعية اصلية بالقياس الى وضعها
ولقايل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوضعي
قوله واخر اسم التفضيل بزيادة الصرف نحو اخر اخران اخرون واخر واخرى
اخريان اخريات واخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل وفضلى فضليان
فضليات وفضل قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا اي معنى من المعاني
ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء رجل
اخر اي رجل اخر لا حمار او امراة اخرى قوله وقياس اسم التفضيل الخ ان قلت
ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا نسلم القياس وان اريد ما
استعمل منه في معنى الزيادة فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاغيار قلنا
نختار الاول ونقول لما ذكره الشيخ الرضي من ان القياس في اخر بحسب الاصل
الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه بحسب الاصل لتوهم عن معنى
الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع
لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لا يدعي العدول
عن لازم بخصوصه واحتيج الى تغيير التفسير بما ذكرنا ليظهر صدق التعريف
عليه على جميع التقادير قوله فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام يوجب لزوم
المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما هو شان المستعمل

باللام قيل لكن يرفعه لزوم مخالفة المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا
واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما سحر اذا اردت به سحرا معينا
وهو السحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس
اطلق واريد به فرد معين من افراده فلابد من لام العهد سواء صار بالغلبة
علما نحو النجم او لا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام
محفوظا لبني لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف في المشهور وذلك
بالعدل والعلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند بني تميم فانه المعدول عن
الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة واما حالتي النصب والجر فمبني عندهم
وكضحى اذا اردت به ضحى يوم معين عند الجوهري والقياس يقتضي ان يكون صباحا
ومساء معينان كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا **قوله** وقال بعضهم
هو معدول عما ذكر بعد من نويته شيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف
والتنكير لكن يبنوا عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل عنه لا يطابق
الموصوف وعدول لظواهر المثنى والجمع والمونث عن ظاهر الواحد المذكر لا
بخلوا عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع الصادق لان الاخر لان تقديرين
لا يوجب العدول على تفسير المصنف ماذكرنا وعلى التقدير الاول يتحقق العدل
في جميع التصاديف لان اللام داخل في صورته الحكمية وعلى كلا التقديرين
لا يظهر اثر العدل الا في اخر جمع اخرى لعدم احتياج اخر واخر اليه وعدم
منع الصرف في البواقي **قوله** لانها توجب الحصر تم بما ذهب اليه الخليل في
اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره
ولا يجوز اظهاره هنا **قوله** او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه سواء كان المضاف
الثاني تكرارا للاول او لا نعم اشترط ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ

الرضي

الرضي يرد تلك العبارة او دلالة ما اضيف تابع ذلك المضاف كثير نحو لا اعمل
له او بداهة ساج **قوله** وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة عليه الاكثر وقد
واعترض عليه بان فعلاء انما جمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا
والجمع يجمع على الجمعون لا على جمع **قوله** وان كانت اسما لان يجمع على فعالي
بالكسر او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما
لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذا اذ لا يجمع هذا الجمع
الا الوصف او العلم ولذا نقول انه علم جنس **قوله** والاخر الصفة الاصلية
وان صار بالغلبة في باب التاكيد اسما اليه ذهب المص واعترض عليه بانه
لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان كان
الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر
وباعتبار معناه الاسمي افاعل كاساود وان كان الثاني لم يكن مونث الجمع
جمعا بل يجب ان يكون مونثه جمعي كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم
التفضيل في الاصل بمعنى قرا الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قرائي من كل شيء
ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كاخر فصار
في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مونثه جمعا كحمراء كما يصح حسناء
وخشناء في حسن وخشن بمجرد انهما في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد
صار اسما كما صرح به المص فلا يكون في حكم احمر معنى **قوله** وعلى ما ذكرناه من
تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتشبيهه بالامثلة لا يرد الجموع
الشاذة اي لا ينتقض بها **قوله** كيف ولو اعتبر جمعهما اعني ان اقوسا وانيابا لو
كان بغيري اقواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما ونسبة الشذوذ
اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة الجموع او من جهة

انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول اذ الجمع ليس الا مغير الواحد
ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة لم يلزم من مخالفتهما الشذوذ
قوله او تقدير الكهم قال الشيخ الرضي ما حصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام
اسم جنس غير صفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه الا اخر وجمع وان كان
صيغة مبالغة فاعل فان لا يختص بالنداء كجمع في مبالغة خانع اي ذاهب
في الارض فلا عدل فيها واما ان يختص به نحو يا فسق وهي في المذكر كفعال في
المونث نحو يا فساق ففيه العدل عند النحاة حتى لو سمي بهما مذكر لا منع صرفهما
وتمسكوا بان الاصل فيها تساويهما الا انهما المبالغة في عدم الاختصاص بباب
وفيه منع اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشايع واما الثالث
فاجمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل
اما اذا ثبت استعماله منصرفا كادد اي جبل وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون
فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل فيه كقثم لا
ثبت قاثم وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم اسم جنس واذا اختل احد
الشرطين انصرف فان قلت فينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية
جمع عامر وزفر قبل العلمية جمع زفر بمعنى السيد قلنا لما سمعا غير منصرفين حكمنا
بانهما معدولان عن فاعل ولم يحكم بانهما معدولان عن فعل الجنس انتهى قلت
الشرط الاول ينافي ما قال المحقق من ان المعدول عنه في العدل التقديري
غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو
مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعلا علما والظاهر انه الحق هذا قوله
فانهم اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة قوله فاعتبر العدل لتحصيل سبب
البناء اي لينضم الى مناسبتها لنزال الغير مناسبتها لم يعد لا فيحصل البناء وذلك

لان

لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء ولا المبني كل وسبحان وانما عللوا
بناءها بحصول الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة
المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقيل يستدعي الخفة والبناء
اخف من الاعراب قوله ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله فكانه
ذكر استطرادا وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل
على الاخوات قوله فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف قوله الوصف كالنسب
تفسير لخفائه قوله كون الاسم دالا على ذات مبهمة لا بالدلالة هو السبب لمنع الصرف
قوله على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر لان
الاوصاف الماخوذة من صفات مقيسة الى معينة لا تدل على ذات مبهمة بل
تدل على تلك الذوات المعينة فان الفاضل الماخوذ من الفضل الذي هو كثرة
الماء يدل على ما يكثر لا على ذات ما هي الكثرة المالية خاصة بعد وكذلك
المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثل ادر مصغر
دور جمع دار يدل على ادور متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير
المنصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن
فيها او لاحدى الزوائد فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم
تتعين الا ببعض الصفات الماخوذة معها او بما قيس اليه ذهب البعض ان قلت
اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طليحة بالعلمية والتانيث قلنا هذا من باب
توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قوله سواء كانت هذه الدلالة الوضعية
على التعميم قوله لشرطه قوله لا العرضي الوضعية فانه في معرض الزوال فكانه لم
يثبت والسبب الرافع الاصل وهو ههنا الصرف لا يكون الا ان يكون راسخا قال
الشيخ الرضي لم يتم لي الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوضعي العرضي والاشتراك

بحث الوصف

بانصراف اربع مدخل لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل لقبوله
التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما هو طارية على
يعمل لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث ليس
بشيء لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض تا يخرجه
عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربعة مع كونه في الاصل خارجا
عن شرط اعتبار الوزن قال السيد السند قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل
ان المانع قبول تاء التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك
اربعة رجال نريد به باعتبار الجماعة انتهى والتذكير فهو من اختصاصه
بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء في الوقف وعدم انصراف [illegible]
اربعة بصيغة ثمانية وقال المص التاء الفارقة هي الداخلة فيما والتاء في اربعة
ليست كذلك قوله شرطها ان يكون الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزم منه اتحاد
المتضادين بحالهما وكانه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره في الحاشية واما
كان الوضع اصل التفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة
عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبتنى عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة
فرعا لم يصح نسبة الدلالة اليه بقي يتوهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف
على المظروف ولك ان تقدر مضافا والتقدير نحو بيان الاصل قال فلا تضر ارادة
للتفريع قوله ومعنى الغلبة [illegible] معنى غلبة الفعلية الاسمية اختصاص الدال
على المعنى الوضعي ببعض افراده او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على
معنى ببعض افراده ثم ذهب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مع
بقاء المعنى الوصفي فاذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسما مختصا
وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا على

لاعتباره

لاعتباره في المفهوم قال السيد السند قدس سره ظاهر كلام المص يقتضي عدم الاشتراط
بعدم تقييد الجنة والقيد بالصفة وفيه ان حمله على الاطلاق يخالف الغرض قال
في الصراح اسود مار بزرك سياه وادقم مار سيه وقالوا ان ادهم اسم المقيد من
الحديد مما فيه الدهمة فالاولى ان يقال انه يقصد به تعيين الذات ولا مدخل في ذلك
لتقييدها بصفة قال قلت الفاء للنتيجة فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل
فيفيد ترتب المعلوم فلا احدهما على الاخرى وذلك اشارة الى ما ذكر من
مجموع الاصلين المترتب احدهما على الاخر لا الى الاصل الابعد عطف امتنع
على صرف ووجه ذلك انه يجعل المعطوف والمعطوف عليه متنوعا على مجموع
الاصلين ومجموع رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو
عطف على صرف بلا اشكال قال صرف نسبة الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه قال
وامتنع اسود اي صرف اسود وامتنع اسود عن الصرف قال منع افعى مار بزرك
قوله اشتقاقه من الجدل الجدل المحكم بالفتح رسن [illegible] قوله للطائر قالوا هو الشقراق
وهو طائر اخضر على الطير قليل حمرة يطول على كل شيء قال في الصراح اخيل نام مرغي كه
او را بفال بد دارند قوله لاشتقاقه من الخال خال نقطه سياه كه بر اندام باشد ونشان
خيل ان جماعة قوله لا في الاصل ولا في الحال اما الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثاني
فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة جنب
فوقه وحال وان كانت في انفسها صفة [illegible] الاوصاف قال التانيث بالتاء
وهي تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فتاء اخت ليست
للتانيث لانتفاء القيد الاخير قطعا بل هي بدل من اللام فلو سمي باخت
مذكر صرف ولو سمي به مؤنث كانت كهند قال السيد قدس سره يحتمل انها صرفت
على قياس ما ذكره العلامة في عرفات فانها مصروفة عنده لان التاء الملفوظة فيها ليست

بحث التانيث

متمحضة للتانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذ لم
يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وان لم يكن متمحضة **قوله** فلانه
لا شرط له للزوم الالف **قوله** ليصير التاء لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء
في اصل وضعها للفرق بين المذكر والمونث وهي لا تكون ح لازمة للكلمة اسما كانت
تلك الكلمة او صفة كما دة حسنه وقد يجي على خلاف اصلها وح يكون لازما للكلمة
كحجرة لكن لم يعتبر هذا اللزوم **قوله** لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان اعتناء بشانها انما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها
لضروره او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر
وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست
من كلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما
قالوا في جبرئيل جبرئل وجبرال وجبرين وذلك لتغيير كلمهم بها لعدم
ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة والاولى
ان نقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بها لبس من اوضاعهم ولذا
قالوا اعجمي فالعب به ما شئت فكانها ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي
هي من كلمهم **قال** والتانيث المعنوي اي ما يكون تاؤه مقدرة ولا مجال لتقدير
الالف للزومها **قوله** كالتانيث اللفظي بالتاء قيل ان المقدر عندهم اضعف
من الظاهر وشرطه العلمية **قوله** شرط الوجوب منع الصرف مثال ما اذا **قوله**
او تحرك الاوسط اي بالفعل فان دهند مع انها متحرك الوسط بحسب الاصل
قوله لتخرج الكلمة بنقل لاحد الامور الثلثة ان قلت هذا النقل يوجب تحتم تاثير
كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثير كليهما فلم جعله المص موجبا لتحتم تاثير
التانيث قلنا لان الكلام سوق لبيان شرط التانيث اولان المحتاج الى

التقويه

التقويه هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلايم
الذي ذكره الش محمد **قوله** علمين للبلدتين اشار بقوله للبلدتين الى وجه
تانيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان مثلا
فيصرف وقد يعتبر كل منها فيجاز الوجهان وكذا اسماء القبايل في تاويلها بالقبيلة
والحي **قوله** ثم صرفها او منع كل منها عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز **قوله**
شرط الزيادة على الثلثة وههنا شروط تركها احدها ان لا يكون ذلك المونث
مذكرا بحسب الاصل فالمونث الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر
صرف وكذا الحايض فانه في الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات
ان يكون للمجرد عن التاء من صفة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا
الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم وجوز
تاويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان
تساوي استعماله مذكرا او مونثا فساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله
مونثا فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مونثا فمنع الصرف واجب والسر في اشتراط
الاولين ان التانيث الذي في المونث جنسية طارية وفي الثاني بعارضه ويل غير
لازم وقد زال بالعلمية طارئ وما عرض فلم يبق التانيث والسر في اشتراط الثالث
ان الحكم للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه قران الشروط **قوله** لان الحرف الرابع فيما هو
على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير
والزايد على الثلثة سادة التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة وثبة
ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها ثبي وان كانت بمعنى وسط
الحوض فمحذوفة العين واصلها ثوب **قوله** اي التعريف يجوز ايضا ان يعد المضاف
اي تعريف المعرف او ان يعتبر الحيثية اي المعرف من حيث انها معرفة **قوله** ان يكون

بحث التعريف

عليه قبل الى نقل شرطا عليه لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما وان قلت
يجوز ان يراد بالعلمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية
ما فيه التانيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا لام ان قلت
لم ما ثبت باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم تكرار لفظا ان قلت فيلزم
التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا الزيادة قوله في العجمة قوله بان يكون
حاصلة في ضمنها لا ظهر اذ ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها
ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيره بالعلمية لا تحقق له الا تحقق العلمية بخلاف
البواقي قوله يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف قوله فلم يبق الا
التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الاخر في الجمع والخوا الصفة الاصلية
او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله
وانما جعل المعرفة سببا تبل فعلى هذا جرى في قوله وما فيه علمية مؤثرة
على اصطلاح غيره او على التجوز اي بارادة العام من الخاص وفيه ان كون
تاثير التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية وثبوته في العلم راجع الى
ان المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح
الغير قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر لانا الفرعية بمقابلة التنكير والتعريف
يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية قوله وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
لا غير قوله كما في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم قوله مسمى به
احد رواة القرا سمي به نافع راويه عيسى قوله وانما جعلت شرطا لتحقيق
الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف
فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلام يقتضي ان يتصرف تصرف كلامهم
فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية هي منافية للام والاضافة فاستنعتا معها

بحث العجمة

جاز

جاز ان يمتنع معها ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حيث
امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ويبقى الاسم قابلا لساير تصرفات
كلامهم على ما يقتضيه وتوعر فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المعطوف
عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وتحقق ما يشتغل فيه بحذف بعض الحروف
وقلب بعضها نحو جربان وادربيجان في كركمان واذربايكان واما اذا لم يقع
الاعجمي في كلام اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا
مع الكسر كما يقبل ساير التصرفات قوله وتحرك الاوسط ذهب سيبويه واكثر
النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط
لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه قوله
وهو اختيار المص ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على
التانيث المعنوي او نحو ختم منعه وجوز ولا يخفى ان فاعله بما يذكره الش
قدس سره قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف
في شيء من كلامهم قوله لانه امر معنوي اي ليس له علامة لفظية قوله وسقر قيل
يجوز ان يقال امتناع صرفها لتاويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا ولا
يرجع اليه ضمير المؤنث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بمالك اسم ابو نوح النبي
عليه السلام لكان اسلم قوله لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز ان
يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وسقر
وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف سقر لان انصراف نوح مخالف لاصل
هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف سقر لان انصراف نوح جلي مما لا
ينبغي ان ينازع فيه بخلاف امتناع صرف سقر فانه ليس بهذه المثابة قوله
الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في

بحث الجمع

التكسير

لجمع للعهد اي جمع يقوم مقام السببين ليظهر تفسير الضمير في قوله شرطها
ذكره قدس سره قوله صيغة منتهى الجموع مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي
صيغة ينتهي بها جموع التكسير يعني ان تلك الصيغة من حيث انها هي غير
قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير
فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا جمع حمار على حمر قوله وبعد الالف حرفان
اولهما مكسور او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحاري وكمالات قوله
لانها جمعت في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلة
المستفاده من قوله لهذا قوله لكن صيغة مصونة عن قبول التغير فيصير
لازمة فيصح ان يرفع اصلا هو الصرف قوله بغيرها اي الباء للملابسة والغير بمعنى
النفي والمعنى بلاها بل لا بها كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا
مال بل لا بمال لا انك كنت بما يغاير المال وهو خبر آخر لشرطها او صفة لقوله
صيغة قوله منقلبة عن تاء التانيث الخ فعلى الاول يكون قوله بغيرها مقيدا
بحالة الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا بحالة قوله جمع فارهة لا فارة كما
قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية الفاره
الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد انتهى
لحاذق حرد زيرك ويقال للفرس الرابع ايضا قوله لازم لو كانت مع هذا كانت
على زنة المفردات ان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن بها اجيب
بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغير الاوزان كما في وزن الفعل على
ان التاء في زنة فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعث وفرازن
وفيه نظر لان التاء انما تكون لازمة في فعالة اذا كانت للمنسوب كاشاعثة
في جمع اشعثي لانها بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للاعجمي كجوارب في

جوارب

جوارب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء قوله ولا حاجة
الى اخراج مثل مدايني بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد لخرج نحو كراسي
مع انه غير منصرف قوله فانه مفرد محض لا يصح الا معاملة المفرد معه بخلاف
فرازنة فمنصرف قيل ليس هذا للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام
آخر الا ان يقال للاستيناف لعدم سبق الاجمال واما لم يقل فمنصرفة لان المنصرف
صار اسما بجواز اعتبار اسميته او ان المراد نحو فرازنة او ان المراد اللفظ وهذا
هو اللفظ لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه
لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون تنوينا
قوله وحضاجر علما للضبع ليس منصوبا بأعني لان المنصوب به يخرج او قلما
يخرج عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم ههنا شيء من تلك المعاني بل هو منصوب
على انه حال من المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير
اذا كان بمعنى النفي فانه حينئذ في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من تقدم معمول المدخول
وزيادة لا فيما عطف على المدخول لتاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ايهام ان
امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير
ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر محذوف وينبغي ان يكون الجملة
اعتراضية لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك الايهام قوله بل الجمعية الاصلية
الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار
العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية
للعلمية لجواز تسمية اشخاص برجال فلم يات بشيء لان نوع ابهام منافيا للعلمية
لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى
شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه

كما اذا سمي شخص ذا حمرة بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع هي انثى
والضبعان هي الذكر والجمع ضباع مثل كسرحان وسراحين انتهى قال في الصراح
ضباع جر كفتار وضبع كفتار ضبعان بالكسر كفتار نر ضبعانه ماده وهذا يوافق
الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا الملازمة
ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا
معنى قوله علما للضبع انه علم جنس شامل للضبع لا الجنس هو الضبع انتهى هذا
التأويل بناء على تسليم تأنيث الضبع وقد عرفت ما فيه قوله لئلا يتوهم ان
الجمعية كالوصف ولا كان اعتبار الجمعية المطلقة قوله وهو الاكثر في مواد
الاستعمال ومذهب الاكثر قوله اعجمي خبر محذوف قوله حملا على موازنه لانه
دخيل والدخيل يميل الى المجانس وانما لم يمنع من الصرف اجر المعرب مخففا
حملا على موازنه من افعل علما لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف
كاكلب واجر قوله لكنه من قبيل حكاية الخ اعتذار عن انه لم يعد الحمل على
الموازن من الاسباب وقد يعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع
قال المص في شرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا الجمع وما اشبهه وقد قال بعضهم
بذلك قوله تقديرا اي قدر تقديرا قوله وكانه سمي كل قطعة من السراويل
سروالة هذه عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان السروالة لم يجئ بمعنى
قطعة من السراويل رجاء بمعنى قطعة الخرقة فيكون المفرد مفروضا وانما لم يجعل
جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار
فلا يصح ان يكون السروالة بهذا المعنى الثاني حتى يكون مفردا له وللقائل
ان يقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه
معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع لانه معنى

اقطاع

اقطاع الازار انه قبل نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجئ نعم جاز في
الاشخاص لهذا ان اجيب بان ذلك من الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد
اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب
شراذم جمع شرذمة وهي القطعة وفيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد
لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق
قال واذا صرف فلا كلام عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اذا في
الاول واقعا موقعه وفي الثانية واقعا موقع ان للمشاكلة قوله قيل اشكال
بالنقض به على قاعدة الجمع لا يخفى ان نفي جنس الاشكال بهذا المعاني لا ينافي
اثبات الاشكال من وجه اخر وهو ان سراويل اذا صرف كان ينبغي ان يصرف
مصابيح لانه يوازن مفردا كما يصرف قرادنة لانه يوازن كراهية يمكن ان
يدفع بان سراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار بموازنة الاعجمي او بالمذكور او بفقد
الجمع في سراويل مطلقا صرفا ولم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن
بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد
صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم
امراة واعيل مصغرا على مقصود كا على علي ان الالف فيه ثابتة لخفتها قوله
في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما
المماثلة المستفادة من الكاف قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة ولان
الاعلال سبب قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف بسبب ضعيف وهو
مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام فصار مثل قرادنة المشبه بكراهية قوله
ذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال
مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان

يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر
والقول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض
الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال
عنده واصل جوار جواري بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جواري بحذف
واثبات الحركة ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين
عن الحركة لتحقق الثقل بحذف اليا للساكنين قوله وفي لغة بعض العرب
اثبات اليا وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا ويجوز ان يجعل اليا للمتكلم والاصل موالي
بتشديد اليا حذفت اليا الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما
فيه من المبالغة في الهجو قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا
شبهة في ان التركيب الذي هنا سبب يعد من الاسباب تركيب يوجد
في الاسما وهو المعروف هنا لا مطلق التركيب فصح التعريف جمعا ومنعا لا يقال
فاذن لا حاجة الى اشتراط العلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون
الا علما لانا لا نسلم الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي او ينقل اولا
الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي كما اذا نكر ذلك العلم ولو سلم فنقول
العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراط قوله من غير حرف فيه جزء اذ قلت
اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار في الاضافة والاسناد
تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم
يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسمين
اسناديا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه
بوجه لما من الزوال والاختلال او يتحقق سبب اخر حتى يترتب اثر المنع

فيحصل

فيحصل له قوة الى اللزوم قوله والا يكون باضافة ولا اسناد اليا للملابسة
اي لا يكون ذلك التركيب ملابسا بهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل
كلمة نقلت عن مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار
المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اجتماع
حكمين قوله لان الاضافة الخ اولان تاثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل لما عرفت
واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب
الحكائي قوله فكيف تؤثر في المضاف اي اذا كان في طباع شي اقتضاء امر لا
يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة حكما فان المركب
الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المص ومن
قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا يبعد ح ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر
اثره لفظا قوله كانه التفى انما قال كان لان المذكور فيما بعد سمي بعدد حكم لما
يتضمن حرف العطف بالفعل الا انما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز المخالف
ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن يفرق ح
جواب اخر هو ان المص وافقهم في منع الصرف قوله من غير ان يقصد بل من غير
نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال قوله الالف والنون قيل
الواو بمعنى مع وذلك باعتبار العطف اولانه الحكم عليه بقوله ان كانا الخ قوله
لانهما من الحروف الزوايد بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الاصالة جاز صرفه كحسان
لجواز ان يكون من الحسن كما جاز ان يكون من الحس ويمنع نحو قوله المضارعتها
الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث لما كان منع صرفها دايرا عليه
وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه كما
لان الوجوه الاخر تساوي الوزن نحو صحراء وسكران وحمراء وكون الزايدتين

في سكران مختصين بالمذكر كما ان الزايدين في نحو حمرا مختصان بالمونث وكون
المونث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمرا كذلك
ولا يرد عليها منع صرفهما الابرى في صرف ندمان من تحقق تلك الوجوه ومنع
عمران وعثمان مع عدمها قوله اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه فلا
يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان
المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية التي يوفر ان سببها
قوله واما مشابهتهما الالفي التانيث اي في منع دخول تاء التانيث ان قلت
لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة
او المشابه فان كان الاول فهي فرع الطرفين وهذا ظاهر وان كان الثاني
فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه
من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به
قوله والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطايفة الاولى انتفاء التاء
غير ظاهر قوله لا الاسم الشامل والاسم المقابل للقلب والكنية والمقابل للمهمل
والمقابل للظرف اللازم للظرفية قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد
او مجموع وتثنية الضمير في قوله ان كانا باعتبار تعددهما في انفسهما قوله
او شرط ذلك الاسم فيه انه يخالف الشروط السابقة لكنه يخرج عن لزوم
تنافر بين اعتباري الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول قوله فشرط العلمية
منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط تحقق المشابهة لا سبب
لانهما كالفي التانيث يقومان مقام علتين قوله او ليمتنع التاء او ليتحقق سبب
اخر كما عرفت في التركيب قال عمران وسليمان وعثمان فقد جاء في الاسم
حركات الفاء وفي الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها لكن المونث

ح

جمع مع التاء قوله او في صفة فيه انه عطف باو على عاملين مختلفين وليس
على شرط قيل الصواب بدل او لان لان الالف والنون يوجدان في الاسم والصفة
واجيب بان الترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها
لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتفريع قوله لانه متى كان مونثه
فعلى هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما ونحو رحمن بالانصراف
قد افاد به ان وجود فعلى ليس مقصود لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة
فالعدول عنه الى ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد
يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المص الى ضعفه
بقيل ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان
الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم
انتفاء موكد مبني على دليل لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون
الا بوجود فعلى قوله لانه صفة خاصة لله تعالى الخ لقايل ان يقول اختصاصه
به تعالى في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مونث بحسب
القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان
فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا
بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال
التانيث بالقياس لا يضر ولا ينفع قوله وندمان لما كان المراد بندمان اللفظ
كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يجر ههنا الا للمشاكلة المسمى قوله
وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى
الفعل او لا فالاضافة في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة
النسبة والامر يحتج الى قوله فشرطه ولك ان تحمل عليها وتحمل قوله فشرطه على

شرط المحقق لا على الاشتراط لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية الا
فيما له زيادة اختصاص بالفعل محو بين على النسبة **قوله** بالفعل يعني الخ
في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير يخص راجع الى الوزن
او بالعكس وذا العيب اي افصح كما هو المشهور **قوله** وكذلك بذر من بذر
المال اي اسرف **قوله** وخضم من خضم الشي اكله بجميع فيه اي فمه وشلم علما
مرتجلا بالعبرانية لموضع بالشام يقال هو البيت المقدس **قوله** ومثل ضرب
على البنا للمفعول وزن فعل مجهولا من الخواص كدريات في اسما الاجناس
الا دئل لدويبة وقيل قد ينقل الفعل الى اسما الاجناس وان كان قليلا كقوله
عليه السلام نهاكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا منه من دال بمعنى مشى
مشيا مخصوصا والتغير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم واما
الوعل لغة في الوعل والرسم بمعنى الاستوفنا ذان **قوله** ولم يذهب الى منع
صرفه الا بعض النحاة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين يوثر
وذهب عيسى الى تاثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله شعر انا ابن جلا وطلاع
الثنايا ولولا ذلك لنون جلا وبرد انه ان كان علما فحكاية مع الضمير اي كشف
امره او كشف الامور **قوله** او يكون انما لم يقل بدله او يقلب لما قال النحاة
لان فاعل اذا جعل على المذكر كان منصرفا مع انه غالب في الافعال ولم
يجي في الاسما الا خاتم وعالم وسالم اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة
زيادة مونة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول العلة
لم يجد فيه ما يحترز به عن ذلك المحذور فان قلت هذا الوزن انما يصح سببا
اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص
اما الاختصاص او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف مناسبة في جميع الافعال

المنصرف

المنصرف فيه فصارت لاطرادها في جميع الافعال دون الاسما اشد اختصاصا بالفعل
قوله او يكون غير مختص حصر به بقرينة المقابلة لعل وجه ان الشق الاول اولى
بالتاثير والظاهر ان المنع لخلو وان النسبة بين الشيئين العموم من وجه لافتراقهما
في شمر واحمر واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا
وامرا فلا يقدح في كون استخرج مخصوصا بالفعل يعني انه لا يوجد في الاسم العربي
الا بالنقل من الفعل واستبرق اعجمي وتباعد وتبوعد وافتعل وانفعل **قوله**
اي اوله وزن الفعل لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل
صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو المفهم **قوله** زيادة حرف او حرف
زائد على الاول صح لفظة في لان الصفة تنسب الى موصوفها بفي وهو شايع
وكذا على الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه
ويصح نسبة العام الى الخاص بفي وبالعكس ولان المراد في موضع اوله **قوله**
من حروف اتين لو غير ذلك الحرف لم يضر كهراق وهرق من اراق ماضيا وارق
امرا وكذا لو تصرف في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيسع او بالقلب
كاعلى او بالادغام كاشد او بالرد الى ما كان كما اذا كتب يفعل محذوف
العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم
او الوقف الجاري مجراه لا يكون الا في الاسما تقول في يقيل من لم يقل واخش
اسمين جاء يقول واخشى **قوله** غير قابل اي حال كون الخ حال من ضمير اوله وانما
لم يجعله شرطا للشق الاول لان الاختصاص بالفعل لا يقبل التا اصلا **قوله**
ولو قال غير قابل للتا الخ كانه اراد غير قابل للتا بحسب الوضع فلا يرد المنقض
باسود اذ قياس مونثه ان يكون على فعلا **قوله** ومن ثم امتنع احمر وانصرف
يعمل قيل في جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر ان المشروط يثبت بالنسبة

لا بالشرط فقد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علامة الحكم بامتناع احمر
وانصراف بجل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب الحكم المذكور قوله بالسببية
المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا
تاثير علة الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة
بالف التانيث الممدودة قوله بواحد من الجماعة اي بغير مرضع لانه يراد به
واحد من الجماعة قوله فانه اريد به المسمى بزيد والا لم يصح توصيفه باخر لانه
كون قال المابتاي لدليل ظهر بالالتزام قوله استثناء مما بقي من الاستثناء
الاول اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثنا
من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد
ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد
بلا عاطف ولو جعل المص ترك العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي
شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة في المفصل اختلاف
تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب قوله كما في عمر
واحمد اتفق النحاة على ان العلمية موثرة مع العدل في الاسم لم يوضع الا علما
ومع وزن الفعل سواء كان غير منصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع ويزيد
واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث
ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدلي تابع للوصف وقد زال بالعلمية
وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي واليه قال الشيخ الرضي
قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق واما اخر جمع واخواته اعلاما فغير منصرف
عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرفة عند الكوفيين قال وهما متساويا
دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة العدل ووزن الفعل

والعلمية

والعلمية فان العلمية موثرة فيهما مع انهما غير منصرفة بعد التنكير وقد يدفع ايضا
بان العلمية غير موثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها على اوزان
مخصوصة هي اوزان ثلث ومثلث واخر وسحر واسمي عند تميم وقطام ايضا
عندهم قوله اي لا يوجد شيء من الامر الدائر يعني ان المستثنى منه ليس سبب المنع
مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين للزوم استثناء
الشيء من نفسه بل ما هو مردد بين مجموع السببين واحدهما ومفهوما
مساويا له اعني ما يجامعه العلمية موثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان
كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه بحسب المفهوم وهذا القدر كاف في صحة
الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة
مجتمعة كما في اذربيجان قوله وايضا قد عرفت به بيت دفع النقض باخر على
وزن افعل حيث قيل معدول عما كان معه باللام او الاضافة او من قوله
ولما كان قول التلميذ اظهر الخ يبعد ان يجعل الاخفش فاعلا اذ يلزم في جعل
قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة الحقة عنده وامتناع نصب
اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل
الاشتمال بعيد قوله في مثل احمر علما حال من احمر لانه مفعول للمماثلة قوله وكذلك
افعل التفضيل وكذلك ثلث قوله لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء
وكذا لا يعمل افعل التفضيل في الظ دون افعل فعلاء قوله حتى صار افعل اسما
اي صار ملحقا به كافكل قوله اعتبارا يجوز ان يكون مصدرا لخالف لان ذلك
الاعتبار نوع مخالفة قوله لا لاجل اعتباره الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمر
من فيه حمرة اجيب بان المص لا اهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له
لغة ولذلك نراها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد قوله واما الاخفش قال الشيخ

الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى
القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم
من كل وجه لا يوثر قوله لما لم يلزم علة للنفي لا للمنفي قوله فان العلم للخصوص
والوصف للعموم يعني اراد بالتضاد التقابل ولم يرد التقابل بالذات لان
العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض
قوله في حكم واحد اي في شان اثر واحد وتحصيله قوله وهو منع صرف لفظ
واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد
اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع قلنا
نقدم احد الضدين الخ بل نقول ليس في هذا المقام الا توهم اجتماع المتقابلين
وبيان ذلك انه لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو
ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة
العموم والخصوص ان جوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز فذلك
ليس للتقابل ولك ان تورد الكلام على وجه لا يحتاج التشبه فيه وهو ان الوجود
اللفظي بازاء الوجود العيني فكما ان يكون في علم اللفظي ما يستدرك في عالم
العين لا يكون فيه في بادي النظر وهو تاثير الضدين في امر موجود واحد
بالتشخص سواء كان الضدان مجتمعين اولا وانما قلنا في بادي النظر لان الضدين
قد يوثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة الموثرة في المزاج وذلك تدقيق
فلسفي قوله لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما في القصود حالة تاثيرهما
في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق قوله اي في باب غير المنصرف يعني ان
اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق
الاستعارة لان الكسر يلازم من القاب البناء عند البصريين ويطلق على

الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قوله
اعني اللام والاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك
انهما يخبران لمدلول الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث ضعفت الخ قيل في
توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالكتابة لوجود خلفه وهو اللام
والاضافة وانه محذوف لا للمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا
بان الاضافة في حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر قوله ان العلمية تزول
باللام والاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا
او صفة كالفضل والحسن قوله كالصافنات قال قدس سره في الحاشية الصافن
من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر نافلا
عن الصحاح قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس
لا على فرده فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق
وهو اما موقوف وقفا الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدا
محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدا والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات
واللام لاستغراق النوع ويحمل على التقدير الاول العهد اي ما فهم من السابق
حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل قوله لان التعريف انما يكون
للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات وقال
توحيده وتذكيره بالنظر الى الخبر اعني ما اشتمل فالمبتدا هو الخبر فيجوز مطابقته
له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يات بشي الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية
وقد ام صيغة الجمع للاشارة الى تعداد الانواع او يقال ان الكلام محمول على
بيان الطرد قال علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان الخفاء في المرفوع
ليس الا باعتبار ماخذه فاذا اخذ الماخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف في

بحث المرفوعات

تعريفه ولئن نزل عن ذلك فلا شبهة في ايهام الدعوى ولانه حال عن الاشارة
الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسب لمقام التعريف قوله
والمراد باشتمال الاسم عليه ان يكون موصوفا به اي كالموصوف به فان الحركات
والحروف الاعرابيه وان لم تكن اوصافا لكنها مشتبهة بها لعدم استقلالها وتعرضها
للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المفعول المشتبهة فالمرفوع ماله
نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها ملابسة الكل لجزئه وتضمنه او
ملابسة المطروق عليه للطاري والمراد بالاشتمال هذه الملابسة قوله اذ معنى الرفع
المحلي انه في محل الخ الظاهر من العبارة ان الرفع المحلي هو هذه الحيثية وح لا شبهة
في اتصاف الاسم به لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية
مستلزم لتوهم رفع له او لاعتبار رفع لما هو في محله وان الاشتمال اعم من ان
يكون محققا او موصوفا او باعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله لكان
الامر ظاهرا قوله وكيف يخص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور
اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرنا انفا قوله اي من
المرفوع فان الكلام سوقه ومن ابتدائيه اتصاليه ويأبى عنه قوله ومنه المبتدا
قوله او مما اشتمل لقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من
التاويل ويوافق قوله ومنه المبتدا قوله لانه جزء الجملة الفعليه ولانه لا يحذف
بدون المستتر وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بدرك
اي رأى ويدفع بانه نادر ولانه لا ينسخ بالعامل وفيه انه قد نسخ نحو كفى بالله
ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زايد قوله التي هي اصل الجمل لاشتمالها على ما
هو موضوع للاسناد قوله ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل
المبتدا فانه عدمي معقول وقوة المؤثر تقتضي قوة الاثر فالفاعل في المرفوعية

اقوى من المبتدا ولا يعارضه ما ذكر في المبتدا لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد
فضلة حاله قوله لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد الى سائر المرفوعات
كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلماته قوله ولانه يحكم عليه بلا حكم
ولانه يحكم عليه بعدد فلا استيعاب هو فضلة وكمال قوله الا بالمنفي حقيقة
او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل قوله اسند اليه الاسناد هنا
بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبريه كانت او انشائيه مثبتة كانت
او منفية محققة كانت او مفروضة قوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لا بحجرها
عن التعريف قوله او شبهه او المتوزع لا للشك او التشكيك قوله اي ما يشبهه
في العمل او في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف فانه فاعل لفاعله
حقيقه قوله وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين
المستفاد من لفظة او قوله لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقه
لانه جزؤه الاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغويه لكان ذكر قوله قدم
لدفع توهم الدخول والبيان المص في الشرح قوله المراد تقديمه عليه وجوبا لانه
الفرد الكامل قوله المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من
انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف واجزاؤه من لوازم المعرف والسر في لزوم
تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل القيام وان
المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين القايم وانتظاره لها
فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض فلا يحق الكوفيين جواز التقديم والاستدلال
بانا لو جعلنا زيدا في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم وكما عرف
لم يحتج الى الاضمار وتغيير الموجود اهون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا
ليس كذا زيد ضربته الا النصب ولا يلزم عليهم نصب كلمه لم اضع لان الفعل لا يقع

عليه وكذا حكم اخواته قوله اي اسنادا واقعا اسناده الى ان قوله على جهة
قيامه به متعلق باسند او صفة لمصدر قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال
ولا يخرج عن شي لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك
قوله على طريقة قيام الفعل اي قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجه
عملك او على جهتك اي على طرزه وطريقته وشكله قوله وطريقة قيامه به اي
يكون على صيغة المعلوم اي ذلك على امرها او صل اولا ذمها وذلك لان القيام
ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم
لان المصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد
بالاسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت شي لامر ثبوتا يماثل القيام ويشاكله
في المعنى او في التعبير فتعبيره تعبير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد
الذي هو نفس القيام قلنا القيام افراده يماثل بعضهم بعضا قوله واحترز بهذا
القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان المصدر المجهول لانه في قوة ان معنى
الفعل المجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما لا
الى ما ذهبا اليه اكثر المتقدمين البصريين قوله وزيد قائم ابوه قيل لو كان
ابوه لكان نصا فيما قصد لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدا وفيه انه لو كان
مبتدا لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم قوله والاصل هو في اللغة
ما يبنى عليه الشي وفي العرف القاعدة والمراد كما سنذكره فلذلك ان قلت
انما اثر هذه العبارة على قولك الاولى ان يلي مع انه اوضح واحسن لرعاية
الاشتقاق قلنا لان في لفظ الاصل ايماء الى انه قرب الفاعل من الفعل
كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولوية بل يبتني عليه بعض
الاحكام كما بينا بقوله فلذلك جاز ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم

قال

الملق

الملق قوله في الفاعل وكذا الاصل فيما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم
على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثاني
وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اي
ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من
الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضا بعارض يقتضي رجحان البعد
او وجوبه صح
ونظير ذلك ما يقال ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضا
بعارض مسخن قوله ان يلي لم يقل ان يليه مع انه اخصر واشمل لشموله شبه
الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن وللاشارة الى
ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل
اليه لان النسبة الى الفاعل مفهوم مدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل
هذا داخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة
لدلالتها على النسبة كانت جزء للفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو في قوام
النسبة كان في عداد جزئه قوله يدل على ذلك الفاعل [illegible] دلالته اذ كما
ان السابق دل عليه دلالته ويدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل
بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون وتضربين قوله فلذلك اللام للتعليل يفيد
ان كون الاولى اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والفا اما للتفريع
فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق والتعليل
فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء
واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه
يتوقف عليه ايضا على تقدير تساويهما في المرتبة فلا يصلح الاستدلال بالامتناع
عليه قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشي على امر رتبة كون

الشيء بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو ح في حكم
المقدم لان ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب ليكون من قبيل وضع السبب
موضع المسبب قوله خلافا للاخفش وابن جني فكونه ليا فانهما جوزا اتصال
ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به وفيه انه
لا يقتضي تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل قال الشيخ
الرضي الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع انتهى
قيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة
وقيل تجويزه للضرورة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو
قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان ما ذكره جار هنا
لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال اعمال
الثاني يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى قوله جزى ربه
جملة دعائية فالمراد بالكلاب العاويات اما شرار الناس او حقيقتها قال قدس سره
في الحاشية كلب يعوي عواء صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل
التفاؤل بان الدعاء قد اجيب قوله لفظا غير اي اذا انتفى لفظ الاعراب قوله
في ضمن الامثلة فان انحصار الفرد متضمن لانحصار جنسه خصوصا اذا لم يكن الظرف
الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن
الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين
الى الاخر فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شايع قوله نحو ضرب موسى حبلى
فان القرينة اتصال علامة الفاعل بالفعل من القرينة اللفظية الاعرابية الظ
في تابع احدهما واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله بعد اشتراط
توسطها بينهما اي بعد الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابت والتاخير الذي يحكم

بامتناعه

بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لم يتوسط وقدم
الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وهو غير جائز ولكن التأخير
الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما كما سيذكره قدس سره قوله فلتحرز عن
الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس
المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه
بالعلمية الاسمية التي تخل بالمقصود قوله للمنافاة الاتصال الانفصال اي اللزوم
خلافا للمفروض قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص اخر هذا في المثال
المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احد
الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قوله لانهما لو قدم
المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب السكاكي وجماعة من النحويين اما عند
اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون
تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل الكلام على ما هو
المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة قوله لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
احد احدا الا عمرو زيدا كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز
استثناء شيئين باداة واحدة بلا عاطف والمجوز ان يستدلوا بقوله تعالى
ما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي بلا ادبية قوية وقد يرد بان
الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوك في بادي الراي او بان الظرف مما يكفيه رائحة
من الفعل قوله واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصلة او صفة ضمير المفعول عند
من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيد الذي ضرب
غلامه واكرم هند اجل ضرب غلامها قوله وجب تاخيره لئلا يلزم حق تقديمه
اي المفعول لانه احوال الفاعل قوله لقيام قرينة مقام الفعل في الدلالة على ما هو

المراد واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث قوله لان تقدير
الخبر ولان السايل عالم بصدور خاص لا بخصوص من صدر عنه الفعل يسال عنه
فالجواب المنطبق على السوال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدا وحمل شي عليه لانه
المقصد في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل يوتى
بالفاعل كما يوتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السايل غير متردد في الحكم
وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السوال معنى قال
الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المذكور المفروض مبتدا لا فاعل ليطابق السوال
فانه جملة اسمية ولان السوال من القايم لا عن الفعل والاهم تقديم المسول عنه
قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى كثيرا يحذف لكثرة
الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادي بحذف حرف النداء
والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يبكي الضارع والمختبط
لما وقعا في شدة ونعمة بسبب موتك يا يزيد ناسبا ان يبكي عليهما دونك في
رخاء ونعمة قوله بقرينة السوال المقدر المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول
فانه منشا للالتباس والتردد وهو منشاء للسوال فنزل السبب منزلة المسبب
قوله لخصومة اللام للاجل كما هو الظ ويح يراد بالخصومة خصومة بخير
ويحتمل ان يكون للوقت ويح يحتمل خصومة وخصومة بخير قوله متعلق
بضارع وان لم يعتمد على شي لان الجار يكتفي رايحة الفعل لا بكثيره المقدر
لان هذا البكاء بكاد قريب لا بكاء الخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء
قوله ومختبط مما تطيح حكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال
اذا كان الامر بالا استقرار فيه الحال بعد بقاء اثره قوله والمختبط
السايل من غير وسيلة اي بغير علقة وسابقة حتى يقال اختبطني فلان

الصحيح
السايل

واصله

واصله من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصى ليسقط ورقها قوله والطوايح جمع
مطيحة على حذف الزوايد كما يقال العشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على
القياس ويجوز ان يكون جمع طايح المنسبة ما داتي يقال طاح يطوح
وطاح يطيح اي ذهب قوله كلواقح جمع ملقحة من الالقاح المستبين كرون
يقال رياح لواقح اي السحاب ولا يقال ملقحات قوله ومما يتعلق بمختبط
قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر يا باه تبعية السوال لانه
لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان
تعلق البكاء باهل الطوايح بزيد مما لا يلايم لان علة البكاء هلاكه باي سبب
كان وايضا الطوايح بصيغة الجمع مما لا يحسن بجعل الهلاكة قوله وما
مصدرية لانها امن من الموصولة بمعنى التي اهلكته الطوايح من الاموال
قوله اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لوقع الابهام فابتداء ذلك لان التفسير
بعد الابهام اوقع في النفس اما فعل صريح او حرف يودي معناه مثل ان الدالة
على الثبوت بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها مع خبرها تصير في قوة ثبت
المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة نحو ولو ان ذات سوار لطمتني فان لو للشرط
وجوابها محذوف والتقدير لسهل علي ويحتمل ان يكون للتمني وهذا مثل لمن
يبادي بمن دونه واصله ان رجلا شريفا لطمته امة قوله محذف انما يقدر
جملة لانها تفهم نسبة تامة ويفهم غير صالحة لها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية
قوله واذا تنازع الفعلان من قبيل تجاذبنا الثوب قوله واقتصر على الفعل
يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاول
والاصل على الفرع قوله في اكثر من الفعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت
ورحمت وترحمت على ابراهيم ويح يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول

تنازع

عند البصريين و الاول هو الاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين قوله اقتضا او
على اقل مراتب التنازع واولها قوله معمول الفعل الاول اتفاقا فلا يجري
فيه التنازع بين الفريقين سوا اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم
او لم يعتبر قوله اذ هو متحقق قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم
مفقود اذ هو موجود والاسم قابل والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازعهما فيه
انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه او بعمومه ظرفا للنسبتين
وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
ولا يخفى ان ذلك التوجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق
على التحقق بمرتبتين اذ لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل
كل منهما معموله ولا حال التصور الذي هو مبدأ التحقق قوله ويصح ان يكون
هو متوجه وقوعه في ذلك الموضع ان لا يأبى من جهاته واقع في ذلك الموضع
ان يكون معمولا لكل منهما بالتصور التنازع ولا يخفى ان منطلقا في حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يأبى عن وقوعه معمولا للفعل
الثاني بل يأبى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين
وان الضمير المتصل بالفعل من جهاته واقع في ذلك الموضع يأبى عن وقوعه
معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لا انه حرف لا يصح اضماره
اي استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوا وفيه ان الفاعل هو المتكلم
وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدل انا هو وكان الواجب هو
لا يتأتى ما ذكر كان الامر كذلك فالانسب ان يكون يقال
لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله
او بما هو كجزء له وليس هاهنا كذلك ولا جزء له اما بطريق الانفصال فلانه

في صورة المتنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الغا احد العاملين
الا في المفعول لضرورة ملجية الى ترك الالغا فيه ولا يظهر الالغا
فيه الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان
متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين تعين الاضمار
كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة
القطع في بعض صور الضمير كان في عدم صحة التقسيم قوله ومراده
بالتنازع الخ لان المناسب لما هو بصدده وذلك لانه المناسب
لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على راي
البصريين فاحتيج الى الاستثناء ويوافقه على راي الكوفيين فيكون
من افراد الاصل السابق واما ذكر اقتضاء المفعول فلا تتميم البحث
قوله فلهذا خصه بالاسم الظاهر قلت حكم الا الظاهر الواقع بعد الا
حكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر قلنا لعل المراد جواز
القطع بالاضمار قياسا لكن لم يستعمل الا بطريق الحذف كان ينبغي
ان يحذف ولا يجاب بانا نرعى المهملة الا الكلية لصحة المهمل على تقدير
اطلاق الاسم قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن لان طريق القطع
عندهم الخ قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في هذا المقام اي في
مقام ما ضرب واكرم الا انا او الا زيد متابعة الكسائي في مذهبه
لانهم يوافقونه هاهنا في انه من باب الحذف والاضمار اذ لا يستعمل الا
كذلك قوله فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ منجرا وبحسب المعنى انه
بيان لاقسام التنازع وجه كونه منجرا قوله فان اعملت او المعمول الذي
هو جاز اعمال كل منهما او فيختار كما في بعض النسخ قوله وليس قسما ثالثا

من التنازع المذكور لانه تنازع في لفظ واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره
قوله تحملهما حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر
فقد يكون لرجوعه الى متنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع
الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد
قايما في ان العامل فيه فعل توهمي قوله لقربه اي لقرب الطالب من
المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبي وورود الاشتغال الشايع
عليهما ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يرجح جواب الشرط
عند اجتماع اداتي الشرط والقسم لا جواب القسم مثل والله ان
اتيتني لاكرمنك قلنا القرب مرجح عند تساوي غيره يعني القريب
والبعيد وليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى
اقتضاء للصدر قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط
التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا في رفع الالتباس
وازالة الجهالة كما في ضمير الشان وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا
نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نصا في كونه مرجعا وان
لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك
فمنهم من منع وان كان في العمدة لان المفسر لما يتعين ان يكون
مرجعا فلا تزول الجهالة به ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه
وقالوا ان حذف الفاعل مانع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء
بعده ما يفسره في الجملة وان لم يكن نصا فيه قوله وللزوم التكرار
بالذكر وليس من باب التكرار اظهار المفعول في حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية

قوله

قوله دون الحذف ظرف لاضمرت قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة
مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل
في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو اسمع وابصر حيث حذف عندهم وهو فاعل
عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرمن القوم بحذف الواو والياء في الاول
والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول
فبان المصدر ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن
البواقي فبانها من باب تقدم الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف في
باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان
كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلا منزلة
اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزوم وجود
الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يعتذر
عن البواقي او نحو مثل قام واكرم الا انا فبانه في عداد المستثنى ورتبته من
ترتيبي بري قدم فهو منهم واما عن نحو اسمع وابصر فبانه ليس مما ذهب
اليه الجمهور وبانه ذي المفعول للزوم الجار وكون فعله في صورة ما لزم
استناده فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء
فكان الفاعل غير محذوف لسد جزئه مسد الكل قوله خلافا للكسائي اصله
يخالف قول الاضمار قول الكسائي خلافا قوله وجاز جملة اعتراضية ذكرت
لبيان قول الفراء قوله وروي عنه تشريك الرافعين فلزم توارد عاملين على
معمول واحد وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم
قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة

عنه بخالف ما في المتن وهو ما ذكره فكلامه ولك ان تجعل موافقا للرواية
الصحيحة بان تقول معنى اضمار الفاعل في الاول واتصاله به ويكون معنى
جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز بل يقول بما نقل عنه
او بان تقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء
فانه لا يجوز ذلك فيما اذا كان اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك قوله ان
استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه قوله لانه لا يجوز
حذف احد مفعولي باب حسبت لان مفعوليه بالحقيقة مضمون المفعولين لانه
متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض اجزاء المفعول
واحد واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما
في الظاهر مفعول براسه ومنه قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون
بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم قوله لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر في الفاعل هو امتناع حذفه وهو متحقق بعد امعان
ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا
لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي
وهو قبيح قوله على المذهب المختار او الوجه المختار على اتفاق الطائفتين
ولما كان الحذف وجها مرجحا حمل قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال
الثاني والا لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح قوله الا ان يمنع
مانع اي اضمر في جميع الاوقات الا وقت منع مانع قوله ولو اضمر
مثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضي جاز في مخالفة الضمير للمرجع
اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال تعالى فان كانتا اثنتين وقبله ان كن نساء

والضمير

والضمير للاولاد فيجوز حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا وفي التوضيح
يجب للفرق البين بين الاصل والفرع قوله لا يخفى انه لا يتصور التنازع الخ
مبني على ان تاويل الاول بكل واحد مما لا يعبا به قوله ولما استند الا يقال
لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه
المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله
لادنى معيشة المحبسة زير كان واخ بران زند كاني كنند والمراد هو هذا
لان التفاوت فيما بينهم ليس في نفس الجوة بل فيما يعالج به قوله وقول امرئ القيس
صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفاني بدل
او بيان لقوله قوله على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الخ ان قلت هذا اذا كان لم
اطلب معطوفا على كفاني اما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة
على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض
الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان
واو العطف والاعتراض جوز عن ذلك لان نفي السعي يستلزم نفي الطلب ان
قلت النفي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم
نفي العام قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية تحتاج الى
الطلب لا الى الطلب البليغ قوله لا يلزم امر عدم السعي وجعل نقيض
الشيء جزاءه قوله وثبوت طلب المنافي لكل منهما اما منافاته لعدم الكفاية
فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزم عدم
صحة الاستدلال بقوله ولكنما اسعى قلنا لا نسلم انه معطوف على الجزاء
لجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت
انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا مجد الكثير بطلب في الحال

والازمنة الاتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف
المجد بالمؤثل او اعتبار استمرار طلبه في الازمنة الاتية وبيان ان الطالب
المجد كان لكنه توهم ان يتوهم انه طلبا اما في بعض الازمنة الماضية اذ من شان
العاقل القناعة وعدم الانجذاب على طلب ما انقضى فدفعه بقوله ولكنما
اسعى الخ لكنه يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد
البيت الاتي وهو مقيد بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل مطلقا قوله
لشدة اتصاله بالفاعل لنيابته مقام الفاعل واشتراكه معه في الاحكام قوله
كل مفعول فيه ان المقصود في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظة كل فلعل
الحكم للاشعار بالطرد قال حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي
فلا يرد النقض بانبت الربيع البقل فان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور
لا محذوف قال واقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل
الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير
قوله الى فعل اي الماضي المجهول يعني انه اراد بالعلم اشهر اوصافه واراد
بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل ونحوها قال ولا
يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسان يقول
لم يمتنع وان لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب علمت لان الثاني
منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل قال المفعول له الخ نقل ان
المتاخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا امتناع في ان يكون
المسند الى امر واحد مسندا اليه شيء اخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه
لذلك الامر قال والمفعول له والمفعول معه كذلك اعلم انه لم يكتف بعطف
المؤخر على نحو ما تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع

في المفعول

في المفعول الثاني والثالث اتم من الامتناع في هذين المفعولين وان اتفق
الكل فيه وذلك لان لو وضع الدليل فيكون فيه مبالغة في رد جواز قيامها مقام
الفاعل قوله بلا لام قيد باللام ايضا لا يقع لانه ليس من ضرورياته الفعل
فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه لان النصب فيه
مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال ينبغي ان
لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول
انما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ لم يجوز ان يأتي لجواز اشعار
القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح
السؤال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب التاديب والقول
بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم وللقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا
عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك كان معمولا للمذكور
بمعنى قولهم ان المفعول له جواب انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب
السؤال عن العلة فاذا قيل لك لم ضربت او ضرب التاديب قال نعم خلافا
للكوفيين وبعض المتاخرين فانهم ذهبوا الى جوازه اولى استدلالا بالقراءة الشاذة
في قوله تعالى لولا نزل عليه القران بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزي
قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجي المؤمنين على اضمار المصدر
قوله لشدة شبهه بالفاعل قبل بناء الفعل المجهول له وجواز اسناده اليه
حقيقة والى غيره مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى
قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة
والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي واجب لا ان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان
التكلم بالمجاز فلا نهم ان جاء ان الاسناد الى ما داه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز

العقلي مع وجود ما هو له ان قلت باي علاقة ينسب الى الزمان والمكان
والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا النسبة الى الاخير ظاهرة واما النسبة الى
الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل الفعل وقابل
له وكانا لا ولان محلين للافعال وهي مؤثرة فيه نوع تاثير حتى يوصف بها كانا
شبيهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك
قولك سير بزيد سير شديد في قوة فعل سير شديدا ان قلت هذا التحقيق
يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى ساير المفاعيل عند قيامها مقام الفاعل
وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة
هي ليست الا ما استفيد من حرف في معنى ضرب في الدار ان الدار مضروب
فيها لا انها مضروبة مجازا قلنا هذا النقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول
بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي
لا مجازي بقي هنا شيئان احدهما ان ما ذكرتم يقتضي ان يكون نسبة
الفعل المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي
ان يتعين لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان
التصريح بخلافه وثانيهما ان النسبة الى ساير المفاعيل لما كانت بطريق
النقل وجب جواز قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد
في ذلك نقلا قوله اذ لا فايدة فيه والفاعل محل الفايدة فيجب ان يكون
مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل
بلا واسطة وانما قيد بذلك لان الظرف وان كان معها في مفعول فيه حينئذ
فلا يطرح القول بالجملة قوله وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال
والبواقي سواء كان اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعها

موقع

موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت
على تقدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالغرض
لحالها وجوده مستدرك مع ان مراد المصنف يرد من قال ان البواقي على تقدير
عدمه ليست سواء كما اراد المصنف يرد من قال ان المفعول به اذا وجد مع
الفاعل لم يتعين فقال واذا وجد تعين قوله اي جميع ما سوى المفعول به وهو
الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت
ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به
قلت صورة الجر كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعتا ان يكون في
درجة المفعول بلا واسطة قوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى
ان هذا القيد مما يتساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الا الاستواء الشامل
لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون
لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى قوله لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا
الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب علمت اولى من ثانيه وان كان مفعولا
اعلام فاعل العلم قوله واما عند عدمه ان قلت يجوز رفع الالتباس بلزوم
المفعول الثاني في مركزه قلنا حرضنا الالتباس باق لان التاخير وان دل على انه
مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اولا له وهو اولى بان
يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا ما يجري نحو خوف
اللبس قوله ومنها المبتدا عطف على قوله منه الفاعل قوله اي من جملة
المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير
المضاف اي من جملة افراده قوله على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدا والخبر
وهو ان يكون المبتدا مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدا باعتبار انه

بحث المبتدا

للصورة ولهذا لم يكن قائم في قائم ابوه زيد مبتدا لاحتمال ان يكون خبرا
لزيد وليس لهذا القسم من المبتدا خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع
فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة **قوله** والتجرد هنا
في العامل المعنوي وهو هنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اي
اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه **قال** هو قيل اي بصيغة الفصل الدالة
على الحصر هنا دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف
للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى في بعض الحدود لدلالة صورة
التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد التصريح بالحصر ليكون ردا على من
زعم ان اسم الفعل مبتدا وفيه نظر لان صيغة الفصل يفيد حصر المسند
لا حصر المسند اليه ولو سلم فهي لتاكيد الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام
يفيد حصره على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل
مسند اليه عند المص فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال المراد حصر المسند
الذي اتفق عليه من الواجد يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر
ليس للرد **قال** الاسم يراد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته
الصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدا صفة مثل ضارب في زيد ضارب
محمولا على زيد **قوله** او تقديرا او تاويلا وذلك فيما يصح اسم موضعه **قال**
نحو ان تصوموا وسواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم **قوله** المجرد قيل انما يصح
لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق الوجود لان امكان الوجود واحتماله قد
نزل منزلة الوجود كقولهم ضيق فم البئر **قال** اللفظية من قبيل نسبة الجزئي
الى الكلي **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان
كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت

معنى

معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم
السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام وانما القول بان العبارة ان حملت
على المعدول افاد عموم السلب حينئذ وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم
ان المراد ان العوامل اللفظية نواسخ المبتدا والخبر كباب ان واخواتها لئلا
ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد وغيره لان الذهن لا ينتقل من العوامل
اللفظية الى خصوص النواسخ **قوله** وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
موثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى فلك ان تقول ايضا
ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا
ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل
بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتدا ولايجاب
بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد اما
اولا فلدخول اسمها في حد المبتدا والخبر ثانيا فلانه يخرج اسم لا المشبهة
لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة
ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب
من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع **قوله** وثاني قسمي
المبتدا اما اسناده به الى ان المبتدا مشترك معنوي لا ان لفظ المبتدا مشترك
لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في
معنيين **قوله** او الصفة لفظة او للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع
الخلو دون الجمع لم يات بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع
ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض
بقائم في قائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس بمبتدا كما ذكرناه

واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون بعدها لم يكن صالحا لكونه مبتدا به
ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك قوله او جار مجراها كقوله تميمي انا وقرشي
قومي منسوب الى قريش قوله الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام الاولى
حذف الحرف او الف ليكون اخصر واشمل ليدخل انما وغير وهل وغيرها
من كلمات الاستفهام قوله ونحوه تذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان
مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف قوله كهل الخ واين ومتى وكيف وكم
وايان التمثيل بهل وما ذكرناه ظاهر واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول
من قايم ابوه لان قايم صفة صالحة لان يكون خبر المن وما يصلح ان يكون
خبرا لا يصلح ان يكون مبتدا او لعله تمثيله بقولك من ضارب زيدا على ان
من مفعول الضارب وقس عليه ما قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف
او من باب عموم المجاز ولك ان تريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز قوله
لم يجز تنبيه على المعرف المشهوره قوله كون الصفة مبتدا قيل لم يجتنبوا
عن التباس المبتدا بالفاعل في مثل اقايم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدا
بالفاعل في مثل زيد قام فلم يجوزوا تاخير المبتدا فاجيب بان جواز الوجهين
ليس الا فيما كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد
في اقايم زيد فاعلا خلاف الاصل وهو جعل المبتدا مسندا اي جعله مبتدا
خلاف الاصل اخر وهو تغيير اللفظي الطبيعي والالتباس المحذور ليس الا
فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل
من غير معارض فيفوت المشوق والالتباس قوله اي هو الاسم المجرد وذلك
ان يقول هو المرفوع المجرد لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف
على يضرب في يضرب زيد لانه ليس من فرعا ما لمعنى المذكور وهذا الوجه

اسم

اسلم من تقدير الاسم لان المراد ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض
الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراد به لفظه كالجسق وضرب ومن
وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه
مصرح بخلافه وذلك بصحة التعبير عنها بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال
المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء الجملة فان ربط يضرب الى زيد
ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم يتوقف
ام الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم المحكي لفظا بعد واحد او يصح التعبير
عنه بالاسم قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق
على يضرب في زيد يضرب قوله اي ما يوقع به الاسناد فلا حاجة الى البناء
ولك ان تقول المراد به المسند به الى المبتدا بقرينة انه ذكر كان مثلا وما
كما اشار اليه بذكرهما في العنوان قوله او يجعل البناء بمعنى الى قال قدس سره
في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة انه لا يشتبه بالمسند اليه
المذكور في تعريف المبتدا وحط بقوله به فايدة والا لا حاجة اليه انتهى
وقد بينا وجه عدم الاحتياج اليه قوله وعلى التقدير بن يخرج به القسم
الثاني من المبتدا كما خرج به يضرب في يضرب زيد لكن جيبا ان ضاربا في
زيد ضارب وفي زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدا
مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم
الفاعل وحده لكن لما لم يجعل المجموع قابلا للاعراب اجري الاعراب
على الجزء القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدا اعم من ان يكون
اسناد الى المبتدا نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه
نظر لان ضاربا لم يسند الى شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة

صار بالفاعل ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب
ابوه ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست
اخبارا للزيد قوله اي تجريد الاسم ان قيل التجريد عدمي فلا يؤثر
فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد
اليه او اسناده الى شي قلنا العوامل في كلام العرب علامات لتاثير
المتكلم لا موثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله
اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون موثرا قوله ليسند الى شي كما في القسم
الثاني من المبتدأ او يسند اليه شي كما في القسم الاول من المبتدأ وانما قال
ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعدد قوله يعني الابتدا عامل في المبتدا
والخبر لطلبه لهما على السوا قوله وقال اخرون هذا الوجه قوي عند الشيخ
الرضي وهناك قول اخر ان كلا منهما يعمل في الاخر لم نجد بها قوله لان المبتدا
ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان
قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان
تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل
قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر
اللفظي طاري والاعتبار بالطاري دون المطروق عليه وبان الفعل محتاج
الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص
بالكامل قوله ومن ثم اشارة بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم
الذي يخرج منه شي مشبه بالمكان قال جاز في داره زيد انما قال
في داره رجل اذ لا حاجة ان ينافي في اصالة تقديمه لوجوب تاخيره
اعلم انهم اختلفوا في جواز داره قيام زيد فمنعه بعضهم لان ما اضيف

اليه المبتدا ليس له التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال
بالمبتدا فله حكم المبتدا وقد جاء في اكفانه درج الميت قال وقد يكون
المبتدأ نكرة انما لم يتقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدا على الخبر وعكسه
مع انه المناسب للاصل الذي مهد انفا لئلا يلزم الانفصال بينه وبين
الاصلين الاخيرين وهما تعريف المبتدا وافراد الخبر المفهومين من لفظ قد
في قوله قد يكون المبتدا نكرة وفي قوله قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم
ما يبتني ابتناء ما على المبتني عليه كما يظهر عند التفصيل قوله والمطلوب
المهم القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مهم
دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر غرض قوله بوجه ما لفظ
ما زايد او صفة لما كان متحصرا في امثال هذه الامثلة المذكورة كان الانسب
ان يقول اذا تخصصت بمثل ولعبد مومن خير لان لفظة ما ينبئ عن عدم
الانحصار يعني اشتراكهما واحتمالا لانه او يرتفع قوله وحيث وصف
بالمومن تخصص بالصفة التخصص الوذي بالصفة صحيح واما التخصيص
النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم
صحة الابتدا بانسان لصحة الابتدا بتفصيله وهو حيوان ناطق وبالعرمنه
جسم نام حساس متحرك بالارادة الا ان يفرق بين الواقع للاشتراك بالفعل والخصوصية
الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت انه لم لم يكن من باب التخصيص بالصفة
ثم اي باعث قلنا من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد ما عن هذا
الحكم لعموم فيه اظهر من نحو تمرة خير من جرادة لامتناع خروج المدود عنه
ان قلت لو لم يصف العبد بالمومن لم يصح الابتدا لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين
صحة الحكم وصحة الابتدا فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتدا

بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم
في كل رجل جاءني قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة
لان النكرة الموصوفة ثم قلنا الصفة جاءت لتحقق المصحح لا للتصحيح
فان المتكلم بهذا الكلام يعلم منه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم
كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب
وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف في مثل ارجل في الدار والاختصاص
فينبغي ان لا ابتداء مع انه فصيح قوله فتعينت تخصصت يعني ان المراد
بالتخصيص هنا التعين بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل من
انه لا تخصيص هنا لان التخصيص ان يجعل البعض من الجملة شيئا ليس
لسائر امثاله فانه لا تعدد في جميع الافراد خلاصته هذا الوجه جار فيما
اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد قوله تمرة
خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضي التفضيل
على الطبيعة الجرادية فيعم كل فرد ولان فردا من جنس اذا فضل على فرد
آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج
في الجنس فيعم الكل ولان العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كانت ان يراد
الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في كلام الاستغراق في المقام الخطابي
قوله لتخصصه بما يختص به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف ولانه بمنزلة ما في
تخصيصه خفا قوله او يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعني ان
الكلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في انا عرفت قوله وما يخصص
الفاعل قبل معنى تخصيص الفاعل بتقدم الحكم ان الفاعل يصير في حكم
المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما لا يتنفر عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم

عليه

عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا ينفر عن الاصغاء اذا
كان الحكم معه ايضا فلا اجل التنكير بالابهام قوله قد يكون خبرا لا بالنسبة
الى الكل بل بالنسبة تنزيه فقد وصف يجوز ان يكون مثل من باب التخصيص
بالصفة ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير قوله
اعلم ان ما بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدأ ولذلك
خص بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ ولك
ان تقول التخصيص بالظرف لسعة قوله لتخصصه بنسبته الى المتكلم فيه ان
هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس معناه ويل لك وبلى لك ان لك الويل الهلاك
ولا ويل لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد بالويل
دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعا الشر لك
بعيد فالاولى ان يقال تنكير سلام لرعاية اصله خبر كان مصدرا منصوبا وانما
اخر الجار والمجرور لتقديم الاهم والمبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر بما ذهب
الوهم الى المفعول قوله اذا اصله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون
بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله
بمعنى سلمت قلت سلام عليك بمعنى مصدره قولي سلام عليك فاذن يكون
معنى سلام عليك قولي سلام عليك بل بمعنى سلمك الله اي جعلك سالما
فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد
على اختيار هذا ان معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير حسب
الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل بقي متعلقه وقصد
الدوام زيد لفظ عليك ثم يرد على توجيه انا لا نسلم اطلاق قولي سلام عليك
عليك لان قولي مبتدأ وسلام عليك بيانا وبدلا او مقول وعليك خبره هذا

المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني لتعيين المخاطب
بالارادة من اللفظ المصلح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم لقائل ان
يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التوجيه بوجه اخر على ما قيل وهو لزوم
احد المفسر في المفسر فيه ود وهو في المفسر محتاج الى التفسير مرة اخرى
وهكذا فيتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو ليس عين
المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه قلت سلمك الله اي
جعلك الله سالما ولك ايضا ان تقول ان السلام الماخوذ في المفسر مصدر
سلمك الله كما ان سبحان الله الماخوذ في تفسير سبح بمعنى قلت سبحان الله
مصدر سبح بمعنى نزه قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب
يدل على الفعل والفعل على الحدوث قوله اي سلام من قبلي في التفسير تامل
قوله مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفايدة الضابط في الاخبار عن المبتدا
والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان
جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح
الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب الى الصواب
لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة
وهل من مزيد وقوله يوم لنا ويوم علينا الى اخر ذلك مما لا يعد وارجاعها
الى المخصصات المذكورة تكلف قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مخصصا
بالمفرد وقد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر فعلم
والخبر قد يكون جملة للاشارة الى التعميم وكونها فايدة اصلا قال والخبر قد يكون
جملة لم يقيد بكونها خبرية فكانه تبع جمهور النحاة فان الانشائية لو كانت
قسمية صح ان يكون خبر المبتدا ومنهم من منعوا متمسكين بما طال تحته وقد تبع

السيد

السيد الشريف هو لا منع كما بان الخبر ان يكون حالا من احوال المبتدا
والانشا ليس حالا من احواله الا بتاويل مثل اذا قلت زيد اضرب به فطلب الضرب
صفة قايمة بالمتكلم ليس من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه
مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال منه ذلك قوله ولم يذكر الظرفية ولم
يذكر الشرطية لان الشرط عند اهل العربية قيد الجزا كما هو المشهور والجزا اسمية
او فعلية ولو بالاخرة قوله والجملة مستقلة لاشتمالها على الفايدة ومحلها
فاذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدا محلا لفايدة اصلا فكان ما ذكره لغوا
بخلاف ما اذا كان فيها رابط فانه وان لم يكن محلا لتلك الفايدة لكنه
يصير محلا لتلك الفايدة التي تضمنها الرابط فان الشي كما يتصف بصفات
نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مرحا وذما وغير ذلك قوله فلا بد في
الجملة وكذا لا بد في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا مؤولا بالمشتق
نحو هذا القاع عرفج كلمة القاع المكان المستوي والعرفج شجر ينبت
في الاهل والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكلمة تاكيد الضمير قال
الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عايد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان
ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق
بين خبر المبتدا وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة
كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت الدلالة على مخصوص بزمان
فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير قال من عايد خبرا وليس
متعلقا بالاسم والا لنصب الاسم لشبهه بالمضاف قوله كاللام في نعم
الرجل لانه للعهد قوله ووضع المظهر موضع المضمرات كان في معرض التعظيم
جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز في الشعر شرطا ان يكون بلفظ الاول

وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم قوله وكون الخبر تفسيرا
للمبتدا قيل لا حاجة الى العايد اذا كان الخبر عين المبتدا كما في المثال المذكور
وقولك مقولي زيد قايم قوله اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسي
اذا كان مجرورا بمن في جملة اسمية يكون المبتدا فيها جزءا من المبتدا الاول
لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة
ان كان المبتدا الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا
باللام نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف غير معتبر كما في قوله ولقد
امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر
والعامل فيه الخبر وح ينبغي ان يقدر منه موخرا لئلا يحتاج الى القول
بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي ان كان غير
ذلك وذا الحذف في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع قال قدس سره
في الحاشية الكر دوازده شتروار مهذب انتهى الكر اثنا عشر وسقا والوسق
ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن قوله وما وقع ظرفا
او جارا ومجرورا وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا يجعل
بعضهم الظرف اسما لكل من الظروف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان
يريد هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح قوله اي الخبر الذي وقع ظرف زمان
او مكان هنا من ابدا اولها انتهى قالوا ان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم
العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لا تعلق
لها بالزمان يعني ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار وعدمهما
وذلك معنى وان كان المعنى اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار

معنى الحدوث

معنى الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين الغير
واستقرارها لعدمها القديم لان الازمنة الحرية ظرفا للمخلوقات الكائنة
معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا
الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم
الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثلا لا يفيد قولك
الرمان في الخريف سامعا لم يعرف كونه في الخريف وما نبها على ما قاله الشيخ
الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان
استغراق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثرها وكان اسم الزمان نكرة رفع
غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا يسمع
تنكيره المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فانه
في عندهم للتبعيض وان كان معرفة او نكرة فالرفع غالبا كالاول وان لم
يستغرق فالاغلب نصبه بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات
فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج تستغرق
جميع الشهر وما فيها وهي ظرف المكان اذا كان خبرا عن اسم عين فان كان
غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح
نحو انت مني مكان قريب اي مكانك مني قريب او انت مني دون مكان قريب
وان كان معرفة فالرفع مرجوح ودليلها وهي ان كلا من ظرفي الزمان والمكان
يجب رفعه اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبر به عن اسم عين لارادة
تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو داري منك فرسخ ومنزلي منك ليلة
على حذف مسافتين اي ذات مسافة فرسخ او ذو مسافة سير ليلة مسافتين
ومني متعلق بما يدل عليه الخبر اي بعيدة او بعيد هذا القدر واما انتصاب نحو داري

خلفك اي من خلفك فرسخين وميلا ويوما وليلة فعلى هذا التمييز
عند الجمهور وهو تمييز عن نسبة اي بعدت فرسخين فالفرسخان بعد ان
كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء ماي وقيل انتصابه على الحالية ويجوز
انتصابه على المصدر اي بعد فرسخين قوله فالاكثر الفاء لتضمن المبتدا
معنى الشرط فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة قوله على انه اي
كائنون واقعون عليه قوله مقدر اي ماول الجملة جعل التقدير بمعنى
التاويل ليصح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير
الى الظرف وذكر الباء في الجملة قيل في توجيهه ان الباء زائدة دخلت على
التمييز نحو زيد طيب باب اي ابا والمعنى ان الظرف مقدر من حيث
انه جملة او من حيث انه جملة اي مفروض انه جملة لنيابته عن الجملة
وان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملصقا بجملة ويجوز
ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال قدر هذا بذاك اي الحقه
به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئي بالكلي واحسن التوجيه
ما في الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة
للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من
افعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام ولا يجوز اظهار
ذلك العام لقيام قرينة على تعينه وسد الظرف مسده واما قوله تعالى
فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكن غير متحرك قوله لا بد من متعلق اتفق
النحاة على ذلك وفيه بحث لان في مثل زيد في الدار للظرفية وهي لا نسبة
تقتضي الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف فنحو زيد ولا
حاجة الى اعتبار امر اخر قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية

لاهو

لاهو والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لا نسلم ان الحكم الا بهو هو بل لا بد
لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتاويل قوله
والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو الذي في الدار وكل رجل
في الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه
قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد واذا ثبت تقدير الجملة
في بعض المواضع ثبت في الكل قوله والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان
ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوي تقوي الافراد قوله وجاز تاخيره
للاتساع وعدم التضييق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات
قوله لكنه قد يجب الاحكام الخمسة كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره
قوله مشتملا اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالته بنفسه او بما
يجاوره من امر متقدم عليه نحو ازيد قائم ام متاخر عنه نحو غلام من جاءك
قوله على معنى وجب له صدر الكلام اي صدر داله او صدر نفسه مسامحة قوله
كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشان ولام الابتداء
والشرط ولو بنوع تضمن مثل الذي يأتيني فله درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام
ويجعله نوعا اخر فانما اقتضى التصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر
بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما لم يغيره لم يدر السامع اذا سمع
ذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام
فتشوش لذلك ذهنه قوله وهذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار
لم يمثل له بالمثال المتفق نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة الى غير
سيبويه قيل لان من زيد معناه النحاة ام الخياط مثلا والوصف متعين

المخبر به والمتقدم هو الاولى ثم لصحة الاخبار بالكمي في الجواب وكذا الثانية
لصحة الاخبار عن الخياط بزيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدا
مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة
ازيد ام عمرو ام خالد وتطرق الابهام في هذه المرتبة على المتكلم لا يوجب
تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدا نكرة والخبر
معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او افعل تفضيل مقدما
على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه قال او كانا
معرفتين الضابط في جعل احدهما مبتدا والاخر خبرا ان ما زعمت
ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى يجعله خبرا قوله ولا قرينة
فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف
اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه
قال او متساويين قيل لو اريد به التساوي في التعريف والتخصيص كان
غنيا عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوي
في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير مذهوب عنه لثبوته في التساوي
في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفضيل قوله او كان الخبر
فعلا له وفيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان
المراد فعل صورة كما جعل ابن في ابن زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد
نحو قام الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى لفظة له
للاحتراز عن نحو زيد قائم ابوه مع انما احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان
يقال يسمى الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المقدم ان قلت ينبغي

ان يكون

ان يكون يقول ايضا او كان الخبر بعد الا او معناه نحو ما زيد الا قائم لوجوب
تقديم المبتدا قلنا ذلك المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام لاشتماله على
النفي او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرر العلم بحال ما بعد الا او
معناها قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم
يلتفت الى الالتباس بالبدل والفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه
لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف الاصل قوله واذا تضمن
الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب لا تقدم متعلقه نحو غلام
زيد اكب تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل يشمل قوله كالاستفهام
قيل الموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام قوله لتصدره في جملة اعلم ان
ما يقتضي صدر الكلام ثم ينبغي ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه
شيء من ركني تلك الجملة ولا مما صار من تمامها من الكلمة المغيرة لمعناه كان
وساير ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من يضربه
اضربه واما جواز هلك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر في
صلته معنى قوله تبعية يمتنع معها تقديمه وانما حكم بامتناع تقديمه للزوم
تقديم الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة
عليه لزم ذلك المحذور قوله في المبتدا نصبا اما اذا كان في صفته فلا يجب
التقديم نحو على التمرة زبد مثلها لجواز تاخيره بان يتوسط بين المبتدا
وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف قوله مثل تعلق الخبر بالكل
انما لم يجعل الفعل المقدر والتعلق من باب المعمول بعامله لعدم اطراده
في مثل غلام رجل مثله اذا جعلت مثله مبتدا قوله او خبرا عن ان بشرط ان
لا يكون ان ما بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه لا يجب تقديمه

الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع بين اما وفاء جوابها قوله اذ في تاخيره
خوف لبس دون تقديمه فانه ح متعين لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها
وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما في خبر ان المكسورة مع صدارتها ولا في
خبر ان المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في خبر الموصول عليه
فتعين ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان المكسورة
معها والثاني باطل لانها جملة تامة غير ماولة بمفرد فتعين الاول قوله ما لمكسورة
لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا اخر لها او ظرفا لخبرها قوله لامكان الذهول
عن الفتحة وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة
قوله اذ في الكتابة لم يعهد دفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة
نحو عمرو قال وقد يتعدد لفظ قد للتقليل او التحقيق قوله وذلك التعدد
اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا فان التعدد اما غير واجب كما في المثال
المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل وح يجب العطف وتوجيهه ان
العطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع
وليس في المعطوف ضمير المبتدا لان المبتدا مفكوك تقديرا فكانك قلت
في المثال المذكور احدهما عالم والاخر جاهل ولهذا جاز ان لا يجعل مما نحن
فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون قوله قدس سره
من غير تعدد المخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد يستعمل ذلك
على وجهين قوله فانها في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية
المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثباتهما انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين
امتزجا في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالاخر فعلى هذا القول يكون في كل
من الحلو والحامض ضمير المبتدا وعلى ما قلنا يكون في المجموع ضمير المبتدا

وليس في شيء من الخبرين ضمير ان قلت فلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا
جاز اذا لم يسند الصفة الى شيء ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
شيء من الخبرين عند تثنية المبتدا وجمعه وتانيثه قلت اجراؤهما الاحوال
على الخبرين كاجراء الاعراب على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال اعلم انك
اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز ان يجعل المجموع في حكم
خبر واحد كقولك للابلق هذا ابيض اسود فانه في قوة هذا ابلق وبحكمه
حكم هذا حلو حامض وجاز ان يجعل كلا منهما خبرا مستقلا باجراء وصف
الجزء على الكل وح يكون في كل من الخبرين ضمير المبتدا قيل هذا الوجه متعين
بشهادة مطابقتهما للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما
يجوز ان يكون كالمطابقة في المثال المذكور انفا ولان الضمير يجوز ان يكون
راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما
عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدا
تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض قوله اي من قال قدس سره في
الحاشية المز الجامع بين الحلاوة والحموضة قوله وفي هذه الصورة نزاع
العطف اولى ان قلت هذه الصورة مثال اخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا
جايع شايع قلنا انه من باب التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله
وجوز العطف باعتبار تقدم العطف على ما حققناه قوله ولا يبعد ان يوتى
بها قالوا من امتناع تعدد الفاعل قوله معنى الشرط الاضافة بيانية او لامية
قوله وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى الشرط سببية الاول
للثاني بل لزوم الثاني للاول كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله لكن الشارح قدس سره فسره بما يوافق كلام المتن في بحث

كلم المجازاة قوله او للحكم به فان الجملة الخبرية كثيرا ما يورد ولا يراد مضمونها
بل يراد الاخبار بها قوله فلا يرد وما بكم من نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون
النعم ملصقة بهم ليس سببا لكونها عن الله وذلك ظاهر اذ قيل بل الامر
بالعكس لان كونها من الله علة لكونها ملصقة بهم قلنا فيه بحث لان من
المعلوم استناد اللصوق الى ايجاد الله واعطائه واما استناده الى كونه
صادرا عنه معلولا له فغير معلوم قوله فشبه المبتدا بالشرط لما كان المبتدا
دخيل في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفا في خبره وفي جواز
كون الصلة والصفة ماضية اريد بها المضي لكنه قليل وفي جواز كون الظرف
صلة او صفة له قوله وذلك الاسم الموصول قبل تعريف الجزئين يقتضي الحصر
يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدا الداخل عليه
اما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب ولا احد ان ينافي فيه
بان التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم
انه كالتعريف بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر
مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول
والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين والجواب
الحق ان المراد بتضمن المبتدا المعنى الشرط ان لا يكون ذلك المتضمن بواسطة
كلمات الشرط كما سيجي حكمها وان قوله ذلك للاشارة الى المبتدا الذي تضمن
معنى الشرط وتوزع على تضمنه صحة دخول الفا ولا يخفى ان يقال ان ضربا
في ضربت ضربا مما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول
ونقول الفعل متناول للمقول قطعا ولا يخرج مثل قولا ولفظ ضربت
باعتبار انه مقول ليس اسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه

السيد الشريف

السيد الشريف فلا يكون فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم قوله لان فاعلية
الفاعل هو المعنى لقايل ان يقول لو لم يرد لصح ايضا لانهم يخرجون صفات
المدلولات المطابقية على ذاتها كما في ساير حدود المفاعيل قوله ويدخل
فيه المصادر كلها وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر
اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لانه مصدر اذا رجع وهو محل
رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى
الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب
مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا صريحا اما ان يدل على الحدث
نحو الويل ولا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا وانيته الفا
قوله وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم اما
باعتبار كونه مذكورا هو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما
معطوف على قوله مصدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذي
فيه معنى الفعل قوله بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه لا يرد اشتمال
مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا يخرج مثل جلست جلسة وضربت شيئا
اذا كني به عن الضرب بل المراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب
تحقق مدلول الاسم وانه ذكر بعض الشارحين بان الحق يخرج معه ولا يخرج
دخول المثالين وخروج كرهت كراهتي لان الكراهة التي هي مدلولة الفعل
مغايرة الكراهة التي هي متعلقها في التحقق لتقدم وتاخر بينها وكذا يخرج
ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول
بعد الاتحاد يخرج ايضا من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون
اعتبار اصله قوله للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا

فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا
فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة وفايدته دفع توهم السهو ودفع
توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته
لا بترجمان بان امره بالتكلم لموسى عليه السلام **قوله** ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس اذ كان للتاكيد
وجب تخصيص الزيادة بما يفيد التنويع والعدد وان كان للنوع وجب
ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد **قوله** ان دل
على بعض انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه سواء
كان مفهوما مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا
او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربة وضربتين او من المادة الدالة
على الحدث نحو القهقرى او غير الالة عليه مع الحذف عليه نحو ضربته
انواعا او كل الضرب او بعضه نحو ضربت اي الضرب وقد مر تحقيقه
فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضاف اليه ولك ان تقول انهما صفتان
لمصدر مقدر اي قدوما خير مقدم والضرب اي الضرب الذي ينبغي
ان يسأل عنه بانه اي ضرب هو **قوله** ان دل على عدده اي وحدته او كثرته
او بخصوصه سواء كان العدد مفهوما من الصيغة واللفظ دال على الحدث
حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطا اي ضربت
ضربتين او ضربا باسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآلية ولا يخفى
انه للنوع ايضا او مفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح
مع ذكر تمييزه نحو ثلث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة او بدونه نحو رايته الفا اي الف روية ولك ان تقول انه صفة مصدر

محذوف

محذوف اي رأيته روية الف **قوله** لانه دال الخ هكذا قيل والاظهر في
العبارة ان يقال لانه دال على الماهية الغير المقابلة للتعدد في نفسها بخلاف
فردها شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنية اخويه
وجمعهما لارادة النوعين **قوله** او العدد لا يخفى في قصد تعدد المصدر تحديد
المثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد دايما ولم يجلس في تلك الاوقات
كان ذلك قياما واحدا **قوله** وقد يكون ثم هذا للتقليل لانه وان كان كثيرا
في نفسه قليل بالاضافة اي ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما في قوله تعالى
قد نرى تقلب وجهك **قوله** بغير لفظه وهو ابلغ واكثر مما كان بلفظه **قوله**
اي مغايرا للفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر وقد مر امثلته ومنها
الضمير الراجع الى مضمون عامله او غير عامله نحو زيد ضربته اي الذي
واعجبني الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون
عامله نحو اعجبني ضربي وضربته ذلك مثل قعدت جلوسا قد يفرق بين
القعود والجلوس فان القعود للقايم والجلوس للنايم **قوله** انبته الله نباتا
فانه مصدر نبت اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله ينبت او لانه مطاوع
له او لانه فعل بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى
التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب لانه بغير انبات **قوله** وسيبويه يقدر
له عاملا وفيه ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى
لا يضرونه شيئا اي ضرا قليلا **قوله** كقولك لمن قدم خير مقدم وح يكون خبرا او
دعاء وكذا اذا قيل لمن يمضي الى السفر وح يكون دعاء **قوله** له حكم ما اضيف اليه
لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه **قوله** اي سماعيا موقوفا يعني ان العلم
بوجود حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسي فان العلم به

يحصل بطريق الاستدلال بثبوت الضابط فيكون قياسا اسند الى الباقي
سماعا منصوب بفعل محذوف اي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي
يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلة
الموجبة للحذف قوله سقيا الخ كلها دعائية وبلام التعريف ايضا كذلك
الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا قوله وجدعا دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال
والجدع بالدال المهملة قطع واحد من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة
او كما في الرضي لكان اظهر قوله وبعضهم بان وجوب الحذف قال الشيخ الرضي
الذي اري ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة
او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها يعني قياسا واذا لم يبين
وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك وسحقا له
اي بعدا له وحمدا لك واما انتصاب مثل قوله حمدا ثم حمدا فليس على المصدر
بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة في حمده
لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم قوله منها
لم يقل هي كذا وكذا لان المواضع لا ينحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذي يقصد
به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد ينوب الصفة مقامه نحو اقاعدا
والناس قيام قوله ما وقع مثبتا بعد نفي الخ انما اشترط كون المصدر مثبتا
بعد نفي او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف ينبي
بدوام حصول الفعل منه ولو مرة ووضع الفعل على التجدد ينافيه وضعا
وان لم ينافه استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة
المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير وزيد سير سير
عن الكلام معنى الحدوث راسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه

ولهذا

ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التي يجب
حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فانه لو اريد تفسير الخ ذلك
لفوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم
يكن بعد نفي قوله داخل قبل صفة النفي والاظهر ان يقال انه صفة لكل
من نفي ومعنى نفي قوله على اسم مبتدا او منسوخ ابتداؤه بالعامل قال
الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم ليس شرطا لجواز ان يكون في نحو ما كان
زيد الا سيرا ووجدتك الا سير البريد انتصاب المصدر على انه مفعول
مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا
عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه قوله لا يكون خبرا عنه لا اولا ولا مآلا
قوله لانه لو كان خبرا عنه الخ ان قلت هو ليس بمفعول لانه مرفوع قلنا المفعول
قد يكون مرفوعا ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا تعين
مواضع الرفع والنصب لا يفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في المسند
كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام
قوله اي في موضع الجزاء لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد الا بتكلف قوله
نحو دكت الارض الدك كسره شدن قوله وانما جمع الضابطين لا يخفى
انهما قد يجتمعان نحو ما زيد الا سيرا سيرا وح ينبغي ان يقال ان الحذف واجب
قوله الا سير البريد البريد بك قوله ومنها ما وقع تفصيلا انما وجب حذف منها
الفعل هنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه الى
غاياته التي هي مصادر وقيامها مقام عواملها قوله لانه مضمون جملة انشائية
او خبرية نحو زيد يكتب فقراءة بعد او بيعا ويشتري طعاما فاما بيعا او اكلا
انما قال مضمون جملة ليخرج نحو له سفر فاما صحة او يغتنم اغتناما ولانه

يخرج نحو لرسفر سفرا قريبا او سفرا بعيدا لان السفر القريب والبعيد
ليس من انواع السفر بل من انواعه قوله متقدم بيان للواقع او احتراز
اذا جوز تقديم المفصل نحو اما تمنون منا وتفدون فداء تنددوا قوله
مصدره اي المصدر المفهوم منها قوله وباشرح غرضها اي غايته وانما سمي
غاية النجي اثرا لانها تحصل بعده كالاثر الذي يكون بعد المؤثر قوله اي
لان يشبه به امر اي لان يشبه بما ناب منابه امر فانه الواقع بعد الجملة
بحسب الظ لا المفعول المطلق لا يقال فاذن تخرج عن الضابط اذ ذكر
المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم
مصدر في موضعه فعلى هذا لو فسر قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر
وقع لا يشبه به امر لسلم عن المناقشة عن نحو لزيد صوت صوت حمار قال
سيبويه يجب في مثله الرفع على انه بدل او وصف لكونه معرفة وصفه
كاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان مواد النقض ليست مندرجة في
ذلك فتأمل لظهوره قوله بفعل او ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين
صلة اللام الموصول قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به
لانهما في حكم لفظة واحدة وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قوله والنكرة
الموصوفة بها ينبغي ان يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بار
يعود قوله الذي يأتي الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد
جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايض وهو عكس نادر قوله او في الدار ليست لفظة
او للترديد بل للتخيير بين العبارتين قوله قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون
منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس

وصحة

وصحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به يصير شبيها باسماء الشرط في العموم
والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي لا
يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط لما ذكرنا في وجه كالحال نعم
الاغلب فيه العموم قوله لان صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء لاجل
مشابهة المبتدأ الكلمات الشرط ومقتضاه التصدير ومقتضاه امتناع
دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام
قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار هذا مبني على انتفاء الربط بين الشرط
والجزاء فلا يرد ما قيل ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها لا تخرج الكلام عن
الخبرية لا بد وان يدعى ان ليس هنا مانع اخر قوله قيل بعضهم الذي يجوز
بها هو سيبويه نقل عن المص انه قال في الايضاح منع سيبويه من دخول
الفاء في خبر ان بعيد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد استشهد
سيبويه في كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت
الذي تفرون منه واما الفقه فبعيد منه وقوعه مخالفة لو اضحات قوله
والله ما فارقتكم قاليا لكم القلا بالمد والفتح دشمني ودشمن داشتن قوله
لقيام قرينة اللام للوقت لا للاجل لانه مصحح لا مقتض وداع والدواعي مذكورة
في علم البلاغة قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ذكر في الكلام
اصيل ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان
المخصوص بالمدح والذم لا يعتد به قوله ليعلم ان حاصل الكلام انه صفة لما قبله
في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان في الاختلاف
وتغيير المألوفات زيادة تنبيه وايقاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك انما
يكون بشدة الاهتمام به وشدة الاهتمام بمدح او ذم او ترحم يعني به زيادة

اعنا، فكانه اراد انه امتاز من بين الصفات بالمدح او الذم او الترحم
ولو ذكر المبتدا لم يبق في صورة الوصف فلم يتعين انه في الاصل وصف
ثم خبر قوله في قول المستهل المبصر قبل الاستهلال ماه نو ديدن وبانك
كردن كلاهما مستقيم قوله الهلال ماه نو بالسنه ش وبعده القمر قوله لانه يقوم
المستهل بتعيين شيء لا نعين الهلال بالاشارة قوله ولئلا يتوهم نصب الهلال
بوابت او اري وذلك لان الاصل في المفردات الوقف قوله خرجت فاذا
السبع الفاء للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات كذا وقيل جواب
الشرط ولعله اراد انه لازم ما بعدها لما قبلها اي ففاجاة السبع لازمة
لخروجي وقيل زايدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب الصحيح انما قال
ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد
في مثل فاذا السبع بالباب وجعله بدلا تعسف وقيل ظرف زمان خبر عما
بعده بتقدير مضاف اي وقت خروجي حصول السبع وانما قدر المضاف
لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده و
عامله محذوف اي ففاجات وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج
اذا عن الظرفية لانه مفعول به لفاجات اللهم الا ان يقال ان فاجات ينزل
منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجه الاخير والعامل
فاجات لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية بجواز ان يقال معناه ففاجات وجود السبع
زمان الخروج قوله فيما التزم يقال التزمته الشيء فالتزمه اي قبل ملازمته
قوله اي في تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال اي في خبر والا لزم خلو الجملة
عن العايد بحسب الظاهر لان ضمير في موضعه في التركيب فيغني عن الضمير قوله
وذلك في اربعة ابواب لا يقال هنا قسم خامس وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان

متعلقة

متعلقة خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة
ليس الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية امر لفظي فليس هو من باب حذف
الخبر والتزام غيره سده قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه ولو
دل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب قوله ولولا الشعر الازدراء
فو امنري نموت قوله هذا على مذهب البصريين فان لولا عندهم كلمة غير
ملتبسة من كلمتين كما يراي واليه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت مركبة
من لو الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا
اتى بمفسر كما هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار
لا لان لفظة لا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا
في الاغلب قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة لاختصاصها بالاسماء كساير
العوامل ولا يخفى قصور قوله منسوبا الى الفاعل قال الشيخ الرضي بل الاحسن
مضافا الى الفاعل والمفعول نحو نصا دينا قوله وبعد حال مفردة كانت او جملة
اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو على الاصح قوله واكثر شربي
السويق ملتوتا قال قدس سره في الحاشية لت السويق لتا بلته تقاح
قوله واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما لا الخطب
اوقات كونه وان كان الشايع تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من ان
هذا المبتدا يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه نعم لو رفع قايم على الخبرية
جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال
السادة مسد الخبر عن اصل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون
لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا قايم وذلك لان نسبة الاخطب
الى الكون مجاز في اول الامر والمجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان

مضاف الى ما لشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الاسناد الى الظرف مجازا
نحو نهاره صايم ويوم اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة قوله فذهب
البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما لان الاخبار
عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود
زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قايما يكون حالا
عن معمول المصدر فان كان عامله المصدر كان بعينه مذهبا كوفيا
ويجي بطلانه واذا كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل
صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد وان قدر كان لم يلزم شي من ذلك
لان قايما حال من ضمير الراجع الى زيد ومن تتمة الخبر وقد نوقش في
لزوم الاتحاد فثبت على هذا وجه اخر قوله ثم حذف اذا مع شرطه
سمي مدخولها شرطا وان كانت اذا ظرفيه لرايحة معنى الشرط واذا هذه
للاستمرار كما في قوله تعالى واذا لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات كثيرة
قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم
يثبت في غير هذا المكان وفي العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى
التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قايما ظاهر في معنى الناقصة
ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عدلوا عنه لان مثل هذا المنصوب
لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبر السمع تعريفه مرة ولان الواو في الجملة
الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لها لم يلزم الواو
لان دخول الواو في اخبار الافعال الناقصة ليس الا لشبهها بالحال وذلك
لا يقتضي اللزوم قوله وتقييد المبتدا المقصود عمومه اتفاقا وذلك لان اسم
الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه

تحو لظ

فهو لظ في الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح قوله وذهب الاخفش يرد
عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة
ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع ابقاء بعض صلته قوله اي
من يجي زيدا اضربه اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد قوله الى ان هذا
المبتدا الاخير لكما في القسم الثاني من المبتدا قوله لكونه معنى الفعل بوزن
امتناع تأكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه قوله اذ المعنى ما اضرب زيدا
الا قايما لا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غلط قوله وما التزم
كل مبتدا الخ قال الشيخ الرضي ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب قال الكوفيون
ان الواو مع ما بعدها خبرها لانها بمعنى مع ولو ان يع كان خبرا فكذا ما هو
بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعراب
منقول عن الواو ولان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى نقل
الى ما بعده بل يكون منصوبا قال وكل رجل وضيعته قال قدس سره الضيعة في
اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وهنا كناية عن مصحح اعني
الصنعة انتهى الضيعة كار وپيشه كردن حرام ان قلت لا يجوز رجع الضمير
في ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصود
واضح فان المعنى ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل في توجيهه المقدر
كل رجل مقرون هو وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز
سدها مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلثة امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب
في ضيعته كما في جيتنا انا وزيد وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة لان
ضيعته ليست معطوفة على مبتدا ويمكن ان يجاب اما على الاول فان حذف
المؤكد جايز واما عن الثاني فلان المفعول معه لا بد له من فعل غير المدلول عليه

بالواو واما على الثالث فبان المراد العطف على المبتدأ نظرا الى الصورة قوله
اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول زيد قايم وعمرو وانما لم يقل كل رجل
وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف ولم يوجد
المعطوف لفظا بعد سد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادا مسد الخبر
لانه من تتمة المبتدا قيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن كل رجل
وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن كل رجل جاز ان يقال
وضيعته سادة مسده ويكفي في النيابة حيثية واحدة قوله ورابعها كل ضد
يكون مقسما به ومتعينا للقسم فان تعينه لم يدل على تعين الخبر فهو امانة
الله لا فعلت كذا لا يجب حذفه قوله نحو لعمرك لا فعلت كذا قد يستعمل لعمرك
في قسم السؤال نحو لعمرك افعل قوله اي من المرفوعات اشار به الى ان قوله
خبر ان واخواتها مبتدا محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو مسند
ابتدا الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل
ومنه لانه في الاصل خبر المبتدا فلم يفصل بما هو يشعر بكونه بابا على حدة قوله
اي اشباهها اشبه الاخوات والنظير لما بينهما من التفاوت والتماثل كما في
بين الاخوات قوله لا بالابتدا كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن
عملين قوله لانها لما شابهت ولان اقتضائها الخبر بني على السوا فالاولى ان تعمل
فيهما قوله بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على افراد
المعرف ان قلت المعرف انه مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه
على ما لانها لبست بعد دخول احدهما قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب
وذلك اما بتقدير المضاف اي خبر باب ان واخواتها بصيغة الجمع قوله لا يرتد
ارتفعها لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانسحاب معانيها الى

معانيهما فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير
لا ينتقض التعريف قوله بمثل يقوم وبمثل خبر المبتدا بعد ان المكفوفة بما
او بعد ان المخففة الملغاة قوله حتى يرد انه لم يجوز ان يقال زيدا اضربه
ولا يجوز ان يقال زيد اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا لان
الاستفهام ينافي التحقيق قوله الا في تقديمه حق العبارة ان يقال الا في
التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون
مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول يرجع الضمير الى المتكلم بعيد قوله
والاصل ان يتقدم كما في قوله والاصل ان يلي قوله الا ان يكون ظرفا استثناء
مفرغ والتقدير الا في تقديمه في حال من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز
ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف تخالف
خبر المبتدا في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك
لتوسعهم وذلك لان كل محدث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف
مع الشي كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبي واجري
الجار والمجرور مجراه لمناسبة الظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور قوله
خبر لا لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت لا لانها تشابه ان في
افادة المبالغة فان لا للمبالغة في النفي وان للمبالغة في الاثبات فيكون من
باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض
على النقيض قوله انما عدل قال المص ليس بمثل لا رجل ظريف ههنا لان
ظريف في الظاهر صفة اسم لا لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون
ظاهرا فيما يمثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظريفا الا الخبر لان المضاف المنفي بلا
لا يوصف الا بمنصوب والمعترض بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الاخرون

فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان قوله على ما هو الظاهر انما
قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل قوله لان الظرافة لا تتقيد
بالظرف بخلاف نحو من الحال بدون سماجة قوله لئلا يلزم الكذب وانما لم يلزم
ح لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود و
الحاصل نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار فلذلك جعل
الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع
الاقتصار ههنا على ما فيه قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك
قوله لدلالة المنفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن ههنا قرينة
خصوص حمل على امر شامل ولان المنفي رفع الوجود وفيه ان المنفي المستفاد
من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان للظرف الوجود او تحرره قوله او لا
يظهر وقد لخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والحق
انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فقد تم
يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله او المراد الاصح هو الاول قوله
فيقولون معنى قولهم ح فيكون ح لا من اسماء الافعال وذلك بعد المص بان اسم
الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل
ايض على فساد هذا المنقول قوله واما بنو تميم وذلك لدخولها على القبيلين
الاسم والفعل قوله اي عمل ليس المفهوم من المثال ومن قوله المشبهتان
بليس لان تشبيههما بليس يشعر بكونهما عاملين عملها او لصحة اجراء
حكمها عليها ولا ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس قوله
قليلا او على خلاف القياس قوله على مورد السماع قالوا وهو الشعر قوله
من صدق قال الفاضل عصام في حاشيته الصدود الاعراض والبراح الزوال

والضمير في براحها للحرب اي من اعرض عن نيرانها الحرب فلا ادور لحرمها
باعراض عنها قوله اي لا براح لي لقائل ان يقول هب ان لا ليست لنفي الجنس لكن
لم لا يجوز ان يكون براح مبتدأ لانا نقول يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا
حاجة للاسم الا الى التخصيص فانه كاسم لا لانا نقول يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر
فان قلنا ان نقدر الخبر مقدما او في العموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم
قال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت
مع ما او لا او مع ليس او مع الاستفهام والنهي ويحتمل ان ينصرف عن الاستغراق
بالقرينة فنقول لا رجل بل رجلان هذا اذا لم ينتصب اسم ما او لا اما اذا انتصب
او انفتح فانه ح نص في العموم فلا يقول لا رجل بل رجلان قوله فلا يجوز ان يكون
لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر لا تعمل عمل ليس الا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم
خبرها منصوبا بالخبر فالاولى ان يقال في لا براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها
الرفع مع توالي التكرار ولكنه شاذ والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها
ومع المعرفة قوله والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث
انها علامة فلا يبطل طرد التعريف بسماعه في حرف [illegible] قوله وحكما كما في
المشبه بالمفعول فان المشبه بشيء يلحقه به ومن عداده قوله لصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل لفظ الصيغة
وذهب اليه جمهور النحاة لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل
الفعل المذكور لكان مفعولا اما لعين ذلك الفعل او لغيره ويتجه على الاول ان
الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا يكون عين احد المنتسبين وعلى
الثاني ان المصدر ح يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة
وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل اخر وهكذا فيلزم التسلسل وان

فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات
موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قال
الفاضل بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة ولم يسند
اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه
عن القيود التي تقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه التسمية
ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول
المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره
في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق
بضرب من المسامحة وعدم التميز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة
المفعول ماخوذ من الفعل اللغوي المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث يقول
والمراد بفعل الفاعل الخ بخلاف المفاعيل الاربعة حصر النحاة المفاعيل
في الخمسة وقال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلا في المفاعيل فيقال
الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا مع قيد الركوب الذي
هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم افردوا التحقيق
في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال
ليست كذلك اذ تعلقها به بواسطة انها مبينة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا
المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه يخرج عن امر وقع معموله اتفاقا ومن هذا
اعني من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر
وجه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق
صيغة المفعول عليها اي لا يصح اطلاق المفعول اللغوي عليها فلا ينافي اطلاق
المفعول العرفي على الخمسة ان قلت من ضروريات صدق المقيد صدق المطلق فكيف

يصح

يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات
معنى يشتمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام قوله اسم ما فعله
فاعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول قوله بحيث يصح
اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتا او منفيا سواء كان بطريق النفي
او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا قوله لا يكون فيه موثرا
كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول الامثلة الاتية قوله وانما زيد لفظ
الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني من ضربت ضربت لانه مثبتي فعله المتكلم
ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذاكر احوال الاسم فلو قال
ما فعله كان في اسم ما فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه
عليه ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله في ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن
داخلا في ما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله ولو سلم التناول فهو باعتبار
انه مفعول لا اسم فلا يخرج وان اريد فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان
ذلك المضمون مدلول تضمني وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية
على ذواتها نعم يجرون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما ان في
وضعه معنى الحال ولذلك لم يجعله تاكيدا لفظيا لانه يفيد ما لم يفده الاول
قال الشيخ الرضي لا منع عندي ان يكون تاكيدا واذا نزل المصدر واتي بالوصف
نحو له صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قوله علاجا
ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولذا قال ولا نشترط اخر
وهو ان يكون الاسم علاجا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني الحدث
فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحا ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة حركة في
المعقولات حركة في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج قوله

مشتملة على اسم انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتماله
على الاسم يدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه يدل على ما لا بد للفعل
منه اعني الفاعل قال سيبويه حذف الدلالة تغني غناء التقدير وحسنه
الشيخ الرضي ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب
بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره بان والفعل منه ونسيج ذلك
في مررت به فاذا له صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان يصوت لم يقطع بوقوعه
قوله واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي
الاولى في مثلها الاتباع بان يكون وصفا او بدلا وضعف نصبه لان الجملة
المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما لا بد للفعل منه وقد اجازوا النصب
فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف العامل قوله فاذا له صوت صوت
حمار جاز انتصابه على الحالية لا على احد تاويلي الوصف كما سنذكره وذو الحال
الضمير المستكن في له واجاز سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان
او وصف اما على حذف مضاف اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل ويجيز
التعريف بان يقال صوت الحمار لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ورد عليه
سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل واما على
انه جامد مؤول بالمشتق اي منكر فاذا عرف كان بدلا او عطف بيان لا غير قوله
من صيغات لخ يعني ان صوتا هاهنا مصدر بمعنى التصويت يعني بانگ كردن
فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى او انظر انه استعمل استعمال المصدر كالعطا
بمعنى الاعطاء وان عامله يصوت من التصويت قوله وصراح بانگ كردن
قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر قوله ما وقع مضمون جملة حال او خبر لو قوع
على انه بمعنى كان وهذا اظهر معنى قوله لا محتمل لها غيره اي لاحتمال الجملة

من

من المصادر غيره فيحتمل مصدرا ميميا وغيره مفعوله قوله نحو له علي الف درهم
لا جحد وعلى ما تعلق به او على العكس والكل وجه لفظي او معنوي ومن هذا
القبيل قول المجيب الله اكبر دعوة الحق دعا الى الحق فانه دعاء الى الصلوة
ومنه ايضا ان زيدا لقائم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام
السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترف اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة
المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عاملة لتاديتها معنى الفعل قوله ويسمى
هذه التسمية عن المتاخرين قوله لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في
ضربت ضربا نفسه الا ان المؤكد هنا مضمون المفرد اعني الفعل وفي مسئلتنا
يؤكد مضمون الجملة الاسمية قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره احترز به
عما اذا وقع مضمون مفرد له محتمل غيره نحو القهقرى في رجع القهقرى
فان الرجوع يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد من حق يحق اذا ثبت
يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى حققه وكان على تعين فالمفصح
اثبات كونه على تعين ودفع شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل
والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي قولا حقا
لما قاله الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة المورودة للمؤكد لغيره اما صريح
القول او ما في معنى القول قال تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول الحق ونحو
لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد
بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان واكثر بل
هو قطعة واحدة لا يثنى منه النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله
وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل
للعهد اي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فقول التقدير الاصلي في مثل هذا

المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا به لقلت وهذا المصدر بيان
للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي
مقولة قوله ويسمى هذه ايضا من المتاخرين قوله ويحتمل المبرد ذهب المص ورد
بفوات حسن المقابل لان اللام في تاكيد النفسه للصلة لا للاجل المهم
ان يصرف عن الظ ويجعل للاجل كما قال قد يكون وعلى هذا ينبغي ان قوله
لانه ما وجده من اسبك
اصله البت لا البى من التلبية ~~يفرغ باستماع المامور به حتى يمتثله~~ قوله
تحذف الفعل الخ ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيفرغ باستماع
المامور به حتى يمتثله قوله ويجوز قيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى المضمر
فقلب الضمير يا كلدى وليس بشيء لبقائه مضافا الى المظهر المفعول به قال
المص انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه اثر
الفعل او الصق به وقيل سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب
وجود الحال قوله ولم يذكر اي الاسم لك ان تقول لا حاجة اليه لانهم
يجرون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما ذكر وفيه مناقشة
لان اسماء الاستفهام مثلا قد يكون مفعولا به وليس فيه وقوع الفعل
عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية
قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به
اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى قال المص بوقوع الفاعل تعلقه بما لا
يعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلثة ظاهر لا يقال ينتقض التعريف
بعمرو في اشترك زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد
لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة
وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمروا فليس عمروا مما قصد

جهة

جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع
قوله ولا يقولون في مررت بزيد لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول
لا نسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحاتهم بل هو مفعول به بواسطة
حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي قوله فان المفعول
المطلق عين فعله فيه تامل قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد ولا يحتاج بذلك
القيد لكن في صحة اخراجه تامل قوله فلا يرد نقل المورود نظرا الى انه مفعول
به لكنه مرفوع قوله وقد يتقدم المفعول به وكذا ساير المفاعيل سوى المفعول
معه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام قوله
واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلي الفا التي في جواب اما
ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر قوله كوقوعه كوقوعه
في جزائه وكوقوع فعله مؤكدا بالنون لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على
ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مهما فتنافيا قوله في الظ
تخصيصها بالذكر ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر لوجوب الحذف
في باب الاغراء اشار قدس سره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة باسرها
حيث قال نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اما في زيد الفاسق
الخبيث ومررت بزيد المسكين قوله ونحو امرا ونفسه الواو للعطف ومعناه
الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قصر من ملابسته عنه قوله
واقصد واحذر الكم اي مما انتم فيه القرينة على تقدير الفعل الكل اذا نهيت
عن شيء ثم جيء بما لا ينتهي عنه بل هو مما يومر به انساق الذهن الى نحو اقصد
وائت او ما يفيد هذا المعنى فليس هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز
ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ازال الفعل مع جميع الاستعمالات نحو بك

خيرالك اي حسبك ما فعلت من هذا الامر اواين خيرالك ودرالك اوسع
لك اي تنح واقصد مكانا اوسع لك من هذا القبيل عند الزمخشري انته
امرا قاصدا اي وسطا واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله اذا عرفت
ذلك فالقول بوجوب الحذف في الاية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه بما قاله
العلامة التفتازاني قدس سره من انه ليس لهما من حيث انهما قراه الاستعمال
واحدا بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلهما لكن
الظاهر ان هذه الحيثيه لا تستدعي وجوب الحذف قوله وسهلا عطف على مثال
قوله واهلا لا اجانب جمع الاجنبي اي كما جاز ان يكون صفة مكان جاز ان يكون
المراد اهلا لشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي فكانك قلت اتيت اهلك
لا اقاربك قوله وطئت سهلا الوطئ كرفتن راه قال قدس سره السهل نقيض الحبل
والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او بقلبه فيه انه يخرج يا الله قبل نداه
تعالى مجاز تنبيهه تعالى بمنزلة صلوح النداء ولا يخفى ان القول بانه غير
صالح للنداء بعيد مع ان القول بالنسبة غير مناسب فالاولى ان يقال المراد
بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول الحق بحسب الاجابه قوله مثل يا سماء ويا جبال
لكنك تقول انه نداء هو لا من باب التخييل تنزيله بمنزلة صلوح الندا منزلة
منزلة صلاحية الندا السرعة امتثال الغير قوله فان المندوب ايضا كما قال
بعضهم انه هو لحد ولي وبوبيه قولهم في المراثي لا تبعد لا هلاك كانهم من حيثهم
بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تبعد وهلكت قوله
فالاولى ادخاله مع ان فيه ضم نشر قوله مناب ادعو لا انشائية لان الجملة
الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال
الانشائية مجيئها بلفظ الماضي قوله واحترز عن نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحو

اطلب

اطلبا اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا
اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله قوله او للمنادي بان يكون حالا من ضمير اقباله
قوله وناصبه الفعل المقدر وهو ينصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء
فالحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيام قوله وعند
المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وفيه ان القول بانه ساد مسد الفعل
يستدعي بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر ان يقول
لا يجوز هذا المجاز قوله وقال ابو علي الخ رد بان الهمزة من ادوات النداء
واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل
وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول
بان ادوات النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا يرى
الى الترخيم وعن الثاني قد يستتر نحو اف بمعنى اتضجر وعن الثالث بانه
قد تعرض للجملة ما لا يستقل كلاما كالجملة القسمية والشرطية قوله وبني على
ما يرفع اي بالضرورة الا بالامكان العام لا يقال فينتقض الحكم بالعلم
الموصوف بابن مضافا الى العلم لانه ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء قوله لعلمهم
باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف محال المنصوب
فانها ثلثة او لعلمها بحسب التحقق والاستعمال وفيه خدشة قوله ولطلب
الاختصار اذ بالقياس الى علم تعيين مواضع النصب من غير حاجة الى التحصيل
قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصود والمنقوص والمبني قبل النداء
مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز يا اباك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر
الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام قوله التي يرفع بها المنادى في غير صورة مفرد

يعني انه من قبيل ادصعت هذه هذا الشاب **قوله** والفعل مسند عطف على
المعنى اذ كانه قال مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور **قوله**
وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام لان الكلام لبيان المنادى
لكنه خال عن التكلف الذي في ارجاع الضمير الى المنادى **قوله** اي لا يكون مضافا
ولا شبه مضاف يعني ان المفرد مقابل للمضاف لكنه اريد المفرد الكامل منه
فيخرج شبه المضاف منه ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام والمفتوح
بالالف بتكلف الاراده فبعيد **قوله** وهو كل اسم لا يتم معناه قال الشيخ الرضي
ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف يجي بعده امر من تمامه وذلك الامر
ثلثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد
واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه
اسما لشي واحد سواء كان علما له نحو يا زيدا ويا عمروا اذا سميت شخصا
بذلك المجموع او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين
كاربعة وهو خمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر اذ لو لم يكن
كذلك لم يكن شبه المضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل
وامراة واما نعت فانه لدلالته على معنى المتبوع بمنزلة ويشترط ان يكون
ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا يعجل وقوله الا يا نخلة من
ذات عرق وانما اشترط ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك اذ لو كان
النعت مفردا جاز فعله مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له
نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل
المنادى مفردا معرفة والجملة والظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا
يقعان صفة للمعرفة وفي جعلهما صفة للذي يفوت الاختصار الذي هو

المطلوب

المطلوب في النداء الا يرى انه من ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء
فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف عند قصد التعريف
مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال
لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ لبس المعنى
على تعدده النداء **قوله** معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين
وهو ممنوع لانا نقول الممتنع اجتماع الشيئين التعريف لا يقال يلزم الاجتماع
في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست بضافي التعريف
ان محل الدخول مختلف **قوله** لوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء
المظهرة ما لا خطاب فيها اذ هي كلها غيب الا انه لما سرى اليه الخطاب بواسطة
حرف النداء اجري مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه وانما عدلوا
عن الاصل الى الظاهر لئلا يختار الى فهم كل واحد من احضار انه هو
المخاطب والمدعو **قوله** وكونه مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبرها لتقوي
جهة الاتحاد ولا يلزم بنا المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة **قوله**
وانما قلنا ذلك الخ ان قلت مشابه المشابه للشي لا يلزم ان يكون مشابها لذلك
الشي لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهه بمعنى المناسبه
والمناسب للمناسب للشي مناسب لذلك الشي قطعا ولو بالواسطة ولو قيل
ان المشابهه بمعناها فنقول المقصود من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد
وتقليل ما به الامتياز وجعله كانه هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف
اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه **قوله** ويا زيدان ويا زيدون ان قيل
العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزايل بالتنكير
فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظة يا قايمة مقام اللام **قوله**

ويخفض خصص لفظ يا بلام الاستغاثة قوله وهي لام التخصيص بقوته لا دعو
المفرد لضعفه بالاضمار قوله دلالة علي انه مخصوص بهذه الدلالة لا بد
ان يكون الاقتناد به وذلك الامر المعتنى به يجوز ان يكون استغاثة او
تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم يقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع
احد الثلثة قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اي اللام في المستغاث له متعلقة
بما تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن يا لله من الم الفراق
وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من اللام اي استغثت بالله من الم الفراق
قوله لان علة بناءه ان قيل دخول الجار علي غير المنصرف لا يوجب صرفه
فكيف اعرب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول
اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو يا وخارجا عن الافراد وفيه
ان البدل يبني مع ما بعده وان الافراد هنا بمقابلة الاضافة لا بمقابلة
التركيب ولا يبعد ان يجاب بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت العلة
لعزيمة كما في تنازع الفعلين قوله واجيب بان الخ او بان قوله مثل يا عد الله
من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل قوله ولا لام
قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث فلا يجتمعان وتلك
الزيادة لزيادة المندوب وواو ويا والف قوله يا طالعا جبلا فيه انه
ان لم يعتبر اعتماده علي موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا
للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر
لكن يبقي شيء وهو ان طالعا جبلا لا يجاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة
فكيف ان تكون موصوفة نكرة اللهم الا ان يقال يا رجلا بالنصب الوضو
لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه قوله وهذا توقيت لنصب رجلا

اي يقال

اي يقال يا رجلا بالنصب حال كونه رجلا غير معين قوله يا حسنا وجهه
ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدنا بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه
نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسن الوجه الظريف
انتهى قوله اعلم انه شبه المضاف اذا قصد به تعيين وجب تعريف وصفه
الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا يعجل
العدوس اي يقال قد وسا وذلك لانه نكرة وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة
وان كان قبل النداء قوله وتوابع المنادى المبني لم يقيد بكونه غير المبهم
الذي جيء به المتوسط اعتمادا علي ما سيذكره قوله لان توابع المنادى
المعرب غير البدل والمعطوف الاتي حكمها قوله تابعه للفظه سواء كان
منصوبا او مجرورا نحو يا لزيد وعمرو ولم يجعلوا علي محله النصب كما في
اعجبني ضرب زيد وعمرو قوله وقيدنا المبني بكونه علي ما يرفع به هذا
القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث قبل وكذا
لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا والاولى
ان يقول ان اللام في المبني للعهد اي ما فهم من قوله ويبني علي ما يرفع به
فلا حاجة الى التقييد او شبهها بالمضاف الظاهر انه لا حاجة في ادراجه
في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في اخراجه
عنه لا حاجة الى تمحل كما اشير اليه فانهما لما انتفت فيهما فاعتبر حكم المفرد
لتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة الا اذا
كان المنادى قوله ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا قوله
اي المعنوي صرح في شرح المفصل به قوله لان التاكيد اللفظي وذلك لان
الثاني عين الاول لفظا ومعنى وكان حرف النداء باشره كما باشر الاول قوله

بين المبني

نحو يا زيد زيد نص في التاكيد وفي جعل الحي على ذلك بدلا عن وجعله سيبويه
اياه عطف بيان نظر لانهما يفيدان ما يفيده الاول واذا وصفت الثاني فابو عمرو
ويضم الثاني على انه توكيد لفظي موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف
كما في قوله بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به
قوله والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمفرد المضمر
وارتفاع العالم وانتصابه في مثل يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه
لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام قوله وعطف البيان ذهب الشيخ
الرضي الى انه بدل فحكمه حكم البدل بعينه قوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر يشعر الى مانع الاستقلال
وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع قوله
ترفع ولا تبنى الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة دون
النداء والواقع هو حرف النداء الشبيه بالرافع في كون اثره كل عارضا مطردا
ولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء قوله الظاهر او المقدر مثل
يا فتى ويا هولاء فان ضمتهما تقديرية معروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضي والاظهر
ان يقال لهولاء ضما محليا لان مفردا معربا معرفة لو وقع موقعه لضم
كما ان له نصبا محليا لان مضافا لو وقع موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله
ويختار مع تجويز النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية قوله لان
المعطوف بحرف فيه نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب
المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي
ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم معين هذا اجيب بانه اراد

التنبيه

التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك
الا اذا كان المتبوع مضموما قوله ان كان كالحسن قال الشيخ الرضي
كلام المبرد لا يدل على ما نسبه اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم
اعتزت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان
التعريف بل للمح بها الوصفية الاصلية مكان مجرد عنهما وان كانت اللام
في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم
كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما شبهه في كونه علما
ذا لام قلنا كلامه في شرحه يأبى عنه اذ فسرهما في شرحه الشارح حيث
قوله اي كاسم الجنس في جواز نزع اللام منه علما كان او غير علم فدخل
فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام
عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول
اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك
الوصفية وقصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد
وعلي المحمد والعلي وكذا ان كان اسما له معنى جنس يقصد به مدح او ذم
كالاسد والكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام عنه لانه كبعض حروف كلمة
وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد بخصوصه
من ذلك الجنس ووجب ان يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو
العلم الغالب بالاتفاق في هذا القسم متصور له معنى جنسي ثابت عرف
ثبوته للمعنى ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والدبران والعيوق
اسما الكواكب مخصوصة ومنها ما لا يتصور ذلك لكن لم يثبت بمعنى الثالث
والرابع والخامس ومنها ما لا يتصور له ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته

للمح

للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فانا لا ندري معنى الاشتراك فيه وهذه الاقسام
الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن يجعل المقدر للالحاق بما هو الغالب
الغالب في الاعلام اللازمة اسماء ان يكون اجناسا صارت اعلاما لغلبة
قوله مثل يا تميم كلهم نظرا الى ان تميما في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضي
كلكم نظرا الى الخطاب العارض قوله بجر ما ذكر صفة او بدلا قوله حال كون
كل منهما مطلقا وقال كون كل منهما تابعا بمفرد او مضاف قوله اي لعلم المنادى
المبني على الضم فخرج مثل يا عبد الله وزيدان وزيدون اذا جعلتها علما قوله
مخفوض بالفتحة وتحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوا العلم الجامع لهذه
الصفات في غير الندا بحذف تنوين والالف خطا في ابن قوله التي هي حركته
الاصلية سهل ذلك كون الفتحة حركة المستحقة في الاصل قوله واذا نودي
المعرف باللام فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام
لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب
بان اللام فيهما لجبر نقص التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله
المعرف باللام قوله اي اذا اريد ندا به كثيرا ما يطلق الاختيار ويراد منه ومنها
اعني الارادة قوله قيل مثلا انما قال مثلا لانا قصدنا ندا المعرف باللام على
اطلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه الذي يتوسط فيه اي وهذا اي هذا
كما قيل في نحو يا فرعون موسى ان المراد لكل ظالم عادل قوله بتوسط اي هي موصوفة
قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التحقيق للمنادى
ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وانما لم ينصب مع انها شبيهة بالمضاف لانها اذا
حذف صدر صلتها تبنى على الضم قوله مع هاء التنبيه ما فات بعد حرف الندا
قوله بتوسط هذا ايضا في الوصلة فانه قد يقصد ندائه بخلاف اي فانه

نص

نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويوتى بتابعه كما يوتى بتابع تابعه فيقال
يا هذا الرجل وعبد الله معطوف على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف
في حكم المعطوف ويمتنع وصف باب هذا الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار
على ايها ولا يوتى بتابعه بل يوتى بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله
لامتناع وصف ايها الا بذي اللام قوله بتوسيط الامرين معا السر في توسيط
تلك الامور ان يقع على قصد ندائه وبيان ذلك ان الندا لا يقع الا ما هو
معلوم الماهية فلا يقال يا شيء الا اذا قصد التحقير فاذن كان المناسب
ان لا يكون الواسطة مبهما وان لا توقف الذهن ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم
فيها لا يكون طالبا لمعرف باللام فيقع الندا عليه فلذلك وسطا ذاته باسم
الاشارة لانه يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام فيقع الندا
اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة وبدل
بما اضيفت اليه هاء التنبيه لما عرفت من مبهمة بخلافها اذا لم يقطع او
ابدل بما اضيفا التنوين فانها معينه بما اضيفت ليروح برفع ابهامه اما
بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة لما فيه من التدرج في التعيين وتكرار
المبهم الذي يورث زيادة ثبوت قوله لان القصد بالندا المجبل الواقع لا بحسب
اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى في المتبوع قوله لانها توابع منادى معرب اندفع
بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو زيد القائم
وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع ايضا بان التنوين في معرب بالوحدة فلا ينتقض
الحكم بالمثال المذكور لان عمروا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا
باعتبار تعدد العوامل معرب لا معرب واحد وفيه ان المعرب باللام ايضا عرابه
اما الرفع لفظا واما النصب منادى فيكون منصوبا لمحل قوله يا اسم جنس هذا

اللفظ باشيا كما اختص سماه سبحانه باشيا منها قطع همزته في الندا
وغيره وحذف الجار مع بقا اثره فيه وحذف حرف الندا وتعويض الميم
اخرها تبركا باسمه نحو اللهم وقد تزاد في اخره ما هو نحو اللهم ما ولا يوصف
اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسما المختصة بالندا نحو يا فل ويا نومان اي
يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده
على ندا مستانف قوله وعوضت اللام عنها الهمزة لا يجمع بينهما الا قليلا
نحو قوله معاد الاذان يكون كطيبه قوله فلا يقال في سعة الكلام لاه
وقد يقال في غيرها نحو قوله سمعا لاهم الكبار بضم الكاف اي الكبير قوله خاصة
اي خص خصوصا قوله من اجلك الخ وانت بخيلة بالوصل عني قوله في قوله
فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تعقبانا في شرا وفي رواية ان تكسبانا شرا قوله
ولك خطاب لمن يصلح لهذا الخطاب قوله اي في تركيبه او فيما قصد ذكر
المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صورته اما ان الاول
مفرد صورة فقط واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار للاول بعينه واما
عدي مخاطر مجهولة بحسب لفظ قوله اما الضم في الاول قبل نصب الثاني
ليس على انه تاكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف بعد
القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان
الاول توطية كان الثاني بدلا واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان قوله
ونصب الثاني لفظي انما جي بتاكيد المضاف بين المضاف اليه لئلا يبقى منكرا بقا
الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بقاء على الضم وجاز الفصل
به بينهما في السعة لانهما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثاني كانه
هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان زيدا قايم مع امتناع الفصل

بين

بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال ولا لكما بكم ابدا ومع ان حرف الجر لا يدخل
في الاسم وذلك مذهب سيبويه والخليل قوله او مضاف الى عدي المحذوف
لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل قوله لانه اما تابع مضاف للاضافة
كما ذهب سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة
كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد
والسيرافي قوله يا تيم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لك هو مدح
ومعناه انك باحد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال الازهري
هو شتم لا انتم فوقه اي لست بابن رشيد قوله فتح اليا هو الاصل كما هو المشهور
قوله وسكونها وهو الاكثر قوله اكتفا بالكسرة وقد يضم وذلك في الاسم
الغالب عليه الاضافة للعلم بالمراد منه للقراة الشاذة رب احكم بضم الباء
قوله وقلبها الفا دفعا للخفة ولامتداد الصوت ودفعه المناسب للندا قيل
هذا لغة طي فانهم يبدلون اليا الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في بقي وفني
بقا وفنا اي وفي جاريه وناصية جاراة وناصاة قوله جا بالتا قال
الشيخ الرضي اما فتح يا ابتي والاصل يا ابتا فليس بشاذ كما في يا غلام لا جنسه
يا ابت قوله ويكون المنادى يعني في قوله وبالها للملابسة والظرفية معطوفة
على الفعلية اي يوقف بالها وقفا قوله وبالها وقفا قال الشيخ الرضي
اذا وقفت على يا غلاما فالها لبيان الالف واذا وقفت على يا غلامي
بسكون اليا وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان
ما قبلها كما يقف على ما حذف ياوه وصلا وذلك على مذهب من وقف على
القاضي باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامي بفتح اليا وصلا جاز

الاسكان للوقف وجاز الحاق ها السكت مع بقاء الفتح قوله بابدال
التا باليا لانهما متناسبان في انهما تزادان في اخر الاسم لما كانت التا
بدلا عن اليا غير متمحضة للتانيث طولت التا لكنها يوقف بالها لانها عوض
عن زائد بخلاف بنت لان تاءها عوض عن الاصلي ان قلت كيف جاز لحاق
تا التانيث لمذكر اجيب بان التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم وبان التاء
في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التا في المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة
ذكر لمناسبة اليا يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل عنه
فيكون في البدل ما يتبين في المبدل منه قوله وقد جاء الضم وعليه قرا
يا ابت بالضم لاجرائها مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في اخره تا التانيث
نحو ثبت قوله وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف قوله فانه
غير جائز وقد جمع الفرزدق بينهما في قوله مما نفا في من تحوبها قوله اي واقع
يعني ان الجواز وقع في سعة الكلام هذا القيد يتبادر الى الذهن
ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون
المقصود في الندا هو المنادى ثم يقصد سرعة الفراغ الى ما هو المقصود الا لتباس
لان الانسان في حال ندائه اكثر انتباها لاسمه منه في غير حالة الندا قوله
اي لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله تعلا الترخيم المفهوم
من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة للترخيم والضرورة والاضطرار صفة
المرخم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل ويحمل على
عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المصنف ولك
ان ترفع ضرورة على الخبرية اي الترخيم في غيره ان ضرورة نحو قوله وبا ربته
اذي تساعفنا الاصل مية قوله وهو حذف الاظهر ان يقدم تعريف الترخيم

علي حكم



فانه يعمل في الظاهر وثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان وتعلق
الظاهر في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا قوله صفة اي صار ملحقا به يعني انه لتجرده
من مرتبة فضلية صار ملحقا بالافعل الاسمي ولا يظهر فيه معنى الوصف قوله يعني ان المعدوم
يجعله كالثابت اي ليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية اذ ليس معنى رب
احمر ورب شخص فيه معنى الحمرة بل رب شخص سمي بهذا اللفظ سواء كان احمر او اسود
او ابيض بل معناه اعتباره انه يجعله معدوما لم كالثابت لكونه اصليا وزوال ما يعارضه
حتى لو اريد منه معنى الوصفي جاز نظرا الى زوال المانع قوله وكذلك قولها اي يرى الاعلام
في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو فان زيدا وعمرا مصدران من زاد يزيد
زيدا او زيادة وعمر بالكسر يعمر عمرا وعمارة اي عاش زمانا طويلا ولم يعتبر معناهما
الاصلي في حال العلمية وانما قلنا في الاغلب لانه في بعض الاعلام اعتبر نحو ذلك واما
كسماع فهو على منع الصرف فلا اختلاف بينهما في الحكم وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلي
لكنه على خلاف القياس عند الاخفش وعلى القياس عند سيبويه لانه لم يتجرد كونه
في وقت من الاوقات قوله علة للنفي اي لنفي اللزوم لا للزوم فان علة اللزوم اعتباره
الوصف الاصلي في احمر قوله يعني انما اراد اه اي في تعليل الشارح التضاد بقوله فان
العلم اه اشارة الى امرين احدهما ان المراد المصرح بالتضاد مطلق التقابل لان الخصوص
والعموم ههنا بمعنى التعين وعدمه وهما ليسا وجوديين حتى يتصور التضاد بينهما وثانيهما
انه لم يرد التقابل بالذات لانه ليس التضاد بين العلمية والوصفية باعتبار كونهما صفتين
اعني العلم والوصف يستلزمان التعين المدلول وعدم التعين اللذين هما صفات
معانيهما قوله اي في شاذ اه يعني الكلام على حذف المضاف اذ ليس الحكم حاصلا في
حاتم شخصيا فالمراد بقوله في حكم واحد بالشخص كما هو المتبادر قوله يرد اعتبار

المتضادين في منع اه اي اذا اعتبر الشارح رح منع صرف بقوله لفظ واحد ولم يقل وهو منع
الصرف مطلقا لا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ قوله وهو واحد اي
بالنوع جملة معترضة لدفع توهم ان منع صرف الالفاظ الكثيرة حكم واحد فلا حاجة الى
التقييد بلفظ واحد قوله ولا في منع الصرف احمر اه اي اذا اقلنا منعا شخصيا لا يرد
اعتبار المتضادين قوله في منع الصرف احمر حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع لان
المنع لاجل وزن الفعل والوصف غير المنع الذي لسبب وزن الفعل والعلمية لامتناع
توارد علتين على معلول واحد بالشخص ولو على سبيل التعاقب وما قيل انه لم يبق في
شئ مما ذكر اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر فليس بشيء
لانه لم يعتبر منع الصرف بشيء من القيد وفسر الحكم الواحد بمنع الصرف المطلق ففي
كلا الصورتين اعتبار المتضادين معا في حكم واحد فيتحقق بلا شبهة قوله بل نقول اه
اضراب عما يستفاد من تسليم ما قاله المعترض من تحقق المتضادين الوصفية المحققة
والعلمية وليس اضرابا عن جواب الشارح رح الجواب الآخر اذ حاصله اثبات توهم اجتماع
المتقابلين في الوصفية المحققة والعلمية ولا يخفى انه لا يرفع السؤال بل يقويه قوله
في هذا المقام اي مقام اجتماع الوصفية والعلمية قوله وهو ظاهر لاجتماع الدلالات
المتعدده في كلمة واحدة بالنظر الى المدلول المطابقي والتضمني والالتزامي ولو تدافعت في
نفسها لما اجتمعت قوله ولا بين العموم والخصوص اه يعني ان العموم والخصوص وان كانا
متنافيين لكن لا تدافع بينهما فيما اذا اريد باحدهما المعنى الوصفي والعلمي لعدم ورودهما
على محل واحد لان محل العموم المعنى الوصفي اي مدلوله الحمرة ومحل الخصوص المعنى العلمي
وهو الذات المعينة قوله ولا بين ارادة اه اي لا تدافع بين ارادة المعنى الوصفي العام
وبين ارادة المعنى العلمي الخاص قوله ان جوزناه اه فان من جوز استعمال المشترك في المعنيين

لا يفرق

لا يفرق من ان يكون ذلك المشترك من الاضداد كالجون والسع وبين ان لا يكون كذلك
قوله وان لم يجوزه اه اي وان لم يجوز استعمال المشترك في المعنيين فذلك اي عدم تجويز
ليس لاجل تقابل المعنيين فانه لو كان المعنيان متلازمين لا يجوز استعمال المشترك فيهما
ايضا كالشمس المشترك من الجرم المخصوص وضوئه بل لاجل عدم ورود مثل الاستعمال قوله
وذلك ان يعتبر الكلام اي كلام المتن قوله الشبهة اي الشبهة بقوله فان قلت ان الوجود
اللفظي بازاء الوجود الذهني بناء على ان الالفاظ موضوعة للامور الخارجية دون الصور
الذهنية على ما هو المشهور قوله في بادي النظر اي ظاهر النظر واول النظر قوله سوا كان
اه اشار بهذا التعميم الى انه لا مجال لورود تلك الشبهة حينئذ لان مدارها على لزوم اجتماع
المتضادين قوله كالكيفيات اه اي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الحاصلة في
العناصر الاربعة التي تركبت منها المواليد الثلث اي المعادن والنبات والحيوان المؤثرة في المزاج
فيه بحث لانهم قالوا ان العناصر الاربعة اذا تفاعلت وكسر بعضها سورة بعض استعدت لان
يفيض عليها من المبدأ كيفية متوسطة من الكيفيات الاربع متشابهة في جميع الاجزاء فالمؤثر
في المزاج هو المبدأ والكيفيات الاربع شرط والات والمزاج مصدر مازج بمعنى مازج اي
خالط اطلق على تلك الكيفية المخصوصة لكونها حاصلة بسبب المخالطة قوله وذلك التدقيق فلسفي
في التاج التدقيق باريك كردن ونيك بكوفتن اي هذا التدقيق منسوب الى الفلاسفة
اي الحكماء واما العلماء المليون فينكرون ذلك ويقولون الاجسام كلها مركبة من الاجزاء التي لا
تتجزى المتماثلة واختلافها في الانواع باختلاف الكيفيات الفايضة من الفاعل المختار الخلاق
لما ثبت على ما بيننا قوله يعني ان اللام العهد مراد الشارح رح من هذا التعبير ان اللام في البيان
للعهد قوله بطريق الاستعارة اي استعمال لفظ المشبه به في المشبه ووجه التشبيه اتحادهما
في الصورة والهيئة قوله فالظاهر اه كيلا يحتاج الى مؤنة ارتكاب المجاز لكن التسامح في
العبارة من عادة الفصحاء دون ساير الخواص فانها لا توجب ضعف المشابهة بالفعل

قوله معتبر ان المدلول الاسم من الجهالة والنكارة الى التعيين والمعرفة قوله كالثابت فاذا
كان المتبوع ثابتا يكون التابع ايضا ثابت قوله لوجود خلفه اي ما هو كالخلف له من حيث
جمعهما ومن بابه التنوين تعاقب قوله او لانه محذوف آه اي التنوين حين دخول اللام او
الاضافة محذوف لا لمنع الصرف والكسر انما يتبع التنوين في السقوط اذا كان ساقطا لمنع الصرف
قوله بل الاضافة لانها لا تجامعها اذ التنوين دليل تمام الاسم والاضافة مشعرة بعدم تمامه
واللام لكونه حرف التعريف يستكره ان يجتمع مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير
قوله وفيه انهم آه اي في وجه لا تخرجت فان جعلهم الاضافة متعاقبة التنوين المقدر يدل
على ان سقوط التنوين في حواشي لا لاجل منع الصرف والا لكانت الاضافة متعاقبة لتنوين المحقق
قوله فيه ان اللام تجامع العلمية آه وذلك للتجريد الى المعنى الاصلي وما قيل ان المراد انها تزول حقيقة
اللام لا لمجرد صورته كما في الحسن والفضل مما لا تزول العلمية عنها باللام فهو غير منصرف ففيه انه
ينتقض ان يقول وان لم يكن هناك علمية وكان علمية لكن لا تزول باللام بقيت العلتان على
حالهما دلالة الجمع على الجنس فان الجمع يدل على الجنس مع التعدد فكان المرجع فيكونها
معنى لا على فرده كيلا يلزم الوقوع فيما فر عنه وهو التعرض للعدد في التعريف فعلى هذا
التفسير اي تفسيره بالمرفوع واما على تفسيره بالمرفوعات فالتذكير باعتبار كل واحد
اولرعاية تخير تكون جملة ما هو مشتمل على اجزاء المرفوعات قوله منكور للفصل بين المباحث
السابقة والآتية كالباب والفصل قوله واللام آه اي على جميع التقادير للاستغراق الانواع
فيمعونه المقام اذ المتن فيما بعد انواع المرفوعات لا اشخاصه ويحمل على التقدير الاول اي
يحمل اللام على تقدير ان يكون السابق موقوفا للعهد والاشارة الى ما يفهم من قوله وانواعه
رفع ونصب وجر فانه يفهم من كونها انواعا للاعراب الذي هو صفة الاسم ان مرفوع ومنصوب
ومجرور فالمرفوعات اشارة اليه وفيه ان المفهوم مما سبق المرفوع لا المخصوص اعنه فلم يكون
المرفوعات اشارة اليها ولئن قيل بطلان الجمعية فيكون اللام للجنس فانه المبطل للجمعية

عن المرفوعات

المرفوعا

الا ان يقال على مذهب السكاكي ان كونه للجنس لا ينافي كونه للعهد فانه للجنس نظرا الى كونه
مفهوما كليا وللعهد باعتبار تقدم ذكره الى ما ذكرنا اشاره المحشي بقوله وفيه تامل وبما
ذكرنا ظهر انه لا يجوز ان يكون اللام للعهد على التقدير الثاني لان المراد من المرفوعات حصص
المتعدده ولم يسبق العلم بها قوله ممن جعل آه في كلمة انما المفيد للقصر اشارة الى الرد
على هذا الجاعل قوله فيجوز مطابقته له بل رعاية مطابقته اولى لانه المقصود بالابتداء قوله
لم يبق بشيء لانه يستلزم ان يكون التعريف للافراد قوله الا ان يقال ان اللام اي يقال على
تقدير ان يكون الضمير راجعا الى المرفوعات ان اللام ابطلت معنى الجمعية بناء على عدم
صحة العهد والاستغراق لان مقام التعريف يأبى عنهما فيكون التعريف لجنس المرفوع الا ان
اختير صيغة الجمع للاشارة الى تعدد انواع ذلك الجنس قوله او يقال آه اي يقال على تقدير
كون الضمير راجعا الى كل واحد ان ادخال اللام على المعرف للاشارة الى كون التعريف جامعا
لجميع افراده والتعريف للجنس دون الافراد قوله لان الخفاء آه بناء على ان كل نوع من المشتقات
باعتبار صيغة موضوع بالوضع النوعي لمعنى متحد في جميع افراده لا خفاء باعتبار ذلك المعنى
في شيء من افراده بعد العلم بوضعه فالخفاء في المرفوع انما هو باعتبار المادة دون الهيئة
فلو اخذ الرفع في تعريفه صار كانه اخذ الرفع في تعريف الرفع فيلزم تعريف الشيء بنفسه قوله
ولئن تنزل آه وجه التنزل ان المرفوع كما انه معلوم باعتبار الهيئة معلوم باعتبار المادة ايضا
مما سبق حيث قال فالرفع علم الفاعلية فالخفاء فيه باعتبار شيء من افراده بل باعتبار المجموع
من حيث المجموع قوله في الايهام الدور اي تعريف الشيء بنفسه لا بمعنى توقف الشيء على ما يتوقف
عليه ذلك الشيء لعدم ايهام توقف الرفع على المرفوع والايهام المذكور بناء على ما هو الشائع
من ان خفاء المشتق لا يكون باعتبار المأخذ قوله اي اصالة الرفع في الفاعل المشير الى كون
الفاعل اصل المرفوعات لكن الشارح الرضي ينكر ذلك حيث قال الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما
من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل بل هو اصل في جميع العمد قوله وعن زيادة الايضاح فان

علم الفاعلية لكونه منفصلا اوضح من لفظ دفع الاعراب اليهما وبين محالهما قوله لغرض
بيان فان المقصود من تعريف المرفوع واقسامه واحوال اقسامه ومن ابتدائيه ايصال الرای
قصد بها مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عن الشی وخرج عنه لكونه مبدأ الشی ومجمعه
وههنا كذلك فان الفاعل لكونه خاصا انفصل عن المرفوع لسبب خصوصية اعتبرت فيه وليست
تبعيضية لان الفاعل ليس جزء المرفوع بل جزئی له قوله وباقی عنه ومنها المبتدأ لان الضمير فيه
راجع الى المرفوعات دون بعضه قوله لقربه مع ان تقسيمه تقسيم المرفوع لاتحادهما قوله
بضرب من التاويل كالمذكور والقسم الاول والجمع والقبيل قوله بدون المسند فی بعض النسخ
بصيغة المفعول من الاسناد وفی بعضها بلفظ المصدر المبنی من التداخی بدون سد
الى مسده قوله غير مطرد اشار الى ان المراد بكون النسخ نادرا فی الفاعل قوله انه غير مطرد
ای ليس قياسا جاريا فی كل فاعل بل سماعی بخلاف نسخ المبتدأ فانه قياسی فلا يرد عليه منع
عدم الاطراد لوجود كثير مطرد نحو جاءنی من احد قوله ولحرف زائد بالنصب عطف على اسم
قوله ان ای يدفع بان الحرف فی الفاعل زائد لم يعتبر به والفاعل فی فاعليته وان زال اعرابه
بخلاف مبتدأ فان النسخ يزول عنه الابتدائية قوله على ما هو موضع للاسناد وهو الفعل
فانه وضع مسندا لاعتبار النسبة الى الفاعل فی مفهومه قوله محسوس ای مسموع قوله فانه علم
لان عامله التجرد عن العوامل اللفظية قوله ولان ما عداه يصلح ان يراد اليه ای ما عدا المبتدأ
من المرفوعات بل الفضلات ايضا يصلح ان يرد اليه قال السيد الشريف فی شرح المفتاح فی
بحث تعريف المسند اليه كل جزء من اجزاء الجملة عمدة كانت او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له
فالمسند قد حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل وقس على ذلك قوله
هو ام المرفوعات ای اصل المرفوعات بناء على ان كل شی يرجع الى اصله قوله لقيامها مقام كلماته
فيكون الكل راجعا اليه بخلاف ما عدا المبتدأ فان بعضها لا يقوم مقام بعض اخر قوله ولا يحكم عليه
متعددا ای يجوز تعدد الخبر بمبتدأ واحد بخلاف الفعل فانه لا يجوز تعدده لفاعل واحد قوله

ظاهر استيعاب ای للمبتدأ استيعاب الاخبار وشمولها قوله حقيقة او حكما هذا التعميم
انما يحتاج اليه بناء على ان المراد بالحكم الاسناد بالمعنى المأخوذ فی تعريف الفاعل عبر عنه
بالحكم لمشاكلة قوله فانه يحكم عليه اذ فاعل المصدر يحكم عليه بهذا المعنى بالمصدر وهو غير
مشتق فلا يصح الحصر الا بالتعميم المذكور ولو اريد بالحكم الاسناد التام ای الذی يصح السكوت
عليه كما اريد فی قوله يحكم عليه فلا حاجة الى هذا التعميم لعدم كون اسناد المصدر حكما بهذا
المعنى لكن الظاهر ما ذكره المحشی اذ الفاعل لا يحكم عليه بهذا المعنى لكل مشتق بل بالبعض
وهو الفعل والصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام والنفی والمتبادر من قوله لا يحكم عليه
الا بالمشتق العموم قوله ناقصة كانت او تامة ليدخل فی التعريف فاعل المصدر والصفة
اذا لم تكن واقعة بعد حرف النفی والاستفهام رافعة لظاهر قوله او نحوه ليدخل فاعل
فعل الشرط والجزاء قوله وللتنويع يعنی ان المحدود نوعان احدهما ما اسند اليه الفعل والثانی
ما اسند اليه شبهه قوله لا للشك ای لشك المتكلم او لتشكيك السامع يعنی ليس معناه
ان الفاعل احدهما من غير تعيين حتى ينافی مقام التعريف قوله لانه فاعل لعامله حقيقة يعنی
حصل او حاصل وهو دال على الحدث قوله الجملة حالية بناء الرفع لا محالة وقيل انه بيان علم
الرفع بانه علم الفاعلية لا حاجة الى هذا الايضاح قوله وان لم يكن اوصافا لعدم قيامها بالاسماء
لكونها متلفظة بر اسها كسائر الحروف والاسما قوله لعدم استقلالها بالتلفظ اما الحروف
فلكونها متولدة من اشباع حركة ما قبلها واما الحركات فلكونها ابعاض تلك الحروف قوله
ملابسة الكل لجزئيه ان كانت تلك العلامة حرفا قوله او ملابسة المطرد عليه للطارئ ان
كانت تلك العلامة حركة قوله الظاهر من العبارة ای عبارة الشرح حيث حمل الجنسية المذكورة على
معنى الرفع وانما قال الظاهر اذ يمكن ان يقال ان هذه الجنسية لما كانت سببا للرفع المحلی حمله عليه
ايضا قوله ليست علما للفاعلية لان علم الفاعلية الضم والالف والواو على ما مر سابقا
قوله لتوهم دفع له بالحركة والحرف بسببه وقوعه موقع المرفوع قوله ولا اعتداد له لانه جزء

لحيثية انما تتعلق بعد اعتبار رفع لما هو في محله قوله وان كان الاشتمال على تعدد يكون الوجهان
ناظرين الى الوجهين السابقين على اللف والنشر المرتب قوله لكان الامر ظاهرا اي امر كون
الرفع على الفاعلية قوله على التخصيص اي تخصيص المرفوعات بما عدا الرفع المحلي قوله
عدم ظهور اشتمال اسم اي الاسم المرفوع محلا على علم الفاعلية قوله او جعل اللام اي
جعل اللام في المرفوعات للعهد والمذكور فيما سبق ليس الا الرفع اللفظي والتقديري من
حيث ظهر قسم الاعراب على ان قوله على جهة قيامه به متعلق بأسند فلو جعل قدم عطفا
عليه يلزم الفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولا له واما جعل الجار والمجرور متعلق بقدم
بان يكون المعنى وقدم الفعل مشتملا على طريقة القيام فانه يستلزم انقسام التقديم الى ما يكون
على طريقة القيام والى ما يكون على طريقة الوقوع عليه وما قيل ان جعلها حالا لا يخلو عن
الاستقامة فلعل وجهه ما ذكره الشارح قدس سره في شرح المفتاح من ان الجمل الفعلية الواقعة
يتبادر منها مضيها واستقبالها وحاليتها بالنسبة الى ما جعلت قيدا له لا بالنظر الى زمان
التكلم ولذا وجب في الماضي المثبت الواقع حالا ايراد قد ليقرب الماضي بزمان الحال الذي وقع
فيه عامله ويدل على اتصاله به فيحصل المقارنة منها فلو جعل قدم حالا افاد ان التقديم حاصل
في الزمان السابق على الاسناد المتصل به وليس كذلك والجواب عنه ان الافعال الواقعة
في التعريفات لا يعتبر في مفهوماتها الزمان فالمعنى ما هو سند اليه الفعل او شبهه مقدما
عليه وتقدير قد لمجرد رعاية انضباطه قوله لانه مقرر الاسناد فلو لا تقرر ان الاسناد الى
ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة وتكرار له لما كان مقررا له ولذا افاد زيد قام تقوي
الحكم دون قام زيد قوله ولو اريد بالاسناد اه قال المصرح في شرحه هذا القيد لدفع توهم
دخول زيد من زيد قام في حد الفاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام سند الى ضمير مستتر
والمجموع مسند الى زيد لانه اتفقوا ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد لان
هذه دلالة عقلية وجدنا باعتبار الدلالة اللغوية انتهى اي العقل دلنا على ان الاسناد

الضمير

الى ضمير شيء اسناد اليه لكونه عبارة عنه وليس هذه دلالة مستفادة من اللغة بل المستفاد
منها ان الفعل مسند الى ضميره والمجموع مسند الى زيد واللازم ان يكون زيد معمولا للفعل وان
لا يكون معمولا له لانه الفرد الكامل والمطلق ينصرف الى الكامل على ما تقرر في الاصول قوله
من لوازم المعرف اي من توابعه وروادفه فلا يتحقق بدونه ولو جرى وجوب التقديم
على اطلاقه كان اعم من المعرف فلا يكون روادفه وبما ذكرنا من حمل اللزوم على المعنى اللغوي
اندفع محذوران احدهما منع وجوب كون المعرف من لوازم المعرف لانه لا يجوز التعريف
بالخاصة المفارقة انما الواجب المساواة والثاني انه اذا كان وجوب تقديم نوع لازما
للفاعل كان وجوب مطلق التقديم ايضا لازما لان لزوم الاخص يستلزم لزوم الاعم فلو
اراد مطلق وجوب التقديم كان المعرف واجزاؤه ايضا من اللوازم والمعرف فلا يتم التقريب
قوله لم يحتج الى الاضمار بخلاف ما اذا جعل خبرا عنه فانه لا بد من اعتبار الضمير في قام
ليكون فاعلا له فتغير محل الموجود بان اعتبر زيد المقدم خبرا وهو من اثبات الضمير
المعدوم الا النصب لاحتياج الرفع الى اثبات الضمير المعدوم بخلاف النصب فانه فيه
تغير محل الموجود قوله ولا يلزم عليهم اه جواب سؤال مقدر وهو ان يقال حينئذ يجب نصب
كله في قوله الى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع مع الرواية عنه بالرفع
وحاصل الجواب ان الفعل اعني لم اصنع لم يقع على كله حتى ينصب به على المفعولية بل وقع
على ما اضيف اليه فلذا لم يعتبر نصبه وذلك لان المعنى لم اصنع ذلك الذنب لا لم اصنع كل
الذنب فانه يفيد انه صنع بعضه وهو ضمير كله بناء على ان الظاهر توجه النفي الى القيد قوله
وكذا حكم اخواته فيهما الزم تغيير الرفع تقدير الضمير فان الفعل لا يقع عليه بل على ما اضيف اليه
قوله اشارة اه يعني ان قوله اسنادا واقعا اه بيان لحاصل المعنى واما من حيث اللفظ
فيحتمل ان يكون الجار والمجرور ظرفا لغويا متعلقا باسند او يحتمل ان يكون مستقرا صفة
لمصدر محذوف قوله وليس ينافي الاحتمال الثاني وان كان ظاهرا فيه قوله لان الفعل لا يكون

لان القيام وطريقه امر نسبي بين الفعل والفاعل ليس حال من الاحوال الفعل اللهم الا
على التجوز قوله اي قيام مدلوله اما على حذف المضاف او اراده من ضمير الفعل على الاستخدام
او جعل نسبة الاسناد الى الفعل باعتبار لفظه ونسبة القيام باعتبار مدلوله وبهذا
اندفع ما في بعض الشروح من انه لو اريد به الفعل المعنى الحدثي لزم استدراك قوله او
شبهه وان اريد به الفعل الاصطلاحي لا يمكن ارجاع ضمير قيامه اليه لان القيام المعنى
الحدثي لا الفعل الاصطلاحي قوله اي على طرزه اه اي على طرز الهيئة والطريقة الحالية
يقال فلان على طريقة واحدة اي حالة واحدة قوله والشكل المثل يقال هذا اشكل بفلان
اي اشبه به فعطف بعضها على بعض قريب من التفسيري قوله اي ذات علامتها او من لوازمها
لما كان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون الفعل على صيغة المعلوم وصف
للفعل لم يصح الحكم باتحادهما اوله بان يحمل على سبيل المبالغة والمراد ان ذلك من علاماتها
او من لوازمها وكلمها او التخيير في التعبير قوله وذلك اي كونه علامة للقيام ثابت لان القيام
ثبوت موجود اي يعتبر في مفهوم القيام كون القائم امر موجود في الخارج وبالضرورة
يكون ما يقوم به ايضا موجودا لامتناع قيام الموجود بالمعدوم قوله والاتصاف اه اشارة
الى ان القيام نسبة بين الطرفين قد يعتبر صفة القيام فيعبر بثبوت موجود وقد يعتبر صفة
لا يقوم به فيعبر باتصاف الامر الموجود قوله والتعبير عنه اي عن ثبوت الموجود لامر ليس بصيغة
المعلوم فلا يكون علامة طريقة القيام الا كونه على صيغة المعلوم قوله لان مصدر المجهول اه
اي المصدر المجهول لا يوجد مدلوله في الخارج اصلا بل هو امر اعتباري فطلقا لانه لم يصدر
من الفاعل الا الحدث القائم به لكن لتعلقه بالمفعول يوقع عليه حصل له وصف اعتباري
وهو كونه متعلقا لذلك الحدث الذي يعبر عنه بالمصدر المجهول فلا يمكن التعبير به عن القيام
بخلاف مصدر المعلوم فان مدلوله قد يكون امرا موجودا كالضرب والعلم وقد يكون امرا اعتباريا
كالموت والبعد والقرب فيمكن التعبير به عن القيام وما لم يكن معلوم مصدر موجودا كان التعبير

علامة طريقة القيام قوله لكن فيه تامل اي في كون القيام عبارة عن ثبوت الموجود
تامل وهو ان القيام قد يكون حقيقيا كاتصاف الجسم بالبياض وحينئذ يكون القائم موجودا وقد
يكون انتزاعيا بان يكون الموصوف في الخارج بحالة يصح ان ينتزع العقل منه هذا الوصف
نحو زيد اعمى وحينئذ لا يكون الوصف موجودا والجواب ان هذا مصطلح ارباب العقول واما
ارباب العربية واهل العرف فلا يفهمون من القيام الا الاتصاف الحقيقي وزيد اعمى عندهم
معناه سلب الاتصاف بالبصر ففيه سلب القيام لا قيام السلب قوله في المعنى بان يكون
ثبوت موجود لامر قوله او في التعبير بان يكون ثبوت امر اعتباري لاخر بصيغة المعلوم
قوله فيعتبره تعبير القيام الا للتعبير على المشاكلة في التعبير فمعناه ان يكون تعبيره تعبير
القيام الا ان يكون شبيها به بوجه ما قوله فعلى هذا اي على ان يكون المراد ان يكون الثبوت
مماثلا للقيام يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام عن المراد لامتناع مماثلة الشي لنفسه
فيكون الفاعل الذي اسناده نفس القيام كضرب زيد خارجا عن التعريف قوله قلنا للقيام
اه اي لا نسلم خروجه لان القيام افراد متعدده فكل فرد متحقق في تعبير من التعبيرات يماثل فردا اخر
يتحقق في تعبير اخر فيكون كل اسناد بصيغة المعلوم اسنادا على طريقة القيام
شبيها به قوله لانه في قوة ان منع الفعل المجهول فلا يكون على صيغة المعلوم ولا على ما في
حكمها قوله فكان نصا فيما قصد وهو ايراد مصدر مجهول مثال الفاعل لشبه الفعل لان
ابواه لا يمكن ان يكون مبتدا وقائم خبره لكونه مفردا بخلاف ابوه فانه يحتمل ان يكون مبتدا قدم
عليه خبره قوله وفيه انه لو كان اه كيلا يلتبس بالفاعل لاعتماد اسم الفاعل على موصوفه
كما اذا كان الخبر فعلا مسندا الى المبتدا يجب تقديم المبتدا لئلا يلتبس بالفاعل نحو زيد قام
اقول وقع في مواضع عديدة من مغني اللبيب ان زيد قائم ابوه يحتمل ان يعد ابوه مبتدا
وان يعد فاعل القائم وما ذكره المحشي رحمه الله من لزوم الالتباس مندفع لما ذكر في
شرح التحفة في خاتمة باب المسايل المتفرقة ان المانع من تقديم الجملة الفعلي نحو زيد قام

وهو حصول الالتباس على تقدير جواز التقديم بين الفعلية والاسمية ولا شك ان
مفاد الجملتين مختلف ففيه ارتكاب الالتباس المخل بالمقصود انتهى بخلاف زيد قائم
ابوه اذ مفاده على التقديرين واحد لعدم افادة التقوي فقدبر قوله كما في زيد قائم الصواب
كما في زيد قام لان الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فلا التباس في زيد قائم عند التاخير
بالفاعل اللهم الا ان يحمل على مذهب من لم يشترط الاعتماد في عمله قوله ما يبتني عليه شيء
سواء كان حسيا كابتناء الجدار على اساسه او عقليا كابتناء الحكم على دليله قوله وفي العرف
اي عرف اهل العلم قوله القاعدة اي الحكم الكلي الذي يستخرج منه احكام جزئية قوله
مع انه اوضح بخلاف الاصل فانه فيه خفاء لكونه مستعملا لمعان كثيرة اعني المبتني عليه والقاعدة
والمقيس عليه وما يثبت للشيء نظرا الى ذاته قوله لمراعاة الاتفاق بين اولى ويلي لكونهما
مشتقين من الولي قوله كالمفعول الاول فان المفعول الاول آخذ والثاني ماخوذ قوله
وكذا الحال في المفعول آه فان مرتبته مقدمة على مرتبة المفعول بواسطة الشدة اقتضاء
الفعل اياه قوله الحاصل آه يعني ان اقتضاء الفاعل التقدم ليس اقتضاء تاما واصلا حد الوجوب
حتى لا يزول بعارض يوجب تاخيره او ترجيحه ولا يحتاج الى امر آخر لوجوب التقديم بل
اقتضاء رجحان يصير واجبا بعارض آخر وممتنعا بعارض آخر فالمراد بالاستغناء في
عبارة الشرح الاولوية الغير الواصلة الى حد الوجوب لكون بيان مواقع الوجوب والامتناع
كلاهما على طريقة واحدة وهي بيان امر عارض على الاصل قوله لتحول نسبة الفعل الى آخره
لكون الضمير راجعا الى احدهما المدلول عليه بأو كما مر في قدم عليه قوله ووضع آه عطف على
لم يقل فالمراد بالفعل هو الفعل المذكور سابقا بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني
عين الاول وفي تقييد الشرح الفعل بالمسند اليه اشاره الى ذلك مع افادة انه ليس معنى قول
المص والاصل فيه ان يلي الفعل وليه بغير الفعل خلاف الاصل كما في قولهم الاصل في الحال
ان يكون نكرة بل معناه ان الاصل ان يلي الفعل المسند اليه تمحض الفاعل نفس الولي دون الجزء

الاخير

الاخير اعني الفعل قوله لزيادة التمكن لان اعادة الاسم الظاهر الدال عليه بخصوصه يدل على
كمال اعتناء المتكلم لشانه قوله الى ان الفعل اصل آه كما يدل عليه الاستدلال بكونه كالجزء وباسكان
اللام قوله لان نسبته الى الفاعل مقوم آه فان النسبة الى الفاعل المعين داخلة في مفهوم
الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدي الى المفعول فانه لازم له خارج عن مدلوله وتوقف فهم
على فهم المتعلق باعتبار توقف فهم لازمه اعني النسبة اليه على ذلك جواز تنزيله منزلة اللازم
وعدم جواز ذلك بالنسبة الى الفاعل قوله داخل في قوام النسبة القوام بكسر القاف نظام
الشيء على ما في الصحاح والتقويم في اللغة راست كردن يعني ان طرف النسبة مقوم
في الوجود والتعقل اولا يمكن وجودها وتعلقها بدون الطرفين وان كان خارجا عن حقيقتها
قوله ومقوم المفهوم آه فيكون الفاعل مقوما لمدلول الفعل في التعقل والوجود فيكون احتياج
الفعل اليه اشد من المفعول وساير المفاعيل قوله كان في عداد جزئيه وان لم يكن جزؤه
لكونه كلمة براسها قوله دلالة ان اي دلالة برهان ان وهو ما يدل على التصديق بالحكم
فقط من غير دلالة على علة وجوده في نفس الامر وههنا كذلك فان اسكان اللام يفيد التصديق
بكون الفاعل كالجزء من غير دلالة على علته في الخارج فما قيل ان معنى قوله يدل على كونه كالجزء
لشدة الاحتياج اسكان اللام فهو تعليل المعلل ليس بشيء قوله كما ان السابق دل عليه
دلالة لم اي دلالة برهان وهي لم ما يدل على علة وجود الحكم في نفس الامر والتصديق بهما
وههنا كذلك كما لا يخفى قوله تلك الدلالة اي دلالة ان فان وضع الاعراب الذي محله آخر الكلمة
بعد ضمير الفاعل في صيغة التثنية والجمع والمخاطبة يفيد التصديق بكونه كالجزء من الفعل
قوله اللام للتعليل اي لبيان كون مدخول اللام علة لما يتعلق به قوله فيفيد ترتب العلم آه
لان التفريع استخراج الفرع من الاصل اعني تحصيل العلم به من العلم بالاصل فكانه قيل
نعلم لاجل العلم بالعلة التي هي الاصل المذكور الجواز والامتناع المذكوران قوله والتعليل
آه كون مدخول الفاء اعني الجواز والامتناع علة لما قبله والاول باعتبار الاستدلال اي

الاستدلال بالجواز والاصل دال على الامتناع المذكور والثاني باعتبار الوجود في نفس الامر
قوله وان كان تو تنباه لانه اذا كان الاصل تقدم الفاعل على ساير المعمولات امتنع لحوق ضمير
المفعول بالفاعل المتقدم للزوم الاضمار قبل الذكر قوله لكنه لا يتوقف اي ليس الحال انه لولا
الاصل المذكور لانتفى الامتناع قوله لثبوته على تقدير تساويهما فيه بحث لانه على تقدير
التساوي يكون المفعول في مرتبة الفاعل والفاعل متقدم على الضمير المضاف اليه فيكون
المفعول ايضا متقدما عليه رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيصح المثال المذكور على
تقدير التساوي وما قيل ان المضاف اليه كالجزء من المضاف فيكون في مرتبته فعلى تقدير
التساوي يكون الفاعل والضمير والمفعول في مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجع على
الضمير ففيه ان معنى كونه كالجزء منه انه لا يجوز الفصل بينهما بامر اخر لا انه في مرتبته لتاخيره
عنه لفظا ورتبة لكونه قيدا له قوله كون الشيء آه اي ليس المراد بالتقدم الرتبي ههنا ما
هو المذكور في كتب المعقولات وهو كون الشيء في الترتيب الحسي او العقلي سابقا على اخر اذ لا ترتب
بين الفاعل والمفعول حسا ولا عقلا بل المراد التقدم بالشرف اعني وجود حالة تقتضي التقدم
في الذكر سواء قدم او لم يتقدم فهي العرف يقال له التقدم بالرتبة يقال العالم مقدم على الجاهل
بالرتبة قوله لشدة اقتضاء الفعل آه المتعدي اياهما فكما انه يجوز اتصال الضمير الفاعل
بالمفعول المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق تحكم وفي هذا
الاستدلال اشارة الى ان خلافهم انما هو اذا كان الضمير متصلا بالفاعل متقدما ومرجعه
مفعول متأخر واما اذا كان الضمير متصلا بغير الفاعل نحو صاحبها في الدار او كان الضمير
المتصل بالفاعل راجعا الى غير المفعول نحو ضرب غلامها عبد هند فيمتنع بالاجماع نص
عليه في المغني قوله وفيه انه لا يقتضي آه اي على تقدير تسليم تساويهما في شدة اقتضاء الفعل
والا فالفعل لكون المسند الى الفاعل ماخوذا في مفهومه اشد اقتضاء له من المفعول به
قوله انه لا يقتضي تقدمه آه فيه بحث لان ما هو الواجب تقدمه على الضمير وهو حاصل على تقدير

الاصل هند او زيد

تساويها

تساويهما في المرتبة لا تقدمه على الفاعل قوله نحو ذلك الاضمار قبل الذكر مطلقا في الصورة
المذكورة قوله مع قولهم في باب آه فانهم يضمرون الفاعل في نحو ضربني واكرمني زيد ويلزمون
الاضمار قبل الذكر قوله يجوز الاضمار آه فان العمدة لشدة الاحتياج اليه وكون الفعل شعارا به
بسياق الذهن اليه فيستعمل فيه الاضمار قبل الذكر بخلاف الفضلة قوله وقد يقال آه اي في الفرق
ههنا وباب التنازع او في بيان الضرورة في باب التنازع قوله لم يظهر كونه بمعنى فلا بد من
الاضمار بخلاف الاظهار في المثال المذكور بان يقال ضرب غلام زيد زيدا فانه لا منع منه فلا
يحتمل الاضمار فيه من غير ضرورة قوله من عوى الكلب آه في التاج العواء بضم العين بانگ
كردن سگ وگرگ وشغال من حد ضرب قوله اي اذا انتفى لفظ الاعراب اي تلفظه دون
تقديره قوله مع ان التعميم آه فيجوز ان يكون ذكر القرينة بعد الاعراب من هذا القبيل فانه
الاهتمام بشأن الاعراب لكونه قرينة شايعة ذكرا والا لم نعمم قوله اتصال علامة الفاعل
آه يعني اتصال التاء التي هي علامة التانيث للفاعل بالوضع قرينة على ان حبلى فاعل
في المثال المذكور فلا يرد ان الحاق التاء بالفعل كيف يكون قرينة وهي دالة على تانيث الفا[عل]
بالوضع قوله واتصال ضمير الثاني آه فاعل ولا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة قوله
اي بعد الا الواقعة اشار بتوصيفا الا بالواقعة الى ان الجار والمجرور اعني بشرط قيد للفظ
الا بان يكون حالا منها او صفة لها وليس قيدا بقوله مفعوله لان توسط الا بينهما لا من احوال
الا من احوال المفعول قوله يعني ان المفعول التقديم آه لما كان دليل اشتراط التوسط في
صورة التقديم غير مذكور في الشرح لظهوره تعرض له المحشي اي تقديم الثابت في الاستعمال
مشروط بثبوته بشرط توسط الا اذ لو قدم الا مع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين
الا والمستثنى منه اعني المفعول بالفاعل وذلك غير جائز فيمتنع التقديم فضلا عن ثبوته
قوله لما سيذكره الخ من جواز تاخير الفاعل اذا قدم المفعول مع الا لعدم انقلاب الحصر
المطلوب بحسب الظاهر قوله المخل بالمقصود قيد الالتباس بان لا اذا لم يخل بالمقصود لا يجب

فانه قرينة على ان الفاعل م

نحو زعنه بل يجوز الوجهان كما في اقايم زيد قوله مع رعاية النظم الطبيعي اي مع رعاية
الترتيب بين الفاعل والمفعول على وجه يقتضيه طبيعة الفاعل وهو تقدمه عليه قوله
ولقايل ان يقول آه ولك ان تلزم امتناع التقديم في نحو هذا الصورة وما الدليل على جوازه
وان تدخله في ضابطة المصرح فان معنى قوله وجب تقديمه انه لا يجوز تقديم المفعول عليه
ولا على عامله ولذا يقيد الشيخ هنا بشرط كون المفعول متاخرا عن الفعل كما قيده به في قوله
او كان ضميرا متصلا قال الشيخ الرضي ويجب تاخير منصوب الفعل لو اشتبهت المنصوب
بمرفوعه بسبب التقديم عنه بواسطة المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى
اذ لو قلت عيسى ضرب موسى يظن ان المقدم مبتدا انتهى قوله لالتباسه بالاسمية التي
تخل بالمقصود فانه يجوز ان يكون ضرب مسندا الى ضمير موسى وعيسى مفعولا له فيخل المقصود
وفي تقييد الاسمية بالصفة احترازا عن التباسه بالاسمية لا تخل بالمقصود بان يكون مسندا
الى عيسى وضمير المفعول العايد الى موسى محذوفا فانه لا يقتضي امتناع التقديم بل حينئذ يكون
لجملة ذات وجهين الفعلية والاسمية قوله اي اللزوم خلاف المفروض يعني ان الدليل يوجب
التقديم في الصورة الثانية هو لزوم خلاف المفروض على امر تقدير التاخير لا المنافات
الا ان الشارح اقام دليل الدليل مقامه اختصارا قوله هذا ظاهر آه هذا الكلام ذكره الشيخ
الرضي حيث قال وانما قلت في اول بيان المسئلة اذا ذكر قبل الاستثناء معمولا خاصا لانه
اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يقال ان مضروبه زيد باقية على الاحتمال
لانه لم يبق بعد احد حتى يمكن ان يضرب زيد كما كان فيما ضرب زيد الا عمرا وامكن ان يضرب
عمرو غير زيد او قد اورد على دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا انه لا يصلح قطعا في نحو
ما خلق الله على احسن الصورة الا يوسف فانه لا يصح فيه ان يقال ان المقصود حصر خالقية
الله تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا او على عدم صحته فيما اذا كان
الفاعل عاما بانه لا يكاد يوجد مثال صادق فيما اذا كان الفاعل عاما لبداهة كذب حصر

ضاربة

ضاربية كل احد في زيد فلا ينتقض نقضا على القواعد الاعرابية فان مدارها على ما يقع في
محاوراتهم وكلا الايرادين خبط اما الاول فلان المثال المذكور ليس معناه حصر خالقيته
تعالى مطلقا على يوسف حتى يجوز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره بل خالقيته على احسن الصورة فلا يلزم
صحة جواز ان يكون يوسف على غير مخلوقية الله تعالى على احسن الصورة وهو حق فان له صفات
غير حسنة الصورة الاخرى ان معنى قولنا ما ضرب زيد بالسوط الا عمرا وضاربيته بالسوط على
عمرو مع جواز مضروبيته لشيء اخر وبالجملة الاصل ان يحط القايم في الاثبات والنفي هو القيد كما
تقرر في محله واما الثاني فلان معنى قولنا ما ضرب احد الا زيدا نفي الضاربية لزيد على سبيل
العموم بناء على عموم النكرة في سياق النفي واثبات ضاربيته واحد منهم له فان نقض النفي بالا
يقتضي ثبوت الحكم لواحد منهم على سبيل البدل اذ لا عموم للنكرة في الاثبات واذا انحصر ضاربيته
واحد منهم في زيد يكون المضروب ايضا مقصورا عليه اذ لم يبق شيء بعد واحد ما من الاحاد
يمكن ان يكون زيد مضروبا له وليس معناه حصر ضاربية كل احد في زيد حتى يكون كاذبا قوله
الا ان يكون تابعا لكونه في حكم المتبوع قوله ومعمولا لغير عامله نحو ابتك اذا لم يبق الا الموت
ضاحكا فان ضاحكا معمول ابتك كما ان اذا لم يبق معمول له فليس ضاحكا في الخبر الاجنبي عن عامله
قوله او مستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد اي احد فكانه حمل كلامه على المتفق اي اذا لم يكن
تقديم المفعول مع الا جايزا عند الاكثرين فتقييد وجوب التقديم بقوله بشرط توسط الا
بينهما اما لحمل كلام المص على وجوب تقديم الى ما ذهب جماعة من
جواز تقديم المفعول مع الا قوله واما عند اكثرهم بعضهم جوز مطلقا وبعضهم منع مطلقا
وبعضهم فصل فقال ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين جاز والا فلا
قوله اي ما رايناك آه فالذين وبادي الراي مستثنيان مفرغان استثناء من الفاعل
والظرف المحذوفين باداة واحد قوله او بان الظرف آه يعني ان بادي الراي ليس مستثنى
من الظرف العام المقدر بل هو معمول لاتبعك ويجوز عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى

بها اذا كان ظرفا لانه يكفيه رائحة من الفعل قوله عند من لم يجوز ولو قيل يجوز اكرم رجل
هندًا ضرب غلامها لجاز تقديم الفاعل على المفعول لان الفصل بين الوصف والموصوف غير
ممتنع بخلاف الصلة اذ الاتصال بين الاولين اقل من الاخرين قوله مقام الفعل في الدلالة
على ما هو المراد قيد بذلك لان القرينة في المثال الذي ياتي مذكورة في السوال والفعل معه
في الجواب فلا يكون القرينة قائمة مقام الفعل في اللفظ ولا يخفى ان المراد من الفعل معناه
والقرينة انما يدل عليه بواسطة دلالتها على لفظ الفعل المحذوف ولعل الباعث على ذلك
حمل القيام على معناه الحقيقي اعني والصواب جعله مجازا عن الحصول كيلا يحتاج
الى هذا التصوير الركيك قوله لا باعث على الحذف النكات التي ذكرها علماء المعاني من ضيق
المقام والاختصار وعدم التصريح بالذكر والتنبيه على فطانة السامع والاحتراز عن
عن العبث في الظاهر الى غير ذلك فالجواب المنطبق لا يخفى ان كون المقصود تعيين الفاعل
بمعنى من صدر عنه الفعل يقتضي تقديم المبتدا بان يقال هو زيد لا بتقدير الفعل فانه يدل
على صدور الفعل ايضا وهو زائد على المقصود قوله لانه هو المقصود في الجملة الاسمية اي المقصود
في الجملة الاسمية مقصور على حمل شيء على المبتدا لا يتجاوز الى ان يكون تعيين المبتدا فلا تفيد
الجملة الاسمية تعيين الفاعل بمعنى اسناد الحدث الى شيء وهو المقصود من الجمل الفعلية
وضعا وتعيين الفاعل يستفاد من ذكره فكلتا الجملتين مستوية الاقدام في عدم كون
تعيين الفاعل مقصودا منهما وضعا وانفهامه من ذكره فيهما قوله ولان الفعل موضوع
في الكلام ومذكور فيه ان اراد ان صيغة الفعل مذكور فيه فمسلم لكن لا يفيد لانه على تقدير
الجر ايضا مذكور وان اراد انه موضوع بطريق الاسناد الى شيء فممنوع لانه مذكور بطريق الحمل
قوله ولان السائل الخ كما ان السائل غير متردد في الحكم غير خالي الذهن عنه بل عالم به وتقدير
الفعل يفيد نفس الحكم بواسطة الاسناد فلا ينطابق السوال معنى لانه سوال عن تعيين الفاعل
قوله فانه جملة اسمية قال السيد قدس سره الصواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية

حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه لما اريد الاختصار ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل
ومعنى الاستفهام انقلب الجملة اسمية فتبقى الجواب ردا على التنبيه على اصل السوال وقد بينا هذا
المعنى كما ينبغي في حاشية شرح التلخيص فارجع اليها انتهى وفيه بحث لان الاستفهام انما يكون
بالفعل اولى اذا كان المسئول عنه الفعل اما اذا كان المسئول تعيين الفاعل فالاستفهام
بالاسم اولى لما تقرر ان المسئول عنه يلي الهمزة فاصل من قام زيد ازيد قام عمرو ام خالد لكونه
سوالا عن تعيين الفاعل لا اقام زيد ام عمرو ام خالد قوله بحذف فكثرة الاستعمال اي ليس
بقياسي قوله والجملة الندائية معترضة بين الفعل ومفعول ما لم يسم فاعله فائدتها بيان طريق
البكاء قوله فانه مظنة الالتباس اي مظنة التباس الفاعل والمتردد فيه قوله فنزل السبب
اي نزل سبب السوال وهو اللفظ المبني للمفعول منزلة المسبب وهو السوال في جعله قرينة
على الفعل المقدر قوله وحينئذ يراد بالخصومة اي خصومة غيره لان خصومة الغير موجبة
للضراعة لا خصومته قوله لان هذا البكاء بكاء فوق الخ اي هذا البكاء المامور بكاء فوق يزيد
لا بكاء للخصومة فلا يصح تعليله بها قوله مع انها آه اي الخصومة ليست سببا قريبا للبكاء
بل اذا كان سببا للضراعة بخلاف الضراعة فانها سبب قريب له قوله حكاية حال ماضية لان
الاحاطة متقدمة على الاحتياط في الحصول فكان مقتضى الظاهر ما اطاحته الطوائح اورد
بصيغة المضارع الدال على الحال على سبيل الحكاية لتلك الحالة الماضية اما بفرض ما في زمان
المتكلم او بفرض المتكلم نفسه في الزمان الماضي قوله قد يورد لاستانفه لبيان نكتة الحكاية
قوله اذا كان الامر هائلا مثلا قوله فانه اذا كان غريبا قد يورد ايضا بصورة الحال نحو قوله تعالى
الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا قوله الاستقراره آه فكانه حاضر واقع في الحال قوله بغير
علقة بضم العين وسكون اللام والقاف شجر يبقى في الشتاء يتعلق به الابل فيستغني به حتى
يدركها الربيع ويقال له سابقة في هذا الامر اي سبق كذا في شمس العلوم قوله لقال احتظي فلان
اذا جاءك ايطلب معروفك قوله من غير آخره اي رحم او قرابة او صهر ومعروف كذا في الصحاح قوله

الاطام

فيستغني

على حذف الزوايد اي حذف زوايد المزيد من اسم الفاعل وبنائه على صيغة المجرد ثم جمع
جمعه قوله كما يقال اعشب فهو عاشب في الصحاح العشب الكلا الرطب يقول منه بلد
عاشب ولا يقال في ماضيه الا اعشبت الارض اذا انبتت العشب وبعير عاشب يرعى
العشب واعشب القوم اصابوا عشبا وارض معشبة انتهى فالتمثيل في مجرد بناء صيغه
اسم الفاعل المجرد من المزيد لا في عدم مجي اسم الفاعل المزيد عنه مثل ماء دافق اي ذي دفق
فان الدافق هو الرجل دون الماء قوله يقال رياح لواقح آه اشارة الى وجه تانيث مفرده
وهو انه صيغة الرياح والريح مونث واما الملقح الذي هو صفة الفحل من قولهم لقح الفحل
الناقة فيقال في جمعه ملاقح في الصحاح رياح لواقح ولا يقال ملاقح وهو من النوادر وقد
قيل الاصل فيه ملقحة ولكنها لا تلقح الا وهي في نفسها لاقح كان الرياح لقحت بخير فاذا انشات
السحاب وفيها خير وصل ذلك اليه قوله لانها امكن آه في التاج المكانة والمكن كالبروجاه
كرشدن من حد كرم اي امكن في الذهن لان سبب احتياط الاهلاك والاهوال انما هي
بواسطة هلاكها الحوادث قوله وتعلقه بنكتة المقدر آه بان يكون مفعول تعليح
الضمير المحذوف الراجع الى زيد واما على تقدير كون مفعوله الاهوال فقد علم وجه عدم
صحته مما تقدم في الخصومة وهو ان هذا البكا بكا دونه لا بكا الاهلاك قوله سليقة
الشعر في الصحاح السليقة اثر النسع في جنب البعير والسليقة الطبيعة يقال فلان
يتكلم بالسليقة اي بطبيعة لا بتعلم قوله فايدة ذلك لما كان الحذف ثم الاظهار عبثا
بحسب بادي الراي تعرض لبيان فايدة دفعا لذلك الايهام قوله اوقع من الوقوع بمعنى
فروتنست على ما في التاج قوله فانها مع خبرها لانها تشعر بمعنى الثبوت وخبرها
بهيئة الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر قوله وذلك اي كون ان مع خبرها
الماضي بتفسير الثبوت المحذوف مختص في الاستعمال فيما بعد كلمة لو فكلمة لو قرينة على
حذف الفعل مطلقا وان مع خبرها قرينة على تعيين المحذوف قوله لو انه ذات

فروتنستن

سواد الطمثني في المهذب السواد دكت ريحن الجمع اسوده وذات سواد كنايه عن
الحرة لانها قلما يلبسون الا ما السواد في التاج اللطم الضرب على الوجه بباطن الراحة
قوله ويحتمل ان يكون للتمني فلا حاجة لها الى الجواب قوله واصله ان رجلا آه يحكى
ان حاتما اسر في بلاد عنزة فامرته ام المنزل له ان يفصد ناقة لها وكان من عادته
نحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا فردي انه فلطمته جاهل اكل الفصد في الجملة
جارية بما فعل فقال لو ذات سوار لطمتني قوله لا بالفهم اي بفهم
حين الجواب بنعم نسبة يصح السكوت عليها وكلمة نعم غير صالحة لافادة تلك النسبة
لانها حرف ايجاب غير مستقلة بالمفهومية كسائر الحروف على ما مر فمعنى نعم ايجاب حكم
مخصوص لا يفهم ذلك الا عند ذكر ما يدل عليه وهو الجملة المقدرة بعدها فيما نحن فيه
قوله من قبيل تجاذبنا الثوب في ان بناء فاعل من كل واحد منهما كان متعديا الى مفعولين
يقول نازعته الثوب وجاذبته الثوب فاذا بنى منه تفاعل صار متعديا الى مفعول
واحد على ما تقرر في الصرف انه فاعل اذا كان متعديا الى مفعول واحد يكون تفاعل
منه لازما نحو تضارب زيد وعمرو واذا كان متعديا الى مفعولين يكون التفاعل منه
الى مفعول واحد قوله يكون الاخير كالثاني اي الاخير من الاكثر يكون كالثاني من
الاثنين في ان العمل له قوله والبواقي من الاكثر كالاول من الاثنين في اضمار الفاعل
وحذف المفعول واظهاره قوله والاول هو الاول اي الاول من الاكثر كالاول من الاثنين
في الاعمال والبواقي كالثاني في الاضمار والحذف والاظهار فلا يجري فيما التنازع
باعتبار اعمال الاول والثاني قوله سوا اعتبر التنازع آه وشرط بعضهم في التنازع
ان يكون الفعلان متفاوتين احترازا عن ضرب ضرب زيد اذ التاكيد لا يقاوم المؤكد
لكونهما متعاطفين هذا من باب التنازع وكذا اذا كان الاسم الظاهر متقدما ومتوسطا
لان الفعل المتاخر لا يقاوم المتقدم في العمل وبعضهم مجرد صحة كونه في موقعه معمولا

تم هنا فليراجع على النسخة صحيح

كل منهما على البدل فاعتبر التنازع في صورتي التقدم والتوسط واما التاكيد فلكونه
عين المؤكد خرج بقوله الفعلان قوله او هو طالب آه بخلاف صورة تاخر الاسم
عنهما فانه حين تحقق الاول المطلوب مفقود وحين تحقق المطلوب المزاحم موجود
وكذا الحال في التعليل الثاني قوله او المؤثر آه هذا على تقدير تنزيل التاثير الاصطلاحي
منزلة التاثير الحقيقي قوله لوقوعه آه اي لوقوع مدلوله ملتبسا بخصوصه من
الافراد والتثنية او لعمومه مع قطع النظر عنهما كما في حسبني وحسبتهما منطلقين لان زيدا
منطلقا فان منطلقين او منطلقا يتوجه اليه معنى كلا الفعلين من غير ملاحظة
خصوصية الافراد والتثنية وعند اعتبار الخصوص لا يتوجه اليه الا احدهما قوله
اما بحسب الاصل والطبع الاصل ما يبتنى عليه الشيء والطبع السجية التي جبل عليها
الانسان والمراد الحالة التي وقع عليها الفعلان كما في قولهم لتوافق الوضع الطبع
فالمعنى ان توجه الفعلين الى مدلول الاسم اما بحسب ما يبتنى عليه تحققهما اي تعلقهما
وهو الحالة التي وقعا عليها فانهما لما وقعا على شيء واحد صار ذلك الشيء ظرفا
لنسبتهما وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للاعيان الخارجية على ما هو المشهور
قوله او بحسب التصور السابق اي توجههما الفعلين بحسب المعنى الى مدلول الاسم اما
بحسب تصور معنى الفعلين السابق على تحققهما مرتبة وهذا بناء على ان الافعال
موضوعة للصور الذهنية وتحقيقه انه لا شك ان في تركيب الكلمات وتحققها
على وفق ترتيب المعاني في الذهن فلا بد من تصورها وحصولها في الذهن ثم ان
تصورها تلك المعاني على نحوين تصور متعلق بتلك المعاني على ما هي عليه في حد
ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارة
وتصور متعلق بها من حيث التعبير عنها بالالفاظ وتدل عليها دلالة اولية وهو يختلف
باختلاف العبارة والتصور الاول مقدم على التصور الثاني مبدا له كما ان التصور

الثاني

الثاني مبدا للتكلم والتنازع بين الفعلين بحسب المعنى انما هو في التصور الاول لعدم
تعدد متعلقها فيه لان التصور الثاني او لا في التعبير لتعدد متعلقها في الحالتين قوله
لتصور التنازع لان نزاع الفعلين بحسب العمل فرع كون الاسم بخصوصه محل العمل لكل
منهما في ذلك الموقع كما قيل انه لا حاجة الى اعتبار قيد الحيثية لادخال المثال المذكور
في حد التنازع لان منطلقا او منطلقين يصح وقوعه معمولا لكل منهما على البدل لان
افراده وتثنيته لا يلزمانه حتى يمنع شيء منها صحة وقوعه معمولا لما ينافيه بخروج
عن مظان التحقيق لان معموليته صفة الكلمة المخصوصة من حيث تركيبه مع عامله فلا
يصح كونه معمولا لكل منهما مع قطع النظر عن الافراد والتثنية قوله ان منطلقان
هذا على تقدير ان يكون النزاع في منطلقا واعمل حسبني على راي الكوفية واظهر
منطلقين مفعول حسبتهما وعلى تقدير ان يكون النزاع في منطلقين فيقول ان منطلقين
لا يابى عن وقوعه معمولا عن فعل الاول بل يابى عنه افراد معمول الاول والتخالف
بين معموليه قوله يابى عن وقوعه معمولا بغير ذلك الفعل لان المتصل لا يكون معمولا
الا لما يتصل به قوله ظهر الفرق بينهما اي بين منطلقا وبين الضمير المتصل حيث
يتصور النزاع في الاول دون الثاني قوله اي استتاره آه لما كان الاضمار يطلق
في الاصطلاح على ايراد الضمير بارزا كان او مستترا ولا يصح ارادته هنا لان
ايراده بارزا مع الا ممكن ولا يتوقف ذلك على ان يصح اضماره الا انه حمله على
المعنى اللغوي اعني الاستتار قوله وفيه الفاعل آه فلا يصح قوله كاستتار الضمير
وفيه ايضا ان المدعي نفي الاضمار بالمعنى الاصطلاحي لانه طريق القطع عندهم
فهو اعم من الاستتار والدليل انما ينفي صحة الاستتار فلا يتم التقريب قوله لو كان
بدلا انما هو بان يقال ما ضرب واكرم الا هو قوله او كان الواجب آه اي كان الواجب
عند اضمار الفاعل في احد الفعلين الاتيان بالضمير الغائب قوله كما ان الامر كذلك

انما يصح قوله اشارة كالاسناد الضمير لان الضمير الغايب يستتر في الماضي قوله
فلا يتسب اي في بيان امتناع اضماره مع الا انما قال فلا يتسب لانه مناقشة
في المثال لا يجدي كثير نفع فانه لو ابدل بالضمير الغايب او بالاسم الظاهر اندفع
المناقشة ولانه لو حمل عبارة الشرح على ان المراد بالاضمار التعبير عنه بالضمير
الغايب عن الا انا كما هو طريق القطع عند التنازع في الفاعلين حيث يورد الضمير
نائبا عن الاسم الظاهر نحو ضرباني واكرمني الزيدان ولا يورد ذلك الا هو بعينه
والمعنى لا يمكن التعبير عن الفاعل الذي هو انا بالضمير مع الا لانه حرف لا يصلح
التعبير عنه بالضمير فانه مختص بالاسما ولا يرد ونا الا بان يعبر عن المنفصل بالمتصل
لفساد المعنى ليتم البيان بلا كلفة قوله الا بعامله كضربتا وبما يجئ له كضربتك
يوضح قوله والا ليس عاملا ولا جزء له فلا يمكن اتصال الضمير مع وجوده قوله فلانه
في صورة التنازع فيه اي فلان الضمير المنفصل الذي يوتى في احد الفعلين للفاعل
المتكلم مع الا كاين في صورة الفاعل المتنازع فيه متحد معه اذ صيغة الضمير المرفوع
المنفصل المتكلم منحصر في انا نحو ما ضربت الا انا وما اكرم الا انا وكل من الفريقين التزموا
في قطع التنازع الغا احد العاملين عن المتنازع فيه الا عند الضرورة ولا يظهر
الالغا الا بالقول بحذف معمول احدهما نحو ضربت واكرم زيدا او بايراده ضمير المخالفا
في الصورة للمتنازع فيه نائبا عنه كما في ضرباني واكرمني الزيدان اذ لو ذكر المعمول
المظهر لكل منهما نحو ضرب زيد واكرم زيدا او ورد الضمير في صورة المتنازع فيه
كان لكل منهما معمول مثل معمول الاخر على السوا فلا يظهر كون احدهما ملغى والاخر معمولا
ولا شك ان كلا طريقي الالغاء منتف فيما نحن فيه فلا يمكن القطع بطريق الانفصال
ايضا قوله الا في المفعول آه كما في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قوله
هذا اذا كان الفعلان آه اي لعدم امكان ظهور قطع التنازع في الضمير المنفصل

الواقع بعدهما اذا كانا متوافقين في اقتضاء الرفع لامتناع الحذف والاضمار المخالف
للمتنازع فيه اما اذا كانا متخالفين فيتعين القطع بالاضمار المخالف للمتنازع فيه وكذا
اذا كانا متوافقين في اقتضاء النصب فانه يتعين الحذف وبظهوره لم يتعرض له المحشي
قوله ولا يخفى ان عدم آه دفع لما يتوهم ظاهرا من ان في بعض صور التنازع في الضمير
المنفصل يمكن قطع التنازع بالحذف او بالاضمار كما عرفت فلا يصح اخراج التنازع
في الضمير مطلقا عن قاعدة التنازع بالتقييد بقوله ظاهرا في بعض الصور وهو
الضمير المتصل والمنفصل المرفوع قوله في عدم صحة التعميم اي تعميم الاسم وعدم
تخصيصه بالظاهر بان يقال اذا تنازع الفعلان اسما بعدهما قوله لانه المناسب
الاظهر ان يقال لان المص بصدد بيان احكام الفاعل والتنازع الذي يكون في الفاعل
ويكون طريق قطعه اضمار الفاعل من احكامه بخلاف مطلق التنازع فانه من
احكام الفعلين واما ما ذكره المحشي رح فبعيد لان مبحث التنازع ليس من
تتمة الاصل السابق والا لذكره عقبه قوله لانه يخالف اي ما يكون قطعه بطريق
اضمار الفاعل يخالف ما يقتضيه الاصل السابق المذكور بقوله والاصل ان يكون
يلي الاصل من امتناع نحو ضرب غلامه زيدا على راي البصريين حيث جوزوا الاضمار
قبل الذكر في الفاعل قوله وتوافقه على راي الكوفية فان اضمار الفاعل في الفعل
الثاني مع تاخير مرجعه لفظا الكوفية معدما بوتيه بناء على الاصل المذكور قوله
حكم الظ الواقع بعد الا نحو ما ضرب واكرم الا زيد حكم الضمير المنفصل الواقع
بعد الا في الامتناع قطع التنازع بحيث يظهر الغاء احد العاملين اذ الحذف والاضمار
كلاهما غير جايز كما مر في الضمير المنفصل وفي الاظهار لا يظهر الغاء فلا بد من تخصيص
الاسم الظ بان لا يكون واقعا بعد الا لاخراجه قوله لعل المراد آه اي مراد الشرح بقوله
ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل ان يكون طريق قطعه ذلك قياسا وذلك ممكن في

الاسم الظاهر الواقع بعد الا بايراد الضمير المنفصل الراجع الى المتنازع فيه مع الا في
احد العاملين نحو ما ضرب الا هو وما اكرم الا زيد فلا حاجة الى تخصيص المذكور لاخراجه
قوله والايجاب آه اي الايجاب عن الاعراض المذكور بما اندفع النقض المهمل اي ندعي
الاسم الظاهر اذا وقع فيه التنازع يكون طريقه قطعه اضمار الفاعل يكفي في صدقها
تحقق ذلك الطريق في بعض صور التنازع في الاسم الظاهر فلا حاجة الى التخصيص
لان كل اسم ظاهر يقع فيه التنازع في الفاعلية يكون قطعه الاضمار حتى يرد النقض
بالاسم الظاهر الواقع بعد الا لا يحتاج الى التخصيص قوله بصحة المهملة آه تعليل للنفي
اي الايجاب ان المهملة تصح على طريق تقدير اطلاق الاسم عن قيد الظاهر بان يقال اذا تنازع
الفعلان اسما يكون المراد تنازعا يكون طريق قطعه الاضمار ويكفي في صدقها وجود
ذلك الطريق في بعض الاسما الظاهر فلا حاجة الى التقييد بالظاهر لاخراج التنازع
الواقع في الضمير قوله قال الش آه تاييد لما ذكره الشارح من امتناع القطع على طريقه
غيرهما قوله اي في مقام التنازع في المرفوع الواقع بعد الا في مذهبه وهو اعمال الثاني
وحذف الفاعل في الاول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر قوله من باب الحذف اي
حذف الفاعل عن الاول قوله اذ لا يستعمل الا كذلك اي بالحذف قوله الظاهر آه تقرير
من الشرط والترتيب اما باعتبار العلم او بتاويل فلا يخلو عن هذه الاقسام اذ لا
ترتيب يتحقق في اقسام الشي على تحققها او تحققها واحد وحينئذ قوله ويختار عطف
على الجزا قوله فان اعملت عطف على قوله واذا تنازع عطف الشرطية على الشرطية قوله
وحينئذ يكون آه اي اذا جعلتها بيانا لاقسام التنازع ويكون قوله فقد يكون معها
عطف عليه معترضا بالفا كما في قوله فاعلم فعلم المرء ينفعه قوله هو جاز اعمال كل
منهما المدلول عليه ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون آه اي فقد جعله وكون
يختار معطوفا عليه قوله في بعض النسخ اي بالفا لا يخفى ركاكة اجتماع الفاآت

الا قال و

الثلاث

الثلاث قوله لانه تنازع اي التنازع المذكور في المتن تنازع في طرد واحد هذا تنازع
في ظاهر من فهو خارج عن المقسم ولم يقل لان واحد المقسم معتبر في كل قسمة كما نورد في محله
وهذه الصورة من اجتماع القسمين لان القيد المخرج اذا كان مذكورا في الكلام لا حاجة
الى اعتبار قيد مستفاد من خارج على ان اعتبار قيد الوحدة في كل قسمة مما يناقش فيه
في محله قوله كما يدل عليه الظاهر اسقاط لفظة كما قوله والعامل فيه معنى فعل يستفاد
آه قال الش الرضي ان قوله فقد يكون في الفاعلية في قوة وقيد بتنازعان في الفاعلية
وما ذكره المحشي رحمه الله بعيد لا احتياج الى التاويل قوله لان العامل نفس الضمير
لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله فيكون آه متفرع على قوله والعامل معنى
فعل وليس داخلا تحت النفي قوله فعل توهمي لا فعل محقق بل يتوهم من اسم جامد قوله
لان القسم اقوى آه ليس معناه ان القسم في نفسه اقوى من اقتضاء المصدر لما صرح الرضي
ان القسم ضعيف في نفسه لان تاثيره في معنى الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه
لان القسم المؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزايد الذي يتم الكلام بدونه والشرط يورد
في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيت بل معناه ان القسم في المثال المذكور لتقدمه
على الشرط وصيرورة الشرط متوسطا اقوى في اقتضاء التصدر والتصدر لا يتحقق بدون
ما يتصدر عليه فيكون القسم اقوى في اقتضاء الجواب فلا يكون القسم في المثال المذكور
في مرتبة الشرط في اقتضاء الجواب فلذلك يوتى لجواب القسم دون الشرط مع قربه منه
الا ان الشرط لما كان اقوى في نفسه يجوز ان يوتى بجوابه ايضا كما نص عليه في الرضي
بخلاف الفعلين فانهما في مرتبة في اقتضاء المعمول المتاخر المعمول عنهما ومن جهة الثاني
تقرر قوله اعلم آه اشار به بيان الضابط الى فايدة قيد في العمدة والى ان المراد
بالتفسير ما يكون مفسرا في الجملة قوله في جواز الاضمار قبل الذكر في العمدة والفضلة
نحو قوله تعالى فقضيهن سبع سموات قوله لان المفسر يضر قاطع للالتباس والخبر في المرجع

قوله لانه قد جاء آه يعني في صورة الحذف الفاعل منتف في اللفظ وفي صورة الاضمار
الفاعل موجود لكنه مبهم ازيل ابهامه بما يفسره في الجملة ولا شك ان انتفاء الفاعل
في نفسه اشنع من انتفاء تفسيره في الجملة بحيث لا يحتمل غيره قوله ظرف اي باعتبار الاصل
فان معنى دون المكان القريب من الشيء نحو جلست دونك وان كان ههنا مستعملا بمعنى التجاوز
حالا من فاعل اضمرت اي متجاوزا عن الحذف قوله قد ينزل منزلة الجوامد لان المصدر موضوع
للحدث الساذج عن النسبة الى الفاعل فيمكن تخليته عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة
الى الفاعل في مفهومه وان كان لازما له في الخارج فيمكن ذكره بدونه بخلاف الفعل
فان النسبة الى الفاعل معتبرة في مفهومه قوله فليس له آه قال المص رحمه الله في بحث
المصدر ولا يلزم ذكر فاعله فجاز بها من باب تقدير الفاعل في نحو ما ضرب وما اكرم الا انا ليس
من باب التنازع لا من باب حذفه نسيا والمراد بقولنا الفاعل لا يحذف عدم الحذف نسيا
قوله والمحذوف من باب التنازع آه واذا كان مقدرا او المقدر كالمذكور لم يتحقق التنازع
لوجدان كل منهما معمولا مثل معمول الآخر قوله لو كان كذلك اي محذوفا نسيا قوله لزم ان يكون
آه لما في المفصل ان المحذوف على نوعين احدهما ان يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا والثاني
ان يجعل نسيا منسيا كان فعله من جنس الافعال الغير المتعدية كما يبنى الفاعل عند بناء
الفعل للمفعول به واعلم انه لو اريد بالمحذوف ما جعل منسيا في اللفظ ولا يصرح به
اصلا اندفع هذا البحث فان المحذوف في التنازع لا يظهر اصلا بخلاف الامثلة المذكورة
فانه يجوز الاظهار اما في المثالين الاولين فظاهر واما في المثالين الاخيرين فاذا كان
ما قبل الواو والياء مفتوحا قوله في مثل ما ضرب واكرم الا زيد اي في صورة تكون بعد الا
اسما ظاهرا فانه من باب التنازع الذي يمكن قطعه على طريقة البصريين والكوفيين
قياسا على ما تقرر الا ان الاستعمال على الحذف فلو كان المحذوف فيه نسيا لزم وجود الفعل
الاول والثاني بلا فاعل واعلم ان هذا البحث انما يتجه لو سلم المجيب كونه من باب

التنازع اما لو جعله من قبيل ما ضرب واكرم الا انا في ان كلا منهما في باب تقدير الفاعل
على ما في الرضي من ان المنفصل والظاهر المرفوعين الواقعين بعد الا لا يجوز ان يكون
من باب التنازع على الوجه الذي التزم احد الفريقين قطعه كما لا يخفى ولعل في قوله
فالاقرب اشارة الى ما ذكرنا من وجه اندفاع البحثين المذكورين قوله فيه بابه من باب آه
خلاصة الاعتذار الاولين ان المراد بقولنا والفاعل لا يجوز حذفه ان الفاعل اذا
كان باقيا على صرافته ولا يكون فيه مشابهة الفضلة لا يجوز حذفه في المثالين مشابهة
الفضلة اما في الاول فلكونه في زي المستثنى ولباسه واما في المثالين فلكونه مجرورا
بالجار لزوما وكون فعله كان مستترا فيه وخلاصة الاعتذار من المثالين الاخيرين
الفاعل
انهما داخلان في سد سبيل قوله اصله يخالف قول الاضمار آه برفع الاول
ونصب الثاني اذ لا وجه لتقديم المفعول على الفاعل فعلى هذا اللام الجارة الداخلة
لتقوية العمل في الكسائي داخلة على المفعول وهو الظ لكون هذه الجملة من احوال الاضمار
الذي فيه الكلام صريحا واللام داخلة على الفضلة كما هو الاصل فحذف الفعل مع الفاعل
ايجازا واقيم المصدر مقامه وزيد اللام في المفعول لتقوية العمل فصار خلافا لقول
الكسائي ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والجملة المقدرة اعتراضية ويجوز
ان يقال اصله يخالف الكسائي على صيغة الخطاب خلافا على ان تكون الجملة حالا من
فاعل اضمرت ولم يرضه المحشي رحمه الله وان كان اقل تقديرا لان المخالفة صفة تقوم
بالذات والقائل موصوف بها تبعا قوله بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم في دوران
وجود الاعراب معها كدوران وجود الاثر مع المؤثر الحقيقي وانما امتنع توارد المؤثرين
الحقيقيين للزوم احتياج الاثر الى كل واحد منهما واستغنائه عنه في حالة واحدة ه
اتصاله بقرينة قوله في الاول كما هو ظاهر في ان الاضمار بمعنى الاستتار وليس
كذلك لانه قد يكون بطريق الابراز نحو اكرماني وضربني الزيدان فيراد منه الاتصال

الذي هو قريب منه قوله بل يقول بما نقل منه من التشريك او بالانفصال الضمير عن الاول
ما يراد به بعد اللفظ قوله او بان يقول جاز اعمال الثاني فقط استفاد من ترتيب الجزاء اعني
اضمر الفاعل على الشرط كما لا يخفى عموم الحكم بجميع المواد استفاد من اطلاقه قوله
للشرط المستعواه على راي البصريين واما عند الكوفيين فالمقدم هو الجزاء بابا كيا اي على
ان يكون الفاعل الذين يجلون اذ على تقدير ان يكون فيه ضميرا راجعا الى الرسول صلى
الله عليه وسلم يكون المفعول الاول الذين يجلون على حذف المضاف اي يحل الذين يجلون
كما في تقدير الرواة بالخطاب وقد يجاب عن استدلال بالاية بانه يجوز ان يكون المفعول
الاول هو ضمير الراجع الى البخل باقامة صيغة المرفوع مقام المنصوب ولا خفاء انه تكلف
ينافي الاستدلال بظاهر الاية قوله هي امتناع حذفه ليس العلة المجوزة مجرد امتناع الحذف
بل مع كونه عمدة فانه حين ينساق الذهن الى كونه مفسرا انما ذكر بعده لا لمحض التفسير
كما ينساق في ضمير الشان وضمير ربه بسبب كون ما بعدها لمحض التفسير قوله لجواز الاضمار
بعد الذكر نحو حسبني وحسبته زيدا منطلقا اياه وهو قبيح ولا سيما اذا صار في تقدير
اسم مفرد بسبب كون مضمونها مفعولا في الحقيقة كما علمت قوله او الوجه المختار ولا
يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان الاعمال الثاني اذا كان مختار اكثر الاستعمال كيف يصح
ان يقال فان اعملت الاول اضمرت المفعول في الثاني على الاستعمال المختار قوله على اتفاق
الطائفتين اي البصريون والكوفيون متفقون على كون اضمار المفعول على تقدير اعمال الاول
مختارا لان الثاني اقرب الطالبين فاذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان كان الاولى ان يشتغل
بما يقوم مقامه حتى لم يظن انه ليس بمطلوبه وانه توجه الى غيره قوله والا لزم اي ان لم
يحمل على اعمال الثاني بان يكون كتابيه مفعولها او لزم حذف المفعول في الثاني اعني اقرؤا
فيلزم الحمل على الوجه المرجوح اتفاقا فهذه الاية دليل البصرية على اختيار اعمال الثاني وكذلك
قوله تعالى اتوني افرغ عليه قطرا قوله اي اضمرت آه يعني ان قوله الا انه يمنع ستثنى مفرغ بحذف

المضاف او يجعل المصدر حينا كما ابك حقوق النجم قوله اذا لم يلبس من التلبيس قوله
الضمير الاولاد اي في كن وكانت للاولاد فهي كانت ارجاع ضمير المفرد الى الجمع قوله
للفرق البين بين الاصل والفرع فان في الاصل اعني الاية ارجاع الضمير المفرد الى الجمع ولا شك
في جوازه لتضمن الجمع للمفرد قوله وفي الاصل اعني ما نحن فيه ارجاع ضمير التثنية الى المفرد
والمفرد لا يتضمن التثنية قوله لا يقال القائل ان يقول آه نقض لدليل الكوفيين يعني استدلالكم
بالبيت على اختيار الاعمال الاول انما يصح اذا جاز اعمال الاول فيه لكنه غير جائز
لاستلزامه حمل البيت على حذف المفعول الثاني وهو وجه مرجوح باتفاق الفريقين
كما مر ولذا استدل البصريون بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه على اختيار اعمال الثاني
حيث لم يقل اقرؤه فما قيل ان اعمال الاول مختار عند من يدعيه سواء حذف المفعول من
الثاني والضمير ليس بشيء او معارضة في المقدمة اعني قوله وامرء القيس اعمل الاول يعني
دليلك وان دل على الاعمال الاول اعني دفع قليل لكن عندنا ما ينفيه وهو لزوم الحمل على
الوجه المرجوح بالاتفاق قوله لانا نقول آه حاصله منع الملازمة المستفادة من
قوله والا لزم حمل كلامه آه يعني على تقدير اعمال الاول لا نسلم لزوم الحمل على الوجه المرجوح
لان الحذف انما يكون مرجوحا اذا لم تكن الضرورة داعية اليه وههنا ضرورة اتحاد
الوزن عند الاضمار داع الى الحذف فما قيل انه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا تكون
الضرورة داعية الى الحذف المفعول ليس بشيء لان مفعه على تقدير توجه الفعلين واعمال
الاول كما يدل عليه قصته الملازمة قوله هذا اي لزوم الفا قوله وحالية اي من فاعل كفاني
قوله او معترضة بين كفاني وفاعله لبيان حال الشاعر قوله او معطوفة على الشرطية اي مجموع
الشرط والجزاء كما في قوله تعالى اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون قوله
فلا يلزم هذا الفساد لعدم دخوله تحت لو حتى يصير مثبتا فيلزم ثبوت الطلب المنافي لعدم
السعي وفيه انه على التقديرين الاخيرين لا يكون بين الفعلين المتنازع ارتباط قوله وقد

قال في المغني انه لابد من ارتباطها اما بعاطف او عمل اولهما في ثانيهما نحو انه كان يقول
سفيهنا او كون ثانيهما جوابا للاول ونحو ذلك ولا يجوز قام قعد زيد قوله للزوم تقييد آه
هو يستلزم تقييد الجزا بنقيض بناء على ان الشرط ايضا قيد كالحال قوله تنبو عن ذلك اما
او العطف فلانه يقتضي مغايرة المعطوف للمعطوف عليه واما الاعتراض وهو ان يؤتى في
اثناء كلام او كلامين متصلين بجملة لنوع نكتة دفع الايهام فهو بنوع بحث لانه صرح في
المطول بان قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا اعتراض لا محل لها من الاعراب فايدتها
تاكيد وجوب اتباع ملته المدلول بقوله قبله واتبع ملة ابراهيم حنيفا الا ان يقال ان
الاكثر في الاعتراض ان يجي لغير التاكيد قوله وذلك اي لزوم حمل الكلام على التاكيد قوله
لان نفي السعي لنفي الطلب لم يقل ام عينه كما يدل عليه آخر كلامه لان الاستلزام كاف في
اثبات المقصود فالزيادة عليه زيادة قوله لان الكفاية آه اي كفاية قليل من المال
موقوف على ان يكون الطلب لادنى وجه المعيشة ولا يتوقف على الطلب البليغ كما لا
يخفى قوله وجعل نقيضه آه اي جعل نقيض بناء على ان المعطوف على الجزا جزا فيكون
التقدير لو انما اسعى لادنى معيشة لم اطلب قليلا من المال قوله فلا يدل عليه صريح الشرطية
فان مفادها لزوم الكفاية للسعي الذي عبارة عن الطلب قوله يلزم حج اي اذا قدر معمول
لم اطلب المجد يلزم عدم صحة الاستدراك لانه عبارة عن حفظ الحكم السابق نفيا كان
او اثباتا عن ان يدخل فيه ما بعد لكن وهو يقتضي مغايرة الكلامين اثباتا ونفيا وعلى هذا
التقدير يكون مضمون لم اطلب بعينه مضمون لكنما اسعى اعني ثبوت طلب المجد قلنا لا
نسلم يعني عدم صحة الاستدراك انما يلزم اذا كان لم اطلب معطوفا على الجزا داخلا تحت
لو فيكون معناه ثبوت طلب المجد وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون جملة حالية من فاعل كفاني
مفيد التقييد الكفاية بحال عدم طلب المجد في الزمان الماضي ويكون قوله لكنما استدراكا
وحفظا لدخول زمان الحال والاستقبال في ذلك الحكم المنفي قوله ولو سلم آه اي لو سلم كونه

معطوفا

معطوفا على الجزا مفيدا لثبوت طلب المجد فنقول ان الاستدراك ليس باعتبار اصل
الفعل اعني طلب المجد بل بالنظر الى الوصف بالمؤثل او الى الاستمرار المستفاد من صيغة
المضارع اعني لكنما اسعى هذا ولا يخفى ما في الوجهين من التكلف وكذا فيما قيل انه لما
ذكر في السبب السابق انه لو كان السعي في تحصيل المال لادنى معيشة لكفاني قليل
من المال ولم يطلب المجد فربما توهم متوهم انه سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد
فاستدرك بجعله لمجرد المجد والاظهر ان يقال ان لكن ههنا لمجرد التاكيد كما في لو جاءني
زيد اكرمته لكنه لم يجي فاكد ما افادته لو من الامتناع كذا في مغني اللبيب قوله والاتفاق
المطوي آه لانه بيان ماهية الشيء وكشفه من غير ملاحظة الافراد قوله وانجم للاستعاد
بالطرد اي بكون الحرف لا للجمع افراد المحدود فهو تصريح بما علم ضمنا احتياطا بناء على انه
قد يكون التعريف بالاعم والاخص اذا كان المقصود التمييز في الجملة الانجام دراوردن
جزري وجبري بعنف قوله اراد بالعلم اشهر اوصافه يعني ان المراد بعلم اللفظ فان قلنا
بوضع الالفاظ لانفسها وضعا ضمنيا يكون علما لنفسه والمراد من اشهر اوصافه اي
ما هو موصوف بزيادة الشهرة في الجملة من بين اوصافه فافعل التفضيل ههنا للزيادة
مطلقا كما في قولك الناقص والاشج اعدلا بني مروان فلا يرد ان الوصف المشهر فعل
الماضي المجهول مطلقا قوله او اراد آه اي على تقدير عدم القول بالوضع الضمني قوله
وقالوا آه وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى الشيئين مع اختلاف
بعدم الاحتياج حينئذ الى قوله كذلك قوله لتقسيمه على صحته آه بناء على ان المشبه في
الاغلب يكون اقوى من المشبه في وجه الشبه قوله وان اتفق الكل اي كل النحاة في
امتناع وقوع المفعول له والمفعول معه مقام الفاعل او كل المفاعيل الاربعة المذكورة
في الامتناع ليس من ضروريات الفعل او يفعل بلا غرض لكونه عبثا كذا في الرضي وفيه
بحث حكمي قوله وكذا المفعول معه اي ليس من ضرورياته اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل

بالاصحاب قوله ولا يصح السؤال يعني لو اقيم المفعول له مقام الفاعل يكون الحكم تاما به
وكونه جواب له يقتضي تقدير السؤال قبله فيلزم السؤال قبل تمام الحكم وذا لا يصح قوله
انه ليس جوابا اه حتى يقدر السؤال قبله فيلزم المحذور بالنصب اي بنصب القران واقامته
عليه مقام الفاعل وقوله وقراءة جعفر بنصب قوما واقامة بما كانوا يكسبون مقام الفاعل
قوله على اضمار المصدر اي ينجي المؤمنين نجية لبناء الفعل المجهول له فيه بحث لما ذكره
الشارح الرضي في بحث المصدر ان صيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث وصيغة المجهول
صيغة مشتركة بين باقي اللوازم من الزمان المعين والمكان المعين وما وقع عليه والالة
وغير ذلك وكون اسناده الى غيره مجازا انما هو على تقدير قصد النسبة الايقاعية الى غيره
كما صرح به في المطول من ان ايقاع الفعل على غير ما حقه ان يوقع عليه مجاز وفي اقامة غير
المفعول به مقام الفاعل لا يلزم قصد ايقاع الفعل عليه بل قد يكون النسبة باقية بعد
الاقامة كما كانت قبلها كما في اقامة المفعول به مقام الفاعل فيكون الاسناد حقيقيا وقد
لا يكون باقية على حالها فيكون الاسناد مجازيا وبما ذكرنا من عدم ظهور الاظهر ايضا وبما
سماه تحقيقا ليس له حقيقة قوله اذا اراد بين الحقيقة والمجاز اي يمكن حمله على المعنى
الحقيقي والمجازي قوله فالحمل اه لان المجاز خلف عن الحقيقة والرجوع الى الخلف انما هو
عند تعذر الاصل قوله لان التكلم اه حتى يفيد في اثبات تعين اقامة المفعول به مقام
الفاعل عند وجود غيره قوله فالاظهر اه انما قال ذلك لانه يجوز حمل قوله ولا يصار اه
على هذا بان يقال مراده انه لا يمكن الصيرورة الى المجاز العقلي عند امكان الحقيقة العقلي
لوجود ما هو له قوله ولا يمكن المجاز العقلي بوجود ما هو له بنقض بقوله تعالى فهو عيشة
راضية فانه مجاز عقلي مع وجود ما هو له والجواب ان المراد وجود ما هو له من حيث هو
كذلك كما فيما نحن فيه فان المفروض انه لا يجوز اقامة غير المفعول به عند وجود المفعول به
مع كونه مفعولا به قوله قلنا النسبة اه لا يخفى ان المعتبر في المجاز العقلي ملابسة الغير

لما هو

لما هو له في ملابسة الفعل حيث قرروه هنا باسناد الفعل الى غير ما هو له للملابسة
اي لاجل ان ذلك الغير ملابس به ما هو له في ملابسة الفعل واما مشابهته اياه في نوع الملابسة
كما يشعر به بيان المحشي فغير معتبر فيه ولذا لم يتعرضوا لبيان العلاقة في بحث المجاز
قوله النسبة الى الاولين لان اه اي نسبة الفعل الى الزمان والمكان كاين لاجل هذه العلاقة
وهي كونهما شبيهين بالمفعول في المحلية وتاثير الفعل وان اختلف جهة المحلية والتاثير
فان محلية المفعول به باعتبار القبول ومحليتهما باعتبار الظرفية وتاثير الفعل في المفعول
باعتبار الوقوع عليه وتاثيره فيهما باعتبار الوقوع فيهما وهو ايضا نوع تاثير حيث تغير فان
تلك الافعال يقال زمان الضرب ومكان الضرب قوله لانه اثر الفعل اي متعلق به الفعل
المطلق فيكون مفعولا به لمطلق الفعل قوله هذا التحقيق اي تحقيق العلاقة بين المفعول به
وبين الزمان والمكان والمصدر قوله يقتضي نقل النسبة الايقاعية اه وفيه بحث لان
اللازم من التحقيق المذكور ان نسبة الفعل المجهول الى سائر المفاعيل بعلاقة كونها
شبهت بالمفعول به لا كون النسبة اليها ايقاعية وان ذلك انما هو على تقدير قصد التجوز
في الاسناد قوله هذا النقل اه اي نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل فيما اذا كان
مفعولا بلا واسطة حرف الجر واما في المفعول بالواسطة فلا نقل لان حرف الجر مانع من
اعتبار الوقوع عليه تجوزا فالربط هنا حقيقي كما كان قبل الاقامة لا مجازي لا يخفى ان
المحشي اعترف هنا بان اسناد الفعل الى غير المفعول به قد يكون حقيقيا فقد انهدم
ما سبق من ان اسناده الى غيره مطلقا مجاز عقلي وبان نسبة الفعل اليه لا تقتضي
تشبيهه بالمفعول به بجعل الفعل واقعا عليه تجوزا بل كونه من ملابسات الفعل كاف
في النسبة فقد انهدم التحقيق المذكور فالقول بان نسبة الفعل الى غير المفعول به اذا كان
مفعولا بلا واسطة تقتضي نقل النسبة الايقاعية وجعله مفعولا به تجوزا بخلاف
ما اذا كان مفعولا بواسطة تحكم قوله ما ذكره من نقل النسبة الايقاعية في المفعول

بلا واسطة قوله فينبغي ان يتعين آه لكون النسبة اليه نسبة الى ما هو له والى غيره
مجازية ولا يمكن التكلم بالمجاز مع وجود ما هو له وفيه بحث لان مدار الاقامة في
مقام الفاعل على اعتبار المتكلم تعلق الفعل به وكون تعلقه به مقصودا كتعلقه
بالفاعل ولا دخل في ذلك لكون النسبة اليه حقيقية او مجازية قال الشارح كلما كان
ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك
مفوض الى اختياره قوله مع ان التصريح بخلافه فالاكثرون على انه اذا فقد المفعول به
تساوي البواقي في النيابة كما في المتن وبعضهم رجح الجار والمجرور لانه مفعول به لكن
بالواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول
المطلق لكون دلالة الفعل عليه اكثر وبالجملة لم يقل احد بتعين المفعول بالواسطة
قوله وجب في قيامها آه كيلا يحتاج الى اعتبار تشبيهه بالمفعول به ونقل التشبيه
الى ايقاعية وفيه انه اذا كان المقصود تعلقه بها كتعلق المفعول به لم يبالغ في
التعلق لا يمكن دخول الواسطة عليها قوله وفي ذلك اي في دخول الواسطة عليها عند
الاقامة قوله ولهذا لا يقع آه في شرح الرضي بشرط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب
عن الفاعل فلا يقال ضرب شيء ولا جلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء
معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها قوله بما نذكره وهو الزمان المعين
والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة والمقصود تقييده به او بما يؤدي
مؤداه كان يقال ضرب فالجميع سواء اذا كان الاسناد اليه مفيدا لفائدة متجددة وذا
صح بيانه قوله بلا واسطة هذا على تقدير ان يكون القائم مقام الفاعل المجرور وعلى ما حققه
السيد الشريف في حاشية الكشاف في تفسير قوله تعالى غير المغضوب عليهم وايده بان
القائم مقام الفاعل اسم ومجموع الجار والمجرور ليس باسم فمعنى قوله شبيه بالمفاعيل
مجرور شبيه بها وكذا قوله اقيم واما على القول بان القائم مقامه هو المجموع على ما هو

ظاهر كلام

ظاهر كلام الكشاف حيث قال عليهم في محل الرفع وعبارة الشارح وكلام ابن مالك في التسهيل
ويؤيده ما قال ابو علي في الحجة ان الاعراب المحلي مشروط بان لا يكون كذلك المعرب اعراب
لفظي فلا يجوز ان يقال في نحو مررت بزيد وعمرو ان عمرا معطوف على محل زيد بل على محل
بزيد فلا حاجة الى هذا القيد لان مقصود الشارح ان مجموع الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل
لفظا في كون كل واحد منهما من متعلقات الفعل ومعنى في اداء معناها لا ان المجرور مفعول
مفعول به او فيه اوله ثم المحشي رحمه الله لم يتعرض لبيان غرض الشارح رحمه الله من هذا
الكلام مع انه اهم بالذكر ولعل غرضه دفع ما اورد الفاضل الهندي من ان قوله في
المتن مفعول به بالواسطة عند الفقد ومفعول فيه عند الملفوظ فقد وقع التكرار في
مثال المفعول فيه وترك مثال المفعول به بالواسطة وخلاصة الدفع ان التمثيل به باعتبار
انه جار ومجرور شبيه بالمفاعيل لا باعتبار انه مفعول فيه ومعنى قوله اقيم مقام الفاعل
مثلها انه اقيم في استعمال الفصحاء مقامه مثل المفاعيل والتخصيص به لكونه قائما مخلفا
فيه ويحتمل ان يكون معنى قوله مثلها انه اذا وجد المفعول به بواسطة مع ساير المفاعيل
بالواسطة يختص بالاقامة وان لم يكن فالجميع سواء لكونه مفعولا به في الحقيقة واقتضاء
الفعل اياه اشد اقتضاء بقول مر بزيد في يوم الجمعة امام الامير كرورا لم يرد هذا
على طريق القياس ولم اجد فيه نقلا قوله فلا يظهر آه لانه يلزم تشبيه الشيء بنفسه ولا
فائدة فيه وانما قال لا يظهر لامكان ان يقال ان التشبيه المذكور مبني على مذهب الجمهور قوله
لكان احصر لعدم ذكر الشرط قوله واظهر لعدم الاحتياج الى تغيير الجمع بما سوى المفعول به
مما يصح نيابته قوله وفيه ان آه هذا الاستدراك انما يلزم اذا قيد البواقي بما يصح نيابته وفسر قوله
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل بجواز وقوعها موقعه اذا لم يوجد المفعول به وبامتناع
وقوعها موقعه اذا وجد المفعول واما اذا اجري البواقي والجواز والامتناع على اطلاقها
كما هو الظاهر ويكون المعنى ما سوى المفعول به سواء في جواز النيابة وامتناعها فانها تجوز

نيابته لان رجحان بسبي منها في النيابة ولا يمنع نيابة لان رجحان بسبي منها في الامتناع فلا
ان استووا كما لا يخفى قوله مع انه زاد التصريح آه فلذلك صرح بالشرط كما صرح في
قوله واذا وجد المفعول به آه والا فلا حصر في المفعول به متعين والبواقي سواء قوله
صورة نحو آه فالمفعول بالواسطة اكثر مشابهة بالفاعل من حيث المعنى لكونه مفعولا
به والمفعول بلا واسطة اتم مشابهة من حيث اللفظ بقوله الرفع فاستويا في
النيابة عنه قوله حتى يلزم ان يكون آه لان استواءهما لا يصح نيابته في الصحة وكذا يصح
نيابته في الامتناع مانب في جميع الاوقات سواء وجد المفعول به في الكلام او لم يوجد
قوله يجوز ان يقال اعطي زيد عمرو فلا يتعين اقامة الاول مقام الفاعل قوله
امكن الجزم آه بسبب معارضة الصلاحية مع الاولوية للتاخير قوله عطف على قوله
آه لتناسب بين الجملتين في المسند اليه والمسند لا على قوله مفعول ما لم يسم فاعله
لانه يلزم الاعتراض بين المعطوفين لشدة اتصال المعطوف عليه قوله بيان لحاصل
المعنى اي عن الجملة التي يصدق عليها المرفوع هذا في ابتدائه لمجرد كون المحدود
بما موضوع لفعل عنه المعنى وخروج عنه قوله لا ان من للتبعيض لانه يستلزم ان يكون
المبتدا والخبر جزئين من المرفوع وليس كذلك قوله اي في باب المبتدا والخبر وقع
لما يرد من ان كون مسندا اليه اولي في المبتدا ولا دخل للخبر في ذلك فالواجب افراد
الضمير وحاصل الدفع ان الكلام على حذف المضاف اي الاصل في هذا النوع من
الكلام ان يكون المبتدا مسندا اليه وكونه مسندا فيصار اليه مردود وانما لم يحمل
على ان الاصل فيهما ان يكونا مذكورين مع ظهوره لان التلازم يتحقق على تقدير
حذف احدهما ايضا لكونه مقدرا في الكلام قوله لاحتماله بمعنى التحمل لجواز المقابل
للامتناع الجامع للوجوب قوله ههنا انما قال ههنا لان العامل المعنوي في المضارع
تجرده عن الناصب والجازم او وقوعه موقع الاسم قوله مع ان الحصر اي حصر الحد

في المحدود

في المحدود والمحدود في الحد قوله للزوم اطراده اذ انعكاسه الاطراد وهو التلازم
في الوجود اي كلما وجد الحد وجد المحدود والانعكاس التلازم في الامتناع اي
كلما انتفى الحد انتفى المحدود بمجموعهما يتحقق المساواة المستلزم لحصر كل منهما في
الاخر قوله لانه اكتفى آه واما تخصيص هذه الصورة بالتصريح بمجرد الارادة على
ما هو مذهب اهل السنة والجماعة من تخصيص الارادة بنفسها من غير حاجة الى
داع قوله بدلالة صورة التصريح اي التصريح بالحصر ففيه اشارة الى الجواب عن قوله
مع ان الحصر مستفاد آه وهو ان الحصر وان كان مستفادا من مقام التعريف
بناء على الشرط المساواة لكنه ليس صريحا فيه لجواز التعريف بالاعم والاخص قوله
اذا اريد التعبير عن بعض بما حد المعرف فاورد ضمير الفصل للتصريح به قوله لان
صيغة الفصل آه كما نص عليه في المطول ففي ما نحن فيه يفيد الحصر القسمين على
المسند لا حصر المسند على القسمين حتى يكون ردا على ما جوزه شيء آخر اعني اسم
الفاعل الفعل قوله ولو سلم اي كونه الحصر المسند اليه بناء على ما زعم العلامة من انها
كما يكون لقصر المسند يكون لقصر المسند اليه قوله هي للتاكيد اي هي ههنا لتاكيد الحصر
بناء على ما قالوا من ان الحصر اذا كان مستفادا من شيء آخر يكون الفصل لمجرد التاكيد
وههنا كذلك لان المسند اليه اعني المبتدا معرف باللام فيفيد حصره على القسمين
نحو الحب هو المال اي لا حب الا المال قوله ولو سلم انها لفصل الحصر اي فيما نحن فيه
قوله نقول آه زاد نقول لان هذا البحث من نتائج افكاره بخلاف الوجهين
السابقين قوله فانهما من الفاضل الهندي قوله مبتدا اخذ المص قال المص رحمه الله
في الايضاح وهذه الاسماء كلها اعني اسماء الافعال اختلف فيها اهل لها محل من
الاعراب او لا فقال قوم لا موضع لها من الاعراب لان معناها معنى ما لا
موضع له من الاعراب ولذلك بنيت وجعلها لكونها موضع من الاعراب مفعول

يخرج بل لها موضع من الاعراب لانها اسماء مركبة فكل اسم مركب فلا بد له من اعرابه
اذ علة الاعراب التركيب وقد وجد وما ذكر من علة البناء لا يوجب ان لا يكون
موضع من الاعراب لجميع الاسماء المبنية فانا نحكم بان لها موضعا من الاعراب
وان كانت مبنية على اختلاف وجوه الاعراب وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتدا
لانه وما بعده اسمان جردا من العوامل اللفظية مسند احدهما الى الآخر كقولك
اقايم الزيدان وكونه واقعا موقع الفعل لا يمنع الاعراب الا ترى الى اقايم فانه
وان كان واقعا موقع الفعل كيف يرفع على الابتدا انتهى نعم ينبغي لو وقوعه موقع المبني
وهذا هو الوجه انتهى قوله فكيف يتبع الحصر اي حصر المبتدا في القسمين قوله لصح
التعريف اي لا يكون التعريف بالاخص قوله ولا يخفى اذا كان المراد حصر المبتدا
المتفق عليه لا يكون الحصر مستفادا من ضمير الفصل او التعريف للرد على من زعم ان اسم
الفعل مبتدا لان المحصور المبتدا المتفق عليه واسم الفعل ليس كذلك قوله لم يرد به
بل اراد به ما يقابل الفعل والحرف وتقابله بالصفة باعتبار تقييده بكونه مسندا
الى الصفة لكونه رافعا لظاهر مثل ضارب آه فانه لم يرد به لفظ ضارب
كما في ضرب فعل ماضي حتى يقال انه اسم لكونه علما لنفسه اذ الحمل على بعض ضارب
من حيث دلالته على معناه الوضعي هو صفة مجرد عن العوامل اللفظية مسند الى
وانما وقع المسند نكرة لتخصيصه بالصفة قوله وتاويلا اي لم يتقدم بمعنى التقدير
في الكلام بان يكون محذوفا قوله وسواء عليهم فانه بتاويل انذارك وعدمه بيان
قوله يعني ان العبارة آه اي قوله المجرد عن العوامل اللفظية وان كانت ظاهرة
في سلب العموم اي السلب داخل على الايجاب الكلي بناء على ان التجريد عدم الوجود
في الجمع المعرف اذا لم يكن هناك عهد للاستغراق بمعنى كل فرد فرد فالمعنى الذي
لم يوجد فيه كل عامل اللفظي قوله لكن المراد عموم السلب اي لا يوجد فيه شيء من

العوامل

العوامل اللفظية قوله ان اللام ابطلت معنى الجمعية آه بناء على ان الجمع المعرف اذا
لم يمكن حمله على الاستغراق يجعل مجازا عن الجنس كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء
وههنا كذلك اذ لا فايدة في نفي دخول كل عامل لفظي لعدم امكانه وان كان اعم لانه
قد يتحقق في ضمن السلب الكلي وفي ضمن الايجاب لبعض والسلب عن بعض قوله بقرينة
المقام فان المبتدا مما لا يوجد فيه عامل لفظي اصلا قوله وانما القول آه اي القول
في بيان ارادة عموم السلب من قوله المجرد عن العوامل بان العبارة عبارة المتن
ان حملت على العدول بان جعلت النفي المستفاد من قوله المجرد جزءا من المحمول
ويكون الحكم بطريق الايجاب افاد عموم السلب لعدم دخول العموم تحت النفي
وكون كل فرد فرد من العوامل اللفظية محكوما عليه بالمحمول العدمي كما في قولنا كل
انسان لم كل انسان فغير ظاهر لان الحمل على العدول في صورة تقديم النفي على السور
بكل ربما يؤدي معناه بعيد ولذا فرق ابن مالك رحمه الله في كل انسان لم يقم ولم
يقم كل انسان بان الاول لعموم السلب والثاني لسلب العموم قوله لان الذهن آه فالحمل
عليه تخصيص بلا مخصص لا يجوز الحمل عليه سيما في مقام التعريف قوله لان الظاهر
لان المطلق ينصرف الى الكامل كالمعدوم افادة معنى زايد قوله اعم من ان يكون آه
فنحو بحسبك مجرد حكما وان لم يكن مجرد حقيقة قوله ان قلت ينبغي آه اي ينبغي على هذا
التعريف ان لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم ان نحو ان زيدا منطلق وعمرو مع
ان المصرح جوزه وذلك لان الجواز المذكور مبني على كون اسم ان مرفوعا بالابتداء
وهو وحده ليس مبتدا بالمعنى المذكور لعدم تجرده من العوامل اللفظية نعم يصح
ذلك على راي من قال انه معطوف على ان مع اسمها قوله لعل ذلك آه يعني انه مبني
على توهم رفع اسم ان باعتبار انه كان مبتدا قبل دخول ان ولا يخفى انه تكلف ولو
كان مجرد توهم انه كان مبتدا كافيا لجاز العطف على محل اسم اذا ان المفتوحة ايضا

قوله ولا يجاب اه هذا الجواب من الشارح الرضي وحاصله ان لعدم تغيره معنى الجملة
كان كالحرف الزائد فدخول ان كلا دخوله تبقى مرفوعا كما كان لكن محله الاشتغال
لفظه بالنصب قوله فلدخول اسمها اه فيه بحث لانه ان اراد دخولها فيه باعتبار
المحل فمسلم وان اراد دخولها فيه باعتبار اللفظ ممنوع لعدم تجرده عن العوامل
اللفظية لفظا قوله مع انها مغيرة لمعنى الجملة بالنفي فلا يكون اسمها مجردا عن العامل
اللفظي لا حقيقة ولا حكما فلا يكون اسمها مرفوعا بالابتدا محلا قوله لان القضية سالبة
اي القضية المركبة من اسمها وخبرها نحو لا رجل غلام رجل في الدار قضية سالبة معناه
سلب نسبة الخبر عن اسمها وليس كلمة لا جزءا مع مدخولها مخبرا عنه حتى يكون المجموع
محل الابتدا وايضا يخرج هذا المركب عن التعريف بقيد الاسم بعدم كون المجموع اسما
قوله اشار به اه اي بالتعبير بالقسم فان القسم يقتضي وجود المقسم المشترك بين القسمين
قوله مشترك معنوي بذلك على هذا جعلهم الابتدا عاملا في كلا النوعين بتفسيره
بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية لاسناده الى شيء او لاسناده شيء قوله ان قلت فلم لم
يعتبر المص المبتدا بالمعنى المشترك منهما قلت تنبيها للقسمين بخصوصية الاختصاص
كل منهما باحكام مختلفة قوله كما ذهب اليه اه حيث قال المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين
فلا يمكن جمعهما في حد واحد قوله والا لزم استعمال اللفظ المشترك وهو لفظ المبتدا
في قوله فالمبتدا هو الاسم المجرد قوله وقال انهما لمنع الخلو الى اه قال القاضي في حواشيه
كلمة او لتقسيم المحدود دون الحد حيث تناول الحد هو قوله الاسم كلا القسمين
مانعة الخلو دون الجمع فليست للشك والتشكيك فلا ينافي التعريفات هي مقصودة
دفع سوال مقدر وهو انه اذا كان الاسم متناولا للقسمين كيف يصح عطف الصفة
عليه بكلمة او بانه يمنع الخلو دون الجمع يعني كلمة او بالنظر الى نفس مفهوم المعطوف
والمعطوف عليه من غير اعتبار القيود التابعة معهما لمنع الخلو فيجوز اجتماع الصفة

بالاسم

بالاسم والابتدا اجتماعهما وهذا لا ينافي كونهما للانفصال الحقيقي بعد اعتبار القيود معهما
فاندفع اعتراض المحشي رحمه الله قوله لا استحالة اه لان القسم الاول لا يكون ابدا مسندا اليه والثاني
مسندا والشيء الواحد بالنسبة الى الشيء الواحد يمتنع ان يكون مسندا او مسندا اليه قوله
فلو اثبت اه اشار بكلمة لو الى عدم ثبوته قطعا لما ذهب اليه المص رحمه الله من كون اسم
الفعل مبتدا قوله كان بالاستقرا اي تتبعنا فما وجدنا في كلام العرب مبتدا سوى هذين
القسمين قوله لصدق التعريف عليه فانه صفة واقعة بعد الف الاستفهام رافعة لظاهر
كما ذكرناه من ان هذا القسم من المبتدا ثبت ضرورة ولا ضرورة في هذا المثال قوله على
ذلك اي التفسير المذكور قوله فيدخل اماما وعمرو نحو اقائم الزيدان وعمرو قائم الزيدان
بالنظر الى حذف الحرف قوله وهل غيرها بالنظر الى حذف الالف قوله من كلمات الاستفهام
نحو اين جالس اخوك ومتى ذاهب زيد وكيف مصبح انت وكم جالس زيد وايان ذاهب
عمرو قوله للاصالة اي لكونه اصلا في الاستفهام قوله لا يناسب مقام التعريف لان المقصود
منه كشف الى هيئته وايضاحه بحيث لا يوهم خلاف المقصود نعم ذلك الاكتفا
صحيح في الخطابيات والمحاورات قوله على انه مفعول ضارب وحينئذ لا يصح كونه
مبتدا فيكون ضارب مبتدا وزيد فاعله ساد امساد الخبر من مفعوله قدم لتضمنه معنى
الاستفهام قوله او من باب عموم المجاز وهو ان يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى
الحقيقي فاخلافه فالمراد بالظاهر هنا الملفوظ سواء كان ظاهرا او مضمرا قوله
ولك ان تريد اه لا يخفى ان المعنى اللغوي معنى مجازي بالنسبة الى اهل الاصطلاح
فهو ايضا ارادة المعنى المجازي الشامل للمعنى الحقيقي الا ان طريقة الارادة مختلفة
فان عموم المجاز مبني على اعتبار العلاقة من المعنى الاصطلاحي المجازي الشامل له
سواء كان معنى لغويا او لا والثاني موقوف على تحقق الوضع اللغوي سواء وجد المعنى
الاصطلاحي او لا اصلا قوله لم لم يحتسبوا اه نحو ذا كون زيد مبتدا مع تاخيره ولم

ولم يجيبوا كونه فاعلا وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل انه لا ضرورة في تقديم الجزء في زيد قام
حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق
الاستفهام به اذ اشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لان كون تقديم قائم ضرورة لا
تقتضي تجويز كون زيد مبتدأ لم لا يتعين كونه فاعلا قوله ليس الا فيما اذا كان آه
فانه لا يلتبس احد الوجهين بالآخر ولا يخفى ان قوله ليس الا فيما اذا كان آه فان احد
الوجهين لتبادره الى الذهن يوجب الالتباس لوجه الآخر واخفائه المخل بالفهم
اول ما ذكره المحشي من ضابطة الالتباس وجواز الامرين منقوض بنحو امره ونفسه
فانه جوز فيه الامران مع الاصل في الواو العطف وبالوجوه المذكورة في التفاسير
فانهم يجوزون الوجوه المتعددة في نظم القرآن بعضها راجحة وبعضها مرجوحة
على ما لا يخفى على الناظر فيهما فالوجه جواز الامرين فيما اذا كان مؤدى الوجهين واحد
والالتباس فيما اذا كان مؤدى الوجهين مختلفا قوله لانه ليس مرفوعا آه فان المضارع
مرفوع لكن لا بمعنى ما اشتمل على علم الفاعلية بل بمعنى اشتماله على حركة الرفع وفيه
ان المرفوع صفة مبهمة تحتاج الى اعتبار الموصوف ليكون الجنس مذكورا ولذا قدر الشارح
رحمه الله لفظ ما في قوله ما اشتمل والاسم وما قيل ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر
ليعرف فيرفع فتعريفه به دور ممنوع بان هذا الحكم معلوم من قوله فيهما المبتدأ والخبر
قبل التعريف فليس هذا الحكم مما يعرف من التعريف قوله وهذا الوجه اسلم اي تقدير المرفوع
اسلم من تقدير الاسم لعدم ورود البحث المذكور عليه لكن تقدير الاسم اظهر لاطراده قال
الرضي في قوله فالمعرب المركب الذي آه هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في
قسمة الاسماء فلا يذكر فيه الا اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب فكذا جميع
الحدود التي يذكرها في صنف الاسم قوله وهو ما اذا كان مركبا تركيبا اما من حرف
واسم نحو يا زيد لا عادل ولا جائر او من فعل وحرف نحو زيد بما اكل وما ضرب او من اسمين

بجنبي

نحو هذا

نحو هذا اخوه عمرو لان المركب الاضافي في نحو هذا غلام زيد او التوصيفي نحو زيد رجل
فاضل الخبر فيه هو الجزء الاول وهو اسم والمركب الاسنادي خارج هذا التعريف عند
الشارح رحمه الله كما سيصرح قوله او لفظا آه فانه حينئذ ليس اسما لعدم اعتبار الوضع فيه
لمعنى ولذا اورده المثال بالمهمل قوله او حكما بان يصح وضع الاسم موضعه قوله المثال
المذكور اي يضرب في يضرب زيد مع انه اخرجه بقيد الاسم قوله والجملة ايضا فان قولنا
زيد يضرب في قوة زيد ضارب قوله مع انه يصرح بخلافه اي الشارح صرح لعدم دخول
الجملة في التعريف كما يجيء في شرح قوله والخبر قد يكون جملة قوله ليس بمعنى هو هو بل بمعنى
القيام والاتصاف قوله وربط الاسم الذي اقيم مقامه نحو ضارب زيد على ان يكون
ضارب خبر زيد بمعنى هو هو فان الضارب هو زيد في الوجود قوله نعم يتم امر الجملة فان
اسناد الجملة الى المبتدأ في نحو زيد يضرب ليس كاسناد الفعل الى الفاعل لعدم قيام
مضمون الجملة بالمبتدأ بمعنى هو هو بل بمعنى ضارب اذ الاسناد منحصر في القسمين قوله
لفظا بعد واحد والجملة لا تعد لفظا واحدا وان صح التعبير عنها بالاسم قوله متعلق بالايقاع
المتضمن قوله التضمين في الاصطلاح ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ
معه معنى فعل آخر يدل عليه بذكر شيء من متعلقات الآخر او يحذف متعلقات الاول ولا
يخفى عدم صحته هنا اذ لم يعتبر مع الاسناد معنى الايقاع بل جعل الايقاع مسندا الى الاسناد
ولانه لم يدل على الايقاع بذكر شيء من متعلقاته فان الايقاع المتعدي الى المفعول الثاني
بالباء معناه الحمل في شمس العلوم يقال اوقع فلان بفلان ما يكره اي حمله عليه وفي التاج
الايقاع افكندن وشب خون كردن وهذا يعدى بالباء فالمراد معناه اللغوي يعني
ان الضمير المستتر في قوله المسند راجع الى المصدر وبتاويله بما الوقع كما في قولهم لعد جليل بين
العير والنزوان والبا متعلقه بالايقاع المفهوم ضمنا على انها للتسبيب وكون الخبر سببا
لايقاع الاسناد بناء على انه المقصود بالذات من الجملة وهو محط الفائدة قوله لانه بنفسه يتعلق

بالمسند اي الاسناد لكونه متعديا يتعلق بلا واسطة حرف الجر بالمفعول به اعني المسند
فلا حاجة في تعلقه به الى اليا بل الواجب المسند باسناد الضمير الراجع الى الموصول قوله
ان لا شبه آه اي بحسب اللفظ وان كان المعنى مختلفا فان المذكور في تعريف المبتدا
ليس فيه ضمير بل الجار والمجرور قايم مقام الفاعل اي الذي اسند اليه والمذكور في
تعريف الخبر فيه ضمير راجع الى الالف واللام الموصول اي الذي اسند الى المبتدا قوله
وحينئذ يظهر اي حين جعل اليا بمعنى الى يظهر لايراد قوله به فايدة وهو اخراج
يضرب في يضرب زيد وفي زيد يضرب وقد تبين وجه عدم الاحتياج اليه وهو ان
المراد المرفوع المجرد ويضرب ليس مرفوعا بالمعنى المذكور قوله لكنه فيه آه يعني باعتبار
الاسناد الى المبتدا وان صار التعريف مانعا لكنه صار غير جامع قوله لا الى المبتدا والشي
الواحد لا يسند الى شيئين قوله مع انه خبر ولذا اعرب بالرفع على الخبرية قوله اللهم
الا ان يقال آه اي لا نسلم ان ضاربا خبر حتى يحصل الجمع بل الخبر المجموع كما في زيد قايم
قوله لكن لما لم يكن آه دفع للتوهم الناشي من السابق اي اذا كان الخبر هو المجموع فلم
اعرب ضارب بالرفع ولما لم يكن المجموع قابلا للاعراب لكون الجزء الثاني الذي هو
آخر المجموع مشغولا باعراب الفاعلية اجري الاعراب على الجزء القابل للاعراب
بخلاف ما اذا كان الخبر جملة فانه لا يمكن اجراء الاعراب على شي من جزئيه لاشتغالهما
بالحركة الاعرابية والبنائية فبالضرورة جعل المجموع في محل الرفع مع ان فاعل
الصفة في حكم العدم شبيها بالخالي عن الضمير لعدم تغيرها في حال التكلم و
الخطاب والغيبة نحو انا ضارب وانت ضارب وزيد ضارب قوله او يقال المراد آه
منع لقوله لا الى المبتدا يعني لا نسلم ان ضاربا ليس مسندا الى المبتدا لان المراد بالاسناد
في قولنا المسند الى المبتدا المعنى الاعم الشامل للاقسام الثلثة فيكون الاسناد الى
الفاعل الذي هو الضمير المبتدا ومتعلقه اسنادا الى المبتدا قوله وفيه نظر اذ ليس

المقصود

المقصود من ايراد النقض على التعريف بضارب بعد تعميم الاسناد بان يقال ضارب
خبر مع انه ليس مسندا الى شي اصلا اما الى المبتدا فظاهر لانتفاء النسبة اليه واما الى
فاعله فلعدم كون النسبة تامة كما انه صرح لاختصاص النقض بارادة الاسناد الى المبتدا
بل هو وارد على قيد المسند في التعريف بل مقصوده تزييف الجواب الثاني بان فيه
اعترافا بان ضاربا مسند الى المبتدا باعتبار الاسناد الى فاعله وذلك فاسد اذ ضارب
لم يسند الى شي اصلا فالجواب منع كونه خبرا لا تسليم اسناده الى الفاعل وجعل اسناده
اسنادا الى المبتدا قوله لان الاسناد هو النسبة التامة قيل جعل الاسناد حقيقة في النسبة
التامة فالحمل عليه واجب ما لم يصرف صارف على المعنى المجازي قوله عدمي اي معدوم لدخول
السلب في مفهومه قوله فلا يوثر لان التاثير صفة ثبوتية فلا يتصف به العدمي او لا يوثر
في الوجود الذي هو الاعراب اذ الوجودي لا يكون اثر العدمي وتقديرا كما في صورة تاخر
المبتدا لفظا قوله علامات لتاثير المتكلم فالموثر في الاعراب هو المتكلم والعوامل علامات
يفهم منه تاثيره بالاعراب المخصوص يجوز ان يكون علامة بخصوصه امرا اعتباريا
اي غير موجود في الخارج قوله كما في قسم الثاني من المبتدا الظاهر ترك كما في الموضعين
لانحصاره فيهما فان قيل تعريف الابتدا يوجد بالجر ايضا قلت لا لان قولنا تجريد الاسم
ليسند الى شي او ليسند شي اليه يقتضي تقدم ذلك الاسم على الشي المسند او المسند اليه حيث
جعل اسناده الى شي او اسناد شي اليه غاية التجريد ولذلك قال ابو علي الفارسي في
دفع لزوم كون العدمي موثرا ان المراد من التجريد كونا لمبتدا اولا ثانيا وذلك الثاني
حديث عنه كما في العباب والاظهر تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى فاعله او يسند
الخبر اليه كما في العباب ليخرج عنه التجريد للعد فان الاسما المعدودة عن العوامل اللفظية
لكن لا للاسناد قوله لضبطهما على السواء فان التجريد للاسناد يقتضي المسند اليه والمسند
وفيه انه لو كان اقتضاؤه لهما على السواء لزم ان يكون الجزء الثاني في القسم الثاني مرفوعا

بالعامل المعنوي على الجزئية مع انه مرفوع بالعامل اللفظي على الفاعلية ولذا قالوا
انه مبتدأ لا خبر له لقيام الفاعل مقامه قوله هذا الوجه قوي اه وذلك لاقتضاء كل واحد
منهما صاحبه اذ لا يكون احدهما كلاما بدون انضمام الاخر اليه فالواو لا يمنع ان يكون كل
واحد منهما عاملا ومعمولا لكثرة نظايره نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
بنصب اياما بتدعوا وجزم تدعوا باياما قوله وهناك قولان اخران في الرضي قال بعضهم
المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا قوله
غالبا متعلق بقوله والخبر حال من احوالها وقيد الحيثية معتبر في الكلمتين اي المبتدأ
من حيث انه مبتدأ ذات والخبر من حيث انه خبر حال من احوال لان المبتدأ في كلام يصير خبرا
في كلام اخر واعلم انه ذكر السيد قدس سره في حاشية شرح التلخيص في بحث هل ان الذات
قد يراد به الحقيقة وقد يراد به ما قام بذاته وقد يراد به المستقل بالمفهومية ولا شك في عدم
صحة ارادة المعنيين الاخيرين ههنا فالمراد المعنى الاول فاذا اريد بالحقيقة الماهية فلا
خفاء في كون كل مبتدأ ذاتا وان اريد به الماهية الموجودة في الخارج فاعتبار
ان الغالب الحكم على الحقايق الخارجية قوله فلا يرد النقض اه فان الخبر ههنا ذات
المشخصة كما ان المبتدأ كذلك اذ المقصود الحكم باتحاد المنطلق المعهود بالذات المشخصة
المسماة بزيد فما قيل ان الخبر هنا ماول بمسمى زيد فيكون حالا غفول عن المقصود من
الكلام قوله اجيب اه خلاصته ان الدليل المذكور وان كان مقتضيا اصالة التقديم في
الفاعل لكن عارضه دليل اخر اقوى منه وهو كونه عاملا واحتياج الفعل الى الاسم
قوله وانما اعتبر الامر اللفظي وهو كونه عاملا دون الامر المعنوي اعني كونه ذاتا قوله
ولا اعتبار بالطاري اه لان المطرو عليه كالشريعة المنسوخة بالقياس الى الطاري
والطاري كالناسخ له قوله اشار بطريق الاستعارة اي اشار بكلمة ثم الموضوعة للمكان
المشار اليه وهو ان الاصل في المبتدأ التقديم باعتبار تشبيهه بالمكان باعتبار

استخراج

استخراج شيء منه كما يستخرج الشيء من المكان قوله لوجوب تاخيره لكون تقديم الخبر
مصحح للابتداء به قوله اختلفوا اه في المغني لم يجوزه الكوفيون واجازها البصريون
وما ذكره المحشي من تخصيص الاخفش موافق للتسهيل فظاهره يفيد ان البصريين يمنعون
ذلك قوله في جواز في داره قام زيد اي مثال لكون الضمير في الجزء المقدم راجعا الى
ما يضاف اليه المبتدأ قوله وقد جاء يعني ان السماع شاهد لما جوزه الاخفش ودرج
المستطيبة وتلفيفه بدال مهملة مفتوحة وراء ساكنة وجيم قوله مع انه المناسب اه
يعني ان المناسب للنظم ان يذكر مواضع لزوم تقديم في جنب اصالة التقديم قوله
لئلا يلزم الانتشار اه اي لرعاية المناسبة بين الاصول الثلثة قيل عدم لزوم الانتشار
يحصل من تاخير هذا الاصل من الاصلين الاخيرين وذكر مواضع التقديم بعده والجواب
ان اصالة التقديم لكونها متعلقة بالمبتدأ والخبر معا احق ان يذكر بعد تعريفهما بخلاف
تعريف المبتدأ وافراد الخبر قوله ولئلا يلزم تقديم اه يعني لو قدم مواضع لزوم التقديم
على هذا الاصل يلزم تقديم المبني على المبني عليه لان من جملة مواضع لزوم تقديم الخبر
ان يكون مصححا له نحو في الدار رجل فانه مبني على ان المبتدأ لا يكون نكرة غير مخصصة ابتناء
ما هو ابتناء الحكم على الدليل فانه لاستفادة منه كانه مبني عليه قوله القول اه يعني
ان الحصر المستفاد من قوله انما هو الحكم على الامور المعينة يقتضي القول بان الحكم على
الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مطلوب دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة
من النكرة مع ان الفرق غير ظاهر لان الفرق بينهما ليس الا باعتبار الحضور في ذهن السامع
في الاول دون الثاني ولا يؤثر في الفرق المذكور قوله اذا كانت مستفادة من المنكر ولو مجازا
فلا يرد ان المنكر موضوع للفرد المنتشر فكيف تستفاد الطبيعة منه على انه نص في المفتاح
على ان المصادر لا تدل الا على الحقيقة المحضة والفرق بين معرفتها ونكرتها باعتبار
الدلالة على الحضور وعدمها قوله لفظ ما زايدة اه اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة

الابهام وما كيد التنكير فقال بعضهم اسم فمعنى قوله مثلا اما مثلا اي مثل فقال بعضهم
زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحرف اولى من زيادة الاسماء وايضا زيادتها ثبتت في نحو
فبما رحمة وضعها لم يثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى كذا في الرضي و
فايدة ههنا التنويع نحو اضرب ضربا ما قوله لما كان التخصيص ينحصر الخ كما يشعر به كلام
المتن حيث اورد من كل نوع من التخصيص مثالا ولو كان غرضه مجرد التمثيل لا يكتفي بمثال
واحد اللهم ان يقال ذكر امثلة الانواع الغالبة الوقوع قوله واحتمالا انه انما اشتراك
النكرة باحتمال الاشتراك فيهما لفظا ولا معنويا بل لكونها موضوعة لفرد ما يحتمل على
سبيل البدل لكل واحد من الافراد قوله او بنوعه فقوله لعل ذكر لما هو الواجب قوله التخصيص
الفردي اي بان يصير النوع فردا مصحح لابتدائيته لتصير النكرة بسببه كالمعرفة في كون الحكم
على معين قوله واما التخصيص النوعي الخ اي ما يصير به الجنس نوعا كالعبد صار بسبب صفته
الايمان نوعا قوله الا ان بينهما فرقا الخ بان الاول مصحح لكون المخصص به حاضرا في ذهن السامع
على وجه نقل اشتراكه فيكون الحكم عليه مفيدا بخلاف الثاني فانه لا يحصر به التخصيص على
وجه نقل الاشتراك به عند السامع وان كان نافيا للمفهوم في نفسه قوله اذ لم يكن اي
المثال المذكور من باب التخصيص بالصفة بناء على ان التخصيص النوعي غير مصحح فمن اي
باب هذا المثال حيث وقع المبتدا فيه نكرة قوله اذ لا يشذ فرد الخ بناء على ان النكرة
الموصوفة تعم على مطلق العبد عن المشترك بالجزوية قوله قلنا فرق الخ يعني لا يلزم من
عدم صحة الحكم بدون الصفة على ما بين في الاصول قوله الممدود عنه الخ على صيغة
اسم المفعول من التدوير كرم افادن در طعام قوله ان قلت الخ اثبات لكون التخصيص
المصحح في المثال المذكور بالصفة لا بالعموم فانه لو لم يعتبر الصفة فاعتبر العموم لا
يصح الابتدائية لعدم صحة الحكم بدونها لتحقق الافتراق بينهما في قولنا الا ان بعد ضعف
الاثنين حيث يصح الابتدا بدون الصفة عدم لصحة الابتدا لكونه معرفة دون الحكم

بعد ضعف

لان الا بعد

لان الا ان بعد ضعف الاثنين والسر ان صحة الابتدا مبني على الافادة صادقا كان
الكلام او كاذبا وصحة الحكم مبني على الصدق قوله فيكون نظرا الخ في ان مصحح الابتدا
في كل من المثال العموم ومصحح الحكم الصفة قوله ان قلت فرق بينهما اي لا نسلم كون
ولعبد مؤمن خير من كل رجل كافر الخ قوله انما جاء من قبل الصفة فهي المصححة للحكم والابتدا
نفيا ان التخصيص بالصفة مصحح فيه الصفة الخ يعني ان العموم لما جاء من قبل الصفة
مخففا مثبتا للمصحح الذي هو العموم ولا يكون الصفة للتصحيح فيه الا اذا كان التعليل
في الاشتراك الحاصل من الصفة مصححا كان الصفة للتصحيح قوله فيه ان هذا التخصيص الخ
هذا الاعتراض اورده الشارح الرضي وهو انما يرد على عبارة حيث قال ان التخصيص
حاصل عند المتكلم بالعلم بكون احدهما في الدار والشارح قدس سره صرح في
الاستدلال فان النكرة تخصص ههنا عند المخاطب بالصفة بحسب المعنى كانه
قيل اي من هذين الامرين المعلوم للمتكلم كون احدهما في الدار كاين فيها فلا وجه لايراده
على عبارة الشارح رحمه الله قوله وفيه ايضا ان هذا التخصيص في مثل ارجل في
الدار اي فيما وقع نكرة بعد الاستفهام ام الدالة على حصول الخبر لاحدهما عند
المتكلم قوله فينبغي ان يمتنع الابتدا العموم بشيء اخر من المخصصات المذكورة فلا
يرد ان انتفاء هذا التخصيص لا يستلزم الامتناع لجواز تخصيص اخر فان كوكب
عظيم انقض الساعة جائز مع جواز كوكب انقض الساعة والاوجه ان يقال تخصص
النكرة ههنا بوقوعه بعد الاستفهام لان يكون المقصود منه اعلام الحالة الذهنية
لا الحكم على النكرة كانه قيل استفهم منك هذا الحكم المجهول لي فليس المقصود افادة الحكم
المذكور بل الاستفادة قوله لان التخصيص ان يجعل وههنا ليس كذلك لشمول الحكم كل
فرد فلا تخصيص قوله فيما اذا اريد بالنكرة الطبيعة ولو مجازا قوله لان الطبيعة الخ
حاصل الاول ان النكرة تدل على الطبيعة مع الوحدة ولا شك في انه لا مدخل للوحدة في

التفصيل فيكون الحكم على الطبيعة فيعم كل فرد وحاصل الثاني ان الحكم على فرد ولكن لا
بخصوصه بل باعتبار الاندراج تحت الجنس فيعم وحاصل الثالث ان الحكم على فرد
غير معين في المقام الخطابي يستلزم عموم الحكم لان ارادة البعض ترجيح بلا مرجح
قوله كما قالوا في لام الاستغراق فانهم قالوا انه لام الجنس الا انه لما كان الحكم على الجنس
من حيث التحقق افاد العموم لان ارادة فرد دون فرد ترجيح بلا مرجح قوله يعني ان
الكلام محمول على التقديم آه يعني يريد الشارح رحمه الله بقوله اذ يستعمل آه ان هذا
القول يستعمل في مقام الحصر وشيء من اداة الحصر غير موجود فيه فهو محمول على
التقديم والتأخير اي كان في الاصل موخرا على انه فاعل معنى قدم للحصر وهذا
على طريقة السكاكي حيث شرط في افادة تقديم المسند اليه الحصر تقديره كونه موخرا
على انه فاعل معنى اي بدل او تأكيد كما قالوا في اسروا النجوى الذين ظلموا واما على
طريقة الشيخ عبد القاهر فتقديم المسند اليه على المسند الفعلي تفيد الحصر من غير
اعتبار التقديم والتأخير فالاظهر ان يحمل عبارة الشرح على ما يشمل الطريقين
ويقال ان هذا الكلام يستعمل في مقام الحصر فيكون فاعلا في المعنى كانه قيل ما اهر
ذا ناب الا شر الا انه لما كان شبيها بالفاعل اظهر على طريقة السكاكي فصح تحقق
البيان بها قوله قالوا في انا عرفت اصله عرفت انا على انه تأكيد ثم قدم لافادة الحصر
قوله فلاجل التكثير بالاذهان انما يتم ذلك لو كان اخلال التكثير بالاذهان لاجل عدم
اصغاء السامع اي الحكم عليه اما لو كان لاجل عدم الافادة فالتكثير مخل قدمت
او اخرت قوله لا بالنسبة الى الكلمات اذ المراد بالحبيب والعدو في عبارة الشارح
جنس غير الكلب وعدوه والبائس بقوله تنعام به فان المنام غير الكلب قوله
اما بالنسبة فنعم لانه لا ينبح الا عند التادي كما هو المعتاد واما ما قيل انه ينبح عند
مجيء حبيب لما لوفه غير اجنبي فخلاف الواقع وانما الواقع تملقه به واظهار المحبة

يجوز

يجوز ح ان يكون اي اذا قدر صفة يجوز ان يقال ان النكرة تخصصت بالصفة
المقدرة من غير اعتبار كونه فاعلا في المعنى محمول على التقديم والتأخير وقلنا
بالحصر فيكون موافقا لما قاله القوم من معناه انما اهر ذا ناب الا شر هذا على ما
قيل ان التخصيص بالصفة يفيد نفي الحكم عما عداها اولا قوله فلا حاجة الى التقدير
لو حمل التقدير في عبارة الشرح على الفرض والاعتبار يشمل التقدير من حذف الصفة
وكون التنوين للتعظيم قوله اذ قائم آه قد سبق في كلام المحشي ان القسم الاول
منه المبتدأ يجوز ان يكون صفة فقيل ذكر زيد يجوز ان يكون قائم مبتدأ قال المص
رح في شرح المطول ان المقدر اذا كان ظرفا تعين للخبرية بخلاف قائم رجل فانه
لا يتعين للخبرية عند قولك يجوز ان يقال قائم في الدار فيكون مبتدأ التخصيص
اي تخصيص كون الخبر تقديم الخبر مصححا بالظرف لسعة ما هو كثير الاستعمال
احق بان يتسع فيه قوله فانه لا يجري آه يعني ان وقوع النكرة مبتدأ في الدعا
شايع نحو ويل لك وويح لك وخيبة لك وهذا الوجه لا يجري فيها قوله لان
الويل هو الهلاك ولا معنى ان يكون هلاك مخصوصا لاخر قوله لعدم القايد في الدعا
اي لعدم الفائدة في الدعا لان هلاكه يكون له النسبة قوله الهلاك لك فلا يكون فيه
نسبة الى المتكلم قوله والقول بان المراد بالويل آه اي القول في تصحيح النسبة
الى المتكلم في ويل لك قوله اطلاقا آه دعا الشر وغايته مرتبة على ويل لك
متاخر عنه في الخارج متقدم عليه في الذهن فيصح ان يقال انه اطلاق الاسم
السبب على المسبب وبالعكس فلذلك اختلف النسخ هيهنا ففي بعضها بتقديم
المسبب باسم على السبب وفي بعضها بالعكس قوله سلام عليكم سلام لم غاية اصله آه
فهو في الرفع على ذلك المعنى وقد كان حين كونه مصدرا منصوبا مخصصا بانه
صادر عن الفاعل الفعل المقدر فهو في الرفع ايضا نسبة اليه ولا يخفى جريانه

في باب سلام عليك اعني كل مصدر نكرة وقع مبتدأ في مقام الدعاء وانما قال
فالاولى اذ يمكن ان يقال ان ذكر المتكلم في عبارة الشرح لطريق التمثيل والمراد
نسبته الى الفاعل الفعل المقدر قوله وانما جاز اخر الجار والمجرور يعني كان
الظاهر تقديم الخبر لكونه ظرفا والمبتدأ نكرة كقولك في الدار رجل قوله لتقديم
الاهم فانه دال على ان معنى السلام اهم من عليك وقد يكون احد جزئي الجملة اهم من
اخر وان كلا منهما ركنا آه اي لو قدم عليك فقبل ذكر سلام بما يناسب توهم الى اللعن
فيظن ان المراد عليك اللعنة ولذا جوز التقديم وترك الانشاء وعلى ما يحكى ان الابتداء
القصد وعلى مثلها من اربع وبلاغت فعارضه شخص كان حاضرا فقال اللعنة الله
والملائكة والناس اجمعين قوله لا يجوز ان يكون آه اي لا يجوز ان يكون سلام بمعنى
التسليم الذي هو مصدر سلمت قوله لان سلمت في شرح الرضي للشافية ويجي للدعاء
على المفعول باصل الفعل نحو جزعته وعقرته اي قلت له جزعا لك وعقرا لك
او الدعاء له نحو سقيته اي قلت له سقيا لك قوله فاذن يكون آه اي اذا كان معنى سلام
قوله سلام عليك وانه مصدر لتكرر الخبر فبعد اعتبار نسبته الى الفاعل واعتبار
الخبر معه يكون لمعناه قولي سلام عليك عليك من غير فائدة قوله بل بمعنى آه عطف
على قوله معنى مصدر سلمت الى سلام بمعنى التسليم الذي هو مصدر سلمك الله بمعنى جعلك
الله سالما قوله بل بالخالق اي ذاته تعالى المعبر عنه بلفظ الجلالة قوله يرد على اشاره
وهو كونه مصدر سلمك انه ان يكون عليك مستدركا لاستيفاء سلم مفعوله الذي
هو كاف الخطاب قوله ذيل لفظ ليصير جملة اسمية معدولة عن الفعلية فيفيد
الدوام والثبوت قوله وسلام عليك بدل آه اذ كان القول بمعنى المقول فهو
بدل او بيان وان كان بمعنى المصدر فهو مفعول قوله وهذا المعنى مستقيم من غير
لزوم تكرار عليك لكون الاول جزء من القول الثاني عنه قوله وتكرار الخطاب

يعني ان

يعني ان اندفع بما ذكر تكرار عليك لكن فيه تكرار الخطاب قوله الخطاب الثاني
خلاصته ان الخطاب الاول عام والثاني مخصص له بالمخاطب المعين فلا تكرار في
الخطاب ايضا قوله غير مراد لان المقصود الدعاء بالسلامة على المخاطب لا الاخبار بان قوله
سلام عليك كائن عليك قوله لا كن يمكن آه اي فلا يندفع لزوم التكرار قوله لكن
يمكن آه قوله لزوم احد آه حيث فسر سلام بقولي سلام عليك عليك قوله فيدور لتوقف
كل واحد من المفسر والمفسر على الآخر قوله وهو في المفسر يحتاج آه بناء على كون المبتدأ فيه نكرة
مخصصة بنسبته الى المتكلم قوله وهكذا يحتاج كل مفسر الى التفسير قوله فيتسلسل آه اي
يلزم ترتب تفسيرات ومفسرات غير متناهية يعني يعتبر في المبتدأ في التفسير معرفته فلا
تسلسل قوله بان سلمت آه اي اجيب بان سلمت اي لا نسلم ان معنى سلمت المورد قلت سلام
عليك بل معناه قلت سلمك الله تعالى اي بمعنى جعلك الله سالما فلا دور ولا تسلسل
ولا يخفى ان الاولى ما في الجواب السابق عنه لكونه مبنيا على تسليم ان سلمت بمعنى قلت
سلام عليك ان السلام المأخوذ آه يعني ان سلام عليك بمعنى مصدر سلمت بمعنى
قلت سلام لكن السلام المأخوذ في التفسير مصدر سلمت بمعنى سلمك الله فلا دور ولا
يخفى ما في هذا الجواب من تطويل المسافة قوله مصدر سبح آه في الصحاح سبحان الله
معناه التنزيه منصوب على المصدر كانه قيل ابراء الله من السوء براءة قوله والفعل
على الحدوث لدلالته على الزمان المقتضي لحدوث ما يقارنه قوله في التفسير تامل
لانه اذا كان سلام مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك يكون التقدير قولي سلام
عليك عليك فلا معنى لتقدير من قبلي والجواب انه بيان لحاصل المعنى لا تقدير لفظ
فان معنى قولي سلام سلام عليك ان هذا الدعاء من قبلي عليك قوله بالنسبة الى رتبة
الخبر الى المبتدأ قوله وهل يوم مزيد فان من زائدة ومزيد مصدر والتقدير هل من زيادة
لي فيوم علينا ويوم لنا اخره ويوم لنا ونساء ويوم نسر قوله تكلف بان يقال في الاول

التنوين للتعظيم او تقدير الصفة بدلالة سياق الايات اي الوجوه من الوجوه الحاضرة
في الموقف وفي الثاني بان مزيد ليس مصدرا بل اسم مفعول والموصوف محذوف اي
هل من شيء مزيد والخبر المقدر مقدم اي هل لي من زيادة وفي الثالث ان التقدير
فيوم من الايام الماضية علينا ويوم مر بنا قوله ان الخبر المعرف نحوه آه بان يقدر
المرفوع دون الاسم قوله للاشارة آه فان كلمة قد المفيدة للتقليل تشعر بوجود
غير جملة كثيرا والكثرة دليل الاصالة قوله ولو كانت قسمية انما تعرض للقسمية
بخصوصها لما قال ثعلب انه لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه قوله
متمكنين بها لا طائل تحته قال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون
انشائية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم انما ٢ من ايهام لفظ الخبر
وليس خبر المبتدا يحتمل الصدق والكذب قوله والانشائية حالا من احواله لان
الانشا اعلام حالة غرض المتكلم من الاستفهام والتمني والترجي والطلب والندا
والتعجب وغير ذلك قوله بان الخبر يجب آه اي مدلول الخبر يجب ان يكون حالا من
احوال المبتدا فيه انه ان اراد انه يجب ان يكون مدلوله الصريح كذلك فيجب تاويل
جملة الخبرية الواقعة خبرا في نحو زيد قام ابوه لان قيام الاب ليس حالا من احوال
زيد وقد اعترف به السيد في بحث تعريف الدلالة به وان اراد ما هو اعم من مدلوله الصريح
والضمني فلا اشكال لان قولنا زيدا ضربته يدل على كون زيد بحيث يتعلق به طلب الضرب
كما ان زيد قام ابوه يدل على كون زيد بحيث قام ابوه فتدبر قوله والانشائية حالا
من احواله لان للانشا اعلاما من حالة غرض المتكلم من الاستفهام والتمني والترجي
والطلب والندا والتعجب وغير ذلك قوله واستحقاقها آه عطف تفسير لكونه مفعولا
في حقها لدفع ما توهم من ان التاويل بمقول في حقه يستدعي تقدم هذا القول فلا
يصح زيدا اضربه الا بعد تقدم اضربه قوله ولو بالاخراء اي بالتقدير كما في قوله تع

ومن لم يجد

ومن لم يجد فصيام ثلثة اي فعليه صيام ايام اوفي بحث ع في الصحاح جا فلان بالاخرة بفتح
الخاء اي اخيرا لاشتمالها على العايد اي المسند لانه المقصود بالافادة ومحلها ما يتوجه
به وهو المسند اليه قوله اصلا لا باعتبار العايد التي اشتمل عليها الجملة لعدم كونها حالا
من احواله ولا باعتبار ما تقتضيه العهد التضمن قوله فانه وان لم يكن آه اي وان لم يكن
المبتدا محلا للعايد التي اشتمل عليها الجملة لكنه محل العايد التي تضمنها الجملة باعتبار
الرابطة فان قولنا زيد ابوه منطلق يتضمن كون زيد بحيث ينطلق ابوه وهذا اولى
مما ذكره المحشي من تضمن المدح والذم وغير ذلك لظهوره لانه باعتبار الرابطة
واطراده في كل مسند جملي قوله وكذا لابد آه اما في المشتق المسند الى متعلق المبتدا
فلاجل ان يصير المبتدا محلا للعايد واما في المسند الى المبتدا فليلا يبقى بلا فاعل
قوله العرفج بفتح العين المهملة وسكون الرا المهملة وفتح الفا والجيم واحده عرفجة
قوله السهل وفي زعم العليط سترا قوله كلمة تاكيد لضمير المبتدا او الالتزام الفصل
بين المؤكد والمؤكد فصار بمعنى الفعل لدلالته مع كان على معنى مقترن بالزمان الماضي
فقد بقولنا كان زيد خائفا قوله والا النصب آه اي لو كان من عليه متعلقا بالاسم
والخبر محذوفا اي لا بد من عايد لها لكان منصوبا منونا لكونه ح مشابها بالمضاف
في عدم تمامية بدون المتعلق واسم لا اذا كان مضافا او مشابها بالمضاف ينصب
وفي الاكتفا على المانع اللفظي اشارة الى انه لا تفاوت من الوجهين بحسب المعنى فان البد
في اللغة الفراق في الصحاح لا بد منه اي فراق عنه ولا تفاوت بين ان يقال لا فراق
من العايد للجملة وبين لا فراق للجملة من العايد في افادة كل منهما اشتراطها بالعايد
ولزومه اياها قوله لانه للعهد اختلف في الرجل هل هو بمعنى كل بجعل الممدوح بمنزلة
جميع افراد الرجل مبالغة او بمعنى الجنس بجعله بمنزلة الجنس مبالغة او بمعنى رجل منهم
بحسب الوجود والمختار هذا لان الابهام يناسب الكمال والتعظيم وتنوينه تخفيه وجمعه

نحو نعم الرجلان ونعم الرجال وكون اللام فيه عابدا فقد قيل على الاولين لشموله على المخصوص
وغيره وعلى الثالث مطابقة له ودفعه الرضي بانه لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان الرجل
مطابق لكل فرد وليس نعم الرجل من قبيل الوضع الظاهر موضع المضمر على ما توهم كيف
وقد صرح في شرح التلخيص بان من وضع المظهر موضع المضمر وقولهم نعم رجلا مكان
نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم المسند
اليه وعدم قرينة تدل عليه جاز قياسا في الخبر وغيره كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة
اي ما هي قوله عند الاخفش يجوز مطلقا اي في الشعر وغيره بلفظ الاول وغيره والاية
مثال لهما قوله لا حاجة الى العايد يعني انه انما يحتاج الى العايد ليصير الجملة بسببه متضمنا
للفايدة التي يكون محلها المسند واذا كان الخبر نفس المبتدا فالمسند اكمل للفايدة التي
يشملها من غير حاجة الى الرابطة قوله عين المبتدا اي معنى قوله وهو صفة اي مجموع
الجار والمجرور صفة فيقدر مستقرا على الخبر كيلا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة
بالاجنبي قوله معرفا باللام اي بلام العهد الذهني لانه في المعنى كالنكرة قوله ولقد
امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني فان يسبني صفة اللئيم
وليس حالا لعدم افادته المقصود وهو التمدح بالحلم والمعنى استمر في المرور على اللئيم
حاله وصفته السب تمضيت عنه وما تعرضت له ثم قلت انه لا يقصدني بل غيري
وكلمة ثم هو العاطفة وقد يلحقها التاء عطف الجمل قوله والعامل فيه الخبر اي واكثر الخبر
كابن ستين كما بيانه قوله اذا كان ظرفا اي اذا كان الحال ظرفا او العامل ظرفا قوله
وسماعي في غيره لكن اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر فان ذلك لمن عزم
الامور اي منه واما في المنصوب فبشرط كونه منصوبا بالفعل لفظا او بالصفة
محلا نحو زيد انا ضارب ولا تخص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين وكذا
في الرفع لا في الضمير المرفوع لكونه عمدة قوله الكر اثنى عشر الى آه لما كان ما في الحاشية

عزواف

عزواف بتفسير الكرمانية المحشي فالوسق بالواو وسكون السين المهملة والقاف على
هذا حمل البعير على ما في الصحاح نقلا عن الخليل والمد بضم الميم وتشديد الدال
المهملة كيل يجمع فيه المن والمن رطلان والرطل اثنى عشر اوقية والاوقية هو
اربعون درهما كذا في القاموس قوله ان ظرف الزمان آه في شرح الالفية للشيخ السيوطي
لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفايدة هذا هو
المشهور واجازه قوم ان كان فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء الحر واجازه بعض
المتاخرين بشرط الفايدة وعليه ابن مالك وضبطها بان يشابه اسم العين اسم المعنى
في الحدوث وقتا دون وقت نحو الهلال الليلة والرطب شهري ربيع او يضاف اليه اسم
معنى عام نحو اكل يوم ثوب اي لبسه او نعم والزمان خاص نحو نحن في شهر كذا او يسئل
به عن خاص نحو في اي الفصول نحن ويجوز الاخبار عن اسم المعنى مطلقا سواء وقع
في جميعه نحو حمله وفصاله ثلاثون شهرا او اكثره نحو الحج اشهر معلومات او بعضه نحو
الزيارة يوم الجمعة انتهى وفي شرح التسهيل مذهب الجمهور انه لا يجوز الاخبار بظرف
الزمان عن الجثة سواء نصب او جر يعني من غير تفصيل وتاولوا ما ورد من ذلك
على حذف المضاف وفي الجواب ظرف الزمان لا يجوز خبرا الا عن حدث مستمر اي لا يكون
خبرا عن اسم عين وعين حدث مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا يجوز طلوع الشمس يوم
الجمعة لعدم الفايدة وذلك لان زيدا لا يقع يوما وينقطع يوما لان زيدا يوم الجمعة هو
الذي كان يوم السبت وكذا طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم
انتهى فعلم انه ما نقله المحشي من اطلاق الحكم للمذكور للمذهب المشهور والتفصيل الذي
ذكره الشارح الرضي موافقا لابن مالك مذهبه فما قيل ومن العجايب ما وقع لبعض في
هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان غير مفيد
لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه

بل قولنا الزمان الخريف معتبر لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ولا يخفى
ان الزمان الخريف من قبيل الهلال الليلة الجمعة فلا اعتراض على ما نقل الا على ما قالوا
ليس بشيء قوله لا يقع جاريا اي لا يقع خبرا ولا صفة ولا صلة ولا حالا قوله
لان العين آه وذلك لان الزمان باعتبار تجدده ظرف للامور المتجددة قوله وفيه
ان الظرف مطلقا سواء كان زمانا او مكانا متعلق بالحصول فظرفيته والحصول
معنى فالظرف مطلقا لا يقع جاريا على اسم العين فلا وجه التخصيص بالزمان
قوله وان المعنى آه اي ان اسم المعنى لا يتعلق بالزمان باعتبار ذاته بل باعتبار
حدوثه مقارنا اياه وهذا التعلق حاصل لاسم العين ايض فلا وجه لتخصيص اسم
عين بانه لا يقع ظرف الزمان جاريا عليه فان قيل مراده القائل ان اسم العين لا تعلق
لحدوثه بالزمان المخصوص حتى يفيد الاخبار به لحصوله في جميع الاوقات قلت
فلا يكون دليل يثبت الحكم المطلق لعدم جريانه في الاعيان المتجددة وجريانه
في المعاني المستمرة قوله لان الازمنة اي الجزئية المعينة هذا الوجه لو تم لدل
على عدم جواز جريان ظرف الزمان على اسم المعنى ايض لان المخلوقات شاملة للمعاني
ايض والقول بان مقصوده بيان وجه التخصيص ظرف الزمان بذلك الحكم واما ذكر
حكم العين فلاجل ان حكم ظرف الزمان والمكان لاسم المعنى وليس للاحتراز عن
اسم المعنى بعيد لانهم صرحوا بان ظرف الزمان يقع جاريا على اسم المعنى قوله معها
اشار بذلك الى ان ظرفية الزمان ليس معناه المقارنة بينهما في الحدث قوله بعضها
بها اي بعض المخلوقات بالازمنة الجزئية قوله الا البعض لان ظرفية المكان على
حقيقته وهو شغله اياه قوله خلافا للكوفيين في شرح التسهيل منع الكوفيين
النصب والجر بفي وسندهم صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق
وفي الرضي خلافا للكوفيين لان في عندهم توجب التبعيض فلا يجوز ضمنها في يوم الجمعة

وهو

وهو مشعر بان الخلاف في الجر بفي قوله وانه لم يستغرق اي لم يستغرق ذلك المعنى
جميع الازمنة او الاكثر بل وقع الفعل الاكثر في الزمان قوله فالاغلب نصبه او جره
سواء كان الزمان معرفا او منكرا نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او
في يوم الجمعة وربما رفع قوله بالاتفاق بين البصريين والكوفيين قوله واما قوله تعالى
اشهر معلومات آه حيث لم يستغرق افعال الحج لجميع ازمنة الاشهر اعني شوال
وذي القعدة وعشر ذي الحجة ولا الاكثر قوله يستغرقه لجميع الاشهر ولعل تلك
الاشهر محلا لها سوى افعال الحج قوله فان كان غير متصرف وهو ما لم يستعمل الا
منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن والمتصرف لا يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره
بمن كذا في الرضي قوله فلا كلام آه بل يجب نصبه نحو زيد عندك الا اذا كان خبرا
عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك فانهم جوزوا رفعه في السعة
قوله اي مكانك آه يعني انه باق على الظرفية والمضاف محذوف اما من المبتدا
او من الخبر وهذا عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه
بظرف قوله فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك ان اصل
الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر قوله متصرفا احترز عن غير
المتصرف ونحو معنا نحو مجلس ضحوة فانه يلزم النصب على الظرفية اجماعا
قوله موقتا محدودا الموقت المعين ولا احترز به عن المبهم والمحدود وما ضرب له
حد واحترز به عما اذا كان غير محدود اي مختصا فانه لم يجوز الرفع ولا النصب نحو
زيد دارك وبستانك الا فيما سمع نحو زيد حيثك ولا يقاس عليه زيد بيتك
ولا نحوه كذا في شرح التسهيل قوله وسرى عليه وزنه اصدر سرى يسري قوله واما
انتصاب نحوه آه اي انتصاب فرسخين وميلا ويوما وليلة مع كونه محدودا واخبارا به
عن اسم عين لارادة تقدير المسافة ويجوز رفعه وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة

فرسخين قوله ولم يصح نسبة التعدد آه لان الظرف مذكور لامقدر قوله وذكرها
في الجملة لان الجملة مقدرة لامقدر بها قوله من حيث انه جملة فيكون التمييز لمتعلق
ما انتصب عنه قوله او من حيث انه جملة فالتمييز لما انتصب عنه قوله اي مفروض آه
كونه جملة باعتبار بناء ان الظرف مفروض متصفا بالجملة والغرض راجع الى وصف
الالتصاق بالجملة باعتبار فرض الجملة ولا يخفى تكلفه قوله لحاق الجزئي بالكلي بمعنى
ان الظرف فرد من افراد الجملة لالحاق الجزء بالكل اذ ركني الجملة المسند والمسند اليه
قوله واحسن التوجيهات آه اذ لا يخفى ركاكة ما سواه قوله غالبا ولذا اشتهر بينهم
ان الظرف المستقر ما يكون عامله محذوفا من افعال العامة والتحقيق انه ما حذف
عامله واستقر عامله قوله فمعناه ساكن غير متحرك لاحاصلا وكاينا فالعامل من
افعال الخاصة فلذا جاز اظهاره قوله اتفق النحاة على ذلك في شرح التسهيل
قال البعض المتاخرين في الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا اربعة مذاهب
احدها انهما من قبيل المفرد فيكون العامل فيهما اسم فاعل الثاني انهما من قبيل
الجملة فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان واستقر وهو اختيار جمهور البصريين والثالث
انه يجوز ان يكونا من قبيل المفرد وان يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتاخرين
الرابع انهما قسم براسه واليه ذهب ابن السراج قوله ولا حاجة الى اعتبار امر آخر
لان معنى زيد مظروف للدار من غير اعتبار امر آخر فما قيل ان الظرف يكون ظرفا لامر
من الامور زيد من قيامه او حصوله فلا بد من تقديره ليس بشيء قوله بتاويل بان
يقال معنى زيد حصل في الدار موصوف بالحصول في الدار قوله والقياس على نحو اه
فان المتعلق ههنا فعل بالاتفاق لان الصلة لا تكون الا جملة وكذا المبتدأ النكرة
المصدر بكلما اذا دخل الفاء في خبره لا يكون صفته الا جملة قوله المتبادر الى الذهن اه
المتبادر محل تردد فان المتبادر من الظرف الواقع خبرا معنى المفرد لانه سهل

ارتباطا

ارتباطا بالمبتدأ قوله ولا يخفى يعني ان عدم افادة الظرف الواقع خبرا للزمان
وعدم افادة تقوي الحكم تقوي كون متعلقه مفردا ولو كان متعلقه الفعل لافادة
الزمان لسبب صيغة الفعل المقدر ولافادة التقوي باعتبار تكرر الاسناد الحاصل
من اسناده الى الضمير المستتر الراجع الى المبتدأ ولا يخفى ان هذا القول على عدم تحمل
الظرف للضمير ولافادة التقوي قوله الاحكام الخمسة آه اي الوجوب والندب والحرمة
والكراهة والاباحة كما يكون في الشرع باعتبار لزوم الفعل او الترك او رجحان احدهما
او تساويهما يكون في النحو بالاعتبارات الواقعة عن اصحاب تلك العلوم الا انهم يعبرون
عن الحرمة بالامتناع وعن المندوب بالاولوية وعن الكراهة بالضعف وعن الاباحة
بجواز الامرين قوله اشتمال الدال على المدلول بقرينة ان المبتدأ لفظ وما له صدر الكلام
معنى قوله نحو غلام من جاءك فان استفهام المضاف اليه يسري الى المضاف ولذا
يكتسب التعريف منه قال صاحب الكشاف في متشابهاته في تفسير قوله تعالى وما علمتم
من الجوارح ان تقدير المضاف لا يبطل كون ما شرطية لان المضاف الى الاسم الحامل
لمعنى الشرط في حكم المضاف اليه فيقول غلام من تضرب اضرب كما يقول من تضرب
اضرب قوله مسامحة اجراء لصفة الدال على المدلول قوله ولو بنوع تضمن اي ولو كان
الشرط بنوع تضمن كما في المثال المذكور فان تقدم المبتدأ فيه واجب لتضمنه معنى الشرط
باعتبار مشابهته للشرط في تسببه لما بعده قوله وبالجملة ما يغير الكلام آه فان قيل
هذا الدليل لا يجري في ضمير الشان ولام الابتداء قلت معنى المغيرات يحدث في الكلام
معنى زائد على اصله ولا شك ان ضمير الشان يحدث فيما بعده كونه مفسرا له ولام
الابتداء يحدث معنى التاكيد فيما بعده قوله انه المختار اي كون من مبتدأ وابوك خبره
قوله بالمثال المتفق عليه اي على كون من فيه مبتدأ وما بعده خبره نحو من جاءك فان
الجملة الفعلية لعدم صلاحيتها للابتداء تعين كون من مبتدأ قوله بل عند سيبويه على ما

صرح به في الرضي ومن قال لم ينقل ذهب اليه غير سيبويه لئلا يدخل فيه تابعوه
لم يات بشيء لان الكلام في اصحاب المذاهب دون التابعين قوله فاذا قيل من جبريل
يجاب بما يفيد تعينه وتشخصه من انه ملك كذا وكذا قوله والمعرفة الاولى اي معناه
النجار ام الخياط غير مسلم لصحة الاخبار بالكنى والالقاب في الجواب عن قولك
من زيد بان يقال هو ابو عمرو او الغط مع عدم كونهما اوصافا لانهما من اقسام العلم
والجواب عنه انما يجاب في السؤال عن الالقاب والكنى لانها في معنى الذات المعينة
المسماة بهذا الاسم على ما ذكره المحقق الفاضل الكاشي في شرحه من انه انما يجاب
بزيد مثلا لان معنى زيد هو البشر المتصف بصفات معينة قوله وكذا الثانية
اي الوصف معين للجزئية ايضا ممنوع لانه لما كان المراد به الذات المعينة الموصوفة
بهذا الوصف يصح الاخبار عنه بزيد سواء كان زيد بزيد الذات ويحكم بالاتحاد
بينهما او يأول بما يسمى بزيد والجواب ان المراد الوصف متعين للجزئية في الجواب
السؤال المار من انها المسؤول عن العارض المتخصص وتأويل الوصف بالذات
والذات بالوصف بعيد قوله ويتطرق الابهام اي يتطرق في هذه المسماة على المتكلم
لا بوجه لها تنكير الاتراه انما نشأ من قبيل حمل المتكلم لا من حيث الوضع قوله ولا يخفى
ضعفه لان كلمة من دال على واحد مبهم من ذوي العلم صالح لكل واحد منها على سبيل
البدل كرجل وكون كل واحد من المسميات التي هي مدلولها معرفة ولا يقتضي كونها
معرفة قوله والضابط آه فيه اشارة الى كونهما معرفتين اي معلومتين للسامع لا
ينافي كون الكلام المركب منهما مفيدا لجواز كون النسبة بينهما مجهولة بحيث يجوز السامع
كونهما متعددين في الخارج فيفيد السامع الحكم باتحادهما في الخارج قوله بكونه وصفا
اي امرا قائما بالاخرى قوله فجعله خبرا مثلا اذا عرف السامع زيدا بعينه وعلم انه
كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرف

ذلك

ذلك قلت زيد المنطلق وان كان طالبا للتعيين ذلك المنطلق قوله ويقول من المنطلق
قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه
اي لعابه مثل لعاب الافاعي بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء والخبر مقدم
لعدم الالتباس لوجود القرينة الا ترى العسل والجنى مما يجتنى قوله وتوحد ظرف
استتار اي اجنبية واخذه والعاسل من يأخذ العسل من بيت النحل وصفه
بالطيب والنظافة اذ لم تمسه الايدي من احبائه كذا في شرح المفتاح الشريفي قوله وفيه
ان هذا الوهم لا يخفى ان القائل بامر التساوي الفاضل الهندي وهو قرر التساوي بكونهما
متساويان في رتبة التخصص فلا يرد عليه ما ذكره الفاضل المحشي ولعل مسالة
التساوي في التخصص مختلف فيه ففي شرح التسهيل للفاضل المصري ان المعتبر التساوي
في اصل التخصص لا في قدره كما اختاره الشارح رح وذي العباب او كانا متساويان نحو افضل
منك افضل مني فانهما مخصوصان بنوع واحد من التخصص وهو التخصيص بالمعهود
قوله لفوات التفضيل المطلوب في المقام قوله فيه ان الخبر لا يكون فعلا آه اي المفرد بالفعل
الفعل الاصطلاحي ومعنى قوله ان يكون مسندا اليه متحملا لضميره فيرد ان الخبر لا يكون
فعلا حرفا بل جملة وليس الفعل هاهنا بالمعنى اللغوي لانه يحتاج الى التأويل بكونه مدلول
الخبر فعلا له وبعض قوله مثل اقائم زيد فان الخبر فعل المبتدا بهذا المعنى مع عدم
وجوب تقديم المبتدا على الخبر قوله المراد بان فعل صورة والخبر وان كان جملة في الحقيقة
فعل صورة لاستناد الفاعل وكونه امرا صوريا قوله وفيه انه لا حاجة الى لفظه آه
يعني اذا كان المراد الفعل صورة خرج نحو زيد قام ابوه عن الفعل فلا حاجة الى لفظه
مع ان المصنف رح صرح في شرحه بانه احترز عنه قوله ذلك المبتدا مشتمل آه فهو داخل
في قوله واذا كان مشتملا على ما له صدر الكلام قوله لوجوب تقديم المبتدا الا انه ان قدمت
الخبر مع الا يلزم قصر الحكم قبله وان قدمت بدونه الا انعكس المعنى كما مر في تقديم الفاعل

وتاخيره قوله لتكرار العلم في وجوب تقديم الفاعل وتاخيره قوله من لم يقل آه يعني ان
بعضهم ذهب الى جواز تاخير المبتدا اذ كان الضمير بارزا حتى قيل ان قوله عموا وصموا
كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا وكثيرا والذين مبتدا اذ تقدما الخبرين ولم يلتفت
الى الالتباس بالبدل والفاعل لانه مندفع بادنى تامل وهو لزوم عود الضمير قبل ذكر
المرجع على تقدير البدل ولزوم خلاف الاصل على تقدير الفاعل لان الاصل ان يكون
الالف والواو ضميرين لا مجرد علامتين قوله نحو غلام زيد راكب اي على ما قال الجار
والمجرور متعلق براكب متضمن لمعنى الاستفهام واجب تقديمه على المبتدا دون تقديم الخبر
قوله منحصر سواء كان الخبر كلمة الاستفهام نحو اين زيد او مضافا اليها نحو غلام من زيد قوله
واما الجواز آه مع ان الموصول مع صلته ككلمة واحدة لا تؤثر في صلته معنى فلم تخل صدارته
لو قوعه صلة قوله بسبب الجار اي حرف الجر لكون الفعل قاصرا عن الوصول الى المجرور قوله
ليس الا في الظرف المستقر فان في الظرف الملغى يجوز تقديمه على عامله الخبر نحو على الله عبده
متوكل قوله بان يتوسطاه بان يقال على زيد التمرة مثلها قوله لعدم طرده في مثل غلام رجل
مثله فان تقديم الخبر ههنا واجب لكون المبتدا محتملا لضمير راجع الى متعلق الخبر وهو رجل
لكونه مضافا اليه مع انه ليس تعلق رجل بغلام تعلق المعمول بالعامل بناء على ان العامل
في المضاف اليه هو حرف الجر المقدر واما على راي من قال ان العامل في المضاف اليه هو المضاف
فطرده ظاهر قوله اذا جعلته مبتدا بان نصبت قرينة على كونه مبتدا والا فغلام
رجل متعين للابتدا قوله بشرط ان لا يكون ان بعد اما قيل اذ لم يكن ان فيما بعد
موقعا للمبتدا الغير المستعمل نحو لولا انك خارج وخرجت فاذا ان الشيء حاضر قوله لصدارة
اي صدارة ان فلا يجوز تقديم ما في خبره قوله لانها موصولة لا نها لا تتم جزءا من الكلام
الا بصلتها اعني الجملة التي بعدها قوله لانها جملة تامة اي ان المكسورة مع اسمها
وخبرها جملة تامة غير ماول بمفرد والمبتدا يتعين ان يكون مفردا لفظا او تاويلا قوله لجوازه آه

تحتمل معناهما لتقدمهما لمشابهة التخصيص

اي لا يرفع

اي لا يرفع مجيء خبر المبتدا بعد خبر ان اللبس اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او
يظن في الظرف تعلقه بخبر ان قوله وجوازه آه اي يجوز حمل المخاطب على سبق لسان
المتكلم بناء على ان صدر الكلام موقع ان المكسورة لا المفتوحة قوله للتقليل اي مع
التحقيق لان التحقيق لا ينفك عن قد اصلا كما يجيء بناء على انه الاغلب اذا دخل قد على
المضارع والتقليل بالنسبة الى مواضع عدم التعدد وان كان التعدد كثيرا في نفسه
قوله او التحقيق آه اي لمجرد التحقيق نظرا الى كثرة مواقع التعدد في نفسها كما في قوله
تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء قوله اما بحيث يصح بان يصح جعل كل واحد منهما
خبرا للمبتدا بدون الاخر قوله او واجب آه لانه لا يصح الاخبار عن ضمير التثنية بعالم
بدون ضمير جاهل قوله وحينئذ يجب العطف لان ترك العطف توهم كون كل واحد
خبرا برأسه قوله وتوجيهه آه دفع لما يرد من ان العطف يقتضي شركة المعطوف
والمعطوف عليه فيما يصح ويمتنع له بالنظر الى ما قبله فالواو يفيد شركة جاهل
بعالم في كون كل واحد خبرا لما قبله وهو فاسد اي توجيه العطف ان يعتبر العطف
سابقا على الحمل ثم يجعل المجموع خبرا عن المبتدا على ارادة التفصيل بين جزئي المبتدا
وتوزيع الجزئين عليهما بان يكون احد الجزئين لاحدهما والاخر للاخر قوله اعتمادا على
فهم السامع يعني ان السامع يفهم ان الجزئين متضادين فلا يمكن الاخبار عنهما الا
باعتبار تعدد والتفصيل بين اجزاء المبتدا قوله ولكن في المعطوفين آه والا
لكان كل واحد منهما مرتبطا برأسه قوله لان المبتدا اي هما مفكوك تقديرا اذ لا اتصال
بين الشخصين الذين هما مرجع المبتدا بخلاف ما اذا لم يكن المبتدا مفكوك تقديرا
بان يكون بين الجزئين اتصال كما في قولك للابلق هذا اسود وابيض فان في كل من الجزئين
ضميرا راجعا الى المبتدا الا انه اذا جاز ارجاع الضمير اليه باعتبار امر خارج عنه
متعلق به كما يقال النارنج اصفر اي قشره ويجيء تفصيله قوله جاز ان يكون قوله آه

بان يراد من غير تعدد المخبر عنه حقيقه قوله ويوبّنه آه فانه لو كان مثل هما عالم وجاهل
داخلا في صورة التعدد لم يصح الحكم باستعمال الخبر المتعدد مطلقا بالوجهين اذ
استعماله بالعطف واجب وانما قال يوبده اذ يمكن ان يقال مراده بقوله يستعمل
علي الوجهين اعم من جواز الوجهين او تعين احدهما قوله لان المقصود اي مقصود
المتكلم بقوله هذا حلو حامض اثبات الكيفيه المتوسطه بطريق اللزوم بناء علي
بين الطعمين في جميع اجزائه لانها الطعم الظاهر المدرك فيه لا اثبات كل واحد
من الطعمين ويستفاد من اثبات طعمين ثبوت الكيفيه المتوسطه بطريق اللزوم
بناء علي ان الطعمين امتزجا واختلطا في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالاخر وحصل الكيفيه
المتوسطه قوله فعلي هذا القول اي علي القول بكون المقصود اثبات الطعمين قوله وعلي
ما قلنا من ان المقصود اثبات الكيفيه المتوسطه قوله قلنا جاز آه يعني انما يلزم الضمير
في المسقط قوله اذا كانت مسندة الي شي يرتبط به اما اذا لم تكن مسندة الي شي كما في
ما نحن فيه فان المسند هو مجموع الصفتين وكل واحد منهما جزء المسند فيجوز خلوها
علي الضمير لانها ح تكون بمنزلة الضاد من ضارب في زيد ضارب هذا لكن جواز
استعمال الصفه غير مسندة الي شي ممنوع لابد له من شاهد وقد نص الشيخ الرضي
في بحث الاضافه بانه لا يجوز بقاء الصفه بلا مرفوع في الظاهر لقوة شبهها
بالفعل ومن هذا الظهر ان الانسب بقواعد العربيه ان في كل منها ضميرا يعود
الي المبتدا وان كان الانسب من حيث المعني ما ذهب اليه المحشي فتدبر وقال ابن يعيش
ان في كل منها ضميرا من حيث انهما مشتقان من الفعل وضمير واحد من ان المجموع خبر
ولا يخفي ما فيه من التعسف قوله ان قلت فينبغي اي اذا لم يكن ضمير المبتدا في شي
من الجزئين فينبغي ان لا يثني ولا يجمع ولا يونث عند تثنية المبتدا وجمعه وتانيثه
مع ان الاستعمال علي خلافه اذ يقال هما حلوان حامضان وهي حلوة حامضة

الطعمين

كالسكنجبين مركب

وهي حلوة

وهي حلوة حامضة قوله لما لم يكن المجموع آه وذلك لان المجموع انما يقبل الاعراب
اللفظي والمحلي اذا اعتبر التركيب فيه ولا تركيب بين الجزئين هو هنا اما الاسنادي
والاضافي والتوصيفي فظاهر واما الامتزاجي فلان المركب الامتزاجي من الاسماء
اما ان يتضمن حرف العطف نحو خمسة عشر او حرف الجر نحو بيت بيت او لا يتضمن الحرف
وهو لا يكون الا علما قوله واعلم انك آه لما بين احوال الجزئين فيما اذا اتصف كل
المبتدا بكل واحد منهما انجر الكلام الي بيان احوال الجزئين فيما اذا اتصف جزء من المبتدا
باحدهما وجزء اخر بجزء اخر والجزءان متصلان لتشاركهما في الاحكام فقال واعلم
قوله فحكمه حكم هذا حلو حامض في جواز العطف وتركه وكون الترك اولي وخلو الجزئين
عن ضمير المبتدا قوله قيل هذا الوجه آه قايله السادح للرضي وهو الموافق لقواعد
العربيه قوله لشهادة مطابقتها آه يقال هما ابيضان واسودان وهم بيض وسود
قوله كالمطابقه في المثال المذكور اي هذا حلو حامض في انه لما اجري الاعراب علي
كل واحد من الجزئين قس عليه سائر الاحوال قوله ولان الضمير آه هذا الجواب مما اورده
الشيخ سكس في حواشي الرضي وحاصله ان الحكم في قولنا هذا اسود وابيض انما هو
باعتبار اتصاف بعض المبتدا بالسواد وبعضه بالبياض فيجوز ان يكون الضمير في
كل من الجزئين راجعا الي الابعاض المستفاده من الكل فاذا كان بعض من شي
واحد اسود وبعض منه اخر ابيض يفرد الضمير فيهما واذا كان البعضان كذلك
تثني واذا كان الابعاض كذلك تجمع واذا كان البعض مونثا يونث قوله لا الي
نفسه اي لا يكون راجعا الي نفسه حتي يكون مطابقتها دليلا علي ان في كل منها
ضمير المبتدا قوله فيكون من قبيل هما عالم وجاهل في ان المبتدا متعدد في الحقيقه
اعني الجزئين الا ان الجزئين متصلان فيما نحن فيه منفصلان في هذا المثال
قوله ويدفع الاخير آه اي يدفع الجواب الاخير بانه لو كان الضمير في كل منها راجعا

الى الابعاض لزم ان يجوز تثنية الضمير وجمعه في الخبرين مع افراد المبتدا
بحسب تعدد ابعاضه بان يتصف البعضان او الابعاض منه بالسواد والبعضان
الاخران او الابعاض منه بالبياض قوله الجزء الجامع بين الحلاوة والحموضة
لا يخفى ان المناسب لما اختاره من ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة ان يفسر
المز بما بين الحلو والحامض على ما في الصحاح شراب مز ورمان مز بين الحلو والحامض
قوله لهذه الصورة اي ما يكون التعدد فيه بحسب اللفظ فقط دون المعنى قوله
لا يجوز العطف فيه اصلا فكيف يصح اطلاقه قوله وفي هذه الصورة ترك العطف
اولى مثل قولهم هذا جايع نايع على ان يكون التابع اتباعا للجايع واما على ما زعم بعضهم
من ان النوع العطشان فهو من قبيل التعدد الخبر لفظا ومعنى مثل زيد عالم عاقل فيجوز فيه
الامران من غير اولوية قوله انه من باب التاكيد حقيقة قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي
على ضربين لانك اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد او تقويه بموازنه مع
مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا فليس من باب تعدد الخبر فهو خارج من
المقسم فلا اشكال في صحة اطلاق قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى بل امتناع
تعدد الفاعل فان المراد منه بغير العطف فلا اشكال في جوازه مع العطف قوله الا ان الفاء
قوله ان المراد بالشرط المعنى المصدري اعني الاشتراط كما فيه اذا زيد حرف الشرط
قوله ليس معنى الشرط آه فان الشرط قد يكون سببا من الجزاء نحو ان كان النهار موجودا
فالشمس طالعة وقد يكون بيانا لسببية امر بالك نحو ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة
قوله فلا يرد آه لان الصوفي التعبير بهم ملزوم لصدورها من الله تعالى قوله يوافق
كلامهم المتن آه حيث قال وكلمة المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية
الثاني قوله فان الجملة الجزائية آه دفع لما يتوهم من ان دخول الفاء بمنزلة الجزاء فيجب
ان يكون مضمون الجملة الجزائية سببا عما قبلها الا اخبار بها وحاصله ان الجملة الجزائية قد تفيد

بهاماهو

١٢٦

بها ماهو لازم لمعانيها كالاخبار ح كما في قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس اي
ان اكرمتني اليوم فقد اعلمتك باني اكرمتك في امس قوله وفي المطول ان الجمل
الجزائية كثيرا ما تورد للاغراض اخر سوى فايدة الحكم ولازمها ونحن فيه
كذلك فان المشركين لما جهلوا مكان النعم لم يشكروا المنعم بها صار ذلك سببا
للاخبار لصدورها منه تعالى قوله وذلك ظاهر لان الصوفي متاخر عن الصدور
فكيف يكون سببا له لان المعلوم اي من المعلوم استناد اللصوق الى ما هو صفة
سببية اعني الايجاد والاعطا واما كونه مستندا الى الصدور المعلول ليس
الذي هو صفة النعم فغير معلوم وهذا البحث مبني على ما حققه السيد الشريف
في تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ من ان الفهم صفة المعنى والسامع ولا
يصير بالتقييد بقوله من اللفظ صفة اللفظ فلا بد ان الصدور وان كان
الصفة النعم لكنه بعد التقييد بقوله منه صفة له تعالى وهو بعينه معنى الايجاد
والاعطا الا انه مركب لا يشتق منه بخلاف الايجاد والاعطا كما ذهب اليه المحقق
التفتازاني قوله وخيلا في هذا المعنى اي معنى السببية لانه ليس من كلمات الشرط
لكن وما قوله خالف الشرط آه مع كونه جزءه كالجزاء الذي يجب فيه الفاء اعني الجزاء
الذي لا يمكن وقوعه موقع الشرط فلا بد ان الشرط ايضا قد يجوز ترك الفاء
في جزائه بان كان الجزاء مضارعا مجردا عن لم او مصدرا بلا قوله في جواز ترك الفاء
في خبره وان قصد سببيته على ما نص عليه الشارح الرضي كما قيل ان قصد السببية لازم
للشرط او لا فايدة له سواها بخلاف المبتدا فانه يصح قصدها وعدمه فالفاء لازم
بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ليس بشيء
قوله وفي جواز كون الظرف يعني انه لما لم يكن المبتدا المتضمن للشرط شرطا في الحقيقة
جاز ان لا يكون ما بعده مصرحا في الفعلية بل يكون مما يعد معه الفعل كالظرف والجار

اي من المعلومة

والمجرور وكذا في جواز ان لا يكون مبهما او الا يكون ما بعده مستقبل المعنى كما سيما الشرط
نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية قوله تعريف الجزئين لا دخل
لتعريف الجزء الثاني في حصر المسند اليه على المسند لان تعريف كل من الجزئين يقتضي
حصره في الاخر فكان اللائق ان يقول تعريف كل من الجزئين يقتضي حصره في الاخر
وكلا الحصرين غير مستقيم اما حصر المسند على المسند اليه فظاهر لان الاسم الموصول
بفعل او ظرف لا ينحصر في المبتدا المتضمن واما حصر المسند اليه في المسند فلان
المبتدا الداخل آه وبما ذكرنا ظهر لك ان تعريف الجزئين ليس للحصر قوله من هذا
الباب اي من باب المبتدا المتضمن لمعنى الشرط قوله لان التعريف باسم الاشاره
فلا يكون تعريف ذلك يفيد الحصر قوله فنقول انه اي التعريف بلام الجنس لا يقتضي
الحصر مطلقا في جميع الموارد بل قد يكون للحصر وقد لا يكون نص عليه في المطول قوله
محمول على التمثيل وكاف محذوف كما في قولنا زيد الاسد قوله والحق ان التعريف
اي تعريف اسم الاشاره اذا اشير به الى الجنس بمعونة كونه في مقام ضبط المبتدا
المتضمن يقتضي حصره في الاسم الموصول والموصوف المذكورين والا لم يحصل الضبط
قوله ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط بدليل تخالفهما في الاحكام
فان التضمن يقتضي وجوب الفا وقلب الماضي مضارعا وجزم الجزا اذا كان مضارعا
وعدم جواز وقوع الظرف والجار والمجرور بعده دون التضمن المذكور ههنا قوله
ذلك اشارة الى المبتدا اي لفظ ذلك اشاره الى مجموع ما يستفاد مما قبله من الشرط
والجزا اعني المبتدا المتضمن الشرط المفرع تضمنه على صحة دخول الفا في الجزا
لا الى ما يستفاد من الشرط فقط اعني المبتدا المتضمن قوله ولا يخفى ورود النقض
ليست منه جهة آه اما على التوجيه الاول فلان التضمن في المواد المذكورة بواسطة
كلمات الشرط واما على التوجيه الثاني فلا ينافي تفريع صحة دخول الفا على الجزا

في تلك

في تلك المواد لان دخول الفاء واجبة فيهما قوله كما سمي الفاعل والمفعول فلانهما في
الحقيقة فعلان لان الصلة لا تكون الا جملة خبرية غيرت الى صورة الاسم لكون اللام
الموصولة في صورة لام التعريف قوله لانهما في حكم لفظ واحد لاتحادهما في الوجود قوله
وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه اي المضاف الى الاسم الموصول المذكور في حكمه
لكون المضاف اليه من تتمة المضاف قوله ينبغي ان يقول آه انما قال ينبغي لما في الرضي من
انه لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد
احدهما لانه لما استعمل كثيرا في الاباحة فجاز الامرين جالس الحسن او ابن
سيرين صار كالواو وقول الشارح اي باحدهما بيان للمراد لا تقدير المضاف كما مر
قوله وهو غير نادر بخلاف الماضي الثاني على مضيه فانه نادر كما مر قوله ليست
او للترديد او لاحد الامرين جريهما على ما هو الاصل وضعه لعدم التردد في وقوعهما
صلة او صفة قوله بل للتخيير فان قلت كلمة او انما تجي للتخيير اذا كان في الامر نص
عليه في الرضي قلت ههنا واقعة في الامر تقديرا اي قل يا نبي او في الدالة كما
في خصال الكفارة قوله فالمراد الجنس وهو من متعين لا عموم ولا ابهام فيه قوله
فتكون الفاء في فانه ملاقيكم زائده كما ذهب اليه الاخفش من جواز زيادتها في جميع
خبر المبتدا نحو زيد فواحد قوله اي كون الموصول المتضمن معنى الشرط مع صلته
وخبره خبرا لان حينئذ يكون الضمير في انه عنه وان الذي بخلاف ما اذا كان
صفة للموت والخبر فانه ملاقيكم كان ضمير ان راجعا الى الموت قوله لما ذكرنا في
وجه المخالفة وهو كونه دخيلا في معنى الشرط قوله ومقتضاه امتناع آه فيدخل
النواسخ لضعف مشابهة المبتدا لكلمات الشرط فلا يصح دخول الفا في خبره
قوله لانها لا تغير معنى الكلام بل تؤكده وتحققه فدخولها كلا دخول فلم يضعف
المشابهة قوله هذا مبني آه اي المراد بقوله والشرط والجزا مجموع الشرط والجزا

كما هو المناسب لما قبله من ان ليست ولعل نحو جاء ان الكلام وهو مبني على انعقاد
الربط الاتصالي بين الشرط والجزاء على ما حققه السيد قدس سره في حواشي المطول
وليس الحكم في الجزاء والشرط قيد له بمنزلة الظرف كما اختاره المحقق التفتازاني
ولا شك ان مجموع الشرط والجزاء باعتبار الحكم الاتصالي من قبيل الاخبار وان كان
الجزاء في بعض الصور انشاء وليس مراده ان كل واحد من الشرط والجزاء من قبيل الاخبار
حتى يرد ما قيل ان الجزاء قد يكون انشاء نحو ان جاءك زيد فاضربه وهذا الايراد مبني
على ان الانشاء يقع جزاء من غير تاويل كما اختاره المحقق التفتازاني وذهب اليه الشيخ
الرضي واما على ما حققه السيد قدس سره من انه لا بد من التاويل قوله فلا ايراد
لا يرد وان يدعي آه حينئذ يجوز ان يكون تتميما للكلام الاول ويجوز ان يكون ايرادا
على الدليل الذي نقله من القوم قوله نقل عن المصرح نقله السيد في حواشي الرضي
قوله منع سيبويه اي ما نقل الزمخشري من منع سيبويه قوله فقد استشهدوا
اي لصحة دخول الفاء لقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه آه تكفي لمنع صحة
الدخول قوله في مخالفة الواضحات آه يعني مجيء الفاء في خبر ان واضح لكثرته ووقوعه
في القرآن المجيد وكلام الشعراء فبعيد منه وقوعه في مخالفة الواضحات قوله القلاء
بالفتح والمد في تاج البيهقي القلاء القليلة والقلا بالفتح والمد آه دشمن
داشتن وفي الصحاح والقاموس وشمس العلوم ما معناه القلى بالكسر والقصر
والقلاء بالفتح والمد البغض فتخصيصه بالفتح والمد وتفسيره به دشمنی ليس بشديد
قوله والدواعي مذكورة في العلم البلاغي من تعينه او الدعاء عليه او تعظيمه او تحقيره
او تافي الانكار لدى الحاجة وغير ذلك قوله لانه ركن بخلاف الفضلة فانه قد يجب
حذفها قوله اصيل اي مقصود لذاته بخلاف الخبر فانه مقصود لاجل المبتدا فلذا قد
يجب حذفه فرقا بين الاصيل والدخيل في المركب قوله مما لا يعتد به في الرضي حول

المحقق

حواشي

نواسخ

نواسخ المبتدا والخبر على المخصوص بالمدح المقدم نحو كنت نعم الرجل يدل على فساد كونه
خبر المبتدا قوله لان في الافتنان آه في القاموس افتن اخذ في فنون من القول وكظن
الضرب من الشيء والتزيين قوله وتغيير المالوف اي الاعراب المالوف قوله زيادة تنبيه لتوجه
الخواطر الى الحوادث وايقاظ الاصغاء اليه متعلق بالايقاظ على تضمين الحث والتحريض
ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي لصاحب الاصغاء قوله وذلك اي زيادة التنبيه
قوله يعني به زيادة اعتناء وانما قيد بذلك لان اصل المدح والذم والترحم حاصل
على تقدير اجرائه على موصوفه قوله فكما مر اذ اي القاطع للوصف انه اي الوصف امتاز
من بين صفات الممدوح قوله فلم يتبين آه فلا يطلب نكتة التغيير ويمكن ان يقال ان في القطع
دلالة على ان جعل التابع مطلوب الثبوت في نفسه غير تابع للحكم السابق يدل على زيادة
اعتناء المتكلم به فيفيد زيادة المدح والذم والترحم من اجرائه على الموصوف بخلاف
ما اذا ذكر الموصوف فانه لا يفهم حينئذ كونه تابعا مقطوعا من التابعية قوله فكلاهما مستقيم
اي المعنيين مستقيم فجمع الشارح بين المعنيين اشارة الى بيان المعنى اللغوي وان كل واحد
منهما يصح ارادته لا لبيان المراد حتى يلزم استعمال المشترك في المعنيين قوله لا تعيين آه يعني
قد عرفت فيما سبق ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين فايهما كان مطلوب الثبوت يجعل
خبرا وههنا المطلوب اثبات الهلال لشيء او تعيين شيء بالهلالية لا تعيين الهلال
بالاشارة واثبات كونه مشارا اليه قوله وذلك اي الوقف عند ذكر القسم ثابت لان الاصل
في المفردات اي كلمات التي لا تركب مع ما بعدها الوقف قوله الفاء للعطف في الرضي
وهو قريب قوله حملا على المعنى فان في اذا معنى المفاجاة قوله ولعله اراد آه والا فلا شرط
ههنا ولا جواب قوله قيد انه لا يجوز حذفها قال السيد قدس سره جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد
صرح به ابن هشام في مغني اللبيب قوله خبر عن السبع اي في المكان السبع ولا يجوز على هذا
القول ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوف الجزء اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل

الاحيث كذا في الرضي قوله وفيه انه لا يطرد آه اذ لا معنى لقولك خفا المكان البيع بالباب قوله
وجعله بدلا نعفا اى جعل بالباب بدلا عن اذ نعف اما معنى فلعدم انسياق الذهن اليه
واما لفظا فلانه يكون بدلا باعادة الجار ولا جار في البدل منه لفظا قوله فان الزمان آه
قد مر تحقيقها بما لا مزيد عليه قوله وفيه انه يلزم آه دفعه ان اذ الظرفية غير متصرفة على الصحيح
قوله فاذا جاءت آه فالمعنى خرجت فحصل لي مفاجأة وقوف السبع في وقت خروجي قوله طويل
آه اى على تقدير جعله ظرف زمان قوله كما في الوجوه الاخر وهي وجوه الثلثة المذكورة واحد
منها في الشرح ومنها اثنان في الحاشيه قوله اى قبل ملازمه فالمعنى فيما التزم العرب اى قبل
ملازمة ذكر غير الخبر في موضعه قوله الاظهر آه انما قال بحسب اللفظ لا بما ذكره الش اظهر من حيث
المعنى اذ المعنى هو ان الخبر المحذوف وجوبا في تركيب التزم غيره موضعه على طبق ما صرح
به في قوله جاز في تركيب خرجت فاذا السبع فيكون الظرفية ظرفية الكل لجزئيه وهو ظهور
السبع بخلاف ما اذا قدرنا فانه حينئذ يكون الجار والمجرور متعلقا به يحذف وجوبا
فيكون ظرفية الموصوف لصفته فاندفع ما قيل لان معنى الظرفية الخبر المحذوف الخبر قوله
لان الذهن ينساق آه كانه قيل في التركيب التزم في موضع الخبر الواقع فيه غير ذلك الخبر
قوله فيغني غناه الضمير اى ينفع كونه واقعا في التركيب نفع الضمير وهو ربط الجملة الواقعة
صفة لموصوفه يقال ما يغني عنك هذا من باب الافعال اى ما ينفعك والغناء بالفتح
النفع كذا في الصحاح قوله وليس الا الظرف لان المعتبر ظرفية الدار لزيد لا ظرفيتها
لحصوله قوله والتقدير آه هو ان الظرف والجار والمجرور لا بد له من متعلق من الفعل
او شبهه قوله الا ان آخر أسدي يزدرون لا يظهر لادخال الباء فايدة والاظهر ما في
التاج جاز وانتزى ويعدى بالباء وفي القاموس ازدرى باخيه ادخل عليه عيبا قوله
كما يرى البنا ما مثل الشام يترائ ويظهر في بادي الراى وفي الرضي ان الظاهر منها
انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني ودخلت على لا ومعناها مع لا باق

نعت
انجات

على ما كان

على ما كان كما يبقى معنى غيرها من حروف النفي مثل قولك لو لم تشتمني شتمتك قوله والى مذهب
الكسائي اى الحكوينها من لو الشرطيه ولا النافيه ولذا وجب بعدها قوله هي الرافعة في شرح
التسهيل للفاضل المصري قال الفراء لما استغنى الاسم بلولا ارتفع بها كما يرتفع الفاعل بالفعل
وبهذا ظهر ركاكة ما قيل لا يخفى انه لا بد من القول بحذف المسند في الكلام فحينئذ ان كان خبرا
يلزم كون المسند اليه معمولا لعامل لفظي دون الخبر قوله ولا يخفى تصوره في شرح التسهيل
يبطل قول الفراء ان لولا كانت عاملة لكان الجر اولى بها من الرفع لان القاعدة ان كل حرف اختص
بالاسم ولم يكن كالجزء منه ان يعمل الجر قوله قال الرضي آه وما ذكره الشارح موافقا لما في
التسهيل لابن مالك حيث قال وقبل حال ان كان المبتدا او معموله مصدرا عاملا او مفسرا صاحبها
او مؤولا بذلك فانه اعتبر مجرد كون المصدر عاملا وما قاله الرضي موافق لما في شرحه حيث قال
والمحفوظ ان يكون المبتدا مصدرا او مؤولا بمصدر او افعل التفضيل مضافا الى المصدر
او مؤول بمصدر ثم اعلم ان الاختلاف بين الاعتبارين فقط ليس الا باعتبار ان
ضربي زيدا قايما داخل فيما ينسب الى كليهما عند الشارح وفيما اضيف الى احدهما غير الرضي
وما قيل ان ما ذكره الشارح يدخل فيه نحو ضرب زيد عمروا قايما ليس بشيء لان المصدر المذكور
لا بد ان يكون مضافا الى احدهما ليصح وقوعه مبتدا نحو تضاربنا فان باب التفاعل لكونه
بين اثنين كل منهما فاعل من وجه ومفعول من وجه يكون اضافة التضارب الى ضمير المتكلم مع
الغير اضافة الى الفاعل والمفعول معا ولا يخفى ان تضارب اللازم لما تقرر ان تفاعل اذا
بني من متعد الى مفعول لم يتعد فهو مضاف الى مفعوله الذي هو فاعل في الحقيقة والظاهر
ما ذكره الشارح قوله عليه اسمية كانت نحو قوله عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
قوله او فعليه نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سمع اذني زيدا يقول ذاك اى سمع اذني
كلام زيد حاصلا اذ كان يقول كذا وفيه خلاف الفراء قوله على الاصح اذ الحال فضلة وقد
وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه تنكر وجوز الكسائي

نحو دهما عن الواو لوقوعهما موقع الخبر فتقول ضربي زيدا ابوه كما في كلمه فوه الى في لكن
السويق من حد نصر وكذا ابل وصاح في اخر الحاشية اسم كتاب في اللغة نقل الشارح رح
معنى المك منه قوله لما قالوا آه ولان اذا كان منصوب المحل على الظرفية الخبر المحذوف فلو
قدر الزمان يكون لخطب بعضا منه فيلزم كون الزمان محلا للزمان قوله او عبارة عنه
اي يكون بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كذا
في الرضي وفي شرح التسهيل نقلا عن الايضاح هذا الباب معتبر عند النحويين في كل
مصدر وفيما في اضيف اليه اضافة بعض لكل او كل للجميع والمعنى ان يكون المضاف مصدرا
في المعنى نحو اكثر شربي واقل شربي وايسر شربي السويق ملتوتا وكل كوني الفرس ذراعا
قوله لو رفع قايم آه فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن فيه لكونه مشروطا بوقوع الحال
بعد المصدر قوله جاز هذا التقدير اي تقدير الزمان مع المصدر ايضا كما جاز عدم التقدير
فقول الرضي ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر زمان بيان لجواز عدم التقدير
وقوله ويجوز تقدير زمان آه بيان لجواز تقدير الزمان حال رفع قايم وذلك منصوص في الرضي
ثم اقيل جوز الرضي جعل المصدر في اخطب ما يكون الامير قايما حينا اي اخطب اوقات
كونه كان اراد بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بالواسطة لا يسمى
كيف وقد نص الرضي كون افعل التفضيل المضاف الى مصدر بمعنى المصدر كما مر قوله فلا
تقول خبر في زيد قايم وكذا لا تقول اكثر شربي السويق ملتوتا اذ لا مجاز في اول الكلام
حتى يونس به مجاز اخر قوله لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز لان المعنى اخطب اكوان
الامير حاصل اذا كان قايما كان كل كون منه خطيبا على جهة المجاز لكونه خطيبا حال تلبسه
بتلك الاكوان قوله والمجاز يونس بالمجاز في شمس العلوم الانس نقيض الوحشة اي المجاز
الذي هو في اسناد قايم الى الخطب الذي هو بعض الاكوان يونس بالمجاز الذي هو في اول الكلام
وهو جعل الكون اخطب وانما كان اسناد قايم الى اخطب مجازا لان الخطابة صفة لا عيان

دون المعاني

دون المعاني قوله ويجوز ان يقدر زمان اي على تقدير رفع قايم يجوز ان يقدر زمان
مضاف لانه حينئذ ليس مما وجب فيه حذف الخبر فلا اشتراط فيه لكونه مصدرا معنى وكون
التقدير اخطب اوقات كون الامير قايم فيكون اخطب بعض اوقات كون الامير قايما
لان افعل التفضيل يكون بعضا مما اضيف اليه ويكون اسناد قايم الى الخطب اسنادا الى
الظرف مجازا قوله نحو نهاره صايم اي جعل زمان كون الامير اخطب فانما الكون الامير خطيبا
وقايما فيه كما جعل النهار صايما لكونه صايما فيه قوله لشيوع الزمان معها تعليل لتقدير
للزمان ولا يلزم منه اسناد قايم الى الزمان الذي هو اخطب قوله ويوم ويومين اي يوم يوم
تقدير الزمان الذي هو يوم الجمعة خبرا عن اخطب فانه صريح في كون اخطب عبارة
عن الزمان قوله لان الاخبار عن ضربي زيدا بيان للقرينة الدالة على الخبر المحذوف
قوله يكون حالا عن معمول المصدر اي عن يا المتكلم او عن زيد لا عن ضمير حاصل لانه عايد
الى ضربي وهو ليس بقايم قوله ولان كان عاملا اي عامل قايما قوله كان بعينه مذهب الكوفيين
لانه حينئذ يكون قايما قيد المسند اي الخبر الحصول مطلقا لا فرق بينهما الا باعتبار تقدير
حاصل مقدما على قايما في هذا الوجه ومؤخرا على مذهب الكوفيين قوله لزم اختلاف عامل
آه لان عامل ذي الحال هو المصدر قوله لم يلزم شي من فساد المذكور من نفس المتصل
واختلاف العامل قوله حال عن ضمير كان الراجع الى زيد فيكون العامل فيهما كان قوله
ومن تتمة الخبر فيكون الحال قيد الخبر لا المسند قوله وقد يوقش في لزوم الاتحاد اي
اتحاد عاملهما ليس بلازم واليه ذهب مالك قوله فثبت على هذا وجه اخر اوثبت
على تقدير عدم لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها ثبت بهذا الباب وجه اخر سوى
الوجوه التي ذكرها الشارح رح وهو ان يقدر الخبر المحذوف وهو حاصل من غير
تقدير اذا كان ويكون عاملا في الحال مع كونه حالا عن فاعل ضربي او مفعوله قوله
لرايحة معنى الشرط وهو كون ضربي متعلقا بذلك الوقت كتعلق الجزاء بالشرط قوله

واذا هذه للاستمرار لا للاستقبال فلا حاجة الى ما قيل ان تقدير الاستقبال الى
نقل مرادا اذا زيد المضي قوله مع الجملة المضاف اليها قيل الواجب المضاف هو اليها
لكونه صفة على غير من هي له ليس بشي لان المضاف مسند الى الجار والمجرور لا الى اذا
قوله ولم يثبت في غير هذا المكان اي حذف اذا الظرفية الخالية عن معنى الشرط مع المضاف
اليه لم يثبت في غير هذا المكان فلا يرد ما قيل ان في موضع الفاء الفصيحة يحذف
مع المضاف اليه وهو كثير قوله ومن قيام الحال مقام الظرف ولا يبطل له وان كان
الحال موديا لمعنى الظرف اذ معنى جاءني زيد راكبا اي جاء وقت ركوبه قوله وانما
عدلوا عنه اي عن معنى الناقصة الى التامة قوله لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجي
بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة قوله وذلك آه كون المقص عموم المبتدأ
ثابت قوله لان اسم الجنس المعرف باللام او بالاضافة فمعنى ضربي زيدا قائما جميع
افراد الضرب الواقع من المتكلم على زيد حاصل قائما قوله دفعا للترجيح بلا مرجح اللازم
من ارادة بعض ما يقع عليه دون بعض قوله ولا يجوز حذف الموصول آه الا ان يقال
اذا قامت قرينة معينة دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه
ان تقديره والله زيدا ما لك وملابستك زيدا قوله اي ما ضربي اياه وكذا اكثر شربي
في سويق ملتوتا تقديره اكثر شربي السويق شربه ملتوتا اي ما اكثر شربي اياه الا
ملتوتا قوله امتناع تاكيده آه جوز الرضي اتباع المصدر المذكور بالتوابع فتقول
ضربي زيد كله وضربي زيد الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه كذا في
الرضي قوله لا يخفى ان استفادة آه بيان لضعف ما ذهب اليه بانه لا يستفاد منه
الحصر المقصود من هذا التركيب او على تقدير كونه مبتدأ لا خبر له فيه ما يفيد الحصر
فيه قال الشارح الرضي رضي الله عنه تمسك عليه بما في نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن قوله
ولو اتى بمع بان يقال كل رجل مع ضيعته كان مع مع ما بعدها خبرا فكذا الواو التي هي

يعني مع

بمعنى مع ان يكون خبرا مع ما بعدها قوله وفيه ان المعطوف يعني ان الواو وان كان بمعنى
مع ان يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان صيغة معطوفا على المبتدأ
لم يكن خبرا قوله ولا يجوز آه دفع لما يقال يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن
الواو لكونها ظرفا لقيامها مقام مع وعدم قابليتها له لكونها في الاصل حرفا كما قيل في نصب
المفعول معه ان الواو اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا
يحتمل النصب اعطي نصبها لما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب غير
وذلك القول لا يصح لان مع اذا آه قوله لا يستحق الرفع لفظا قيد بذلك لانه يستحق الرفع محلا
لنيابته عن عامله في نحو زيد مع عمرو قوله حتى ينقل آه يعني نقل الاعراب الى ما بعده لعدم
قابلية فرع استحقاق الاعراب لفظا اذ لا معنى لنقل الاعراب المحلي لعدم تعذره ومع
اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا فكيف ينقل عند نيابة الواو عنه الى ما بعدها قوله
بل يكون آه عطف على لا يستحق اي مع اذا وقع خبرا يكون منصوبا لكونه ظرفا عادم التصرف
لازم النصب وفي قوله منصوبا احتياط اذ ذكر الرضي من ان مع معرب لدخول التنوين في نحو
كنا معا وانجراره بمن وان كان شاذا ونحو خرجت من معه فظاهر كلام سيبويه انه مبني قوله
الضيعة في اللغة العقار في الصحاح الضيعة العقار والعقار بالفتح الارض والنخل
ويقال ايضا في البيت عقار حسن اي متاع فقوله والمتاع عطف على الارض قوله وههنا
كناية عن صحفة كلام صريح فانها مستعملة بمعنى الضيعة بمعنى الحرفة بطريق الكناية
لكنه في الاساس عد الحرفة في الحقيقة وفي شمس العلوم لا يعرف العرب الضيعة الى الحرفة
وفي القاموس الضيعة العقار والارض المستغلة وحرفة الرجل صناعته وتجارته
ولعل توجيه الكناية ان حصول العقار في الاغلب تابع ورديف للضيعة بمعنى الحرفة
قوله عن صحفها على صيغة المفعول في الاساس وهو كلمة مصحف وصحف الكلمة
اذا غيرها وزيادة لفظ صحفها المجرد لطف لا الادخل له في المقص قوله بظهور فساد

سيبويه انه مبني صح

المعنى وليس واحد من الرجال مقرونا بصنعة كل رجل **قوله** لانه ليس مقصود يعني ان المعنى
وان كان صحيحا الا ان كل صنعة مشترك بين الشخصين مثلا فيصدق ان كل رجل مقرون بصنعة
رجل ما لكن هذا المعنى ليس مقصودا اذ المقصود ان كل رجل صنعة وهو مقرون وتخل بها
قوله المقصود واضح اه يعني ان الضمير راجع الى كل ومقرونية كل رجل بصنعة كل رجل اما
بان يكون اي واحد يفرض مقرونا بصنعة كل رجل وذلك بين البطلان لا يمكن ارادته واما
بان يكون هذا مقرونا بصنعة وذاك بصنعة وهكذا هو المقصود وهو واضح فلم يبال بايهام
العبارة معنى ظاهر الفساد بادنى تامل ولك ان تقول ان الضمير راجع الى رجل وتعبير
العموم المستفاد من كل بعد ارجاع الضمير الى رجل كانه قيل الرجل مقرون بصنعة اي رجل
كان **قوله** قيل في توجيه التقدير اي تقدير الخبر كان اللائق ايراده تحت قوله اي كل رجل
مقرون مع صنعته **قوله** فيجوز سدها مسد الخبر لكونه من معمولاته بخلاف ما اذا جعل عطفا
على المبتدا وقدر الخبر مقرونا فانه حينئذ يكون من تتمة المبتدا متقدما على الخبر لاشتراكهما
فيه ولا يجوز نيابة المتاخر عن المتقدم كما سيجي **قوله** حذفا المؤكد على صيغة اسم الفاعل وذا
لا يجوز لفوات الغرض من التاكيد **قوله** وجاز الرفع او النصب لما تقرر ان عامل المفعول
معه اذا كان لفظا جاز العطف فالوجهان يمكن ان يقال ذلك مخصص بما اذا كان المعطوف
عليه منكورا **قوله** لان صيغته ليست اه مع ان وجوب حذف الخبر في هذا المبتدا مشروط
بان يعطف عليه اسم بالواو **قوله** فبان حذف المذكور اه وفيما نحن فيه من هذا القبيل حيث
حذف مقرون مع ضمير مستتر وتاكيد **قوله** لا بد له من فعل اه وليس فيما نحن فيه العامل في
صيغته لاقترانه المدلول عليه بالواو فلا يصح كونه مفعولا معه فلا يجوز النصب **قوله**
نظرا الى الصورة اي صورة الكلام حيث حذف الخبر واقيم المعطوف على ضمير مقامه **قوله**
كما تقول زيد قائم وعمرو والتشبيه في ان الخبر مقدم على المعطوف في كلا المثالين وان اختلفا
في كونه مقدرا في احدهما مذكورا في الاخر **قوله** وفاق خبر المعطوف محذوف بقرينة خبر المعطوف

عليه

عليه والاصل كل رجل مقرون مع صنعته وصنعته مقرونة معه ويرد على هذا التقدير
وجوب حذف خبر المعطوف مع عدم شي يسد مسده الا ان يقال اجرى المعطوف مجرى المعطوف
عليه في وجوب حذف خبره **قوله** كما هو ظاهر لفظا لقلة الحذف وحمل اللفظ على المعنى
المتبادر بخلاف التقدير السابق فان فيه حذف الخبر في المعطوف عليه والمعطوف وتكرار
المعنى **قوله** ولا يجوز ولو جاز نيابة المتقدم على المتاخر لكنه عليه لجاز نيابة قائما
في ضربي زيدا قائما على الخبر المقدر متاخرا كما هو مذهب الكوفيين ولا يصح ابطاله بان فيه
وجوب حذف الخبر من غير شي يسد مسده **قوله** لانه من تتمة المبتدا لاشتراكهما في الخبر
لا لكونه معطوفا على المبتدا على ما وهم **قوله** لهذا الخبر حيثيتان اه هذا بناء على ان المثنى
في حكم تكرير الواحد فله حيثيتان لانه خبر عن كل واحد منهما **قوله** ومتعينا للقسم بان لا
يستعمل الا للقسم **قوله** على تعيين الخبر وهو قسمي او ما اقسم به **قوله** فنحو امانة الله وعهد
الله ويمين الله والمراد بامانة الله ما فرض الله على الخلق من طاعته كانه امانة الله
يجب عليهم ان يؤدوها **قوله** لا يجب حذف خبره بل يجوز ان يحذف كما في المثال المذكور وان
يذكر فيقال على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله **قوله** في قسم السؤال اي في قسم
يكون بجوابه امرا او نهيا او استفهاما **قوله** اشارة اي اشار ما يراد كلمة اي المفسرة الى
ان من المرفوعات معقود في المتن على انه خبر عن حين ان وجعله من المرفوعات برأسه
اشارة الى انه ليس داخلا في خبر المبتدا كما ذهب اليه الكوفيون **قوله** بقرينة ما سبق وهو قوله
منها المبتدا والخبر **قوله** ابتدا كلام اي جملة ابتدائية ليس لها محل من الاعراب سبق تعريفه
قوله وانما لم ينقل منها اي غير الاسلوب السابق ههنا سواء قلنا انه مسند محذوف الخبر او قلنا
الخبر مسند خبره **قوله** فلم يفصل بما هو خبره اه وهو التصريح بقوله ومنها ولذلك لم يفصل
مفعول ما لم يسم فاعله عن الفاعل **قوله** لضعف اه دليل الكوفيين يعني انها حروف ضعيفة
فلا يعمل عملين الرفع والنصب والجواب عن عملها لمشابهة الفعل المتعدي فيعمل عمل المشبهة

قوله ولان الاقتضا آه وذلك لان معانيها من التاكيد والتشبيه والتمني والترجي
والاستدراك يتعلق بالجزئين على السوا قوله ان قلت آه اي لا نسلم صدق التعريف بعد
زيادة لفظ احد على كل فرد من الافراد المعرف لانه اعتبر العطف في قوله خبر ان واخواتها
مقدما على الحكم فيكون المعرف مجموع اخبار ان واخواتها فلا خفا في عدم صدق التعريف
على المجموع لانها ليست مسندة بعد دخول احدها بل بعد دخول مجموعها وان اعتبر الحكم مقدما
على العطف فيكون المعرف كل واحد من خبر ان واخواتها فالتعريف وان كان يصدق على خبر ان
لكن لا يصدق على اخبار اخواتها لانها ليست مسندة بعد دخول احدها قوله قلنا المعرف
حقيقة آه جواب باختيار الشق الثاني قوله وانما لم يحمل آه اي لم يحمل كلام المتن على
توزيع الحروف على الاخبار بحيث يتضمن تعريف خبر كل واحد من تلك الحروف فلا يحتاج
الى زيادة لفظ احد وذلك بان يجعل اضافة لفظة خبر الى ان واخواتها للاستغراق
فيكون المعرف جميع اخبار ان واخواتها هي التي اسندت بعد دخولها على معنى ان
كل خبر لحرف فهو مسند بعد دخول ذلك الحرف قوله لان المقام مقام التعريف والتعريف
بانما يكون للماهية دون الافراد فالتعرض للافراد غير ملايم له قوله وان المناسب آه
يعني ان المشهور فيما بينهم ان المقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد
وهنا خبر ان مفرد وان حمل الاضافة على الاستغراق يكون بمعنى كل واحد كل واحد لا بمعنى
الجمع قوله فلا تعمل فيهما النصب والرفع لفظا او تقديرا او محلا قوله فلا انسحاب الانسحاب (فيعمل او فالعمل)
كشيده شدن كذا في التاج قوله بنسبة الى المحكوم عليه وبه يعني ان الحكم لما كان نسبة
بينهما فكل واحد من التاكيد والتشبيه والتمني والترجي والاستدراك المتعلق بالحكم الى
الطرفين ويتعلق بهما بالطبع قوله وعلى كل تقدير اي سواء اريد ان ما اثر فيها لفظا او اريد
ان ما اثر فيها معنى وفيه اشارة الى ان كلمة او للتخيير لا للعلم والا لكان الواجب ان يقول وعلى
هذا لا ينتقض وانما حمل على التخيير اشارة الى انه لا حاجة في رفع النقض الى ارادتهما معا

لانتفاء كل

لانتفا كل واحد من الاثرين في مواد النقض قوله وبخبر المبتدا اي لا ينتقض التعريف
بخبر المبتدا الواقع بعد ان المفتوحة او المكسورة المكفوفة عن العمل بما اذ ليس دخوله
لايراث اثر اصلا اما اللفظي فظاهر لبطلان عملها بما واما المعنوي فلانه بعد لحوق ما الكافة
لم يبق فيها المعنى الذي كانت موضوعة له اعني التاكيد بل افاد معنى جديدا اعني الحصر في
القاموس المفتوحة فرع عن المكسورة فصح ان انما يفيد الحصر كانما واجتمعا في قوله تعالى
قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس
وفي الرضي روى ابو الحسن وحده في انما وانما والاعمال الغاء لكن الاعمال قليل فيهما لان
التاكيد الذي هو معناهما تقوية الثابت لا تجديد معنى اخر وكذا لا ينتقض التعريف
بخبر المبتدا الواقع بعد ان المكسورة المخففة الملغاة عن العمل وذلك لان المثقلة كانت
مفيدة لاثر لفظي ومعنوي فلما قصد ابقا الاثر المعنوي وابطال اللفظي خففت فدخول
المخففة الملغاة لابطال اللفظي وابقا المعنوي لا لايراث الاثر المعنوي فتدبر وكذا الجواب
في ليتما ولعلما ولكنما وكانما المكفوفة الملغاة عن العمل فان دخولها لابقا المعنى الذي كان
قبل الكف وابطال الاثر اللفظي لا لايراث لفظي ومعنوي هكذا احقق المقال ودع عنك
ما قيل او يقال قوله وان يقال لزيد اضربه آه في الرضي واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء
والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ادري منعا عن وقوعها خبر
لان المكسورة ولكن في شرح التسهيل وحكى ابن عصفور في شرح الجمل الصغير خلافا في
وقوع الجملة الغير المحتملة للصدق والكذب خبر لان وصحح الجواز انتهى ولعل الشارح للاختلاف
لم يذكره قوله لا استثناء آه يعني ان استثناء مفرغ عن ظرف لمعنى الفعل المستفاد من
كاف التشبيه فيكون الاستثناء من وجوه التشبيه كانه قيل وامره كامر خبر المبتدا في جميع
الاحكام الا في التقديم قوله يجيء يكون مشتركا بينهما فلا معنى للاضافة الى احدهما وما
قيل من ان المراد الا تقديم خبر ان فان حكم تقديم خبر ان الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا

والجواز والوجوب **قوله** لو قيل الا تقديمه بدون في بان يكون استثناء من امره واما مع كلمة في
فلا لانها صريحة في كونه وجه الشبه كما لا يخفى **قوله** استثناء مفرغ من الحكم السابق بعد تقييده
بالاستثناء الاول فيكون الكلام جملة واحدة كانه قيل وامره كامر خبر المبتدا في جميع الاحكام
الا في تقديمه في جميع احوال الخبر الا حال كونه ظرفا **قوله** ويجوز ان يكون آه بان يراد قوله
الا في تقديمه جملة مستقلة اي يخالف امره امر خبر المبتدا في التقديم في جميع الاوقات الا
وقت كونه ظرفا **قوله** والحاصل اي كلا الوجهين **قوله** واجري الجار والمجرور وان لم يكن ظرفا
مجرى الظرف في التوسع **قوله** اذا دخلت على النكرة ظرف لقوله لنفي الجنس يعني انها تفيد
نفي الجنس اذا دخلت على النكرة اما اذا دخلت على المعرفة فانه يفيد نفي مدلول تلك المعرفة
او لما يفهم من قوله خبر لا لنفي الجنس اي خبر لا معدوده من المرفوعات براسه اذا دخلت
على النكرة بخلاف ما اذا دخلت على المعرفة فان لا ملغاة عن العمل وخبره مرفوع بانه خبر المبتدا
فان قلت لا بد من التقييد بان لا يكون تلك النكرة مفصولا عنها لا نه ح ايضا خبر المبتدا قلت
المراد بالدخول الورود بلا فاصل عنها فلا حاجة الى التقديم ثم اعلم ان ارتفاع خبر لا
بها متفق عليه اذا لم يكن اسمها مبنيا بان دخلت على النكرة المضافة واما اذا كان اسمها مبنيا
بان دخلت على النكرة المفرد مثل لا رجل في الدار ففيه خلاف سيبويه فانه قال ارتفاعه بكون
الخبر المبتدا ثم استحق اسمها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتدا ولا يخفى ضعفه لانها
عاملة في الاسم لا ان نصبه بسبب تضمن من الاستغراقية صار فتحا وذلك مفقود في الخبر
قوله وقيل لان لا نقيض ان فان لا النفي على وجه المبالغة وان للاثبات على وجه المبالغة
ووجه ضعفه ظاهر لانه اذا كان حمل النظير على النظير ممكنا فلا انصار الى حمل النقيض
على النقيض فان فيه اعتبار المناقض وجه الشبه **قوله** والمثال ينبغي آه ويستقبح اذا كان
فيه احتمال ما سئل له واحتمال غيره على السواء واقبح اذا كان احتمال غيره اظهر كما في مثالهم
قوله كما في توابع اسم ان يعني كما يجوز في توابع اسم ان كان معه معربا الحمل على المحل فكذلك

يجوز في

يجوز في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا لانها شبيهة بان **قوله** انما قال ذلك آه يعني
في قوله على ما هو الظاهر دفع للاعتراض السابق بانما ذكره المصرح مبني على الظاهر
فلا يضر احتمال الصفة بناء على غير الظاهر من الحمل على المحل **قوله** بروز سماجة يعني
يكون المعنى حينئذ لا يغلام رجل ظرافته في الدار وهذا المعنى سمج وما قيل انه لو لم
يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فليس بشيء لان اتصافها بالحدوث والتجدد في وقت
دون وقت لا يقتضي صحة تقييد نفسها بالظرف فانه يقتضي انقسامها الى المقيد بالظرف
وغيره المقيد به **قوله** جعل من هذا القبيل اي جعل الخبر المتعدد خبرا واحدا بتاويل المجموع
قوله الا اذا امتنع آه كما في قوله هي اسم وفعل وحرف **قوله** ولا يمتنع الاقتصار على فردها
وان كان يمتنع الاقتصار على طرفيه للزوم الكذب حمل على امر شامل ليس الشمول بحسب الصدق
بل بحسب التحقق فان نفي الوجود يستلزم نفي جميع الصفات **قوله** النفي المستفاد من
رفع الوجود الرابط على الوجود المحمولي كما في لا رجل موجود او غيره كما في لا رجل في الدار ودلالة
العام على الخاص فلا يكون قرينة على تعدد موجود **قوله** قال الاندلسي آه في شرح التسهيل
للفاضل المصري من نسب اليهم التزام الحذف مطلقا كان مخطئا او يشترط ان يكون الخبر
ظرفا كالخبر في لا ظبي عصيه **قوله** يجوز والحذف عندهم اكثر من الاثبات **قوله** فيكون آه
من الاسماء الافعال اي اذا كان لا اهل ولا مال بمعنى انتفاء الاهل والمال يكون لا من اسماء
الافعال لا حرف ونفي لكونه مع معموله كلاما مستقلا ورد عليه انه يجوز ان يكون لا حرفا
نائبا مناب الفعل كحرف النداء ليس بشيء لان حرف النداء نائب عن فعل مقدر بعده لان
اصل يا زيد ادعو زيدا صرح به في شرح المفصل الرضي وفيما نحن فيه ليس انتفى مقدر او ادعوا
بعد لا فهذا من ذهب الى ان المنادى مفعول لحرف النداء ذهب الى انها اسماء الافعال
قوله وزيفه المصرح وذكر في شرح المفصل في بحث المنادى ورد على من ذهب الى ان
حرف النداء اسماء الافعال وان اسماء الافعال ليس فيها ما هو اقل من حرفين ومن هذه الحروف

الهمزه وهي حرف واحد فإذا ابطل كون الهمزه اسم فعل بطل البواقي اذ لا قايل بالفصل انتهى
ولا يخفى ان هذا التزييف لا يجري في كلا ولو وجه هذه العباره بان جميع اسماء الافعال
منقوله عن المصادر الاصليه او عن المصادر الكاينه في الاصل اصواتا او عن الظرف
او عن الجار والمجرور كما صرح به في الرضي كان التزييف وجها ولكن المصرح لم يصرح به
قوله نصب لا كل لان اسم الفعل لا بد له من فاعل ولا فاعل ههنا وما اورد عليه انه يجوز ان
يكون فاعله الضمير المبهم المفسر بالنكره فليس بشيء اما اولا فلانه ذكر الشارح الرضي
في بحث المضمرات بانه يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصدا لتفخيم المفسر مع الاتيان به
لمجرد التفسير فلا فصل كما في نعم رجلا او فصلا لتفخيم مع اتصاله المفسر كما في ضمير الشان
والكلام ههنا معدوم من اعني قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصال مفسر بالمضمر
واما ثانيا فلانه قد يجي فاسم لا فيلزم حذف التمييز بل حذف الفعل والفاعل والتمييز
وذلك اجحاف قوله لدخولها على القبيلتين ذكر المصرح في شرح المفصل النحويون
يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص
بالاسم او الفعل لم يكن ان يعمل في احدهما وما لا يدخل على القسمين فالقياس ان لا يعمل في
احدهما قلت لا خلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس واصح اعمال لا بالاتفاق فلا
يبعد في اعمال ما فان زعم زاعم ان لا الناقيه غير الداخله على الفعل قيل له فما المانع من ان
يكون ما الرافعه غير ما الداخله على الفعل قوله المفهوم اه يعني ان مرجع الضمير مقدم
معنى لكونه مما سبق قوله وجعله اي بشرط صحة اجراء حكم ليس عليها الا ان حكم المشبه به
يصح اجراؤه على المشبه قوله الضمير الراجع اه لم يلتفت اليه الشارح رح لانه حينئذ
يكون حكم اعمال لا مفهوما ضمنا وان كان تقدم المرجع اظهر مما ذكره الشارح رح في قوله الموجب
بحمل ليس اشاره الى ان معنى كون التشبيه شاذا انه قليل اعتباره في الاستعمال فالحق
لا يعملونه الا بشبهه قوله وهو خلاف القياس فلا يرد ما قيل انه لا شذوذ في التشبيه

انما الشذوذ

انما الشذوذ في حكمه وما قيل ان الضمير راجع الى عمل لا المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا
ولا يخفى كاكثر لان لا لا يعمل لا لاجل مشابهتها بما حتى يقال اعمال ما ولا شاذ قوله فانوا وهو
الشعر صرح به في الرضي في بحثهم وقال وهو النكره وان التخصص بالشعر محل لا بد له من شاهد
قوله للحرب المذكوره في الابيات السابقه يصف الشاعر نفسه بالشجاعه في الحرب
اذ فر الاقران ولا براح في موضع الحال المؤكده كما يقول انا فلان بطلا شجاعا كذا
في شرح المزوح قوله فانه كاسم ليس بمعنى ان اسم ليس شبيهة بالفاعل يجوز وقوعه
نكره محضه فكذا اسم لا قوله فان لنا ان نقدر اه على ما نقل عن المبرد ان التقدير لا لي
براح قوله ان المعنى على العموم فان المقصود عموم نفي البراح وشموله لكل فرد من افراده
قوله فان الشيخ الرضي اه تاييد للافاده لا بمعنى ان عموم النفي ردا على من زعم ان العموم
مخصوص بلا التي لنفي الجنس لتضمنه من الاستغراقيه قوله فانه حينئذ نص في العموم
لتضمنه من الاستغراقيه ولذا قال صاحب الكشاف ان قراءة لا ريب بالفتح ابلغ
من قراءة لا ريب بالرفع قوله اي من حيث اه والقرينه على اعتبار الحيثيه ما تقرر عندهم
ان قيد الحيثيه معتبر في تعريفات الامور التي تختلف بحسب الاعتبار كالكليات الخمس
والمجاز قوله طرد التعريف اي منع تعريف علم المفعوليه وتعريف المنصوبات حيث يصدق
الاول بدون اعتبار قيد الحيثيه على جزء مسلمات والثاني على مسلمات قوله بصحة
اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي المفعول مشتق من الفعل وهو الاحداث والايقاع
ويعبر عنه بالفارسية بكردن فمعنى المفعول الشيء المحدث اي اثر الحاصل بالاحداث
ويعبر بكرده شده قوله لفظ الصيغه الصيغه والبنا والوزن حقيقة في الهيئه
الحاصله للكلمه باعتبار عدد حروفها المرتبه وحركاتها المعينه وسكونها واعتبار الحروف
الاصليه والزوايد كل في موضعه وقد يقال للمجموع من المادة والهيئه ايضا وهو المراد
ههنا ولا شك في تعلقها باللفظ باعتبار المعنى فان المادة والهيئه المذكورة انما تعتبر

في ان الكلمة بحسب وضع اللغة قوله لقائل ان يقول ان المفعول المطلق آه اي مدلوله لا يجوز
ان يكون مفعولا بالمعنى اللغوي لانه لو كان كذلك لكان اثرا للفاعل صادرا عنه بواسطة
فعل من افعاله فلا يخلو اما ان يكون مفعولا له بواسطة عين ذلك الفعل الذي وقع
مفعولا له اي بواسطة الحدث الذي هو جزء مدلول ذلك الفعل او بواسطة غير ذلك
الفعل مما يلزمه مثل ضربا في قولك ضربت ضربا لو كان مدلوله فعلا لغويا للمتكلم فلا يخلو
من ان يكون مفعولا له وصادرا منه بعين ضرب اي مدلوله الذي هو الحدث او بفعل اخر
كاحداث قوله ويتجه على الاول اي على كونه مفعولا بعين ذلك الفعل ان الفعل نسبة
بين الفاعل والمفعول ضرورة ان المعاني المصدرية امور نسبية بين الفاعل والاثار
الصادرة والنسبة لا تكون عين احد المنتسبين بالضرورة فلو كان مفعولا بعين ذلك
الفعل يلزم اتحاد الفعل مع المفعول لكون المفعول المطلق عين ذلك الفعل قوله وعلى
الثاني اي يتجه على الثاني كونه مفعولا للفاعل بواسطة غير ذلك الفعل ان المفعول
المطلق حينئذ يكون محلا وواقعا عليه ذلك الفعل مثلا اذا قلنا ان الضرب مفعول
للفاعل بواسطة الاحداث كان الضرب محلا للاحداث فيكون المفعول المطلق مفعولا به
لا مفعولا حقيقة اي اثرا من اثار الفاعل هذا خلف قوله وان ذلك الفعل آه اي يرد على
الثاني ان الفعل الذي هو غير الفعل الذي هو العامل في المفعول مصدر وكل مصدر مفعول
لفاعل ذلك الفعل بواسطة غيره فيكون هذا المصدر مفعول الفعل اخر بان يكون
احداث الضرب مفعولا لفعل اخر كاحداث الثاني المتعلق باحداث الضرب وكذلك
الفعل الثاني ايضا مصدر يعني هو مفعول لفعل ثالث كاحداث احداث الضرب وهكذا
فلزم التسلسل اي صدور افعال غير متناهية عن الفاعل حين صدور الضرب منه
وذلك بين البطلان ولا يمكن ان يقال انه تسلسل في الامور الاعتبارية وان احداث
الاحداث عين الاحداث لان المفروض ان كل مصدر مفعول بغير فعله قوله وان فاعل آه

بكسر الهمزة

بكسر الهمزة عطف على قوله ان المفعول المطلق وليس بفتح الهمزة معطوفا على قوله ان المصدر
اذ لا اختصاص لهذا الايراد بالثاني اذ حاصله ان فاعل الفعل المذكور اي ما يكون عاملا
في المفعول المطلق قد يكون قابلا محضا ليس فيه جهة التاثير اصلا فمصدره لا يكون مفعولا
له بعين ذلك الفعل ولا بغيره ولا يخفى ان هذا الايراد الذي قبله من لزوم التسلسل غير
متجه على الشرح انه ادعى صحة اطلاق المفعول عليه ويكفي لذلك صحة اطلاقه باعتبار بعض
افراده بخلاف المفاعيل الباقية فانه لا يصدق عليها المفعول بالمعنى اللغوي اصلا قوله
فالظاهر اي اذا لم يصح اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه فالظاهر قوله اسم ما قرن الفعل آه
المراد بالفعل اعم من الحقيقي والحكمي قوله ولم يسند الى الفعل لاخراج مفعول ما لم يسم
فاعله لانه ليس مفعولا اصطلاحيا وتسميته بالمفعول باعتبار ما كان قوله وتعلق به تعلقا
مخصوصا بكونه جزء مدلوله او محله او ظرفه او علته او مصاحبه معموله لاخراج الحال والمستثنى
والتمييز قوله انه حينئذ لا يظهر وجه التسمية اي اذا كان اطلاق المفعول بحسب الاصطلاح
لا يظهر وجه التسمية بلفظ المفعول لان وجه التسمية عبارة عن مناسبة بين المعنى
اللغوي والاصطلاحي نقل اللفظ منه اليه وكذا لا يظهر وجه التقييد بالقيود المذكورة
فيما عدا المفعول المطلق وتعريف المفعول الاصطلاحي على الكل بلا تفاوت قوله فالاولى
فانما قال الاولى لان رعاية وجه التسمية امر استحساني فيجوز ان يكون من الاسماء المرتجلة قوله
انا نختار الشق الاول وهو انه مفعول بعين ذلك الفعل قولكم يلزم ان يكون الفعل الذي
هو نسبة عين المفعول الذي احد المنتسبين قلنا انما يلزم ذلك لو كان المفعول المطلق
عين معنى المصدري للفعل العامل فيه وليس كذلك فان المفعول المطلق اسم للاثر الحاصل
بالمصدر لا المصدري لو كان المفعول معنى المصدري نعم فالمفعول هو الاثر والفعل
الذي هو نسبة هو المعنى المصدري مثل الضرب الذي هو عبارة عن الكيفية المخصوصة
مفعول للفاعل بواسطة الضاربة اي احداث الضرب قوله وقد صرح آه تاييد لكون

المفعول عبارة عن الحاصل بالمصدر قوله وعدم التميز اه عطف تفسيري للمسامحة قوله
وصيغة المفعول عطف على قوله انا تختلف السؤال الاول جواب عن قوله وان فاعل الفعل قد
يكون قابلا قوله من الفعل الذي هو المصدر اعني اسم الحدث الجاري على الفعل اي المعنى
المنسوب الى الفاعل سواء كانت صادرا عنه اولا فيشمل التاثير والتاثر قوله الا انه
حاصل بمصدر ذلك الفعل سواء كان اثرا للفاعل او معنى قايما به فيصدق في طال طولا مثلا
ان الطول الذي يعبر عنه بدرازي اثر حاصل بمصدر الفعل الذي يعبر عنه بدراز شدن
وان لم يكن مفعولا بمعنى الحدث والموجد قوله وقد اشير اه حيث اعتبر في كونه فعل الفاعل
اسناده على جهة القيام سواء كان صادرا عنه اولا قوله يجوز ان يجعل اه حاصل كلامه كما
انه يصدق على ما عدا المفعول المطلق المفعول المقيد مع قيد يصدق على الحال والمستثنى به
مفعول مع قيد مضمونه ومفعول بشرط اخراجه قوله وكانهم اثروا اه اي اختاروا التخفيف
في التسمية فسموها باسم اخف فان الحال والمستثنى اخف من المفعول مع قيد مضمونه والمفعول
بشرط اخراجه قوله اولا وبالذات اي يتعلق به الفعل بلا واسطة تعلقه بشيء اخر قوله
بواسطة انها مبنية اه فالفعل متعلق بها بواسطة تعلقه بالفاعل او المفعول حتى لو رفع
النظر عنها لا يكون للفعل تعلق بها اصلا معمولة على سبيل الاتفاق اي جري العادة بجر ان
استحق الجر كالمضاف اليه ونصب ان وانما قال ذلك لان معمولة على سبيل القصد مجموع المستثنى
منه والمستثنى في الرضي ان المجي في قولك جاءني القوم الا زيدا منسوب الى القوم مع قولك
الا زيدا كما ان نسبة الفعل في جاءني غلام زيد ورايت غلاما ظريفا وكذا ساير المتبوعات
مع توابعها الى الجزئين لكن جرى العادة اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء
قابل كل منها للاعراب ان يعرب الجزء الاول منها بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل
ذلك الموقع وما بقي من الاجزاء المنسوب اليها يجر ان استحق التبعية كما في التوابع لحمه
وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيه بعد المرفوع قوله

ليظهر

ليظهر توجيه اه هو انه لما كان تعلقه بها بالذات كان تاثيره فيها اصالة فيستحق الاثر اصالة
واما غيرها فان تعلقه بالواسطة فالتاثير واستحقاق الاثر ايضا بالواسطة قوله
اطلاق المفعول العرفي اي المفعول بالمعنى المنسوب الى عرف النحاة وهو ما نقله سابقا
ويه يكشف
عن الغير قوله منحصر في صدق المقيد اه لان المقيد هو المطلق مع القيد قوله ليصح
القول اه اي كيف يصح ما قال الشارح رح بانه يصح اطلاق المفعول المقيد بلفظ به
وفيه وله ومعه على المفاعيل الاربعة وعدم الصدق المفعول عليها قوله معنى شاملا
اه وهو ما يتعلق به الفعل بالمعنى المصدري في الجملة سواء كان افرادا او محلا او ظرفا
او علة او مصاحبا لمعموله قوله لا المفعول اي ليس يطلق هذه المقيدات المفعول فانه
مختص بالاثر لان الضمير المستتر الذي هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى الالف واللام
اي الذي فعل بخلاف المقيدات فانها مسندة الى الجار والمجرور كما في زيد حسن الغلام
فان الحسن المقيد بالاضافة الى الغلام ومطلقه يعني يشمل الحسن المسند الى زيد والمسند
الى متعلقه لا الحسن المقطوع عن الاضافة الى الغلام لانه مسند الى زيد قوله حقيقة
او حكما اه يعني ان الفاعل هنا بالمعنى المصطلح قد اعتبر في مفهومه القيام والفاعل
للوقوع فلو لم يرد بالفاعل هنا ما يعم الحقيقي وهو ما اسند اليه الفعل على جهة قيامه به والحكمي
وهو ما يكون نايبا عنه يخرج عن التعريف المفعول المطلق الواقع بعد الفعل المجهول
لعدم كونه اسم لما فعله الفاعل الحقيقي قوله فلا يبطل الطرد اه الطرد ههنا
بالمعنى اللغوي اي الشمول لا بمعنى المصطلح النحوي المنع وهو ظاهر قوله فيشكل عليهم اي على
البعض تفريع على ما ذهب اليه في بعض النسخ فلا يشكل عليه اي على المصنف رح فيكون تفريعا
على النفي في قوله لا ان يكون اه قوله قيل اه هذا ما نقل عن المصنف رح كما نص عليه في الرضي
فالمناسبة التعبير بقال قوله شيء يعلمه المتكلم الذي هو فاعل فعل مذكور وهو ضربت الاول
بمعناه لاتحادهما في المعنى واما تفسيره معناه بان يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء

بقرينة زيادة الاسم والا فالظاهر ان يحمل على ما هو المتبادر وهو كون الفعل المذكور ملتبسا
بمعنى ما فعله سواء كان عينه او مشتملا عليه قوله نفعل على صيغة المصدر اي ان اريد بفعل
ضرب ما يستفاد من قوله لانه شئ فعله المتكلم قوله بل يقابله حيث يسمون الجملة الواقعة بعد
القول مقول القول دون المفعول قوله وان سلم التناول بان يحمل الفعل على خلاف المصطلح
قوله اسم لان كل كلمة موضوعة بالوضع السبقي لنفسها واذا اريد بها نفسها انصدق عليه
انه دال على معنى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة قوله كما هو الظاهر من اصطلاحهم
على الاطلاق الفعل مقابل القول قوله ان فعل آه اي الفعل الذي هو صيغة مضمون ضرب
لا يصح ان ينسب الى ضرب فلا يصح انه شئ فعله المتكلم باعتبار انه فعل مضمونه اعني الحدث
فلا يصدق على ضرب انه مما فعله فلعل فعل آه قوله لان ذلك المضمون اعني الحدث مدلول
تضمني لضرب لدلالته على النسبة والزمان ايضا قوله الفعل متناول آه اي الفعل المدلول
عليه بقوله ما فعله متناول للقول والتكلم ايضا بل الفعل الجنان ايضا قطعا ولو جاز كلا
يخرج عن التعريف مثل علمت عملا قوله فاندفع ما قيل ان الفعل لا يتناول القول والتكلم ايضا
قوله لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها بل دلالتها على نفسها عقلية كما مر والوضع ماخوذ
في تعريف الاسم بكونه قسم الكلمة فلا يكون ضرب حين اريد نفسه اسما فلا يندفع انه
باعتبار انه مقول اسم قوله الجاري على الفعل اي يكون له فعل يصح ان يكون جاريا عليه
ومذكورا بعده فيخرج نحو الويل مما لا فعل له قوله ضربته انواعا آه فان الضرب والرؤية
تصدق على انواع الضرب ومراتب الرؤية قوله يعني ان الفعل آه اي ضمير له هو راجع
الى المذكور فقط اذ المراد بالفعل الاصطلاحي الذي هو قسيم للاسم والحرف كما يدل
عليه قوله بمعناه فالاسم الذي فيه معنى الفعل غير داخل فيه فتعميم المذكور لا ينفع في
ادخاله بل هو راجع الى الفعل المذكور وتعميم هذا العبد واما باعتبار الفعل فيشمل
الاسم الذي فيه معنى الفعل لكونه في حكم الفعل من حيث انه يعمل عمله قوله معطوفا على قوله

باعتبار تعميم المذكور فيشمل المحذوف فانه في حكم المذكور

مقدرا فيكون داخلا تحت قوله او حكما قسما منه اي الفعل المذكور حكما نوعان ما يكون
مذكورا حكما وهو المقدر وما يكون فعلا حكما وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل هذا
لكن عبارة الشارح رح صريح في تعميم المذكور وما ذكره المحشي رح انما يتم لو قدر قبل قوله
مذكورا حقيقة لفظة فعلا ويكون التقدير وهو اعم من ان يكون فعلا مذكورا حقيقة
او فعلا مذكورا حكما ويكون حقيقة وحكما متعلقا بالمقيد والقيد معا فيفيد قوله حكما
التعميم في الفعل المذكور وبعد ارتكاب ذلك يرد عليه ان الضمير في قوله اذا كان مقدرا
راجعا الى الفعل الحقيقي وان الفعل الحقيقي كما يكون مذكورا حقيقة او حكما كذلك
الاسم الذي فيه معنى الفعل فما وجه تخصيصه بالفعل الحقيقي فلو كان قوله او اسما
عطفا على قوله مقدرا لكان التقدير كما اذا كان الفعل الحقيقي اسما كان فيه معنى الفعل
ولا يخفى بطلانه فالصواب ان يحمل عبارة الشارح رح على الاحتباك وهو ان يحذف من
الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الاول كما قيل في قوله سبحانه تعالى الله الذي جعل
لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا ان المراد جعل لكم الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا
لتبتغوا فيه والتقدير وهو اعم من ان يكون فعلا مذكورا حقيقة او حكما او اسما
فيه معنى الفعل الحقيقي مذكورا حقيقة او حكما وما قيل انه عطف على قوله مذكورا ولا
يخفى ان الفعل المذكور يشتمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد من اعم الفعل
اعم من الفعل وشبهه ففيه انه يقتضي ان يكون ذلك الاسم مقابلا للمذكور مطلقا
فلا يكون مذكورا اصلا وهو باطل قوله والا لخرج آه اي لخرج المفعول المطلق الذي
يكون للنوع والعدد لزيادة مفهومه على مفهوم الفعل والذي للتاكيد اذا عبر بلفظ
مفهومه مغاير لمفهوم الفعل متحد معه في التحقق قوله بل ارادة آه اي اراد
ان معنى الفعل مشتمل على مدلول الاسم من حيث التحقق بان يكون تحقق جزئه الذي
هو الحدث تحقق مدلول الاسم على هذه الارادة فان قوله اسم ما فعله فاعل فعل مذكور

يتبادر منه مغايرة ما فعله لمدلول الفعل فلا يمكن ان يراد من قوله بمعناه اشتمال مفهومه على
مفهوم الاسم بان يكون جزء مفهومها الذي هو المنسوب عين مدلول الفعل الاسم فيكون
المراد الاشتمال والاتحاد من حيث التحقق وما قيل ان الفعل اذا كان مصدرا يكون مفهومه
عين مفهوم الفعل مدفوع لما مر من ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر
نفسه قوله وانه ذكره آه الواو للحال وفي بعض النسخ فانه ذكره فهو العطف على قوله
ان يتحقق الفعل والقرينة على اعتبار هذا القيد ما تقرر بينهم ان قيد الحيثية مراد في
تعريفات الامور الاعتبارية وان لم يذكر فالمراد من حيث انه بمعناه وهو متعلق بذكر
المقدر يعني ذكر المفعول المطلق من حيث ان الفعل يشتمل على معناه ومتحد جزء مدلوله به
في التحقق فيؤول الى انه بيان لجزئه متحد به قوله ولا يخفى آه لوجود الاتحاد بينهما في
التحقق قوله لتقدم وتاخر بينهما فان الكراهة التي هي مفعول به متقدم في التحقق على
الكراهة المتعلقة به ضرورة دخول النسبة في مفهوم الفعل والنسبة متاخرة عن المنتسبين
في التحقق قوله وان كان هو التاديب في التحقق آه فان المعنى المخصوص الذي يعبر عنه بزدن
من حيث انه مولم يقال له الضرب ومن حيث انه ترتب عليه الانزجار عما لا يليق به يقال له
التاديب فيصدق على التاديب انه اسم ما فعل فاعل فعل مذكور متحد معه في التحقق
لكن لم يذكر من انه متحد بالضرب بل ذكر من حيث انه مغاير له بالاعتبار وعلة له قوله
لا بد الاتحاد اي بقوله وذكر من حيث انه بيان له ومتحد معه الى الاعتبار القيد السابق
وهو ان يتحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب يتحقق مدلول الاسم قوله قيد
الاتحاد من تتمة السابق لانه مفهوم الحيثية المستفاده من قوله بمعناه المفسر بالاتحاد في
التحقق قوله فلو قيل لكن الصواب ثم ما قيل على ما في الرضي لكنهم سموه تاكيد الفعل تسامحا
قوله كان مسامحة باطلاق اسم الكل على الجزء قوله دفع توهم السهو وذلك لانه تاكيد
لفظي في الحقيقة كانه قيل احدث ضربا ضربا والتاكيد اللفظي يدفع التوهم السهوي

التوهم

توهم

توهم تلفظ الفعل لا نحو قصد بناء على ان العاقل كاليس هو من زيف واما دفع التوهم التجوز
في المسند بان يراد بضربت مثلا الشتم فلان ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة صارفة
عن المعنى الحقيقي يدفع احتمال حمله على المعنى المجازي قوله بان امره آه يعني ذكر تكلما
دفع ان يكون مجازا عن الامر بالتكلم فيفيد انه تعالى كلمه بذاته لا انه يدفع التجوز في الاسناد
قوله كما توهمه التفسير بقوله اي كلمه بذاته قوله المصدر المعرف بلام الجنس نحو رجعت الرجع
قوله ان كان للتاكيد بناء على دلالته نفس الماهية من غير تقييد بوصف وعدد قوله وجب
تخصيصه بزيادة آه كما وقع في الرضي المراد بالتاكيد المصدر الذي مدلوله مدلول
الفعل بلا زيادة شيء عليه بوصف وعدد قوله وان كان للنوع بناء على دلالته على كونه
معلوما للمخاطب وهو يدل على الحدث الذي هو مدلول الفعل فكانه قيل رجعت الرجعى
المعلومة قوله وجب ان يقال فيه بحث لانه ذكر في الرضي انما نعني بالنوع المصدر الموصوف
اما بان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى آه ولا شك ان المصدر المعرف
بلام الجنس موضوع على المعنى الوصفي وهو معلومية المخاطب قوله او كلاهما نحو ضربت
انواع الضرب قوله مفهوما مخصوصا نحو جلست القرفصاء وقعود المحتبي باليد
قوله او بعمومه نحو ضربته نوعا من الضرب قوله او مفهوما من لام العهد نحو ضربت الضرب
اذا اريد نوع معهود بين المتكلم والمخاطب قبل ذكره قوله نحو ضربته فان صيغة الفعلة
للنوع نحو جلسة وركبة قوله وضربتان اي ثنيا بثني المصدر او يجمع لبيان اختلاف الانواع
قوله او من المادة اي يكون لجوهر الحروف مدخل في ذلك قوله نحو القهقرى فانه يدل على الحدث
باعتبار الخصوص المادة لا بالصيغة فقط والا لشاركها في ذلك ما يكون على هيئتها قوله
او غير الدلالة آه اي من المادة الغير الدالة على الحدث قوله مع صدق الحدث عليه فان
انواع الضرب ضرب وكذا الكل وبعضه قوله ولك ان تقول آه فيكون داخلا فيما مر من قوله
او بدونه قوله اي وحدته فان الواحد عدد عند العامة بعمومها او بخصوصها اي بعموم الكم

نحو ضربته ضربات او بخصوصها نحو ضربته ضربتين قوله بالسوط اشار بافراده الى ان
تثنية المصدر الة وجمعها باعتبار تثنيته وجمعه لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا
مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد قوله الاظهر في العبارة آه لانه يرد على
عبارة الشارح ان كلا منه على الماهية المراد اي الخالية عن الدلالة على العدد لا ينافي دلالته عليه
لحوق علامة التثنية والجمع فلابد من تفسير المراد بالمفيد بالعربية قبول الى معنى غير القابلة
فلو بدل المراد لغير القابلة لكان اظهر قوله شخصا كان كما اذا كان العدد قوله فانه قابل لذلك
اي المفرد قابل للتعدد او للتكثير مجاز بعلاقة التضاد ويراد بالكثرة حينئذ ما يقابل الوحدة
قوله كما في قوله تعالى قد نرى قال الزمخشري معناه كثير الرؤية اي كثيرا ما نرى تردد وجهك
في السماء تطلعا لنزول الوحي بتحويل القبلة من بيت المقدس الى بيت الكعبة لكونها قبلة ابائه
قوله وحينئذ كان ابلغ لكونها ادل على توهم السهو والتجوز لان تغاير اللفظ مع اتحاد
المعنى ادل على عدم السهو والتجوز قوله وقدم امثلة اي امثلة المصدر حيث قال وحينئذ
اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا وديمة الفا
قوله نحو ديمة في قول الشاعر هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب
قوله سراقة اسم الصحابي يدرس الكتاب ويدرسه درسا ودراسة قرأه والضمير ليس مفعولا به
لكونه مذكورا وهو القران لان تعدى يدرس صيغ اللام للتقوية بل مفعول مطلق اي يدرس
الدرس ومنه قوله تعالى فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من العالمين قوله قد يفرق آه في القاموس
القعود والجلوس او هو من القيام والجلوس من الضجعة ومن السجود قوله لانه في ضمنه اي
مفهوم منه تبعا اما بدلالة التضمن لان انبت جعله ابنت او بدلالة الالتزام لان
نبت مطاوع انبت قوله اولانه بمعنى آه عديل لقوله اما لانه في ضمنه قوله وفيه تأمل
لان مجيء مصدر المجرد بمعنى المزيد لا شاهد له قوله وقيل انه بمعناه آه عديل لقوله فانه مصدر
نبت قوله وكذا قيل الثاني اي جعل مصدر انبت لانه بمعنى التنبت فهو اسم بمعنى المصدر

كالسلام

كالسلام والكلام والعطا بمعنى التسليم والتكليم والاعطا قوله ليس من هذا الباب
اي من باب المفعول المطلق بغير لفظه لانه مع اثبات بحذف الزوايد فهو مصدر من لفظ
الفعل قوله في مثل آه اي فيما لا فعل له نحو حلفت يمينا قوله وحينئذ يكون خبرا اذ المقصود
منه اظهار السرور بقدومه لا الاخبار بعلم القدوم من بلك قوله او دعاء بان يجعل الله تعالى
قدومه مباركا قوله يعني ان العلم آه يريد ان الحذف في جميع المواضع سماعي بمعنى انه لولا
السماع لما جاز الحذف وانقسامه الى السماعي والقياسي باعتبار العلم فما لا يكون العلم
بوجوب حذفه الا بالسماع فهو سماعي وما كان العلم به بطريق الاستدلال بان يقال هذا مصدر
وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه وكل مصدر شانه كذا فهو واجب الحذف
فهذا واجب الحذف قوله استدلالا عطف بيان بقياسي اشار به الى ان القياس
حينئذ بمعنى الاستدلال قوله اي سمع حذفه وجوبا سماعا اي القياس عليه غيره لعدم
الجامع قوله اي يقاس آه فالقياس بمعنى التمثيل وانقسامه اليها باعتبار العمل قوله
خبرا فان الاخبار عن الحمد ايضا حمد قوله لكان اظهر انما قال لان الواو يفيد اشتراك
الاعضاء المذكورة في كون النسبة اليها ماخوذة في مفهوم الجميع لا على الاجتماع فيها ولذا
وقع في الصحاح بالواو قوله قال الشيخ الرضي فعند وجوب الحذف شروط بيان الفاعل
والمفعول مطلقا ولعدم قصد النوعية قوله مثل قولهم آه يقصد قصده وتحوت نحوه قوله
بمعنى المفعول اي حمدت محموده فانك اذا حمدت محمود شخص قلت حمدت حمد ذلك الشخص قوله
لان الموضع يعني لو لم يصرح بمن التبعيضية لافادة الحصر بناء على ان المقام مقام البيان قوله
لان المقصود آه قصد كون الدوام او اللزوم مقصودا من التكرير ظاهر لانه يدل على ثبوته
مرة بعد اخرى واما كونه مقصودا من الحصر فلانه ادعاء المبالغة في اتصافه بذلك
الفعل دائما كانه ليس موصوفا بفعل اخر اصلا قوله على التجدد اي حدوث معناه في زمان
دون زمان لدلالته على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة قوله يستعمل الدوام لدلالته

بخلاف البعض فانهم اشترطوا كونه باللام ولم يعتبروا بعد قصد النوعية

على زمان المستقبل الذي هو مستمر قوله واذا اراد آه عطف على قوله انما اشترط قوله
جعل المصدر خبرا فيفيد انه لدوام حصوله منه ولزومه له صار كانه نفسه قوله قيل
صفة لنفي آه عبارة الشرح ظاهر في انه صفة لمعنى نفي حيث قدر الصفة لمعنى نفي بقرينة
وهو الموافق لقواعد النحو فانه اذا اجتمع النعت والعطف بالحرف يقدم النعت ومن
جعله صفة لنفي فلعله راعى ان معنى النفي في الاحكام فتقييده يتبع تقييد معنى النفي
وانما ساغ تقدم المعطوف على النعت لان المعطوف المذكور لكونه في حكم المعطوف
عليه وبمعناه فكانه مغاير له قوله الاظهر آه لعدم الاحتياج الى التقدير لكن الظاهر
حينئذ داخلين بصيغة التثنية لان المعطوف تقييد كليهما بالدخول لا تقييد احدهما فالاولى
افراد الضمير مطابقته في المعطوف باو موكول الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما
وجب افراد الضمير وان قصدت كليهما وجبت المطابقة فلابد من القول بوجوبه لكل
منهما قوله او منوح نحو ان زيدا سيرا سيرا قوله ليس شرطا اي بوجوب الحذف قوله
انتصاب المصدر آه مع ان ناصبه حج واجب الحذف لما مر من ان المقصود من مثل
هذا الحصر دوام حصول الفعل له ووضع الفعل المتجدد فذكره ينافي الغرض قوله
كما جاز ان يكون منصوبا بكان آه بالتاويل او المبالغة قوله فالشرط فالواجب ان يقال
لما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي ويكون ناصبه خبرا عن شي لا يصح ان يكون هو خبرا عنه
قوله بلا تاويل ومبالغة انما قيد بذلك لانه يصح جعل المصدر خبرا عن الذات بتاويل
باسم الفاعل او تقدير ذو المبالغة بجعل الحدث عين الذات كما قالوا رجل عدل
وما قيل انه بعد التقييد يصدق على ما زيد الا سيرا مع انه ليس محذوف الفعل فمدفوع
بانه خرج بتفسير كلمة ما بالمفعول المطلق قوله هو ليس آه فهو خارج بقوله ما وقع
لانه عبارة عن المفعول المطلق فلا حاجة الى قوله لا يكون خبرا قوله عند فقد كون
مرفوعا بقيامه مقام الفاعل على ما مر قوله فيفوت آه فان فايدته معرفة احوال

اواخر

اواخر الكلمة اعرابا وبناء واذا جاز كون المفعول مرفوعا لم تحصل هذه الفايدة قوله
لو اعتبر هذه الشرايط في المصدر بان يفسر كلمة ما بالمصدر قوله عن تلك الشبهة
المذكورة بقوله ان قلت هو ليس مفعولا قوله انسب بالمقام لان المقام مقام البحث
عن المفعول المطلق والمصدر اعم منه من وجه قوله لا يتكلف وهو ما يشير اليه عبارة
الشرح من ان الجمع بين الضابطين يشير الى اشتراكهما في بعض القيود وكما يصح لذلك
الا قوله لا يكون خبرا عنه واما ما قيل من ان المصدر جعل ضميره وقع راجعا الى مفعول
مطلق بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا فلا يخفى ركاكته لان وقع الثاني معطوف
على وقع الاول فضميره راجع الى ما وتفسيره بما ذكر باطل قوله انما وجبا آه يعني ان
وجوب الحذف مشروط بالقرينة الدالة على تعيين المحذوف وقيام شي مقامه وكلا
الامرين متحقق في مسئلتنا اما الاول فلدلالة الجملة المتقدمة على مضمونها ومنه
ينتقل الى فوايد الازمنة في الجملة فتكون الجملة دالة على عواملها لكونها بمعنى فوايدها
واما الثاني فلقيام الجملة مقام العوامل فانه لما كثرت المصادر استثقلوا ذكر عواملها
قبلها فالتزموا اقامة تلك الجملة مقام عواملها دفعا للاستثقال على سبيل اللزوم
وما قيل انه لو كان الانتقال منه الى اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة تنبيه القرينة
على حذف العوامل المفعول المطلق نفسه لانه يتعين ان يكون بمعناه فمدفوع بان الانتقال
من شي الى شي لا يستلزم عدم الاحتياج الى ذكر الشي الثاني فان التنصيص قد يكون
مطلوبا في المقام كيف وتصريح ما علم ضمنا طريق شايع وان المفعول المطلق فيه
انما يصح كونه قرينة لو تعين كونه مفعولا مطلقا وفيما نحن فيه ليس كذلك اذ يجوز
ان يكون منا وفداء مفعولا به اي تفعلون منا وتاخذون فداء وان يكون حالا
اي مانين واخذين فداء ولذا قال الرضي ان ضابطة هذا القسم ان يذكر جملة طلبية
او خبرية تتضمن مصدرا لطلب فوايد واذا ذكرت تلك الفوايد بالفاظ مصادر

منصوب على انها مفعولات مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها
انتهى وكذلك ماقيل ان الظاهر ان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد
واما فداء مفعولا له فيغني عن تقدير العامل مدفوع بان المفعول له يجب ان
يكون علة للفاعل على الفعل مقدما عليه في الذهن ولم يذكر منا وفداء
ههنا كذلك بل انها معلولات مترتبة نزل عليها الفاظ التفصيلية ولفظ بعد
قوله ليخرج نحو سفرا فان صحة واعتنا ما مفعول مطلق وقع تفصيلا لانه
السفر من غير اعتبار نسبته الى ماقام به بخصوصه ولا يجب ههنا حذف
عامله اذ يقال يصح صحة ويغتنم اعتنا ما بعد التزامهم قيام الجملة المتقدمة
مقام العلة ماهو اثر لمضمون مفرد قوله اي المصدر المفهوم ههنا يعني ان
الاضافة ليست بمعنى نسبة المصدر الى ماهو منه كما هو المتبادر بل بادنى
ملابسة قوله اي غايته آه يعني ان المراد بالغرض ههنا الغاية لعدم كونه
حاملا للفاعل قوله اي لا شبه بما ناب آه لم يرد ان الكلام على حذف المضاف
حتى يخالف قوله فانه الواقع بعد الجملة بل اراد ان ضميره عبارة عما ناب
مناب المفعول الحقيقي لان مرجعه اعني كلمة ما عبارة عنه بدليل انه الواقع
بعد الجملة ظاهرا المفعول المطلق الحقيقي فلا يرد ان الاولى ان يقول الشارح
رحمه الله لا مشبه بشيء لان المطلق في مثله لا مشبه به وانه لم يقل لانه
يستلزم حمل الوقوع على التقديري وهو خلاف الظاهر كما بوا للاحق
وكذا ماقيل الاولى ان يجعل قوله للتشبيه بمعنى التشبيه الذي هو فعل
المتكلم وصفته اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به
كما في مثال المتن او اداة التشبيه كما في له صوت مثل صوت حمار او مشبها
كما في له صوت صوتا مثل صوت حمار قوله يجب الظاهر قيد بذلك لان الواقع

نحوها

نحوها في التقسيم المفعول المطلق الحقيقي نفسه المحذوف قوله فاذن
يخرج آه اي اذا فسر التشبيه بما ذكر بخلاف ما اذا فسر بان يشبه بشيء قوله
اذا ذكر المفعول المطلق نفسه نحو صوت صوتا مثل صوت حمار فانه لا يصدق
عليه انه ماوقع لان شبه بما ناب مناب لعدم النيابة قوله قد جرت عادتهم آه
يعني جرت عادتهم على انهم يحذفون المفعول المطلق الحقيقي في هذا المقام
ولا يذكرونه اصلا ومادة النقض لابد ان تكون متحققة فالشاهد لازم
على ناقض الضابطة لا على المحشي على ماوهم قوله فعلى هذا اي ماذكر من انه لم
مصدر في موضعه لو فسر الموصول بالمصدر دون المفعول المطلق لسلم كلام الشارح
عن المناقشة بان المفعول المطلق فيما نحن فيه ليس مشبها به قال سيبويه وفي
مثله الرفع اي فيما لم يكن مصدر للتشبيه وجاء موصوفا واجاز الخليل فيه النصب
ايضا اما على المصدر او على الحال وبهذا الاعتبار وقع الاحتراز عنها على تقدير
كونها منصوبة على انها مفاعيل مطلقة لعدم وجوب حذف عاملها فاندفع ماقيل
انما وقع كما فسره عبارة عن المفعول المطلق والامثلة المذكورة ليست منه فلا
حاجة الى الاحتراز عنها الى القيود المذكورة قوله بل لما حصل له من الوصف
كما في قوله بالناصية كاذبة قوله لكونه مع وصفه آه ولولا اعتبار ذلك
لم يصح جعله وصفا لعدم معنى الوصفية فيه قوله كما جعلوا الحال الموطئة
نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا قوله ولذلك اي لكونه مع الوصف كالشيء
واحد قوله من ان يكون تاكيدا لا موصوف قوله فالاولى الاتباع اي جعله
تابعا على انه صفته قوله ويجوز النصب على حذف الموصوف اي صوتا حسنا على انه
مفعول مطلق اي يصوت صوتا حسنا لكنه لا يجب حذف عامله وعلى الحال من الضمير
المستتر في له بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه يتعين الاتباع عند سيبويه لكونه

بلفظ الاول ومعناه فيجعل الثاني مع تابعه تابعا الاول حتى يكون تابع الثاني
كانه تابع الاول قوله وهو ان يكون الاسم آه اي يكون معنى الاسم عارضا لصاحبه
اي حادثا له غير لازم قوله فيخرج نحو لزيد زهد آه فان المعنى على الثبوت دون
الحدوث ويتعين الرفع فيه على البدل او عطف البيان قوله هذه الدلالة اي
دلالة الجملة على الفعل وعلى صاحبه يغني غناء التقدير اي ينفع صاحبه نفع
تقدير الفعل فالجملة لكونه معنى يصوت ينصب المصدر قوله من غير حاجة الى
تقدير الفعل قوله وجنبه الشارح الرضي قال وهذا وجه قوي قوله لم
يجعلوا الاسم المذكور عاملا فانه مصدر والمصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن
مفعولا مطلقا فهو كما تقول عجبت من ضربك زيدا الامير قوله ويتجه ذلك آه
بان يقال مررت به فاذا له صوت صوت حمار قوله لانه قطع آه اي مررت
فاذا له صوت قطع وجزم لوقوع الصوت وانه يصوت لم قطعا وجزما
بوقوع الصوت لان معنى ان مع الفعل يصح وقوعه منه ولا يمتنع قوله لكونها
مما لابد لفعل منه اعني الفاعل قوله على الحال من الضمير المستتر في به قوله والمصدر
آه وبهذا الاعتبار اخبر عنه بصدد وعن صاحبه قوله على احد تاويل الوصف
اي تقدير المضاف وجعله بمعنى منكر قوله ويجيز التعريفات اي يجيز الخليل
تعريفا المصدر المذكور مع كونه وصفا للنكرة بناء على تقدير المثل وهو لا يتعرف
بالاضافة قوله لو جاز هذا اي وقوع المعرفة صفة للنكرة بتقدير المثل لجاز هذا
التركيب مع انه باطل قوله واما على انه جامد آه عطف على قوله اما على حذف مضاف
قوله فاذا عرف اي عرف المصدر المذكور كان بدلا او عطف بيان عند سيبويه
لا غيرهما اعني الوصف قوله ولا حاجة الى القول آه كما ذهب اليه الرضي الاصل
له صوت بصوت صوت حمار اي بصوت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في

اعطي اعطاء ونكلم كلاما قوله قيل هو اسم آه في القاموس صراخ كغراب
الصوت قوله او شديد على انه كان يعني بناء على ان الافعال الناقصة غير محصور
قوله وهذا اظهر معنى لان الاول يفيد تقييده لوقوع بحال كونه مضمون الجملة
ولا يخفى ركاكته قوله محتمل مصدر ميمي موافق لما في بعض الكتب لا يحتمل غيره قوله
ولكل وجه لفظي او معنوي اي لكل واحد من الاحتمالين وجه موجه له اما لفظي
او معنوي فالاحتمال الاول له وجه لفظي وهو قلة لزوم خلاف الاصل قوله
فان فيه تقدم الخبر على المبتدا فقط بخلاف الاحتمال الثاني فانه فيه تقديم
المعمول على العامل ايضا والاحتمال الثاني له وجه معنوي وهو دلالته حينئذ
على لزوم الالف على المتكلم قصدا فيكون مؤديا لمعنى عامل المفعول المطلق قصدا
فيكون قرينة ظاهرة على المحذوف نائبا منابه بخلاف الاحتمال الاول فان
مدلوله حينئذ ثبوت الالف للمقر له مقيدا بكونه على المتكلم فيكون دلالته على
المعنى اعترف تبعا قوله ومن هذا القبيل آه اشارة الى ان المؤكد لنفسه وان
كثر فيه النكرة يجي معرفة ايضا كما ان المؤكد لغيره بالعكس قوله لانه دعاء الى الصلوة
لان الله اكبر او لحاذان الصلوة فهو دعاء الى الصلوة لا يحتمل غير كونه دعوة
الحق قوله عامله آه فلا يكون من المنصوب اللازم اضمار عامله قوله هذه التسمية
من المتاخرين وسيبويه يسمي الاول بالتاكيد الخاص والثاني بالتاكيد العام
ولذلك زاد المص لفظ يسمى تنبيها على كون التسمية في الاستقبال بالنظر الى ماقبله
اعني ذات القسمين اذ لا يصح ارادة الاستقبال بالنظر الى زمان المتكلم قوله
كما يؤكد في ضربا ضربت ضربا نفسه مع تغايرهما في اللفظ فاطلاق المؤكد
لنفسه على القسم الاول لا يحتاج الى تاويل كما ذهب اليه شارح التسهيل حيث قال
سمي الاول مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة فكانه نفس الجملة قوله اعني الفعل

بدونا لفاعل لان الفعل يدل وحده على الظرف والزمان قوله مضمون الجملة الاسمية
بكمالها لا مضمون احد جزءيها قوله وهو مضمون مفرد اعني الفعل من غير اعتبار
اسناده الى الفاعل قوله من حق الامر منصبا لامر اي من حق المتعدي بمعنى قوله
تحققه في القاموس حققت الامر تحققته وتيقنته فقوله وكان على تعين عطف
تفسيري لتحققه والضميران راجعان الى الفاعل حق الامر قوله فانه من محتملات
الجملة اذ التكلم بالجملة قد تكون على تعين من مضمونها وقد تكون من شك وتردد منه
قوله وكما ان الكذب والباطل محتملان ثم وههنا بحث لان الصدق مدلول الجملة من
حيث الوضع والكذب احتمال عقلي ناش من كون دلالة الالفاظ على معانيها وضعيه
يمكن تخلفها عنها فيصح ان يقال الاحقا مؤكد لمضمون الجملة التي لها محتمل غيره بخلاف
كون المتكلم على يقين فانه ليس مدلول الجملة وضعا ولذا سموا كون المتكلم عالما
بالحكم لازم فايدة الخبر اللهم الا ان يعم مضمون الجملة بحيث يشتمل لازم
المضمون ايضا قوله قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول الحق مثال لما صرح به القول
اي قلته قول الحق قوله ونحو لا افعله البتة مثال لما في معنى القول والبت والبتة
مصدر بت الامر قطعه في المنهل البتة بوصل الهمزة على القياس وحكى صاحب
اللباب ان القطع فيها مسموع بل ادعى بعضهم انه المسموع ولا اعرف ذلك من
جهة غيرها قوله قطعة على وزن مرة فواحدة للتاكيد كما في نفخة واحدة قوله ثم
بيد ولي في الصحاح بد الرجل في الامر بدا اي محدودا اي نسانه فيه اي وفي
النهاية البد استصوب شي بعجلة ان يعلم قوله بل هو قطعة واحدة الاولى
تركه قوله في الاصل الوضع واما في الاستعمال فالقول الموضوع به فهي للجنس
قوله مفعولا به لفعلت بيانا للنوع هكذا في النسخ التي رايناها وكانه سهو
من الناسخ والصواب ما في شرح الرضي مفعولا به لقلت هذا المصدر مفعولا

مطلقا

مطلقا لقلت بيانا للنوع قوله فالقول الناصب اي المقول الذي حقا مدلول
الجملة المتقدمة فهي قرينة عليه قائمة مقامه فيكون حذفه واجبا قوله فهي مقوله
اي تلك الجملة مقول ذلك المتكلم فيكون معمولا لا التزاما للجملة المتقدمة حين
تلفظ المتكلم بها قوله لا التي على صيغة المتكلم من التفعيل قوله لانه ماخوذة
في الرضي واما قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان سبح
سبح قال سبحان الله قوله كل ذلك اي من حذف الفعل وحذف الزوايد والاضافة
الى ضمير الخطاب بتقدير اللام قوله وهو مفرد اي ليس بمثنى واليه ذهب يونس
قوله لبقائه بالياء مضافا الى المظهر فلو كان مفردا لعاد الى الالف كما في لدى زيد وعلى
زيد قال الشاعر دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور مسور بكسر الميم
وسكون السين وفتح الواو رجل والمعنى دعوت مسورا لما نابني اي اصابني من
لحاجة فلباني اي فاجابني ثم قال فلبي اي اقيم في طاعته اقامة بعد اقامة واكون
كالشيء الذي بيده اي اكون تحت تصرفه وحكمه وبعضهم يكتبون فلبي الاولى بالالف
دفعا للالتباس بالثانية التي هي مصدر وان كان القياس بالياء قوله انما سمي به
اي انما سمي هذا المفعول بهذا الاسم لان معناه لغة الذي فعل به على ان الجار فيه صلة
الفعل يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى ولا ادري ما يفعل بي ولا بكم والضمير راجع
الى الموصول مرفوع محلا بانه مفعول ما لم يسم فاعله وهذا المفعول متصف بهذا
المعنى لانه اوقع الفعل بها وتعلق به والترديد بالنظر الى ان الوقع الملحوظ في
تعريفه بالمعنى وهو الوقوع الحسي عليه على ما قيل ان المراد ما وقع عليه فيدخل نحو ما
ضربت زيدا وما وجدت ضربا واحدثت فعلا او بمعنى التعلق المعنوي على ما
اختاره المص وتبعه الش رحمهما الله وغيرهم قال بعض ان الباء للسببية فيتعلق
بالفعل او للصلة وتتعلق بما في ضمنه من معنى التعلق فقد خفي عليه مراد المص

فلبّاني فلبي

كيف ولو كان مبنى التوجيه على التضمين يكون الباء صلة التعلق المضمن فلا بد
من اعتبار لفظ المفعول الى مصدره اي اوقع الفعل متعلقا به على طريقته وقد
حيل بين العير والنزوان فلا يكون ان تعلق به مقابلا لما وقع به بل منه جاء تحته
فالواجب ان يقال اوقع الفعل به او متعلقا به قوله اوقع الفعل به في الاساس
بفتح من السوء واوه فيتعدى به كما يتعدى فالايقاع يتعدى بالبا بمعنى الانزال
فما ذكره المحشي رح بقوله ذلك ان تقول آه ليس امرا مغايرا لما ذكره المص فالصواب
تركه ولعله فهم ان المصحح جعل الجار متعلقا بالفعل باعتبار تضمين معنى الايقاع
او التعلق فزاد عليه انه يجوز ان يكون متعلقا بالانزال او الالصاق قوله وقيل لانه
سبب اي قيل انما سمي به لان هذا المتعلق سبب لوجود الفعل لانه محل والمحل من
الاسباب وجود الحال قوله بل من صفات مدلولاتها المتضمنة هذا مبني على كون
الاستفهام والشرط مدلولا تضمنيا لتلك الاسما ويؤيده تسميتها بالاسما المتضمنة
للاستفهام والشرط وخروجها عن تعريف الحرف باعتبار ان تمام مدلولاتها ليس معنى
في غيرها بل بعضها في ذاتها وبعضها في غيرها كخروج الفعل عن تعريفه بذلك
الاعتبار صرح الرضي في تعريف الاسم واما على ما قيل ان الاستفهام والشرط عارض
لها كما نقل عن سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اعني همزة وان حذفتا وجوبا
قبل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل اهم ضربت وان ايهم ضربت ثم تضمن
اي معنى الاستفهام والشرط والمعنيان عارضان فيها وان كانا لازمين فلا
اعتراض اصلا قوله تعلقه به اي وصول المعنى الحدثي اليه وارتباطه به سواء
كان هناك وقوع حسي كضربت زيدا وقتلت عمروا او لا نحو خاطبته وكلمته
وشافهته قوله تعلقه به او لا اي لا يكون تعلقه به بواسطة تعلقه بشي آخر
لولاه لم يتعلق به قوله مخرج للحال آه لان الفعل انما يتعلق بواسطة انه بينت

المتضمنة

لحيثية فاعله او مفعوله لولاه لم يصل المعنى الحدثي اليهما وكذا التمييز من المفعول
تعلق الفعل به بواسطة انه رافع لابهام ما تعلق به الفعل لولا ذلك فيه لم يتعلق به
وكذا المميز تعلق الفعل به بواسطة انه رافع الابهام ما تعلق به الفعل لولا ذلك
منه لم يتعلق به وكذا المستثنى تعلق الفعل به بواسطة تعلقه بالمستثنى منه الشامل
له ولغيره ولولا ذلك فيه لم يتعلق به اصلا وما قيل ان تعلق الفعل بالحال بواسطة
حرف الجر بمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام فليس بشي اذ لو كان مجرد
التعبير كافيا في كون التعلق بواسطة الحرف كان تعلق المفعول ايضا بواسطة حرف
الجر بمعنى ضربت زيدا اوقعت الضرب على زيد وكذا ما قيل ان خروج المستثنى والتمييز
لانه لم يتعلق الفعل بهما اذ لو تعلق الفعل بهما لما صح اطلاق المفعول والمتعلق عليهما
قوله بما لا يعقل الا به بناء على ان النسبة الى المفعول به ماخوذ في مفهوم الفعل المتعدي
كالنسبة الى الفاعل قوله ظاهر اذ يمكن تعقل مفهوم الفعل بدون الملكة وان لم يمكن
تحققه بدون المفعول فيه قوله لا يقال ينتقض آه اي ينتقض التعريف على ما قاله المص
رح واما على ما قاله الشارح رح فلا انتقاض لان تعلق اشتراك الحكم بواسطة حرف العطف
ولذا قال بلا واسطة حرف ولم يقل حرف الجر واما ما قيل من انه خارج بما تقرر من ان
المعتبر في جميع التعريفات انما يخرج التوابع فليس بشي لان قيد الاصالة المعتبر في
جميع التعريفات انما اخرج تابع كل قسم من المرفوعات والمنصوبات عن تعريفه
ولا يخرج تابع قسم عن تعريف قسم آخر وفيما نحن فيه من هذا القبيل فان عمروا تابع
للفاعل يصدق عليه تعريف المفعول لان اشتراك التعلق به بحيث لا يمكن تعلقه بدونه
قوله لان النسبة آه تعليل للنفي لا ينتقض قوله لا يسمى تعلقا اي لا يطلق عليه هذا اللفظ
اصطلاحا قوله واما قولك آه دفع لما يرد على ارادة التعلق بغير الفاعل حقيقة
بانه يلزم حينئذ خروج عمروا في ضارب زيد عمروا عن المفعول لكونه فاعلا حقيقة

لان المفاعلة تكون من اثنين كل منهما فاعل ومفعول وحاصل الدفع ان عمروا في
المثال المذكور لم يقصد جهة فاعليته بل جهة مفعوليته وان كان له جهة الفاعلية ايضا
قوله مطلقا اي غير مقيد بقيد قوله في اصطلاحهم خلافا لصاحب اللباب حيث عمم
تعريف المفعول به وجعله قسمين ما وقع عليه الفعل بلا واسطة حرف الجر وما وقع عليه
بواسطة قوله فيه تامل لعله اشارة الى ما سبق من ان المفعول المطلق عبارة عن
الاثر والفعل عن التاثير والى ما نقلنا عن السيد قدس سره من انهم لم يفرقوا بين الاثر
والتاثير ولم يجعلوه بمعناه قوله لا يخفى خروجه بذلك القيد اه الظاهر ان يكتفي
على قوله في صحة اخراجه تامل ولعله انما زاد اهتماما ببيان الخروج لان المص نص
على علة عدم الخروج بقيد الفاعل ذكر في بعض الشروح ان المص قال في امالي الكافية
لو اقتصر على قولهم ما يقع عليه الفعل لكان اولى وما يتوهم من ذكر الفاعل ههنا بقيد
اخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين احدهما ان مفعول ما لم يسم فاعله
وقع عليه فعل الفاعل لان قولك ضرب زيد معلوم انك اردت فعل فاعل وانما حذفته
بوجه من الوجوه المستوعبة لحذفه فقد اشتركا جميعا في انهما وقع عليهما فعل الفاعل
واذا اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون الاخر والثاني ان المراد تحديدهما
جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولا به على الحقيقة فلا يستقيم ان يزاد
لفظ يقصد به اخراج احدهما مع كونه مرادا ولذلك يقال اذا حذف الفاعل واقيم
المفعول به وجب ان يعدل به عن النصب الى الرفع وهذا تصريح بانه مفعول به
وان النصب والرفع جائز ان يعتورانه وهو على حاله من كونه مفعولا به انتهى وبما
نقلناه ظهر صحة قول المحشي لكن في صحة اخراجه تامل وبطلان ما قيل ان الارجح
الاليق انه ليس مفعولا به كيف ولو لم يكن مفعول ما لم يسم فاعله داخلا في المفاعيل
قوله لما صح تعريفه بكل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه والقول

باطلاق المفعول عليه مجازا باعتبار ما كان مما يابى عنه مقام التعريف قوله
لحل المورد اه يدل على ذلك ما نقلناه من امالي الكافية قوله وكذا فيما اذا كان له
لئلا يلزم انفصال اما مع الفاء الجزائية ولم يكن له منصوب سواه ولو كان له منصوب
سواه لم يجب تقديمه نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا قوله لان تقديمه اه لان
عادتهم تقديم الاهم وانما قال في ظاهر الامر لان التقديم دليل على كون المقدم
اهم بالنسبة الى ما تاخر من اجزاء الجملة اما كونه دليلا على ان الفعل غير مهتم
فبالنظر الى الظاهر فيجوز ان يكون الفعل ايضا مهما واهمية المقدم بالنسبة
الى ما عداه وما قيل انه يجوز ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام فليس بشيء اما
اولا فلما ذكر في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى
الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر العناية والاهتمام واما ثانيا
فلان التخصيص يقتضي ان يكون الفعل مسلم الثبوت عند المخاطب وتاكيد الفعل
يقتضي ان يكون المخاطب مترددا فيه فتنافيان قوله ذكر الجمهور اه تاييد لما ذكره
الشارح قوله نحو اخاك اخاك اه لم يذكر المنصوب على الاختصاص لكونه منقولا عن
الندا قوله اي الزم وما يؤدي معناه قوله ونحو الحمد لله حميدا اه فان هذه المنصوبات
تنصب بفعل مضمر لا يظهر اصلا وهو اعني او اخص او مدح او ذم او ترحم على
حسب المواضع كلها بمعنى الانشاء لا الاخبار قوله معناه الحث على الفرار عن نفسه
لانه عطف نفسه على امراء بمنزلة تكرير امراء فكانه قيل اترك امراء فيفيد الحث على الفرار
منه قوله ومعناه اه فانه حينئذ يكون معناه اترك امراء مصاحبا مع نفسه لا
تتعرض له فيكون نظير قوله كف اليد واللسان عنه قوله اي مما انتم فيه تقدير المفضل عليه
بناء على ان خيرا اسم تفضيل كما هو الشائع والاشتراك في اصل الفعل اما بالفرض
او بالنظر الى اعتقاد المخاطب ويجوز ان يكون خيرا مخففا خير فلا يحتاج

الى التقدير قوله وليست هذه اي ليست لقرينة الحذف قوله اذا ترك الفعل آه
فان التزامهم الترك دليل على عدم جواز الاظهار فيكون الحذف واجبا قوله ومن
هذا القبيل اي مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال قوله اي وسطا فمعنى واقصدا
اي اقصد بفتح الفاء وسكون العين بين الافراد والتفريط قال كلا طرفي قصد
الامور ذميم قوله واما عند سيبويه فلا اي ليس مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال
وما قيل ان قوله تعالى انتهوا خيرا لكم عند الزمخشري مما يجب حذف فعله وعند
سيبويه قوله لا يجب فهو محض نقل في الرضي وغيره ان سيبويه اورد انتهوا
خيرا لكم ~~عند الزمخشري مما يجب حذف فعله~~ حملا فيما يجب اضماره قوله ولعله سمع
ذكر فعلها اي لعل سيبويه سمع ممن يثق به ذكر الفعل في قوله امرأ ونفسه امرأ قاصدا
ولم يسمع اظهار ناصب انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك والا فالامثلة متقاربة المعنى
قوله ذلك اي ان وجوب الحذف انما يكون اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات قوله غير
ظاهر اذ معنى وجوب الحذف ترك اظهار الفعل في جميع الموارد وليس للآية الكريمة مورد
في كلامهم لكون المخاطب فيها معينا اعني النصارى قوله وهي بهذا الاعتبار
اي باعتبار كونها قرآنا لا يجوز ذكر فعلها لان القرآن بحذف الفعل فصدق انه
ترك الفعل فيه في جميع سائر الاستعمالات قوله لا يستدعي آه لانه يستلزم
ان يكون كلما ورد في القرآن محذوفا مما يجب حذفه لكونه متروكا في جميع
استعمالاته من حيث انه قرآن قوله عطف مثال على مثال يعني انه ليس
من قبيل امرأ ونفسه فانه مثال واحد لما وجب حذفه سماعيا سواء كان
الواو للعطف او بمعنى مع لكون المحذوف فيه فعلا واحدا بخلاف
قولهم اهلا وسهلا فانه مثالان لكون المحذوف فيه فعلان وليس
المعنى ان الواو فيه من الحكاية لعطف المثال قوله يخرج آه اذ لا يتصور

في ذاته تعالى

في ذاته تعالى وجد ولا قلب قوله مجازا اي ليس من افراد المحدود حتى يضر
خروجه عن الحد وانما اطلقوا عليه المنادى بطريق المجاز قوله بعيد يدل
على ذلك ما في تفسير القاضي والكشاف ان يا وضع للندا البعيد وقد ينادى
به القريب تنزيلا منزلة البعيد اما لعظمة كقول الداعي يا رب ويا الله
فانه صريح في صحة ندائه تعالى وكيف لا ومعنى الندا الدعاء والمقصود منه
الاجابة وهو المدعو في كل الاحوال والمجيب دعوة المضطرين في جميع
الاحوال ويؤيده ما وقع في التفاسير من قول الاعرابي في سبب نزول
قوله تعالى واذا سألك عبادي عني فاني قريب اذ اعرابيا جاء الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال اربنا قريب فنناجيه ام بعيد فنناديه
فنزلت قوله غير مناسب لانه تشبيه للمخالق بالمخلوق ولا وجه لتشبيه
اجابة المدعو له اتم واشهر في ذاته تعالى وكون كلامه تعالى نازلا على لسان
العباد يقتضي ان يكون اسلوب كلامه اسلوب كلام العباد ولا تشبيه بهم
قوله يسئل الاجابة اي اجابة المنادى فانه المقصود من الندا كما صرح الرضي
في بحث الترخيم والاجابة في اللغة پاسخ كردن والمراد اعطا المدعو له ان
كان طلبا والتصديق به ان كان خبرا كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله
اليكم جميعا فاندفع ما قيل ان اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد
من تعذر دعوا مع انه قد يكون المقصود بالندا الخبر فلا معنى للاجابة فيه
وان اريد التنبيه فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى قوله من باب التخييل في التاج
التخييل كسى را در خيال وظن افكندن قوله يقال خيل اليه كذا اي من باب تخييل
المتكلم للسامع ان هولاء منادى وليس بمنادى حقيقة فلا يضر خروجها عن الحد
فلا حاجة الى تعميم الاجال قوله تشبيها بمن له صلوح الندا في حق سرعة الاجابة

حسن للخالق

للدعو له وامتثالها اياه كما اريد منها قوله لا تبعد من حد علم والمصدر البعد
بضم الباء وفتحها وسكون العين قوله والضن بالضاد المعجمة والنون المشددة
بخيلي كردن من حد ضرب وعلم قوله اي لا بعدت بكسر العين على صيغة الخطاب
يعني ان صيغة النهي مستعملة للدعاء قوله ادعو الا انشاء فلا يرد ما قيل انه لو
كان يا نايبا مناب ادعو لكان الجملة الندائية خبرية قوله لانه ظاهر في الاخبار
وان جاز استعماله بمعنى انشاء الطلب قوله وهو ينصب المصدر آه اشارة
الى دفع ان الفعل المقدر محذوف نسيا منسيا لقيام حرف الندا مقامه فكيف
ينصب المنادى وافادة لقاعدة نحوية في باب الندا قوله اتفاقا وان جاز ان
يكون ناصبا الفعل المقدر كما قيل الله اكبر دعوة الحق قوله يستدعي بحسب
الظاهر اذ لو كان نسبة العمل اليه حقيقة لم يكن شاذا بل عاملا بنفسه وانما
قال بحسب الظاهر اذ يمكن ان يقال مراده انه ساد مساد في افادة معناه لا في
العمل فيكون عاملا حقيقة قوله فالظاهر ان سيبويه آه اذ لا منع في المجاز بعد
تحقق العلاقة فيكون النزاع بين سيبويه والمبرد لفظيا والعامل حقيقة
الفعل ومجازا حرف الندا قوله ما لا يجوز في غيرها مثل نحا الغرم لساير اسماء الافعال
في البنا قوله الا نرى الى الترخيم فانه جايز في المنادى في السعة لكثرة استعماله
مع عدم جوازه في غيره قوله بانه قد يستتر آه اي ضمير المتكلم قد يستتر في اسم
الفعل كما ذهب اليه بعضهم في اف واوه بمعنى اتضجر او تضجرت والوجع وتوجع
واتوجعت قوله كالجملة القسمية والشرطية فانها العروض القسم والشرط خرجتا
عن الاستقلال فصارتا مع المقسم عليه والجزا كلاما تاما فيجوز ان تخرج الجملة
الندائية ايضا عن الاستقلال بدون المنادى لان الندا لا بد له من منادي واعلم
ان الاجوبة الثلثة ممنوع لكون المعترض مستدلا على بطلانه كون حرف الندا

اسم

اسم فعل وما ذكره من التنوير بالترخيم وبجواز فسند المنع وترك سند
المنع الثالث لظهوره مع ان المنع المجرد كاف في الجواب ثم ما قيل الجواب
هذا الثالث لا يتم بالمرتين ما عرضوهما قوله ليس بمبني اي بالضرورة فانه
الظاهر للكثير في المسايل العلمية قوله لا بالامكان العام بان يكون المراد ان عدم
البنا ليس بضروري سوا كان البنا ضروريا او لا قوله بالعلم الموصوف
بابن آه فانه يجوز فيه البنا والنصب قوله عن لدم الاستثنا فان الاستثنا تخصيص
للحكم السابق بكلام غير مستقل وهذا تخصيص بكلام مستقل قوله فان محلها
يعني محل البنا والجر والفتح على ما ذكره المص اثنان حيث قال ما سواهما بضم
التثنية ومحل النصب على ما ذكره ثلثة حيث اورد له ثلاثة امثلة فلا يرد ما
قيل ان محال غير المنصوب ايضا ثلثة المفرد المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف
قوله يتعين مواضع النصب لكثرتها كان مظنة للاختصار بخلاف موضع البنا
فانه واحد محصل بنفسه غير محتاج الى التحصيل والقياس الى الغير فانه دفع
ما قيل لو قال ويخفض باللام الاستغاثة وينصب بالفها وينصب المضاف
وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبني على ما يرفع ما سواها لكان الاختصار
في بيان البنا على ما يرفع فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب
على طلب الاختصار في بيان البنا حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب
قوله وفيه حذف نقل عنه لان الشروع في الكثير بعد الفراغ عن القليل يناسب
القليل والكثير بحسب الذكر لا بحسب التحقيق انتهى فانه يجوز ان يكون كثيرا
بحسب التحقيق انتهى فانه يجوز ان يكون مباحثه قليلة والقليل مباحثه كثيرة
فيكون تقديم الكثير في الذكر اولى ليحصل الفراغ منه ويتوجه الى الشروع في
بيان القليل الذي مباحثه كثيرة قوله او تعزيرا اي اعتبارا وقصدا سواء كان

باعتبار اصله او باعتبار محله لتناول المبني قبل النداء ايضا قوله وجوّز انتم آه
اي جوّز في نداء ضمير المخاطب ايراد ضمير المرفوع المستقل نظرا الى وقوعه
موقع المنادى المبني على الضم وايراد الضمير المنصوب المنفصل نظرا الى
كونه مفعولا به لادعو المقدر فله محلان قريب وبعيد لكن رعاية القريب
اولى قوله اقتصر على قدر الضرورة ولا يتجاوز الى موضع اخر لا ضرورة فيه
للتناسب قوله واذا اضطر آه اي اذا اضطر الشاعر في المفرد المعرفة نوّنه
قال الخليل وسيبويه والمازني مضموما واستشهاده ما ذكره المحشي رحمه الله
ويونس منصوبا ردا الى الاصل واستشهاده في شرح المفصل قوله كما قال آه فان
مطرا الاول منون بضرورة رعاية الوزن والثاني غير منون لعدمها والقصيدة للبيت
الاحوص الانصاري فان لم يكن النكاح احل شيء فان نكاحها مطر حرام وقدم
البصرة فخطب الى رجل تميمي ابنته وذكر له النسب فزوجه اياها فخرج بها الى
المدينة وكانا اختها قريبا من طريقهم فقالت اعدل بي الى اختي ففعل فذبحت
لهم واكرمتهم ثم راح زوجها مع رعاية بالابل والغنم الكثيرة واسمه مطر
فلما راه الاحوص اقتحمته عينه وكان ذميما واختار امراته من اجمل النساء
فقالت له زوجته قم الى سلفك وسلف الرجل زوج اخت امراته فسلم عليه
فقال واشار الى اخت امراته باصبعه سلام الله يا مطر عليها آه ومطر في
البيت الثاني مفعول لا نكاحها وهو مضاف الى الفاعل قوله يعني من قبيل آه يعني
كما ان الفعل في هذا المثال مسند الى ذات المنادى بدون اعتبار الوصف
الشاب معه هنا على ما تقرر في الاصول من ان الوصف ملغى فيما تعين بالاشارة
حتى يحنث بدخول الدار الخربة فيما اذا قال لا يدخل هذه الدار كذلك
ضمير يرفع مسند الى ذات المنادى بدون اعتبار وصف النزاعة كما في

لعدم المتصل

مطرا

قوله

قولك هذا النائم صديقي بناء على ان الضمير يرجع الى الذات ولذا قالوا آه
ايراد اسم الاشارة في قوله تعالى اولئك على هدى لكونه دالا على الذوات
الموصوفة بتلك الصفات المذكورة سابقا يفهم منه العلية ولو اورد
الضمير كما هو مقتضى الظاهر لا يكون فيه دلالة على اعتبار الصفات لرجوعه
الى الذات المذكورة وليس هذا من قبيل المجاز باعتبار ما كان او ما يؤول اليه
ما وهم ولا يخرج عن الضابطة ما لم يستعمل بدون النداء اصلا نحو يا مكرمان
على ما في شرح التسهيل للعلامة المصري قوله خال عن التكلف قد عرفت انه
لا تكلف في ذلك قوله ان المفرد آه دفع لما يرد من ان اطلاق المفرد على مقابل
المضاف وشبهه غير ثابت انما الثابت اطلاقه على مقابل المثنى والمجموع
ومقابل المركب ومقابل المضاف وحاصل الدفع ان المراد ههنا مقابل المضاف
لكن المفرد والكامل منه بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل والكامل من
المفرد مقابل المضاف ما لا يكون مضافا ولا شبيها به قوله اما اخراج آه اي
اخراجه عن ضابطة البناء حتى لا يحتاج الى اعتبار قيد وان لا يكون مستغنا عنه
بقرينة ذكره فيما بعد بارادة الكامل في الافراد بان لا يكون فيه اصلا بعيد
لان المفرد الكامل بمعنى مقابل المضاف ما لا يكون شائبة الاضافة ولا ما يكون
فيه شائبة التركيب قوله اسم اي غير مضاف بقرينة المقام فلا ينتقض الحد
بالمضاف قوله من تمامه اي معنى نص عليه في العباب والغالي حيث قال
والمضارع للمضاف هو ما تعلق به شيء هو من تمام معناه لا لفظا لان ما يتم به
الاسم لفظا الاضافة والتنوين ونون التثنية والجمع ومعنى كونه من تمام
معناه انه لا يفيد ما قصد منه تاما بدون ضمه اما بان لا يفيد بدونه شيئا كما في
الضرب الثاني او يفيد معنى ناقصا كما في الضرب الاول والثالث لكون النسبة

الى المعمول او الصفة معتبرة معه وبذلك لا تحصل الا بذكرهما الا ترى ان المقصود
بالندا يا طالعا جبلا ليس مطلق الطالع بل طالع الجبل وفي يا حليما لا تعجل ليس
مطلق الحلم بل الحلم الموصوف بعدم العجلة قال في اللباب والذي يدل على ان الصفة
من تمام الموصوف انك اذا قلت جاءني رجل ظريف وجدت دلالة لا تجدها اذا
قلت جاءني رجل لان الاول يفيد الخصوص دون الثاني وما قيل المراد كونه
من تمامه في اعتباراتهم لداع معنوي كما في القسمين الاولين او لاضطرار نحوي
كما في القسم الثالث ففيه ان كونه من تمامه في اعتباراتهم لا يخلو من ان
يكون ملفوظا فيقال يا ذاهب بالبناء على الضم وان كان عاملا في ضميره فلو
عطفت على ذاهب بنية الاسمين نحو يا ذاهب وزيد وان عطفت على الضمير
المستكن في ذاهب نصبته يا ذاهبا وزيد لانه عامل في زيد بواسطة حرف
العطف وباشتراكهما وزيد بالنصب فقط والعطف على الضمير لا يشترك
لا يستغني بواحد كذا في شرح التسهيل للشيخ المصري قوله اسما لشيء واحد
وانتصب الجزء الاول للندا والثاني بناء على الحال السابق اعني متابعة المعطوف
للمعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه معنى العطف قوله نحو ثلثة وثلثين
اذا اريد جماعة مبلغها هذا العدد وهذا ظاهر مذهب سيبويه وقال
الاندلسي وابن يعيش هو مما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا يقال عندهما
في غير العلم يا ثلثة وثلثون او الثلثين كما في زيد والحارث اذا قصد جماعة
معينة والا قلت يا ثلثة وثلثين ونحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاولى
اولى نظرا الى قبل الندا وارتباط بعضه ببعض من جهة المعنى كذا في الرضى
[illegible] في ان مجموع اللفظين في كل منهما وضعا على مسمى واحد ولم يقصد
لكل واحد من الجزئين معنى على حدة قوله كان يكون المقصود بالندا في قولك

يا ثلثة

بيان لصحيح

١٤١

يا ثلثة وثلثين كل واحد منهما مفردا معرفة على تقدير المعين قوله لا اتصالا له
لعدم اعتبار النسبة الى ما بعده قوله بمنزلة جزئيه في كون مجموعهما اسم لمسمى
واحد وهو الذات الموصوف به كما في ثلثة وثلثين في العدد بخلاف سائر
التوابع من البدل والعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى المتبوع
مع اسما لشيء واحد قوله اذ لو لم يكن كذلك بان يقصد بكل واحد من المعطوف
والمعطوف عليه معنى على حدة مضارعا للمضاف فالمعرف باعتبار ان خروج
النعت عنه غير داخل في تعريفه شبه المضاف وباعتبار كونه كالجزء منه
داخل في تعريفه ولكون الصفة بمنزلة جزء الموصوف تعين عود الضمير من
من الوصف الى الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون في الحكم
المخاطب لرايته خطاب الندا اليه بخلاف التاكيد فانه انما يجي بعد تمام المتبوع
لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير نظرا الى عروض
الخطاب في المذكر ويجوز على لفظ الغيبة نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب
فيه باعتبار الوضع قوله ويشترط ان يكون آه اي يشترط في كون المنادى
المنعوت شبيها للمضاف ان يكون نعته جملة او ظرفا لم يرتفع احتمال كونه مستقلا
كما هو اصله فيتاكد جانب الجزئية ويتحقق المشابهة بلا ريب فان المعتبر الشبه
بالمضاف لا شبه الشبه ومن هذا ظهر الفرق بين جعل المنادى الموصوف بالجملة
والظرف شبيها بالمضاف في باب المنادى دون باب لا فلا يقال لا حليما لا يعجل
بل لا حليم لا يعجل لتحقق الشبه بتاكيد جانب الجزئية في الاول دون الثاني قوله
جاز فيه اشارة الى جواز جعله شبيها للمضاف في الرضى صرح الكسائي والفرا
بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين بجعله من قبيل المضارع للمضاف وفي كلام
سيبويه ما يشعر بجوازه ويونس تعين عود الضمير من الوصف الى المنادى

على لفظ الغيبة ولا يجوز فيه [illegible] التاكيد [illegible] المنادى [illegible] الموصوف [illegible]

الموصوف بلفظ الغيبة وعدم جواز الخطاب فيه كما جاز في التأكيد نحو
يا تميم كلكم لان المنادي الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون
في حكم المخاطب بخلاف التأكيد فانه يجي بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال
فيكون المنادي هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير من التأكيد اليه على
لفظ الخطاب نظرا الى عروض الخطاب في الذكر ويجوز على لفظ الغيبة
ايضا نظرا الى انه اسم الظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع كذا في العباب
قال الشيخ الرضي فيما صرح ابو اشكال كلامه التزامه جواز لا رجلا راكبا
مع انه لا قايل به ويمكن ان يقال الموجب جعل الموصوف بالجملة الظرف في
الندا من قبيل المضارع حملوا الموصوف بالمفرد عليه طرد الباب بخلاف
اسم لا فانه لا موجب لاعتبار الشبه فيه اصلا فاجروه على ما هو الاصل
من عدم اعتبار الشبه قوله فانه لا يجوز ان يجعل المنادي آه عند قصد
المعنى منه قوله وفي جعلها آه جواب سوال مقدر تقديره ظاهر قوله
مضارعا للمضاف بجعل الموصوف منادى لا المنادى به موصوفا قوله ولهذا
اي لعدم الاضطرار لم يجعلوا الموصوف بالجملة والظرف اذا كان اسم لا مضارعا
للمضاف فلم ينصبوه بل بنوه على الفتح على ما هو الظاهر من كونه مفردا اما
بنفسه والصفة خارجة عنه لانه لا يجوز توصيف اسم لا بالجملة الظرف لكونه
نكرة قوله ولا يجوز آه جواب سوال مقدر وهو انه لا اضطرار في باب المنادى
لجواز جعل الجملة والظرف حالا وحاصله انه لو كان حالا لكان قيدا للادعوا
فيكون المعنى على تقييد الندا وليس كذلك اذ ليس الندا في قولك يا حليما
لا تعجل مقيدا بحال عدم عجلته بل المنادي الحليم الموصوف به قوله وهو ممتنع
وندا العلم بعد تنكيره والمذهب المبرد فيكون يا زيد في تاويل يا مسمى بهذا

اللفظ

اللفظ ونحوه الاكثر بن تعريف العلمية باق والممتنع اجتماع التعريفين
اذا كانا بعلامة لفظية كالندا والالف واللام قوله انما الممتنع اجتماع آلتي
التعريف لحصول الاستغنا باحدهما قوله يلزم ذلك الاجتماع اي اجتماع
الآلتين الاضافة وحرف الندا قوله صورة الاضافة اي صورة الاضافة ليست
تفاق التعريف بل قد يكون للتخصيص كما في الاضافة الى النكرة فافادة الاضافة
الى المعرفة بالتعريف بسبب كون المضاف اليه معرفة لا بسبب صورة الاضافة
فلا يكون الاضافة آلة التعريف لعدم كونها موضوعة فلا يلزم اجتماع
الآلتين بل اجتماع التعريفين قوله مع ان المحل الدخول مختلف فلا يتحقق
الاجتماع قوله اعلم ان آه دفع لما يترآى انه كيف يقع الاسم الظاهر الذي
هو غايب موقع كاف الخطاب قوله لئلا اختلاط آه بناء على كون ضمير المخاطب
صالحا لكل واحد من الحاضرين على سبيل البدل بخلاف الاسم الظاهر قوله
ولا يلزم النقض عطف على يقوى اي اعتبر الافراد والتعريف في المشابهة
بمجموع الامرين قوة جهة الاتحاد بين المنادى المفرد المعرفة وعدم لزوم
بناء الامور الثلثة فانه لو اعتبر جهة الاتحاد مجردة وتوعد موقعه يلزم بناءها
ايض قوله ان قلت شابهه المشابهة آه هذا منع لمقدمة مطوية يبتنى عليه كلام
الشرح كما لا يخفى لجواز الاختلاف كما فيما نحن فيه قوله المشابهة هنا آه اي
ليس المراد بالمشابهة الاشتراك في صفة حتى يتجه ما ذكر بل مجرد المناسبة
والارتباط بوجه من الوجوه لا شبهة في ان المناسب للشي لمناسبه لا اقل من
كونه مناسبا للمناسبة قوله فنقول ان المص آه يعني انه ليس المقصود من تشبيه
المنادي بالكاف الاسمية اثبات الاشتراك بين المنادي والكاف الحرفية في صفة
حتى يحتاج الى تلك المقدمة ويرد عليه ما ذكر بل المص نظر جهة الاتحاد بينهما

وجعل المنادي كانه الكاف الاسمية واذا ثبت الاتحاد بينهما حكما والكاف الاسمية
مبنية لزم بناء المنادي لان المتحد بالمشابه بالشي متشابه لذلك الشي بلا ريبة
قوله العلم اذا ثني آه قالوا اذا ثني العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي
لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ لمعين والعلم المثنى والمجموع
ليس موضوعا في الاسما معدودة فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تثنية
الاعلام قليل وجب جبر ذلك التعريف الغائب باحضار اداتي التعريف وهي اللام
فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية قوله خص بالاستغاثة
البا داخلة قوله على المقصور اي لا يتجاوز الاستغاثة من يا الى حرف اخر من حروف
الندا لكونها اشهر من حروف الندا فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى
المستغاث المتعجب والمهدد قوله معديه لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف الندا
القائم مقامه عند المبرد الى المفعول قوله لضعفه بالاضمار اي انما جاز تعديته
باللام مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بسبب الاضمار فاللام لتقوية العمل عند
سيبويه او لضعف نائبه عند المبرد كما في قولك ضربي لزيد حسن وانا ضارب
لزيد ولا يجوز ضربت لزيد قوله لام يعني به آه الاغنثاء تيمار داشتن وتعدي بالبا
كالاغاثة فرياد رسيدن وكنجي شگفت كرفتن والتهديد بيم كردن كما في التاج
قوله متعلقة بما تعلق به لام الاستغاثة وهو ادعو المقدر او النائب منابه لكن بعد
اعتبار تعلق لام المستغاث لئلا يلزم تعلق حرفين بمعنى واحد بعامل واحد قوله
ان قيل دخوله آه يعني ان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تاثير شبه الفعل حتى كان
الاسم غير منصرف بدخوله نحو مررت باحمد فكيف يخرجه عن تاثير الحرف فلو فرضت
معه ان الاسم بدخوله لخرج عن تاثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البنا وعدم
الصرف كلاهما خلاف الاصل قوله في غاية الضعف لان مشابهته الغائب بالحرف

خلاف

بخلاف علة عدم الصرف فانها مشابهة الفعل بالواسطة ولانها عارضة
بخلاف علة منع الصرف فانها لازمة فلذا اوجب اعراب المبني دون صرف غير المنصرف
قوله فلان دخول اللام آه عطف على لان علة بنائه فهو دليل اخر على عدم بنا
المستغاث قوله وخارجا عن الافراد لتركبه مع اللام الاستغاثية قوله وقيل ان البدل
آه اي البدل من المنادي المفرد المعرفة يبنى مع بعده عن حرف الندا بتوسط المبدل
منه قوله في مقابلة الاضافة فكيف يخرج التركيب باللام عن الافراد قوله ولا يبعد
ان يجاب آه اي عن الاعتراضين المذكورين بقوله فيه تغيير الدليل بان يقال ان حرف
الندا واللام دخلا على الاسم المفرد المعرفة وبينهما تنازع لان الاول يقتضي البنا
والثاني الاعراب فاعمل الثاني لعلته لقربه من الاسم المذكور كما في تنازع [illegible]
الفعلين حيث اعمل الثاني لقربه وفيه ان اللام تدخل على المبني ايضا وتعمل فيه
محلا كما في يا لك من ليلي فليجعل فيما نحن فيه كذلك عملا بالدليلين بقدر الامكان
فانه اولى من الغاء احدهما قوله او بان آه هو الجواب مبني على عدم دخول
المنادي المتعجب والمهدد في المستغاث فلذا عطف باو وقال الرضي توهم ان
لام المتعجب منه لام الاستغاثة تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا
فهذا جواب عن قوله وكيف يصدق وينصب ما سواهما وحاصله ان الامثلة المذكورة
من تتمة القاعدة فقوله ما سواهما مخصوص بالمضاف وشبهه والنكرة الغير
المعينة وليس المراد ما سواهما مطلقا ثم ان عطف قوله او بان على قول الشارح
بان لا يقتضي ان يكون المعطوف ايضا جوابا عن الاعتراضين كالمعطوف عليه للمشاركة
في اصل الجواب قوله فابى الخليل آه اشارة الى اخر لعدم كون اللام فيه حرف جر
الالف وهو انه بدل عنه فلو اجتمعا البدل والمبدل منه ولا لام بيان لحكم المستغاث
بالالف معطوف على قوله وتخصيصه آه وليس حالا على ما وهم قوله وتلك الزيادة

لزم اجتماع

اي تلك الزيادة تكون مرة واوا ومرة ياء ومرة الفا كزيادة المندوب كما يجي قوله
لانه موصوف بمفرد لكونه مفردا بمعنى مقابل المضاف حقيقة وانما خرج من
المفرد في قوله اذا كان مفردا بارادة الكامل منه قوله لم يصح عمله لان الاعتماد
شرط في عمل اسم الفاعل وههنا لا يتصور سوى الاعتماد على الموصوف
المقدر والمفروض انه لم يعتبر قوله وان اعتبر اي اذا اعتبر اعتماده على موصوف
مقدر بان يقال تقديره يا رجلا طالعا جبلا لم يكن بعد اعتبار المقدر منادى
مضافا ولا المضاف اما نفسه فلعدم كونه منادى ولظهوره ترك المحشي واما
موصوفه فلانه موصوف بمفرد وهو طالعا لانه شبه المضاف بالاضافة اللفظية
مفرد حقيقة كما يجي واخراجه فيما سبق بحمل المفرد على الكامل منه وبما ذكرنا
ظهر ان في كلام المحشي ايجازا مخلا لان الضماير كلها راجعة الى طالعا سوى
ضمير لانه راجع الى الموصوف المقدر قوله اللهم الا ان يفرق اه ويقال ان المنعوت
اذا كان مذكورا كان طالعا جبلا مفردا لعدم كونه مضافا اضافة حقيقية على ما
هو معنى المفرد المذكور في التوابع واذا كان مقدرا يكون طالعا جبلا منادى
صورة داخلا في شبه المضاف لعدم كونه مفردا كاملا على ما هو المراد
بالمفرد ههنا قوله لكن بقي شي اي بقي بعد تكلف تصحيح عمله باعتبار الاعتماد
على الموصوف المقدر وادراجه في شبه المضاف باعتبار كونه منادى
بحسب الظاهر جاز ان يكون معرفة اذا قصد به معين وانما قال جاز لانه لم
يقصد به معين يكون نكرة قوله ولهذا يوصف بالمعرفة فيقال يا طالعا جبلا
الظريف قوله فكيف يصح اه لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة مع ان تقدير
موصوفه نكرة واجب لئلا يكون طالعا منادى لا لقوله وينصب ما سواها لان المراد
منه وجوب النصب ولا يكون طالعا جبلا واجب النصب الا اذا كان موصوفه المقدر

نكرة

نكرة لانه حينئذ يكون تابعا للفظ بخلاف ما اذا قدر موصوفه معرفة
فانه يكون جايز النصب والرفع لكونه تابعا للمنادى المفرد المعرفة قوله
اللهم الا ان يقال اه ~~يعني ان الجار والمجرور قد وقع حالا عن يا رجلا بتقدير~~
~~يقال او مقولا~~ انه طالعا قبل وقوعه موقع الموصوف كان نكرة ثم لما وقع
موقع الموصوف وباشره حرف النداء لم يمتنع قصد تعريفه كما في يا رجل كان
النداء نكرة وبعد مباشرة حرف النداء قد يقصد تعريفه قوله اي يقال يا رجلا
يعني ان الجار والمجرور قد وقع حالا عن يا رجلا بتقدير يقال او مقولا
مبين لهيئة رجلا مع قطع النظر عن النصب فيفيد توقف نصب رجلا
وليس مبينا لهيئته مع ملاحظة النصب معه حتى يشعر بان رجلا مع النصب
قد يكون لمعين كما هو المتبادر من التقييد قوله لا يوصف بالمعرفة اي يجب وصفه
بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات النكرة قبل النداء
قوله وان كان اه اي وان كان الوصف بالنكرة وهي الجملة والظرف فانهما
في حكم النكرة قبل النداء وهذا الوصف بعد تعريفه بالنداء قوله اعتمادا ما لانه نكرة
فكانه شي من القاعدة بقرينة الاتي قوله الاتي حكمها في قوله والبدل والمعطوف
الغير المتبع اه فكانهما كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كان مفردين
اولا وسواء كان متبوعهما مضموما اولا نص عليه سيبويه كذا في الرضي قوله
نحو يا زيد وعمرو على ان عمرا عطف بيان لزيد اذ لو كان بدلا لكان كالمنادى
المستقل قوله ولم يحملوا اه اي لم يحملوا عمرا على محل لزيد الذي هو النصب
لكونه مفعولا ادعو لان الظاهر انما يترك الى المقدر اذا كان المقدر اقوى
من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا
تعذر الحمل على الظاهر كما في الاستثناء كذا ذكره الرضي في باب المصدر وكلا

الامرين مفقود ازهنا قوله كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو واعلم ان مسئلة
الحمل على محل المجرور بالمصدر مختلف فيه فذهب الكوفيون وجماعة من البصريين
الى جواز الحمل على المحل في جميع التوابع وذهب سيبويه ومحققو اهل
البصرة الى انه لا يجوز الاتباع على المحل مطلقا قوله وفصل ابو عمرو فاجاز
في العطف والبدل ومنع في النعت والتاكيد فهذه ثلثة مذاهب والصحيح
الاول لورود السماع كقراءة الحسن اولئك عليهم لعنة الله والملائكة
والناس اجمعون وتاول المانعون على اضمار عامل فيه تكلف كذا في شرح
التسهيل وفي الرضي قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على
موضع المجرور باسم الفاعل او بالصفة وانما جاء مما يوهم الحمل على المحل اضمر له
ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا
الاضمار لقوة القرينة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر
الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا
والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذ تعذر الحمل على الظاهر كما في باب
الاستثناء اذا عرفت هذا فقول المحشي كما في اعجبني ضرب زيد عمرو واحتمل ان
يكون مثالا للمنفي وان يكون مثالا للنفي وعلى الاول معناه لم يحملوا على محله
كما حملوا على محل المعمول المصدر على خلاف القياس لورود السماع وعلى الثاني
لم يحملوا على محله كما لم يحملوا على محل معمول المصدر حتى حملوا ما جاء على خلاف
الظاهر فيفيد المبالغة في عدم جواز الحمل على محل المعرب وبالجملة عبارة
المحشي لا تخلوا عن انغلاق والظاهر ما في الرضي واما نحو اعجبني ضرب زيد
وعمرو فسياتي الكلام عليه في باب الاضافة فانه جواب سوال مقدر كما لا
يخفى قوله فان الرفع يعني ان الحكم بجواز الرفع في تابع المنادى مسبوق

معمول

بامكان

بامكان الرفع فيه بناء ولا يتصور الرفع في تابع المستغاث بالالف لعدم الرفع
في متبوعه قوله في ادراجه فيه بذلك لانه يحتاج الى التعميم المذكور في ادراج
المضاف بالاضافة اللفظية قوله يحتاج في اخراجه آه كما في قوله اذا كان مفردا معرفة
فانه يحتاج في اخراج شبه المضاف عنه الى تحمل ارادة الكامل منه قوله فاعتبر
حكم المفرد آه ولم يعكس الامر لان اعتبار حكم المفرد فيما اذا كانا منادى بان يكون
مرفوعا يقتضي رفعهما حال كونهما تابعين بطريق الاولى لانه اذا لم ينصبا حال
مباشرة حرف النداء كيف ينصبان حال كونهما تابعين فلزم ترك العمل بالنسبة
بالاضافة قوله ويا هو لا العشرين رجلا لشبه المضاف بالاضافة المعنوية قوله
صرح به في المفصل وترك التصريح به ههنا لسبق التوهم من كونه عين الاول الى ان
حكمه حكم الاول لانه انما يفيد ان ما لا يفيده الاول وههنا ليس كذلك قوله واذا
وصف آه معطوف على مقدر اي هذا اذا لم يصفا الثاني قوله فابو عمرو ينصب الثاني
كما في حال عدم الوصف نحو يا زيد زيد الطويل وحكى يونس عن رؤبة انه كان
يقول يا زيد زيد الطويل بنصب زيد الثاني على انه تاكيد مثل يا تميم اجمعين
فلا يمتنع اذا رفعه قوله ولا يجوز ان آه اي لا يجوز ان يكون زيد الثاني مع صفته
وصفا للاول وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول نحو لا
ماء ماء باردا قوله على الاختصاص اي انت العالم او اعني العالم قوله فحكمه
حكم البدل اي حكم المنادى المستقل عند الرضي قوله ليشعر الى مانع
الاستقلال فان تعليق الحكم بالوصف الصالح للعلية مع وجوده وعدمها
لكونه في حكم المنادى المستقل لكونه منادى في الحقيقة وجواز مباشرة
حرف النداء له لتعين الرفع اي الضم التي هي شبهة الرفع لدخوله فيما تقدم
من قوله والبدل والمعطوف وغير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل قوله ولا

بنبني الصفة آه بيان للفرق بين صفة المنادى وصفة اسم لا المبني حيث لم
يجز بناء الاولى وجاز بناء الثانية نحو لا رجل ظريفا بالفتح وحاصله ان لا للنفي
في نحو لا رجل ظريف متوجه الى الصفة لان المنفي في الحقيقة هو الصفة لا
الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف في الدار
لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة فهو لنفي الظرافة لا لنفي
الرجال وكانه قيل لا ظريف فيها فلتحقق مباشرة لا من حيث المعنى جاز بناؤها
بخلاف النداء نحو يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع دون التابع
فلم يباشرها حرف النداء لا لفظا ولا معنى فلم يتحقق سبب البناء فيها وهو الوقوع
موقع الكاف فلم يجز بناؤها قوله والرافع آه لما كان الرفع حركة اعرابية لا بد له
من رافع فبين ذلك مع الاشارة الى حل اشكال قوي ههنا وهو انه كيف اعرب هذه
التوابع بحركة متبوعه المبني مع ان التوابع وضعت تابعة للمعرب في اعرابه
لا المبني في بنائه فلا يقال في جاني هؤلاء الكرام بجر الصفة ولذا عرف التابع
بكل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة وحاصل كلامه ان الرافع لهذه التوابع
حرف النداء لكونه مشابها للعامل الرافع في كون اثر كل من حرف النداء والعامل
الرفع اعني الضمة والرفع عارضا اي يحدث في المنادى والمرفوع لعروض
حرف النداء والرافع ويزول بزوالها قوله مطردا يعني انه يصح ان يقال كل
منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به كما يصح ان يقال كلما دخل الرافع
فهو مرفوع فلمشابهة الاثرين في العروض والاطراد تحقق المشابهة بين
المؤثرين فصار المنادى المبني مشابها للمعرب فجاز حمل تابعه على لفظه تشبيها
لتابعه بتابع المعرب المحقق رعاية لشبه المعرب وجاز حمله على محله رعاية
لبنائه واندفع الاشكال المذكور لكون هذه التوابع حالة الرفع تابعة له من حيث كونه

مشابها

مشابها للمعرب قوله ولم يظهر اي لم يظهر اثر كون حرف النداء مشابها للرافع في
المتبوع حيث تعين فيه الضم ولم يجز النصب رعاية لشبهه بالمعرب لتحقق
البناء فيه باعتبار وقوعه موقع الكاف وهو مانع عن تغير اخره بخلاف التابع
فان المانع غير متحقق فيه قوله مثل يا فتى ويا هؤلاء اشار الى ان المقدر يعني
المفروض فيشمل المحلي ايضا لا بالمعنى المشهور المقابل للمحلي ولما كان هذا
الاطلاق غير شايع بين بانه مذهب الرضي حيث قال في شرح قول المص يبني على
ما يرفع به آه والضم مقدر في المنقوص والمقصود نحو يا قاضي يا فتى وفي
المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء وهكذا في شرح التسهيل قوله والاظهر
آه لانه موافق للمتعارف من النحاة قوله العهد اي الخارجي لتقدم ذكره قوله والجار
والمجرور آه بالرفع معطوف على يعني عطف الاسمية على الفعلية وليس منصوبا
داخلا تحت يعني اذ لا اشارة في عبارة الشارح الى بيان التعلق اصلا والتقديم
للحصر اي يختار في المعطوف دون غيره من التوابع المذكورة قوله لان المراد آه
فيه اشارة الى ان الاختيار قد يستعمل بمعنى الوجوب قوله ينبغي ان يختار آه
اي الخليل في المعطوف المعرف باللام الرفع اذا كان متبوعه منصوبا لعدم كونه
منادى مستقلا ايضا قوله اجنبية آه اي ليس علة اختيار الرفع مجرد الاستقلال
بل مع رعاية الاتباع اللفظي وهي لا توجد الا حين كون متبوعه مضموما قوله
لا معنى لهما فيه لان التعريف حاصل بالوضع العلمي على ابلغ وجه قوله فكانه مجرد
عنهما فيختار فيه الرفع كما في المجرد قوله يجوز ان يراد آه فحينئذ يكون موافقا لما نقله
الرضي عن المبرد قوله كلامه في شرحه اي كلام المص في شرحه لهذا الكتاب
يابى عن ان يراد ذلك قوله علما كان او غير علم بيان لحاصل تغيير الشرح لما نقله
الرضي من حيث الصدق فان الرجل داخل فيما بعده الحسن ونحو الصعق خارج

عن علي تنفيره وبالعكس على ما نقله الرضي فبين الغسير بن عموم من وجه
قوله وذلك اي دخول اللام للمحل الوصفية لا لقصد التعريف فانه حاصل قبل
دخوله بالوضع العلمي ان كان في الاصل صفة آه وان لم يكن في الاصل المنقول
عنه معنى المدح او الذم لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي
فحينئذ اما ان يضيف العلم كزيدنا وزيدكم او تعريفه باللام
نحو ولسنا الزيدين قوله خص مدح او ذم بها اي بالوصفية الاصلية
فان الاعلام المنقولة قد كان يقصد بها المدح او الذم باعتبار المعنى
الاصلي قوله لكنه غير مطرد اي ليس كل علم في الاصل صفة يصح دخول
اللام عليه بل في البعض قوله كذا اي يصح دخول اللام قوله لمعنى
جنسي اي كلي في الاصل يقصد به مدح او ذم بناء على اشتهار ذلك
المعنى الجنسي بصفة مدح كالاسد بالشجاعة او بصفة ذم كالكلب
بالخسة قوله ولا خفاء آه يجوز اللام عارضا له بعد الوضع العلمي
قوله وجاز ان يكون معه اللام اي لابد ان يكون وقت استعماله لذلك
الواحد قبل العلمية مع لام العهد كالبيت والثريا والنجم والاضافة
كابن عباس وابن الزبير ليفيد اختصاص ذلك الاسم به ابتداء ثم يصير
بكثرة الاستعمال فيه علما له قوله وهو العلم الغالب الذي صار علما
بسبب الغلبة والاتفاق لا بالوضع القصدي قوله كالثريا آه فانه لا يتصور
لها معنى سوى المعاني العلمية قوله فانها اي اعلام الاسبوع قوله عند
سيبويه وعند المصرح ما التزم فيه اللام من الاعلام التي لم يثبت
استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثاء والاربعاء
والدبران والمشتري ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا

ثم صار

ثم صار بالغلبة علما بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها قوله لكن بحسب التقدير
الى قدر استعمالها اجناسا قوله للالحاق آه تعليل لقوله اعلام
غالبة اي انما ذهب سيبويه ذلك الحاقا للتعليل بالاعم الاغلب اجراء
اللازم لامها مجرى واحد قوله وجوز الشيخ الرضي رح آه لا وجه لتخصيص
الرضي بذلك فانه قاعدة نحوية في الكتب ساير اذ كان مع تابع المنادى
ضمير جيء به والا على الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال
وكذا في الغياب قوله ضعفه اما باعتبار جعل التعريف في المعطوف
للعهد الذهني فيكون في حكم النكرة فيجوز توصيفه بلفظ غير مبني
او معرب كما في المتغاف قوله فخرج عبد الله اي اخرج بقيد المبني
عبد الله وبقيد على الصنم زيدان وزيدون اذا جعلتهما علما اذ لو لم
يجعلا علمين لخرجا بقيد العلم اذ المثنى والمجموع ليس بعلم الا الفاظ
معدودة كابانين وعمايتين وعرفات قوله اي سهل ذلك آه اشارة الى
فابين توصيف الفتحة بالموصول لا بالتوسط فلا يصدق القاعدة كلية
وقد تفرد في نحو هذا الفن ان يحملوا في العلوم كليات قوله في الزيدان لان
حرف النداء يغني عنا اللام قوله وقد يجاب آه اعلم ان تحقيق المقام يستدعي
مقدمة وهو ان تثنية العلم وجمعه لما كان خلاف القياس بوجهين
احدهما انه لم يوضع الا مفردا فاذا قصد تثنيته وجمعه قصد زوال العلمية
وثانيا ان التثنية في الاسماء بالحاق الزيادة المعلومة لابد ان معه
مثله من جنسه ولاشك ان الاعلام وان تعدد ضمد لولا انها ليس موضوعة
لها وضعا واحدا حتى يكون تثنيتها دالا على شيئين من جنس واحد فقال الامام
وابن يعيش انه اذا قصد تثنيتها وجمعها يجب تنكيرها ثم ان قصد تعريفها

يعرف باللام كسائر اسماء الاجناس وهذا غير مستقيم لان من الى يستعمل
الاعلام مثناه ومجموعه نكرات اصلا ولان تنكير الاعلام قليل لكونه
خلاف حال الوضع فلو كان تنكيرا لازما لتثنيته وجمعه لكان تثنيته وجمعه
قليلا وليس كذلك وقال المصرح ان العرب لما وضعت الاسم المثنى
والمجموع للايجاز كراهية تكرار اللفظ الواحد مرارا ورأوا ان العلم
احق بذلك لكثرة اعتنائهم واخروه بالوجه المتقدم منه لما قصد
الاقتصار واجروا احتفاظا اشتراك اللفظ فيه مجرى اشتراك المعنى
والتزموا ادخال لام العهد في التثنية عوضا عن العلمية الذي عرض وجوده
من غير تنكيره الذي قليل مخالف للقياس فجاء التعريف الزائل بالتثنية لام
اللام لزم تعريف العلمي له فكان فيه توفية الامرين الخلاص من التكرير
الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان كان التعريفات
متغايرين لانه غاية المجهود هذا خلاصة ما في شرح المفصل والرضي واذا
تقرر هذا نقول اعتراض المحشي ليس بمبني على مذهب الامام لان تعريف
العلم باللام عند تثنيته غير لازم عنده فيجوز ان يكون المنادى في يا زيدان
تثنية علم منكر قصد تعريفه بالنداء بل معناه مختار المصرح فان اللام
اذا كان لازما لتثنية العلم وجمعه لا يمكن نداء مثناه ومجموعه بدون
اعتبار اللام فاندفع ما اورد ومن ان قصد النداء في يا زيدان الى تثنية
العلم المعرف باللام لان تثنية العلم لا تتصور بدون اللام فيكون القصد
الى المعرف باللام وما قيل انه لو اريد نداء الزيدان المعهودان لقيل فقط
قوله لانه نعت اي لا يكون الا المعرف باللام الجنسي صرح به في التسهيل قوله
وقد عاب آه خلاصة الجواب ان التعريف اللامي غير التعريف الغائب بزوال

العلمية

العلمية فالمدلول باق على حالته الاول والتعويض بين الدالين العلمية واللام
وليس للتعريف لعدم صيرورته بالتثنية نكرة بل تبديل تعريف بتعريف
حفظا للعلم عن التنكير فاندفع ما قيل ان غرضه ان التعريف لا يكون
الا بالتعريف فيكون اللام للتعريف قوله بالتنكير الصواب تركه لما عرفت
من السؤال والجواب مبنيان على مختار المصرح وهو لا يقول بالتنكير
كيف ولو كان تعريفه باللام بعد التنكير لكان كسائر النكرات اذا قصد
تعريفها وليس يجري في الحقيقة قوله فيرجحان بقوله المعرف باللام لان
المراد به هنا ما يكون تعريفه حاصلا بسبب اللام لا ذو اللام والا لانتقض
القاعدة بنحو الرجل قائم اذا سميت بهذه الجملة فانك تقول يا الرجل قائم
نص عليه سيبويه كذا في شرح التسهيل ونحو النجم والصعق فلا يقال يا ايها
النجم ويا ايها الصعق واستثناء يا الله من القاعدة بقوله وقالوا يا الله
خاصة صحيح لان تعريفه في الاصل باللام ثم صار بالغلبة علما قوله كثيرا
ما يطلق آه ومنه قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقوله
تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الاية وانما وجب التاويل
بالارادة لان نداء المعرف باللام بعينه نحو يا ايها الرجل مثلا لا لاجل لزوم انتفاء
الشرط والجزاء الا لان نداء المعرف باللام غير صحيح حتى يتجه على ما توهم
من انه اذا لم يصح نداؤه لا يصح ارادة ندائه عند اهل اللسان ايضا
فتعين الارادة لا يسمن ولا يغني من جوع قوله على الاطلاق اي معرف
بالنداء قوله بخصوصها فانه لا يصح ان يقال اذا اريد نداء الغير قل يا ايها الرجل
قوله والاشياء في الصحيح آه يعني ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون
علما والعلم يصح تاويله بالوصف المشتهر صاحبه به نحو لكل فرعون موسى

وقد استشهد هذه الامثلة بين النحاة بتوسط اي وهذا وكلها فيجوز ان
يراد بها كلام وسط فيه احد هذه الامور الثلثة قوله هي موصوفة في الرضي لا اعرف
كونها موصوفة معرفة الا في الندا قوله قال الاخفش حذف صدر صفتها اي هو
قوله في شرح التسهيل ذهب الاخفش في احد قوليه الى ان المرفوع بعد اي خبر
لمبتدا محذوف اي موصولة بالجملة قوله وجوبا اندفع بذلك ما قيل انها لو
كانت موصولة لجاز اظهار صدر صلتها ولكان اولى من حذفه مع انه
لم يأت باظهاره قوله ويؤيده آه تعرض لبيان مؤيد الموصولة دون
الموصوفة اشارة الى ان مؤيداتها ظاهرة لا تحتاج الى البيان ومنها عدم
الاحتياج الى الحذف ومنها صدق النعت عليه ومنها الموافقة مع هذا
فانه موصوف بما بعده ومنها انه لو كانت موصولة لجاز ان توصل بجملة فعلية
او ظرفية ومنها لزوم جواز ما ارم النجم ومنها كونه مقصودا بالندا فان
الوصف قريبا فادته ومنها اختلافهم في جواز نصب ما بعدها فان
المازني جوز نصبه ولو كانت موصولة لتعين الرفع ومنها بيان وجه التزام
رفع ما بعدها فانه انما يحتاج اليه على تقديرا الموصوفية دون الموصولية
قوله كثير وقوعها موصولة في غير هذا الموضع قوله وانما ينصب آه يعني لو كانت
موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها قوله وتبني على الضم اي
الاغلب فيها ذلك كما يجي في الموصولات قوله فحرف الندا على هذا يكون داخلة
على اسم مبني على الضم ولم تغيره وان كان مضارعا للمضاف قوله لو وها
التنبيه من المقصود بالندا قوله فانه نص فيها اى في الوصلة لانه موضوع
مبهما تزال ابهامه باسم بعده يستوي فيه المذكر والمونث والواحد والجمع
فلا يصلح للندا به دون ما بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه

بالاشارة

بالاشارة الحسية فلذا اقتصر على يا هذا وجوز بعضهم في نعت يا هذا
النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اي قوله او يوتى بتابعه آه
اي لعدم كون هذا نصا في الوصلية قد يوتى بتابع تابعه لكونه وصلة قوله
لامتناع وصف هذا آه اي لا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف
باللام اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج
اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار واما التعريف باللام فلان
تعيين الماهية حصل من اسم الجنس وتعيين الفرد من افرادها قد علم من
الاسم الاشارة فلم يبق الا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت وحضر
التي التعريف اللام اذ هي اقل من المضاف اليه قوله ولا يجوز آه عطف
على قوله فقد يقتصر آه قوله ولذلك اي لكون اي نصا في الوصلة لا يجوز
الاقتصار على ايها فلا يقال يا ايها لعدم دلالته على الماهية ونحا بعده
ولا يوتى بعد الصفة بتابعه لعدم كونه منادى بل يوتى ابدا بتابع تابعه
لانه هو المنادى في الحقيقة واي فضلة اليه قوله الا اذا قصد التحقير بان
يكنى به عن المخاطب ليس فيه شيء مما يكون في العقلا الا انه يقع عليه اسم الشيء
فهذا مجاز وكلامنا على الحقيقة قوله والا توقف الذهن وتخيل انه منادى
قوله بحسب الوضع متعلق بمطالبا فلفظ شيء وما بمعناه وان كانا مبهمين
لكن لم يوضعا على ان تزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة
قوله لشدة الحاجة الى التعيين فيكون ادل على عدم كونه مقصودا بالندا قوله لم
يكن طالبا المعرف باللام لان الكلام في التوصل الى نداء المعرف باللام بخلاف
ضمير الغائب المبهم كما في ربه رجلا والموصول فانهما وان يطلبان ما يزيل
ابهامهما من التمييز والصلة لكن لا يطلبان المعرف باللام قوله اذا اريد تعيين آه

قيد بذلك لانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية قوله لما عرفت من قوله فانجر
لقرب هاء التنبيه ما فات بعد حرف النداء قوله بخلاف ما اذا لم يقع نحو اي
رجل في الدار قوله او ابدل آه نحو يا ايها المدعو اقله الاسماء الحسنى قوله فانها معه
آه اما في الصورة الاضافية فظاهر واما في صورة التنوين فلان التنوين بدل
من مضاف اليه مقدر قوله وانما وصفا ولا آه فيه اشارة الى انه موصوف
بالمعرف باللام ايضا لكن ثانيا وذلك لانه رافع لابهامه في الحقيقة
فيكون كلا الامرين من اي وهذا وصلة لنداء الا انه يتدرج في ازالة ابهام
بان ازيل اولا بجعله مشارا ثم ببيان جنسه ولا يرد ما قيل آه اذا وصف هذا
باسم الجنس لا يكونا لتركيب مصوغا لاجل نداء المعرف باللام على ما آه واما انه
المصوغ لاجل نداء اسم الاشارة قوله اندفع آه يعني لو لم يقيد لفظ المنادى
واجري الكلام على اطلاقه بان يقال انها توابع المعرب تابعة اللفظ يرد عليه
ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان ان يكون تابعا للفظه وان يكون تابعا
لمحله بخلاف ما لو قيد فانه اندفع النقض لان توابع المنادى المعرب يكون
تابعة للفظه فقط لان المنادى المعرب اما منادى مضاف فلا محل له واما مستغاث
وله محل النصب لا يحمل على محله لانه على التقديرين مفعول ادعو بواسطة اللام
او بدونه فلا فايدة في تركه لا اعراب الظاهر والرجوع الى المقدر بخلاف
الحمل على محل اسم ان فان فيه دلالة على كونه عمدة وركنا من الكلام وان
لا يغير معنى الجملة قوله للوحدة لانه ليس للتكثير اذ المراد معرب معين
وهو الرجل فيحمل بمقتضى المقام على الوحدة قوله والمراد به الوحدة الكامل
اي لا يكون فيه تعدد ولا ذاتا ولا اعتبارا كما هو المتبادر فلا ينتقض الحكم
الكلي بالمثال المذكور وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان هذا الدفع بلغ من التكلف

مبلغا

مبلغا لا يلتفت اليه الا من يتحاشى عن التعسف قوله فلانه منادى معنى
لانه المقصود بالنداء اي وهذا انما هو لمجرد التوصل ووقع لزوم اجتماع
اداتي التعريف قوله فيكون منصوب المحل فيدل عليه ان اعراب النصب للمنادى
لفظا لا للمنادى حقيقة والرجل ليس بمنادى لفظا وان كان منادى حقيقة
اولا انهم قالوا لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
في محل الرفع لانها كالعدم اذ فايدتها التوكيد فقط فجاز العطف في
محل ذلك الاسم بالرفع بخلاف ان المفتوحة وهذا الوجه في اثبات
المحل جار في الرجل ايضا لانه لما كان المقصود بالنداء وهو الرجل وتوسيط
الوصلة لا تؤثر في عدم كونه مقصودا بالنداء وقد نبه بالتزام الرفع عليه
كانت الوصلة كالعدم فيكون الرجل في محل النصب وكما انه لا يشترط في
كون اسم ان مرفوع المحل كونه مبتداء لفظا ينبغي ان لا يشترط في كون الرجل
منصوب المحل كونه منادى لفظا والفرق تحكم قوله في النداء وغيره اي
غير النداء وهو القسم اذ حذف حرف القسم وصدر بهمزة الاستفهام قبل الفاء
او صدر بهاء التنبيه ويلزم حينئذ زيادة ذا بعد المقسم به في الرضي منع
قطع الهمزة في يا الله وأفالله وها الله والمراد جواز القطع فان في بداية
وجوه حذف الهمزة فيلتقي ساكنان على حدهما وحذف الالف مع الهمزة وقطع
الهمزة لكونها لازمة فكانها من نفس الكلمة وكذا في ها الله ذا اربعة اوجه
وتفصيله في الرضي في باب حروف الجر وحذف حرف الجر نحو الله لافعلن كذا
قوله وقد يزاد في آه ما نحو ماذا عليك ان تقول كلما سبحت او صليت يا اللهم ما
اذ ذا علينا شيخنا مسلما قوله نحو اللهم وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير
مخفف بحذف الهمزة والمفعول وحرف النداء قوله الاسماء المحضة بالنداء اي لا

لا يستعمل الا في النداء في التسهيل هي وقل وفلة ومكرمان وملامان وملأم
لؤمان ولومان والمعدول الى فعل في سب المذكور نحو يا خبث والى فعال
مبنيا على الكسر في سب المؤنث نحو يا فساق قوله سماعا يتعلق بلا يوصف
يعني لا مانع من توصفها قياسا قوله نحو يا فل آه فل وفلة عند سيبويه كناية
عن نكرة من يعقل من جنس الانسان وهما يا رجل ويا امراة ولام محذوف
اصله فلي لان تصغيره فليّ وقال الكوفيون انهما مرخما فلان وفلانة وعلى
هذا هما كناية من علم من يعقل قوله ونحو اللهم آه جواب لاستشهاد المبرد على
جواز توصيفا اللهم بهذه الاية قوله معاذ الاله آه ولا دمسة ولا عقيلته
ربرب يعني اعوذ بالله من ان تكون الحسن كالظبية والدمسة بضم الدال
اي الصورة المنقوشة والعقيلة ربرب اي ولد قطيعة بقر الوحش قوله
في نحرها اي غير السعة وهو الشعر لسعها آه في الصحاح تحلقه من ابي رباح
يسمعها لا هله الكبار قوله بضم الكاف لصيغة الصفة المشبهة كشجاع قوله
او فيما قصده آه الفرق بين الوجهين ان المعنى على ما ذكره الشارح جاز لك في
ذلك التركيب قراءة الضم والنصب وعلى ما ذكره المحشي ايراد الضم والنصب
على طبق واذا نودي معرفا باللام قيل يا ايها الرجل وان توجيه المحشي لا يحتاج
الى اعتبار قيد كون المنادى المكرر مفردا صورة فيحتاج في بيانه الى تكلف
قوله اما ان الاول مفردا آه في الرضي يعني بمثله المنادى المكرر اذا ولي الثاني
اسم مجرور بالاضافة ولما كان هذا على اطلاقه غير صحيح اذ لو كان منادى المكرر
نكرة او مضافا لا يجوز في الاول الضم قيد الشارح المنادى بكونه معرفة مفردا
وقيد الافراد بكونه صورة اذ في الحقيقة كلاهما مضاف اولا لان الاول مضاف
وافراد الاول صورة ظاهر لعدم ذكر ما يصلح للاضافة اليه بعده واما كون

هنا تحريره فليراجع

الثاني

الثاني مفردا صورة فلانه تكرار للاول بعينه فلا يغاير بالافراد والاضافة
قوله واما عدي آه يعني ذكر عدي بعده مجرور لا يعين كون الثاني مضافا
لان حاله مجهول لا يدرى يقينا انه مجرور باضافة الاول او باضافة الثاني
وعدم لزوم الفصل ان كان يؤيد اضافة الثاني فكونه تكرار الاول
يؤيد عدم الاضافة اذا لم يتعين اضافة الثاني كان مفردا صورة قوله لانه
خرج عن العلمية باضافته فان العلم اذا اريد استعمل بالاضافة ونحو زيدنا
خير من زيدكم وفيه ان العلم قد يضاف مع تعريفه وذلك اذا اضيف العلم
الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد
كذا في الرضي ومن هذا ظهر ضعف الوجهين الباقيين لان المغايرة بين
العضدين انما هو على تقدير افادة الاضافة التخصيص او التعريف
اما اذا كانت العلمية باقية بحالها فكلا وكذلك كون المضاف اوضح من المؤكد
انما هو على تقدير افادة الاشتراك في العلم وكون الاضافة للتوضيح اما
اذا كان لمجرد المدح او الذم فلا قوله واما جيء بتاكيد المضاف آه بيان
للمقتضي قوله وجاز الفصل آه بيان لانتفاء المانع قوله لئلا يستنكر آه
يعني لو ذكر الثاني بعد المضاف اليه يستعمل لا بدون احد الامور
الثلثة قوله ذلك يستقبح عند قصد المعنى الاضافي فقدم عليه لتبقى صورة
الاضافة بحالها قوله في الشعر وان لم ينحصر الفصل بين المضاف والمضاف اليه
الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب قوله انه قال اي كما تقول
ولم فلا والله لا يلفى لما بي اي لا يوجد قوله لئلا يلزم يعني القول باضافة
الاول الى عدي يستلزم القول بان تيم الثاني مقحم في الاصل فدم بالفصل
بين المضاف والمضاف اليه قوله كذلك الثاني لموافقة الاول قوله لا يحتاج

الى من ينصرك آه فنفى الا كناية عن نفي من يتولى امره قوله اي لبيت
بابن رشدة في النهاية يقال هذا ولد رشدة اذا كان النكاح صحيحا
كما يقال في ضده ولد زنية بالكسر فيهما وقال الازهري كلام العرب
فلان ابن زنية وابن رشدة وقد قيل زنية ورشدة والفتح افصح
في اللغتين قوله وهو الاصل لان كل كلمة على حرف واحد اصلها الحركة
لئلا يلزم الابتداء بالساكن واصل حركتها الفتح لان الحرف الواحد لا
سيما حرف العلة ضعيف فلا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة
وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل
وهو الاكثر في الاستعمال اذ لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم
الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدا بها
مع كونه حرف علة وقد يضم ما قبل الياء المحذوف قوله للعلم بالمراد تعليل
لقوله قد يضم قوله وما الخفة آه لكون الالف خفيفة بالنسبة الى الياء
او مرة وحاصله من انفتاح الضم قوله والاصل يا بنيا اصله يا بنيي
بثلث يا آت مصغرا مضافا الى ياء المتكلم قلبت ياء المتكلم الفا
فصار يا بنيا ثم حذف الالف قوله لاجتماع اليائين صار الكلمة ثقيلة
فخفف بقلب الياء الفا وحذفها وشاع استعمالها كذلك قوله فليس
بشاذ اي ليس بقليل قوله وبالهاء للملابسة متعلقة من الافعال العامة
لعدم القرينة على تقدير الخاص وما قيل ان تقديره يكون يقتضي وجوب
الهاء في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف ففيه ان المتعارف في
القضايا التي لم يذكر جهتها الاطلاق العام ولحمله في بعض الوقف
قوله توقف بالهاء وقفا فوقفا مفعول مطلق وقرينه على تقدير الفعل

الخاص

الحقيقة فيصير مقابل الظاهر وترك ضمير الفصل وتعريف المسند المفيدين
للحصر اذ لا يتعلق الغرض به الا ان يقال انه غرضه قبل و ادراك العبد قوله والجار
بمنزلته آه في افادة التعدية وايصال الفعل اليه وان كان له معنى زايد فيما سوى
التعدية وحاصل الجواب ان قيد معه في التركيب الذي فيه مراد بقرينة ان
التقييد بذكره معه في الجملة لا فايدة فيه ولما كان البحث في المنصوبات توهم
منه ان ذكره للعمل فيه الا ان هذه الدلالة لما كانت التزامية وهي مهجورة في
التعريفات اشار الى ضعفه بقوله الملهم وما قيل ان تعريف المفعول له بعرف
حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفة على انه ينتصب بالفعل واورد
الفعل لينتصب لزم الدور وانه يرد عليه نحو اعجبني التاديب والذي ضربته لاجله
بل اعجبني التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور
معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيدا للتاديب مدفوع بان الحكم الموقوف انتصابه
والموقوف عليه العمل مطلقا وبان التاديب المذكور في التركيبين لكونه اسنادة الى
تاديب وقع من المخاطب بسببه الضرب غير ما في ضربته تاديبا وللتاديب فان المعرفة
غير النكرة او ما في حكم النكرة قوله مع اتحادهما بحسب الذات اذ لم يصدر من الفاعل
الا فعل واحد هو الضرب فظهر فساد ما قيل ان التاديب احداث التادب والضرب
سبب الاحداث ووسيلة اليه فلا يكون عينه قوله اراد بترتبه آه لم يعتبر الترتيب
بينهما بالتغاير الاعتباري بان يقال ان الفعل المذكور باعتبار ايلامه للمضروب
ضرب وباعتبار ايجابه التادب مترتب عليه كما رماه فغفله لان حامل المتكلم على الضرب
تادب المضروب لا تاديبه اياه كما صرح به في الرضي قوله قال الشيخ الرضي آه تاييد
للارادة المذكورة لتضمن العلة الحقيقية اعني التادب قوله ومشاركة آه اي مجموع
الامرين علة للانتصاب فلا يرد انه لو كان علة الانتصاب التضمن المذكور يصح ضربته

تاديبا قوله ولو صرحت بالعلة الحقيقة اي ان قلت ضربته تاديبا لم يجز نصبه
عند النحاة لان شرط النصب اتحاد فاعل الفعل وفاعل المفعول له قوله عند النحاة
واما عند الشيخ الرضي رح فيصح انتصابه لعدم شرط الاتحاد المذكور قوله
قيل قائله الفاضل الهندي قوله احسن بمقام آه ولهذا ان تقول احسن لان
نسبة الجبن والقعود الى نفسه وان كان المص التمثيل غير لائق ولان وجود
الشجاعة اظهر بالنسبة الى الجبن فيكون مثل النوع الثاني نصا قوله ان يقال
فيراي في التمثيل بقعدت عن الحرب جبنا تعريض على الزجاج لكونه جبانا قاعدا
عن المحاربة في هذه المسئلة كما في قولك لست انا بزان تعريض على المخاطب بكونه
زانيا هذا اذا قرئ قعدت بصيغة المتكلم كما هو الظ ولو قرئ بصيغة الخطاب
فالتعريض باعتبار ان الخطاب لمن يتلقى الكلام والمقصود منه اثبات القعود والجبن
للزجاج كما في قوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك يخالف خلافا لقول الزجاج
فالكلام على حذف المضاف والمخالفة بمعنى عدم اتفاق القولين في المدلول والثم
اعتبر فاعل الخلاف العامل لكون المخالفة بمعناه التحقيق والحذف قليلا وعلى
التقدير بين الفعل المقدر على صيغة المعلوم اذ مصدر الفعل المجهول لا يصح نسبته
الى الزجاج والمخالفة من الجانبين فيجوز نسبته الى كل منهما الا ان الاول نسبته صريحا
الى قول الزجاج وامر فيه بين قوله وقدر الشرح قوله ظاهر ليصح تقدير الفعل
الناصب للمفعول المطلق معه لما في الرضي من ان المفعول المطلق اذا بين فاعله او مفعوله
بالاضافة فيه نحو سبحان الله او باللام نحو حمدا له ووجب حذف عامله الا اذا كان
للنوع نحو بكروا مكرهم وسعى لها سعيها وترك المحشي حمدا له لان مقصوده مجرد تقدير
العامل قوله خلافا للزجاج جملة معترضة بين المعطوفين والناظرون تحيروا في لفظ
ظاهر فبعضهم اعترضوا بانه لا فائدة فيه وبعضهم يقولوا اما لا يرضى به الا ذن الكريمة

لجبن خ

وقيد المخالفة

وقيد المخالفة ظاهر بقرينة قول المص فانه عند من عبر لفظه فانه يستفاد منه
ان القولين على طرفي النقيض قوله لما دل اي آه فانه اذا كان تفصيلا لا يمكن تاويله
بالفعل المشتق وتقييده به قوله فان معناه آه فالتاديب مجمل والضرب بيان له قوله
مكرا تاديبا الذي بمعناه اي يتفق معه في المفهوم فلا يرد ما في الرضي من انه اي منع
في ان يتفق في المعنى المقصود المختلف في ان الاعراب الا ترى ان معنى جيئتك راكبا جئت
وقت الركوب والاول حال والثاني مفعولا فيه قوله فاعطاه النظرة هذا من خطبة
ذكر علي رضي الله عنه فيها خلقة ادم ثم ذكر الالطاف الى وقت من امر سجانه بالكسر
الى ان ذكر ابي ابليس من السجود وذكر حاله بقوله واعطاه النظرة بكسر الظاء
التاخير استحقاقا للسخط اي الغضب الشديد استتماما وفي بعض النسخ وتماما
بالبلية وانجاز الموعد فقال انك من المنظرين الى يوم الوقت المعلوم قوله لانه
يقع معرفة كما في قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم
تكرما وفي قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم حذر الموت قوله وقد حيل
بين العير والنزوان اوله اهم بامر الحزم لو استطيعه قال صخر بن عمرو سئلت امرأته
كيف زوجها فقالت لا حي فيرجى ولا ميت فينعى فاستند عمي السيف وهم بقتلها
فلم يستطيع لضعفه فقال هذا البيت قوله اتفاقا كذا في الرضي وعلله بان اصل
الواو العطف وانما يعدل الى النصب نصا على المصاحبة في قولك ضربت زيدا
وعمروا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكونه في العطف اظهر وعلى هذا
كفاك وزيدا درهم لا يجوز ان يكون مثال المفعول معه لكن في التسهيل على المعية
او العطف بعد اضمار دع في الاول والثاني وعليك في الثالث وفي شرحه فالتقدير
دع راسه والحائط فراسه مفعول به ويجوز في الحائط النصب على المعية والعطف
وكذا التقدير في الثاني دع امرا ونفسه وفي نصب الوجهان واما شانك والحج فالتقدير

هنا ايضا تحرير وفي غاية الـ
ايضا فليتحقق بكل موضع ويصحح
تامل صحيح صحيحه

فيه عليك شانك وفي لجح الوجهان هكذا قدره سيبويه عليك شانه بلفظ الغائب
فظاهره جواز تقديم عليك وهو اسم فعل واسماء الافعال لا تعمل مضمرة وكلام
المص في باب اسماء الافعال يشعر بجوازه وقد مر وتأول كلام سيبويه على انه تقدير
معنى لا تقدير اعراب وتقدير الاعراب الزم لجح وفي تجويز سيبويه مثل هذا
النصب على المعية رد على من يقول ان المفعول معه لا يكون الا مع الفاعل فنحو
في ضربت زيدا وعمروا المعية وقالوا اذا اريد المفعول معه اتي بالاصل وهو مع
انتهى وهذا يدل على جواز كفاك وزيدا درهم وضربت زيدا وعمروا على المفعول
معه عند سيبويه ولعل كلام الش مبني على مذهبه قوله وينتقض آه قال الرضي
رحمه الله تعالى وفي شرح التسهيل زعم الزمخشري ان زيدا في قولهم حسبك وزيدا
درهم مفعول معه وليس كذلك لان المفعول معه لا يعمل فيه الا فعل او ما يجري
مجراه وليس حسبك مما يجري مجرى الفعل لانه اسم جامد ومذهب سيبويه انه منصوب
لفعل مقدر وهو مفعول به والتقدير ويحسب زيدا وهو مضارع احسبه اذا اعطاه
حتى يقول حسبي زيدا وما ادعاه ابن عطية من ان الكاف في موضع النصب لا يصح
لان اضافة حسب محضة وزعم الزجاج ان حسبك اسم فعل والكاف في موضع
النصب وليس بصحيح لدخول العوامل عليه بقوله تعالى فان حسبك وقول العرب
بحسبك درهم انتهى ولعل الشارح لاجل عدم كونه من المفعول معه عند سيبويه
ترك التمثيل به وبعد الاحاطة باطراف الكلام ظهر لك اندفاع ما اورده الناظرون
من الشكوك في هذا المقام قوله اي تساوى آه اي ليس استوى بمعنى ارتفع واستقام
حتى لا يتحقق الاشتراك بين الماء والخشبة في الفعل بل بمعنى تساوي قوله فلا
يجوز آه لعدم المشاركة في الفعل قوله كما ذهب اليه الاخفش مراعاة لاصل الواو
وهو العطف قوله معنى مجازي كالانتقال قوله المشهور الاكتفاء آه وما ذكر الشارح

رحمه

اذن وضع

رحمه الله مذكور بعينه في العباب واورد الشيخ السيوطي المثال المذكور في شرح
الالفية وما قيل انه لو لم يعتبر وحدة الزمان في المثال المذكور لم يصح لان تركهما
في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان توضع الكافر ولدها فلا يتم ان المفهم
فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة
ففيه ان تركهما متعاقبين بحيث يصحبان في مكان واحد يستلزم الوضع وتركهما
في مكانين في زمان واحد لا يستلزم ذلك فوحدة الزمان لا دخل في ذلك نعم
لو ترك كل واحد بدل الاخر في مكان واحد لم يستلزم ذلك والكلام في تركهما
لا على البدل قوله بنفس الواو وشبهه انها مختصة بالاسم وبه يظهر جواب
البحث الاول لان اولوية رعاية الاصل انما هو على تقدير ان لا يصرف عنه صارف
قوله ولو نصب آه يمكن الجواب بان عمله مشروط بتقديم الفعل وما بمعناه
لافادة المصاحبة فيه قوله اعطي النصب ما بعدها كما في قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا ارتفع الاسم الشريف اذ لا يمكن اظهار الرفع في الا
الثابتة من غير وههنا مذهبان لم يذكر احدهما مذهب الزجاج انه منصوب بمضمر
بعد الواو وانما لم يجز عمل السابق لفصل الواو وفيه ان الفصل بالواو العاطفة
لا يمنع العمل وثانيهما مذهب الكوفيين وهو انه منصوب بالخلاف معنى ولم يثبت
النصب بالمعاني المجردة قوله خلافا لابي الفتح حيث اجاز استوى والخشبة
الماء لان فيه قد جاز في العاطفة فليجز فيها لانه محمول عليها ولانه قد ورد في
كلامهم جمعه وتحتا غبنة وغنيمة والجواب انه يحتمل في الاصل لقوته ما لا يحتمل في
الفرع والواو في تحتا عاطفة قوله لا ارى منعا آه فانه يقال في مررت بزيد
وعمرو ابزيد وعمرو امررت قوله جعل كان تامة وفسر الفعل ههنا بما يدل على الحدث
ولم يفسره فيما سبق اشارة الى انه بمعناه الاصطلاحي لكونه العامل والمغاير معنى

الفعل في الموضعين وضع المظهر موضع المضمر ثم المراد بمعنى الفعل في التعريف
اعم مما يتضمن الحدث ومما يستنبط منه والاخير واكتفى بذكر الفعل الذي هو
الاصل عن ذكر ما يشبهه استشهادا باشتراكهما في اكثر الاحكام ولاجل ذلك لم يفسر
معنى الفعل ولا تعرض له ثانيا فاندفع الشكوك التي عرضت لبعض الناظرين قوله
لفظا آه وكذا قوله معنى فمن قال انه حمل كان في القسم الثاني على الناقصة فقد تمحل
والمراد بما يدل على الحدث العامل فلا يرد ظرفا الزمان والمكان والالة على ما وهم قوله
تامل وتعرف لان مناط الفايدة وجود الفعل اللفظي والمعنوي لا اتصاف الفعل
بكونه ملفوظا او مستنبطا من اللفظ قوله وانما يعدل عنه نصا آه اي فيما لا
يوجد القرينة العقلية الدالة على المصاحبة فلا يرد ما ذكره الشارح من قوله
كما انك وزيدا درهم والامثلة المنقولة من شرح التسهيل مما جوز سيبويه
الامرين فيها فلا يكون العدول عن العطف للتنصيص على المصاحبة فلا
يصح الحصر المستفاد من انما لان القرينة العقلية في جميعها دالة على ان
المراد المصاحبة سواء كان الواو للعطف او بمعنى مع الا انه على تقدير الحمل على
المصاحبة يكون في اللفظ دلالة على المراد وعلى تقدير الحمل على العطف
يكون الاكتفاء بدلالة العقلية قوله فاذن آه اي اذا وجب العطف قوله فلنا آه
وما قيل ان حمل الجواز في كل موضع على معنى بعد ما حملته عليه جعل معمول
الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كما انك وزيدا وخرج بدخل ضربت
زيدا وعمرا فالوجه تخصيص المعمول بما عدا المفعول به المنصوب وخرج كون
ضربت زيدا وعمرا خارجا عن المقسم فلو حمل الجواز على عدم الامتناع لا ينتقض
الحكم بالمثال المذكور فليس بشيء اما اولا فلان الشارح حمل الجواز في الموضعين على
الامكان الخاص الا انه نفذه في القسم الثاني باعتبار الامتناع بقرينة الجزا كما

بشعرية الاضراب عنه بقوله بل يمتنع واما ثانيا فلما عرفت من الفرق بين كما انك
وزيدا وضربت زيدا وعمرا واما ثالثا فلان تخصيص المعمول بما عدا المفعول به
المنصوب لا دليل عليه قوله لحاجة ثابتة فيها ان القرينة العقلية وهي ان المقصود
السؤال عن شان احدهما مع الاخر لا عن شان كل منهما كاف في افادة المقصود لا
حاجة الى التنصيص على المصاحبة فلان الدلالة العقلية ليست اقل من اللفظية
فالمراد بقوله اذ السؤال عن شانهما اي شان احدهما مع الاخر فلا يرد ما قيل انه يجوز
ان يعطف عمرو على الشان بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فالنصب انما
يترجح بالسلامة عن الحذف ويرجح الرفع بالاستغناء عن العامل المعنوي قوله بمعنى
الفعلي آه لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعك كذا في الرضي وفي القاموس
شانت شانه اي قصدت قصده قوله والمصرح لم يفرق آه فحكم في كل ما فيه
العامل المعنوي بتعين العطف قوله فرق بين الاوليين والاخريين فقال
المختار العطف مع جواز النصب من غير ضعف في الاوليين اي فيما يكون في اللفظ
شعر قوي بالعامل عند القوم وعندي وجوب النصب عند قصد المصاحبة وكلا
فلا قوله وفي الاخريين اي ما لا يكون في لفظه شعر قوي بالعامل العطف اولى
بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال واذا نصب مع قلته
وضعفه فقد كان لكثرة وقوعه هنا فكانه منطوق به اي هذا كان لك واياك
وما كنت وزيدا قوله وبين الاخريين لم يفرق الرضي رح بين الاخريين بل بين انا
واياه في لحاف وبين ما انت وزيدا حيث قال ان الاول ابعد من الثاني لاشعار ما
بالفعل لما فيه من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعده واما هذا لك واياك اي فيما
فيه حرف الجر وما انت وزيد اي فيما فيه الاستفهام فلا فرق بينهما في وجود الداعي
للفعل فيهما وكثرة وقوع الفعل بعدهما وعدم المعارض الامرين قوله وقوع عليه آه

فان التقدير فيهما قوله وذلك اي العامل المعنوي مع تعين النصب قوله وكل قضيه
آه اي من تلك القضايا الثلثة التي تتضمنها الامثلة الثلاثة متضمنة لحكم مخصوص
بذلك المثال وهو الحكم بان عامله معنوي وتلك القضايا الثلثة متضمنة
لاحكام ثلثة مجملها الحكم الذي ذكره الشارح رح وقيل الاظهر ان المعلل النصب
اي نصب الاسم في هذين المثالين لان معنى ما تصنع وفيه ان هذا المعنى
متحقق فيما لزيد وعمرو مع تعين العطف قوله الهيئة في الاصل آه في القاموس
الهيئة وقد تكسر حال الشيء وكيفيته ورجل هيئ وهي كلين وظريف حسن الهيئة
وقد هاي يهاء وتهيؤ ككرم انتهى ويفهم من تاج البيهقي انه في الاصل
مصدر حيث قال الهيئة والهي ساختن كاري را المتهيئ للشيء التهيؤ ساخته
شدن كار قوله نحو قوله تعالى فادخلوها آه ثلثة امثلة الحال عن الفاعل
والحال عن المفعول جامدا او مشتقا قوله وهي اعم آه كالصفة فانها قد تكون بحال
نفس الشيء وقد تكون بحال متعلقه قوله نحو اتيتك وزيد قائم فان قيام زيد ليس
هيئة الفاعل والمفعول لا باعتبار نفسها ولا باعتبار متعلقها قوله وقد يتجوز آه
لان الكناية شايعة في كلامهم وهي تعبير عن الملزوم باللازم قوله ليس هيئة لزمان
زيد اي لزمان اتيانه اذ ليس بينهما الا المقارنة في الوجود وليس احدهما حاصلا
للآخر ولعل المصنف رح عرف الحال الذي هو مفرد لانه الاصل والمعرف منصوب
قوله الا ان يراد قيام زيد فيه فيكون حالا له باعتبار متعلقه قوله
مفارقا اي في الوجود قوله توقت حصول مضمونه يخرج به نحو رجع القهقرى
لان الرجوع تقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه قوله تعلق الحدث بـ
فاعل بتقييد يخرج به النعت فانه لا يقيد بوقت حصوله ذلك التعلق ويدخل
الجملة الحالية عن الضمير لافادته بقيد ذلك التعلق وان لم يدل على هيئة الفاعل

والمفعول

والمفعول قوله او بما يجري مجراهما ويدخل فيه الحال عن الفاعل والمفعول المعنويين
وعن المضاف اليه قوله اذا لم يجعلها حالا بل معطوفا على ما قبله واما اذا جعلها
حالا فهي جزء الكلام دال على التقييد المذكور داخل في الحد قوله في دلالة
الحال آه يعني ان اعتبار قيد الحيثية المتعلقة بتبين وان يخرج صفة
الفاعل والمفعول عن الحد لكونها مبينة لهيئتهما مطلقا لا من هذه الحيثية
الا ترى انها لو انسلخا عن الفاعلية والمفعولية وجعلا مبتدا او مجرورا او غير ذلك
كان بيانها لهيئتهما على حاله لكنها تخل بجامعية الحد لان المراد بالفاعل والمفعول
النحوي وفي دلالة الحال على ان مدلولها بين هيئة الفاعل والمفعول اي
مدلولهما من حيث انه فاعل او مفعول نحوي وفي دلالة الحال على ان مدلولها
يبين لهيئة الفاعل والمفعول اي مدلولهما من حيث انهما فاعل ومفعول نحوي
تامل اذ لا يدل الحال على هذه الحيثية حتى يصح انه يبين هيئة مدلولهما مقيد
هذه الحيثية وكون مجيئها مقيدا بحال الفاعلية والمفعولية فان راكبا حال في
جاءني زيد راكبا ولو قلت زيد راكبا اخوك لم يجز انما يفيد اشتراط تحققهما
لا دلالتها على صفة الفاعلية والمفعولية ومنشا الاشتباه عدم الفرق بين
الدلالة والاشتراط في التحقق هذا تحقيق كلام المحشي رحمه الله ولكن مراده
ان الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوي بل تبين هيئة ما صدر
عنه الفعل او قام به او تعلق به على ما وهم فان هذا البحث مطرد في سائر التعريفات
مندفع بان الكلام على حذف المضاف واقامة الدال مقام المدلول وبما ذكرنا ان قيد
الحيثية متعلقة بتبين اندفع ما قيل ان الحيثية تقيد لاضافة الهيئة وثبوتها
فهو اما تعليل واما تقييد وكلاهما غير صحيح في زمان تعلق الفعل بها فيشترط في
تحققها وجودها فقوله نعم آه بيان لمنشا الغلط قوله حق الحال الموقعة ظاهر م

العموم في المخلوقة والمسبوقية وقيل في المخلوقة قوله على حد ترتيب صاحبها
اي يورد على سبيل الالف اللف والنشر المرتب قوله او خبر كان المفرد والجملة
شيئا فيه قوله يرشدك الى هذا اي الى تقديره لفظا بما ذكره الشرح دون
المعنى المتبادر وهو كونه ملفوظا قوله تفصيل العامل حيث جعل قسما منه
معنى الفعل فانه حينئذ تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول مستنبطا من
فحوى الكلام قوله علامة اتحادهما اي المفهومين ذاتا اي فيما صدقا عليه وفيه
ان الملة واللحم ليسا عين ابرهيم والاخ وان الاتحاد لا يحتاج اليه في كونها
مفعولا حكما فالصواب علامة اتحادهما من حيث تعلق الفعل فان اتباع الملة
اتباع ابرهيم واكل اللحم اكل الاخ اللهم الا ان يراد بقولهم ذاتا اتحادهما من حيث
تعلق الفعل قوله لان الداخل في الذات آه فمبين هيئة الذات مبين هيئة الداخل
من حيث دخوله فيه فلا يرد ان دخوله في الذات لا يستلزم ان يكون هيئة
حتى يكون الحال عن الذات حالا عن الداخل عن المفعول فيه وعن المفعول له ايضا
قوله وصحته عليه اي على ما في شرح المصوح قوله لان عامله مقدر آه واذا كان
العامل مقدرا كان فاعلية الفاعل مفهوما من نفس الكلام فيكون العامل لفظيا قوله
لما لم يكن لضرورة المعنى بل لمجرد رعاية قاعدة نحوية وهي ان الجار لابد له من متعلق
ولذا فهم العرف الفتح المعنوي من غير اعتبار التقدير كان في حكم المفهوم من الفحوى
فيكون فاعلية الفاعل ايضا مفهوما من الفحوى قوله يلزم آه لان العامل في الحال
حينئذ الابتداء وعامل الحال الظرف اذ المعنى تقرير حصول زيد في الدار بحال
القيام قوله لا يصير آه لان فاعليته حينئذ ايضا تكون مفهوما من نفس الكلام لا من
فحواه قوله لان زيدا مثلا اه البيان بعد اعتبار اتحاده بما يعبر عنه بذا وانما
لم يعتبر معنى الاشارة عاملا في ذا مع تعلق الاشارة بما يعبر عنه بذا لان قايم

في قولنا اشير الى المشار اليه وكذا المشبه زيد شبه ذا في زيد مشبه عليه باعتبار
اتحاده بذا لا ذا وان كان متصلا بحرف التنبيه فانه مما اشتبه على من
ادعى التفرد في فهم الدقايق قوله حقيقة فقد يرد لا متبينة بجوازها باعتبار اتحاده بذا
قوله مع تقاربه آه كاستنباط الفعل من الاسم اولى من استنباطه من الحرف
قوله فصل العامل هنا آه يعني ان الشايع والمناسب ان يذكر شرط الشيء بعد
تعريفه فكان اللايق تقديم قوله وشرطها آه عطف على قوله وعاملها لكن
قدمه لتحقيق لفظ الفاعل والمفعول ومعنويتهما الماخوذين في التعريف
فكانه من تتمته قوله وكانه اراد آه دفع لما يرد من انه كان اللايق حينئذ ذكر ما
هو توطئة له عقيبه يعني لو ذكر امتناع التقديم على عاملها المعنوي مقدما
على قوله وشرطها يلزم الفصل بين مباحث التقديم لان ههنا امتناع تقدم على ذي
الحال النكرة ولك ان تقول انه قدم على ذكر الشرط بقدر ما هو ضروري التقديم
قوله اي من صيغة يلزم على هذا عدم ذكر اسم الفعل مع انه يكون عاملا في الحال
على ان استعمال التركيب بمعنى الصيغة غير متعارف بينهم فالاولى ان يكون ضمير
تركيب للموصول والمعنى يكون ذلك مقصودا من التركيب الذي هو فيه فيشمل الفعل
ايضا ويكون التركيب بالمعنى المتعارف بين النحويين وفي غاية التحقيق ادخل اسم الفعل
في معناه واكتفى في تفسيره بما استنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغة ولم
يعتبر فيه كونه مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به وتقديره اللفظ
قوله انها ليسا آه حصرهما لان الظاهر في النداء ان المقصود هو النداء لا المنادى
كان طلب زيد في حال كونه قايما ولذا شبه بالاسد كونه صايلا والتمني والترجي
غير مقيد بحال من الاحوال فكانهما داخلتان على الجملة المقيدة بالحال قوله فيه آه
يعني ما قال الشارح الرضي رح ليس بصحيح على اصالته فانه من المثال المذكور

ليس الخبر مقيدا اذ ليس التمني رجوعه مقيد الحال الفقيرة بل التمني رجوعه مطلقا
فقيرا او غنيا والتقييد بالفقر ليفيد استمرار التمني وثبوته في حال الغنا
بطريق الاولى فيكون الحال قيد التمني وهذا معنى قوله معناه آه فان ان
الوصلية تفيد كون نقيض الشرط اولى بالجزا هذا لكن المثال المذكور صناعي
وكونه مستعملا في محاوراتهم فيه تم لا بد له من شاهد قوله ولحمل آه بامر كان نقضا
والحل في مقابلته عبارة عن منع مقدمة معينة وهي هاهنا ان السوال ينافي
المعلومية قوله يجوز ان يكون مجهولا آه فيكون هاهنا معلوما باعتبار نفس
المفهوم ومجهولا باعتبار اتصاف ذي الحال به قوله ولو قيل مخصوصة آه لا يشتمل
جميع الصور المذكورة على ما وهم لان المتبادر من المخصوصة المقيدة بقيد قوله
او بمعناه نحو فلما جاني رجل راكبا منصوبا على الاختصاص بتقدير اعني قوله
او على الحال اما بجعل بمعنى امرنا ونيابة عن عامله المحذوف فقوله اي امرن
امرا بيان لحاصل المعنى قوله او عن ضمير مفعوله الراجع الى القران قوله
في المقصود وهو كون ذي الحال فيه نكرة مستغرقة قوله لجواز ان يكون حالا
منه لا من حيث استغراقه لما تحته بل من حيث خصوصه بالاضافة الى امر
حكيم او خصوصيته بالوصف بان يجعل حكيم صفة لكل وان كان الغالب كونه
صفة لما يضاف اليه قوله لانها اشبه آه وان لم تكن مستغرقة قوله تعسف
في التاج التعسف ركوب الامر من غير تدبير وذلك لان ظاهر العبارة يدل على
وقوع النكرة بعد الا والمراد وقوع الحال بعدها قوله يعني ان فاعل
الظرف وهو ظرف مستقر لكونه معطوفا على قوله في حيز الاستفهام وهو صفة
لقوله نكرة معطوفة على قوله موصوفة وما قيل انه ظرف لغو لا يعبا به قوله
على المذهبين اي مذهب البصريين والكوفيين في تنازع العاملين قوله لا الضمير

النكرة

النكرة كما يتبادر من سوق الكلام قوله والتقدير آه ولا يجوز ان يكون اللام في الحال
عائدا بان يكون للعهد او عوض المضاف اليه اي حالها على ما وهم لان العائد لا يكون
الا ضميرا وظاهر العبارة تمامه نص عليه في الرضي وفيه ان حذف العائد المجرور
سماعي الا في المواضع قوله الموجب ان تقول آه ليخرج ما رايت رجلا الا في الدار
راكبا فانه لا يصح قوله وليس من باب التعقيد حتى لا يصح ارتكابه بل خلاف
ما يتبادر نظرا الى السياق قوله الا ان يكون الاستثنا مفرغا لانه يكون استثنا
من اعم الاحوال والشايع في ذلك ترك ذكره قوله والاستثنا المفرغ آه فقوله
نقضا للنفي بيان للواقع وليس قيدا احترازيا قوله وانما حسن التنكير هاهنا اي تنكير
ذي الحال مع انه ليس معرفة ولا في حكمها لعدم التخصيص والاستغراق لعدم توجه
النفي اليه بل الى المستثنى منه اعني اعم الاحوال فما قيل ان المصحح فيه عموم
النكرة توهم قوله فلا يصح آه يعني اشتراط كون ذي الحال معرفة لدفع الالتباس
الحال بالصفة وهاهنا لا التباس في المعنى الحال متى امتنع كونها صفة جاز
وقوعها من النكرة ولذا جاز منها عند تقدمها واما جواز كونه في حكم المعرفة
فلحمله على المعرفة قوله لجواز وقوع الصفة بعد الا في شرح المفتاح للمحقق التفتازاني
انه لا خلاف في جريان الاستثنا المفرغ في الصفة نحو ما جاني رجل الا كريم لكن نفي
الخلاف سهو ظاهر في المغني واما ما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فالوجه
مانعان الواو والا ولم ير الزمخشري وابو البقا واحد منهما مانعا وكلام النحويين
بخلاف ذلك قال الاخفش لا يفصل بين الموصوف والصفة فان قلت ما جاني
رجل الا راكب يعني انه صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح بجعلك الصفة
كالاسم يعني في املائه اباها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم
فان قلت التقدير الا قائم جاز انتهى ومما نقلنا يعلم جواز بحث المحشي فان كلام

للمص مبني على مذهب الجمهور وفساد ما قيل ان جواز وقوع الصفة بعد الا قرينة
بلا مرية قوله لان التقديم يومئ اه اي في حالة النصب نحو ضربنا امراة راكبة
فطرد التقديم رفعا وجرا كذا في اللباب قوله ظرفا للنسبة اي ظرف مكان اي في
غالب المواد او ظرف زمان اي في غالب الاوقات قوله الذود المنع بفتح الذال المعجمة
والمهملة بعد الواو الساكنة والفعل منه من حد نصر قوله في الفرج اه فعلى هذا
النقص معنيان والثاني اليق بالبيت لكن الشارح رح اكتفى على المعنى الاول اشارة
الى ان المعنى الثاني مجازي من باب استعمال المطلق في المقيد لرجحان المجاز من
الاستدراك قوله مصدر وحده اه مذهب سيبويه والخليل انه اسم موضوع موضع
المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايجادا او ايجاد موضع موحدا فاذا وقع
مع الفعل المتعدي فهو حال من الفاعل اي ضربته في حال ايجادي له الضرب واجاز
المبرد ان يكون حالا من المفعول فيكون التقدير موحدا واباه الزجاج وقال بعضهم
مذهب سيبويه اولى لان وضع المصادر موضع اسم الفاعل اكثر من وضعها موضع
المفعول وذهب ابن طلحة الى انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل
قالوا مررت به وحدي وذهب جماعة الى انه مصدر موضوع موضع الحال فمنهم من قال
انه مصدر لم يلفظ له بفعل كالاخوة ومنهم من قال انه مصدر محذوف الزوائد
قال ابو الفتح هو من اوحدته ايجادا ولكن جئ به على حذف الزائد وحكى الاصمعي
عن العرب وحد يحد وفي القاموس وحد كعلم وكرم يحد فيهما وحادة ووحودة
ووحودا ووحدا ووحدة بمعنى منفردا وعلى هذا ينبغي ان يكون المصدر كذا في
شرح التسهيل والنحو اختار الاخر لعدم التكلف فيه قوله الا في مواضع
معدودة فانه جاء فيها مجرورا وهي قريع وحده ونسيج وحده وجحيش وحده
وعيير وحده ورجيل وحده القريع كامير فحل الابل يقرع للفحلة اي يختار فحيل

بمعنى

بمعنى مفعول وكذلك النسيج وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله غيره
واستعير للشخص الذي لا نظير له والجحيش تصغير الجحش هو ولد الحمار والعيير
تصغير العير والرجيل تصغير الرجل والكلمات الثلاث ذم يقال في الجمع اينه
المعتد به قوله ان اصله التاء اي اصل اصل وحده وحدة قوله ههنا بضم الجيم اي من
جهة الزوائد ويجوز ان يكون بمعنى الاجتهاد اي مجتهدا او بمعنى للطاقة اي
اي مطيقا قوله ظاهرا اي صورة في الحقيقة نكرات قوله كان يعرفهم ايضا
كذلك اي لم يجي غيره قوله اي كثيرا ساترا فان الجم هو الكثير قال الله تعالى ويحبون
المال حبا جما والغفير الستر اي اولا فاولا اي مترتبين قوله فان هذه الاسما الثمانية
ولذا لم يذكر سيبويه الا اثنين منها وقد قاسه بعضهم على تلثهم قوله منصوبة في
الحجاز ولا يؤكدون هذه الاعداد بالكل واخواتها قوله اي مجتمعين في المجي فيه
اشارة الى انه لا فرق بين الوجهين قال ابن مالك في شرح التسهيل المنصوب على
الحجازيين على تقدير جميعا ورفعه التميميون على تقدير جميعهم لا فرق بين المعنيين
الا من جهة الصناعة وقيل اذا نصب على الحال فيكون المعنى مررت بهم في حال انهم
ثلثة فلا يكون معهم غيرهم واذا جعل توكيدا فالمعنى مررت بالثلثة كلهم فلا يمتنع
معهم غيرهم قوله وتاكيد عطف على منصوبة يعني ان تميما يجعلونها تابعة لما قبلها
في الاعراب على سبيل التوكيد ثم اختلف في نصبه على الحال فذهب سيبويه في
هذا كمذهبه في وحده فانه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانك
قلت مثلثهما وذهب يونس الى انه في الاصل صفة فيكون حالا بنفسه ورد بانه
لا يكون صفة الا نكرة وذهب المبرد الى انه مصدر من لفظ الثلث فعل فيقول مررت
بهم فثلثتهم كذا في شرح التسهيل ومنه ظهر ان ما ذكره الرضي من انها في
تاويل النكرة مذهب سيبويه وليس اتفاقيا قوله او بصفات اي الصفات مقدرة

لعله انطباقه

عن

هي احوال والمبرد ذهب بعضهم رعاية لكون الاصل في الحال الافراد غير واجب في
المثال الاول اي ارسلها العراك لعدم كون المصدر مضافا الى ضمير الفاعل والمفعول
قوله في الثاني اي مررت به وحده لكون المصدر مضافا مع عدم كونه للنوع وهذه
الغاية التي ذكرها الشيخ الرضي رح قوله وجب الواو حين وقوعها حالا من
النكرة فرقا بين الصفة والحال لا التقديم رعاية لاصل الواو اعني العطف قوله
نحو جاءني رجل وزيد راكبين فيه اشارة الى ان معنى كونها مشتركة ان تكون حالا
من كليهما حيث هي ذكر الحال بصيغة التثنية ثم اقول الحال مشتركة صاحبها المجموع
المعرفة النكرة والمجموع ليست بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة خرج صاحب الحال
المشترك فلا حاجة الى زيادة قوله ولم تكن الحال مشتركة وهم محض ثم ان القيدين
اللذين ذكرهما الش ليسا بزيادة بل الاول يستفاد من قوله نكرة باعتبار ان
المطلق ينصرف الى الكامل والثاني يستفاد من ان الاطلاق وقد تكون قرينة
التقييد بعد فقط فالمراد نكرة فقط قوله الحال حكم اخر كما يشعر به قول الشارح
لانهما في المعنى مبتدا وخبر قوله فلا يجري له لان الحكمان يجتمعان في قصد
المتكلم ففيه ان ذلك فيما يكون الحكمان الملحوظين بالذات فلذا قال اللهم وما قيل
ان تخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح المبتدا [illegible]
لانه ليس بمبتدا حقيقة بل بالتاويل نظرا الى المعنى فهو شبيه المبتدا ويكفي تخصيصه
بتقدم شبيه الظرف ولا يلزم كون ظرف الزمان خبرا عن هذه الجثة لعدم كونها ظرفا
حقيقيا وعدم كونه خبرا حقيقة لتحقق الالتباس نحو رايت رجلا عالما والجواب
ان الالتباس كلا التباس فتدبر لان النكرة المخصوصة انما تقع ذي الحال لكونها في حكم
المعرفة في انتفاء الشيوع والابهام فكانه حال عن المعرفة فلا التباس ثم ان
التخصيص نكتة معنوية وعدم الالتباس لفظية وكل منها مستقل في اثبات وجوب

التقديم ولذا اورد الشارح رح اللام في كل منهما قوله اعلم ان الدال اه اي اللفظ الدال
على حدثين كاسمي فاعل ونفاعل وافعل التفضيل واداة التشبيه ونحو ذلك والمفهم
منه تعين ما عدا امثل زيد قائما كعمرو مقاعدا بيان لمثله قوله على خصوصية حدث
مشترك فيه قوله كالمكان نحو زيد عندي احسن منه عندك والزمان نحو زيد يوم
الجمعة احسن منه يوم السبت قوله والمتعلق اي المفعول بلا واسطة وبواسطة
نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد والحال نحو زيد قائما احسن منه قاعدا قوله وهما
لم يتميزا اه لعروض الدال عليهما لفظا واحدا والجملة معترضة حالية قوله حتى يلي
اي يتصل كل واحد من الحدثين ما يتعلق به من المكان والزمان والمفعول والحال
قوله التزموا ان يلي ذلك المتعلق اي متعلق كل واحد من الحدثين بصاحب ذلك
الحدث الذي يكون ذلك المتعلق متعلقا به وقوله المصرح به صفة صاحب
ذلك الحدث واحترز به عن الضمير المستكن في افعل التفضيل وفي اداة التشبيه
فانه وان كان صاحبا لذلك الحدث لكنه لما لم يظهر كان كالعدم قال الرضي رح ومع
ذلك فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا قوله لرفع
الالتباس الحالين فانه اذا قيل زيد كعمرو قائما وقاعدا لا يتعين كون احدهما حالا
من زيد والاخر من عمرو قوله حالا عن العامل المعنوي فيفيد ان العامل المعنوي
ملتبس بمخالفة الظرف للعامل في امتناع التقديم واما ان وجه المخالفة ماذا
فلا دلالة للكلام عليه ففيه اجمال بينه الشارح رح بان امتناع التقديم في الاول
اتفاقي وفي الثاني خلافي فاندفع ما قيل ان كون مدار المخالفة بين العامل المعنوي
والظرف كون احدهما متفقا عليه والاخر مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة وعجب
ان هذا الاعتراض وارد على الوجه الذي اختاره حيث قال فالوجه انه لا يتقدم
الحال على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانها تتقدم عليه في الجملة

وهو فيما تقدم المبتدا على الحال فيكون البناء على مذهب الاخفش فانه قد اعتبر
في المخالفة امرين لا يفيدهما العبارة اصلا وانما تخص بان المخالفة بالظرف مع ان
الفعل المشتق ايضا مخالفان للعامل المعنوي فان الحال يتقدم عليهما لاشتراك
الظرف والعامل المعنوي في الضعف وعدم الدلالة على الحدث وضعا قوله
كانه حال آه فيفيد ان الظرف يتقدم على العامل في الجملة وهو ما اذا كان
لغوا كما صرح به في اللباب في بحث الحال وقد نص في المطول في بحث التشبيه
ان الجار والمجرور في قول الشاعر اسد علي وفي الحروب نعامة متعلق باسد
ونعامة لتضمنها معنى شجاع وجبان وفي المعنى قوله ومن ذلك اي من مثال
التعلق بها او شبه الفعل قوله وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم
اي عليه فعلى الحد وفيه متعلقة بعلقم لنا ولم يصعب او شاق او شديد فانه قد فع
ما قيل ان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار
والمجرور ونص عليه في الرضي فاذا لم يرد خلاف في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف
يتقدم على العامل المعنوي فلا يصح قول الشارح هذا اذا لم يكن الظرف داخلا
في العامل المعنوي قوله يعني اذا كان العامل المعنوي آه سواء كان بعد المبتدا نحو
زيد يوم الجمعة عندك او قبله نحو قوله كل يوم هو في شان هذا وقد عرفت ان تقديم
الظرف اللغوي على العامل النحوي وان لم يكن ظرفا جائز فلا حاجة الى التقييد قوله
يعني آه وقد تبع المحشي رح الشيخ الرضي في ذلك ولعله حمل قوله بخلاف
الظرف على الظرف المستقر لان الحال اشبه به فان الظرف والجار والمجرور اذا وقع
حالا لا يكون الا ظرفا مستقرا وحينئذ لا بد من التقييد المذكور ويؤيد الحمل المذكور
ان الامثلة التي اوردها لتقديم الظرف على العامل المعنوي كلها من المستقر
قوله قال الشيخ الرضي رح آه يعني ان عدم جواز تقديم الحال على العامل

المعنوي

المعنوي كلها مذهب الجمهور قوله قد صرح به ابن برهان واستشهد لذلك
بقوله تعالى هنالك الولاية لله فان هنالك ظرف في موضع الحال والولاية
مبتدا والخبر لله وهو العامل في هنالك قوله ولا يجوز ونحو آه اي في الجملة
وهو فيما اذا كان ذو الحال مظهرا فالولاية حينئذ يلزم الاضمار قبل الذكر
لان في الحال ضميرا يعود الى ذي الحال المتاخر بخلاف ما اذا كان مضمرا فان
الضميران يشتركان في عودهما على غيرهما قوله اذا كان صاحبها آه سواء كان مظهرا
او مضمرا لان النية في الحال التاخر عن صاحبه فلا يكون اضمار قبل الذكر قوله
وهو ما اذا كان الى آه نحو جاء راكبا زيد فانه لشدة طلب الفعل للفاعل كانه ولي
الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون اضمار قبل الذكر قوله استثنى منه آه استثنا
الصورة الاولى ومجيئها على قلة مذكوران في الرضي واما استثنا الصورة الثانية
فغير مذكور فيه بل وقع في شرح التسهيل انه اذا كان صاحب الحال مجرورا بالاضافة
فلا يجوز تقديم الحال عليه اجماعا كذا في غاية التحقيق نعم قال ابن مالك بانه ان
كانت الاضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف لكونها في نية الانفصال
نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن او غدا قوله لا يرد اي تقديم التابع على
ما لم يتقدم عليه المتبوع قوله لان الفاعل آه دليل النفي قوله محله قبل الفعل لكونه
ذاتا يطلب لاجله المسند قوله امتنع اي تقديمه على الفعل بعارض الالتباس
بالمبتدا عند التقديم فلا تقدم التابع على ما لم يتقدم عليه المتبوع في ذلك المثال
قوله قيل وجهه آه يعني ان امتناع التقديم في الصورة المذكورة سماعي لا قياسي
قوله الحصر اضافي اي لا امر بما يضرهم فلا ينافي كونه امرا بما ينفعهم قوله كما اذا
جعلته حالا عن الناس فان الحصر حينئذ اضافي ايضا اي لا لبعض الناس
كما زعمت اليهود انه مبعوث الى العرب خاصة قوله والتقدير دفع لما يتوهم انه

لانفراده عن الرسول وقت الارسال كما لا كف عنه بانه لا يلزم تقدير الحال من
صاحب الحال فيجوز ان يكون من المتكلم **قوله** لا زمة الحالية فوقوعها صفة للمصدر
او مصدرا خلاف الاستعمال الفصيح وقد يقع كافة في كلام من لا يوثق بالعربية
مضافة غير حال وقد خطوا فيه كذا في الرضي **قوله** غير مضافة جزئي بعد جزء
وليس بحال من ضمير لا زمة **قوله** ولا يخفى ان المتبادر منه اي من لفظ كافة
هذا المعنى اي معنى قاطبة اي جميعا فوقوعها حالا يعني مانعه خلاف المتبادر
قوله قياسا وسماعا قوله تعالى فانفروا ثباتا او انفروا جميعا وقول العرب جا الخليل
بدادا بداد علم جنس وضع موضع متبدد ثم العباسي انواع تسعة قال في
التسهيل وتنوب عن اشتقاقه وصفا او تقدير مضاف او دلالة على مفاعلة
او سعر او ترتيب او اصالة او تفريع او تنويع او طور واقع فيه تفضيل انتهى
فمثل النوع بقوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا ووقع المضطر عان عدلى
غير اي مثل عدلي فكلمته فاه الى في اي مشافهة وبعت الشاة شاة ودرهما
اي مسعرا وادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين وهذا خاتمك حديدا وهذا
حديدك خاتما وهذا تمرك بسرا وهذا بسرا طيب منه رطبا والشيخ الرضي
ذكر منها خمسة والمحشي منها ثلثة ولم يظهر لي وجه الاقتصار عليها **قوله** مشتقة
اي بصفة مشتقة **قوله** هي الحال في الحقيقة اي معنى المقصود بالقصد لا
بموصوفها ثم ما قيل القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما
اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاءني زيد رجلا بهيا ان بهيا حالان مترادفان
لبيني **قوله** اي مثل اسدا وشجاعا اي فيما يقصد به التشبيه وجهان
احدهما ان يقدر مضافا قبله وثانيهما ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون
مشبها لما تقدم وذلك لانهم يجعلون المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة

لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار **قوله** التقسيط اي
بيان القسط الشي وهو الحظ والنصيب **قوله** وبنصبه ذلك القسط آه
لا يخفى ان المخبر في قولك بعت الشاة شاة بدرهم هو الشاة لان المعنى
بعت الشاة كل شاة بدرهم كما يجي فالمنصوب على الحالية هو نفس الجزء
الاتي بعد القسط وكذا في قولك بعت البر قفيزين بدرهم ثم نصح ذلك
في الامثلة التي ذكرها الشيخ الرضي بعد هذين المثالين من اخذ فيه زكوة ماله
درهما عن كل اربعين كامر درهما في درهم اي جعلت في مقابلة درهم
من درهما مني ووضعت عندكم الدنيا دينارا الذي كل واحد ثم ان بيانه
يقتضي ان يحمل النكرة في الامثلة على الاستغراق واستشهد عليه بقولهم
تمرة خير من جرادة وبقوله تعالى علمت نفس ما قدمت ويح ذلك لا يدخل
في ضابطة نحو بعت يدا بيد اي ذا يد بذي يد اي النقد بالنقد فالوجه
ان يجعل نحو بعت الشاة شاة بدرهم من ضابطة التسعير او سعر الشاة
بدرهم والامثلة الباقية داخلة في ضابطة المفاعلة على ما في التسهيل وشرح
الالفية للشيخ السيوطي كما هو مشار اليه في الفهم **قوله** امتنع واو العطف
في اللباب فحاصله اي الاصل في هذه الاحوال ان يجعل بالواو ويحمل فوه الى في
وبعته يدا بيد او شاة بدرهم اي كل شاة او شاة منها بدرهم لان الهيئة فهمت
منها وكذلك جواز الخليل الرفع في تلك الاسما لانهم وضعوها مواضع لوازم
المفردة او حمل اذ اتصفت وجعلت او صفا بلا تاويل تعرفهم الى تلك
اللوازم لكثرة الاستعمال من غير نظر الى تفصيل ... اي يحمل جاء عمرو القائل
منها اعراب الحال وهو الجزء الاول عن الجزئين فيهما ... حرف العطف
وكلاهما فيما ابدل هنا الواو العاطفة عن اداة المصاحبة وهي الباء نحو مع

لعدم التقسيط

لانه اذا اعتبرت لكنا اذا اوجب ان يوجعا بعدها باعراب ما قبلها نحو
قولهم كل رجل وضيعته وامرأ ونفسه قوله او بحرف الجر او تغيير كما مر من
وضعف عند غير الدينار دينار الذي كان ولعمر قوله الاظهر اه ان الجنس ما يبقى
فيه قرينة معينة من مراتب الخصوصة وكل مرتبة نوع كما هي فلا خصوصة
ططا لكن حمل النكرة على خصوصة التنويع او على القلة وان قابل الجنس
حمل ليس الاظهر فان قيل ما في القاموس من ان الجبر التمر قبل ان يرطب وغيره
في الصراح نقول بتمر وبانه يستعمل الجبر خصوصة مطلقا دال بعد ان تقدم
هذا المعنى غير مراد في القول المذكور قوله ولئن يخرج التمر الاظهر ما قيل [illegible]
لان الذي يستعمل في مقابلة الصلابة قوله هذا اذا كان هذا اه اي بعد
التاويل او كان لفظ هذا في القول المذكور اشارة الى النخل لان النسر
بصيغة اسم الفاعل النخل لا تمر له قوله كما يدل عليه استقاقه اي قوله
من اسبر النخل اذا صار ما عليه بسرا واما ما قيل ان مقصوده تحصيل
معنى الصفة في الجامد ورد الا بتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره
بالمشتق الموصوف انما هو لتصوير المراد فلا حاجة الى اعتبار الاشارة
الى النخل فليس بشي لانه لا خلاف في وجوب دلالة الحال على الصفة انما
الخلاف في وجوب اشتقاقه فلو لم يكن مشتق من لفظه في الاستعمال ثبت
ما هو غرض المصنع من وقوع الجامد حالا لتضمنه معنى الصفة من غير تاويل
بالمشتق لعدمه في الجامد [illegible] في [illegible] التنضيح بالفتح والضم [illegible]
من حد سمع والادراك [illegible] قوله [illegible]
جملة ونعت حالا [illegible] مقام المفرد مع انه لا يعرب شي من جزئها والمفرد له
لما بحث [illegible] معنى الجملة [illegible] معنى المفرد اعرب الجز الاول [illegible]

بجام في معنى المفرد وقد مر تفصيله ثم الامر بعد عليه قوله وبقاء الى في
وجه انه لو حذف المضاف بقيت الباء لا يبقى الحرف على حرف واحد
وقد جاء فما بقي بحذف المضاف اليه وابدال الواو ميما لئلا يبقى الحرف
على حرف واحد نحو بعت الشاء شاة ودرهما اي كل شاة منها ودرهم [illegible]
والجملة حينئذ استينافية فلا يحتاج الى الواو قوله لا يقصد من الانشاء وقوع
مضمونه اي معنى المصدر الذي يدل عليه بجوهره لان الانشاء اما طلبه
او ايقاعه والاستفهام والمقصود الاولي مجرد الطلب سواء وقع مضمونه
اولا ومن الثاني الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع وهذا التعليل جار
عند من يجوز وقوع الانشاء خبرا من غير تاويل عند من لم يجوز وقوعه خبرا وفي
تقييد المصنع ههنا بالجزئية وعدم تقييده في الخبر اشارة الى ان عدم
وقوع الانشاء حالا متفق عليه بخلاف وقوعه خبرا قوله حصل بهم الكلام
بدونها قوله احتاجت الى زيادة ربط بقصد الجملة التي اصلها الاستقلال
بما هو الموضوع للربط اعلى الواو التي اصلها الجمع لتؤذن من اول الامر ان
الجملة لم تبق على الاستقلال قوله ولهذا اي لجواز فصلها قوله لا تجوز الواو
لان بالخبر يتم الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكون المعنى صفة كانها
من تمامه وكذا الصلة لانها تتم بها جزء الكلام فاكتفي في تلك الثلاثة بالضمير قوله
باعتبار الحدث بالتضمين الخبر قوله الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية
قوله لانها اي ليس قوله على الاصح احتراز عما قيل انه لنفي الحال قوله كحرف نفي
داخل على الاسمية فكانها باقية على الاسمية وان كان حكمها حكم الاسمية
قوله فيمتنع الواو في قولهم [illegible] وجهه [illegible] المحذوف واما في
اصكه [illegible] وجهه فلكونه اسمية بتقدير قوله ولا يشترط اه لتقاعد اجتماع الحال

والاستقبال وان كان الحال الذي نحن فيه غير مناقض للاستقبال قوله
لا بد فيه من الواو لكونه ماضيا معنى فكان الماضي المثبت احتاج الى قد
المقربة له من الحال لكن المضارع المنفي بلم يحتاج الى الواو التي هي علامة
الحالية بما لم يصلح قد لانه يتحقق الحصول ولم للنفي قوله لم يدخله الواو ولان
المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه كلمة ما التي هي للنفي الحال
فعلى هذا ينبغي ان يلزم الضمير قوله لزم الضمير كما يلزم المضارع المثبت
على ما ذهب اليه النحاة قوله والاغلب اي الاكثر في الاستعمال تجرده عن الواو
كالمثبت لان معنى جاء زيد لا يركب جاء في غير راكب فهو واقع موقع المفرد
لكن مصاحبة المضارع المصدرة بلا اكثر من مصاحبة المجرد بلا قوله ذكر
السيد الشريف في حواشي المطول قوله وللقوم هاهنا كلام بعيد عن التحقيق وهو
انه لا بد من قد ظاهرة او مقدرة في الماضي المثبت اذا كان حالا مع ان
حاليته بالنظر الى عامله ولفظ قد لتقريب الماضي من حال التكلم فقط والحالان
متباينان لكنهم اشتبه اللفظ الماضي والحالية فتنافي الماضي والحال في
الجملة فاتوا بقد لظاهر الحالية كما ان التجريد من حرف الاستقبال لذلك
قوله منها اشارة الى انه لوجوب حذف القياسي مواضع اخر فمنها ما وقع
الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما ومنها اسما جامدا متضمنة توبيخا
على ما لا ينبغي من الحال نحو اتميميا مرة وقيسيا اخرى قوله
بالهمزة ومعناه اي تتحول تميميا هذا عند السيرافي والزمخشري وعند سيبويه تميميا
ان انتصابها على المصدرية اي تلون تلونا وفي المعنى انك تتحول حال كونك تميميا
بل تتحول عند التحول ومنها صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي من الحال
نحو اقائما وقد قعد الناس مع الهمزة وبدونها تقديره اتقوم قائما فهو

تحقيق الحرامي حال مؤكدة وعند سيبويه الصفة قائم مقام المصدر اي تقوم
وتكون القسم الاول مذكورا في الجواب حرف التجريد القسمين الباقيين اختلف
في حاليته تركه المحشي رح التصريح بها قوله انقول الخبر به وهو قوما عندا
ويقال هذا في ذي اجزاء جمع بعضها الى جهة الجواز او انكره قوله الفخر مضمون
الخبر من مخبر نحو انا حاتم جوادا او التعظيم نحو انت الرجل كاملا او تصاغرا
نحو نحو عبد الله كلا كما اكل العبيد او تصغير الغير نحو هو المسكين مرحوما
او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء او غير ذلك نحو هو زيد معروفا
وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق مبينا وهو الحق مصدقا
فقولك كلا مرحوما ومصدقا للحال المؤكدة لاثر مضمون الخبر وقولك كلا ملا
واسفاك الدماء وابنه معروفا وحبيبا النفر مضمون الجملة وقولك معروفا
يحتمل كليهما وانما سمي الحال مؤكدة لان في الاسم لا الاضوع تاكيد المدلول
قوله وذلك الجزء فيه بحث لان المتوهم من الصفة انك اذا قلت زيد ابوك العطوف
لزيد لا ينبغي لا ابوك فيكون المعنى ان زيد يعطف عليك عطوفا فيصير عطوفا
نصبا للحال قوله لهما اي للمنتقل والمجرد قوله في الصورتين اي في المنتقل
والمجرد قوله من حيث الاعراب وبهذا اندفع اعتراض المحشي رح بان الاعتى
لقولك تعرف ذلك وعرفته في حال كونه عطوفا الا ان ذلك انما هو على تقدير ان
يكون متعلق الجملة من العرفان ذات الابوه اما اذا كان متعلقا به باعتبار
وصف الابوه انما باعتبار الحقيقة او بتقدير المضاف اي ابوته يعرف المقام
فالمعنى صحيح بلا ريب ولم يظهر لي وجه تسليم المحشي الاعتراض وعدم تعرضه
للدفع مع كونه في غاية الوضوح قوله طاما قدر بانه وكذا يقدر بعض
الاحوال التي في المؤكدة اما ان يسمى ما يؤكد مضمون الفعل

دائمة ونقسم الحال الى منتقلة ودائمة ومؤكدة قوله وكثيرا ما يجي الصفة اه
نحو فقمت قائما والله اكبر كبيرا قوله لا ظهر اه انما كان اظهر لعدم احتياجه
الى التصرفات التي يحتاج اليها تعريف المص فقوله جنس اي اسم جنس وهو يدل
على معنى كل جنس شامل لجميع الاسما الاجناس نحو سعة نفسه وعين رايه
غير داخل في التعريف لعدم كونه اسم جنس ولو قيل انه في حكم النكرة لان المراد
نفسا ورايا كان داخلا في التعريف كما هو راي الكوفيين وقوله ذكر التعيين
مبهم يخرج جميع النكرات المستعملة ابتداء من غير سبق مبهم وكذا اسما العدد
والصفات اذا اريد بها الاوزان وقوله صالح لاجناس مختلفة يخرج النعت
والبدل والعطف البيان فان كل واحد منها وان حصل منه تعيين المبهم
لكن ذلك المبهم ليس صالحا للاجناس المختلفة ومتى قيد نعت الاسما الاشاره
نحو هذا الرجل والمشترك نحو رايت عينا جارية فاخرجه بقوله منقاض فان
ذكر النعت قرينة التعيين المراد منه لا انقاض تلك الاسما التعيين بالذكر لان
الابهام فيها ناش من الاستعمال قوله والاصل اه لان المقصود رفع الابهام
وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا قوله نحو تعرفه
باللام نحو زيد الحسن الوجه بنصب الوجه بتضمين فيه معنى تشبها اي المشبه كما يظهر
معنى سفه في نفسه فهو منصوب بنزع الخافض وفي تفسير القاضي ان سفه
بالكسر متعد وبالضم لازم ولا حاجة الى التكلف المذكور قوله لان الاصل اه
في الصحاح سفه نفسه واخواته كان الاصل فيها سفهت نفسه ورشد
امره فلما حول الفعل الى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لانه صار
في معنى سفه نفسه ما انتصب به هذا قول البصريين والكسائي ويجوز
عنده تقديمه نعت به هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد وقال الفرا لما

حول

حول الفعل من النفس الى صاحبها خرج ما بعده مفسرا لتدل على ان السفه
فيه وكان حكمه ان يكون سفيه زيد نفسا لان المفسر لا يكون الا نكرة وكذا ترك
على اضافته ونصب نصب النكرة تشبيها لها ولا يجوز عنده تقديمه لان المفسر لا يتقدم
قوله لعل الوضع اه بان يراد به تعيين اللفظ الدالة على معنى بنفسه او بالقرينة
سوا كان اللفظ ملحوظا بخصوصه او بوجه كلي وعندي لا حاجة الى هذه العناية
لان الوضع اعم من ان يكون اصليا او طاريا بحسب الاستعمال فان تلك الاسما صارت
حقيقة في المعدوده والمكيل والموزون لكثرة استعمالها فيها قوله لا ابدا اه لانه في
اللغة هو الثبات ورب عارض ثابت لازم كالابهام في المشترك مع عدم القرينة
ولا يدل على كونه وضعيا فلا يجوز ارادته بعينه قوله ويمكن ان يدفع اه الاشتراك
في اللغة الزام كونه يستعمل في الخصوص والمبهوت مطلقا واما استعماله في نحو
الذي لا يكون طاريا فكلا ولو سلم فيكون من باب استعمال المشترك في احد معنييه
من غير قرينة وذا لا يجوز ولو سلم فلا دلالة على كونه بالوضع قوله على خصوص حصصه
منه كالباب والعبد مجاز لان استعمال المطلق على المقيد من حيث خصوصه مجاز
ثم هذا المجاز متفرع على المجاز الذي صار اسماء العدد بحسب الاستعمال فيه حقيقة
اعني المعدود قوله على ارادة مبهم ولم يرد هذا معنى مجازيا لكونه مما يصدق عليه ان تمام
البد والاشارة الى ذلك ابهم بقوله كما في زيد رجلا قوله فيه مساهلة اه لا مساهلة
اذ المراد بقوله ان الوضع وضع الرطل مثلا بالوضع الطاري يتصف من المعدود
قوله هو الصحيح في الصراح سنك تراز و معرب ولا يقال بالسين قوله ويشير الى
حيث يفسر المقدار ما يقدر به بشي لكن هذا بمعناه الاصلي قوله هذا الحقيقة اه اي
هذا الابهام يتصف به الوزن بذاته ويتصف به الموزون بواسطته كما ان الابهام
من حيث الجنس يتصف به الموزون بذاته والوزن بواسطته كان المعنى كون حوله

او شهادته لا يخفى ان مقصود الشارح الرضي كما يظهر للناظر في كلامه الفرق فيما
جعل التمييز نفس ما انتصب عنه نحو كفى بزيد شهيدا وفيما جعل متعلقه نحو كفى
زيد شهادة بان الذات المقدرة في الاول اذا ظهرت صار ما انتصب عنه
بدلا وفي الثاني صار مضافا اليه وهذا لا ينافي كون المعنى متحدا في الصورتين
قوله بعيد ان ما بعدها مصدر آه يعني ان كلمة عن للتعليل كما في قوله تعالى
وما فعلته عن امري وقوله تعالى فازلهما الشيطان عنها فانما قال بعيد لشمول
احتمالي كونه معنى حقيقيا وكونه معنى مجازيا قوله والاولى ان يبقى عن على
عرفها مع تضمنه معنى لطيفا بخلاف ما اذا كان معنى بعد قوله وعندي مثل زيد
رجلا آه اصل الامثلة رجل مثل زيد وانسان غيرك ورجل سواك ورجل بطولك
وارض بعرضها قوله فيما معنى فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضيع التعجب قوله
اذا كان آه متعلق بالامثلة الثلثة يعني ان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود
منه فالتمييز عن المفرد وان كان يعرف المقصود منه برجوعه الى سابق معين
فليس التمييز عن الضمير اذ الابهام فيه بل عن النسبة وعبارة الرضي مشعرة بان
كون الظرف قيد المتالف الاخير حيث قال لا ريب في ان التمييز في نعم رجلا
قوله عن المفرد وهو الضمير ولعل هذا باعتبار ما هو التابع فيه وهو باعتبار ما هو
التابع فيه وهو تاخير المخصوص بالمدح اما على تقدير تقديم نحو زيد نعم رجلا
عن النسبة قوله هو نفس الضمير آه ولا يبطل ان الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا
هو الفعل قوله لا يضاف اسمين آه فلا يقال غلام زيد عمرو بل عمرو قوله تمييزه
الاجمالي اي اجمال النسبة لان تمييز العدد بقوله وسياتي الكافيجي في مباحث العدد
قوله اذا لم يقصد به الانواع بل الاحاد قوله كان جوابه مبني آه لا يخفى ان تعريف
جنس على ما ذكره الشارح لا يقتضي تجرده عن التاويل وقوعه حال تجرده عن الثا

على القليل

على القليل والكثير فنحو تمرة وجلسة يكون جنسا قوله هذا الاحتمال آه لان قوله
ثم ان كان تنوين معطوف على قوله فيفرد ان كان جنسا عطف الشرطية على
الشرطية والضمير راجع الى التمييز نعم لو عطف على قوله فالاول عن مفرد مقدارا
غالبا كان الضمير راجعا الى المقدار وهو المناسب من حيث المعنى ولذا سوى
الشارح بين الاحتمالين قوله بل الظاهر انه علم على ما في المفيد القاضي ورمضان
مصدر من رمض اذا احترق فاضيف اليه الشهر وجعل علما ومنع عن الصرف للعلمية
والالف والنون كما منع ابن داية علما للغراب للعلمية والتانيث وقوله عليه السلام
من صام رمضان فعلى حذف المضاف لا من عن الالتباس قوله بالتوزيع اي بجعله
وعاد في بعض النسخ بالتنويع وهو تصحيف ٢ اصل صفة بعد صفة كتوزيع
وقوله ويكون عطف عليه قوله وهو نيصب آه والاكثر الاضافة للخفة وعدم
التوغل في الابهام قوله لنوع ابهام في النسبة اي الابهام التبعي كما يدل عليه قوله
حسبا حتما لا ان الظرف قوله ودفع ابهامها على قوله ذلك الابهام قوله صح جواب
لما جعله آه يعني ان الشارح تبع الشارح الرضي في ادخاله في كشفه رعاية
لما هو الحق وان كان المصرح جعله مقابلا للنسبة قوله ما يدرى من حذف نفس وضرب
الضرع سيان تذكرا في المذهب قوله وهو كناية آه في الصحاح يقال في المدح
لله دره اي عمله قوله في هذه العبارة شبهة مشهورة آه هذه الشبهة متلقاة
بالقبول وتمحلوا لدفعها بوجوه حاصلها تقييد المقدم بقيد وليس عليه
قرينة الا دفع النقض ومع ذلك يصير المعنى سخيفا لا يقبله الطبع المستقيم
وعندي انه لا ورود له لان التمييز في كل صورة يصح اطلاقه على ما انتصب عنه
وحمله عليه يجوز ان يعتبر فيها جهة الصدق والاتحاد فيكون التمييز لما انتصب عنه
ويجوز ان يعتبر التغاير من حيث المفهوم ولازم اضافة التمييز اليه فيكون تمييزا

لمتعلقه نحو قولنا طاب زيد نفسا يجوز ان يكون اصله طاب نفس هو زيد وان
وان يكون طاب نفس زيد قال الشارح الرضي وان كان التمييز لمتعلق ما انتصب عنه اما
وصفا له او غير وصف اضيفت التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوه زيد وابو زيد
وداد زيد ونفس زيد وجعلنا النفس كالمتعلق حتى يصح اضافتها اليه واما كفى زيد
رجلا فهو داخل في الصفة قوله وكذا القيد آه يعني انه قيد اي عدم الشرطية الناشئة
بذلك القيد ايضا فهو قيد للنفي اذ لو لم يقيدها به كان النفي المستفاد من قوله ولا
متوجها الى المقيد والقيد اي ان لم يكن كذلك اي لم يصح جعله لما انتصب عنه بعد
ان لم يكن نصا في المنتصب عنه فيجوز ان يكون النفي بانتفاء ذلك المجموع بان لا
يصح جعله لما انتصب عنه اما بانتفاء عدم كونه نصا في المنتصب عنه بان يكون
نصا فيه فيدخل فيه طاب زيد نفسا مع انه ليس متعينا لمتعلقه وما قيل
من انه على تقدير اعتبار هذا القيد يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان عدم كونه
نصا في المنتصب عنه ليس الا احتماله له ولمتعلقه فيكون هذا التقدير بعينه
تقدير بعض الشارحين ويحتاج في دفعه الى ما سيجي فلا وجه للعدول عنه
توهم لانه ان اراد انهما متحدان في المفهوم فممنوع فان الاول عدمي والثاني وجودي
وان اراد انهما متلازمان في التحقق فلا يضر اذ كل شرطية انما كذلك قوله
والقوة المدركة اي الجوهر الذي هو مبدا العقل والجوهر الذي هو مبدا الحس
والحركة الارادية فان القوة تطلق على الجوهر والعرض قوله ولا يخفى انه غير
صالح فيه انه ان اراد انه غير صالح للمتعلق اصلا فممنوع لانه صالح له بمعنى اخر
وان اراد انه غير صالح له بهذا المعنى فمسلم لكنه لا يضر لان معنى قوله جاز ان
يكون له ولمتعلقه عند المجيب صلاحيته لهما في نفسه مع قطع النظر عن ارادة
معنى منه بخصوصه قوله الملهم آه لا وجه لايراد الملهم لان الشارح رح وصاحب

العباد صرحا

العباد صرحا به حوله في الصفة قوله كان للمتعلق قطعا فهو داخل في قوله
والا فهو لمتعلقه لعدم صحته حينئذ للمنتصب عنه قوله اذ الذات يعني انه مزال
عن الفاعل فيكون الاصل طاب نفس زيد اي ذاته والذات من غير اعتبار صفة
ليس لها اطيب وفيه انه يقال في التمدح ان ذاته طيبت بالدعا ان الطيب لازم
لذاته وليس لاجل صفة تغايره ولو سلم فالنقض باق بقولنا طاب زيد نفسا
ولعل هذا وجه التسليم الذي اشار اليه بقوله ولو سلم قوله صحة الحمل عليه آه
لا خفاء ان صحة الحمل على ذاته غير كاف في كونه تمييزا بل لا بد من صحة الحمل عليه
من حيث انه منتصب عنه وذلك يستدعي كونه مزالا عنه كما عرفت من معنى المنتصب
عنه فلا بد من صحة نسبة الفعل اليه قبل جعله تمييزا او ايراده في التركيب اي كون
في نفسه صالحا لان يطلق على المنتصب عنه فالمراد ذات المنتصب عنه لا نوصفه
ولا يخفى انه تكلف قوله ولا يخفى سماجة هذا الجواب اذ يصير معنى الشرطية الثانية
وان لم يكن صالحا لهما قبل كونه تمييزا فهو لاحدهما قوله او بعد كونه تمييزا اذ لا فائدة
تعتد بها في هذه الشرطية قوله قال الشيخ الرضي رح آه حيث فان صح جعله
لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كالاب او صفة نفسه كالابوة جاز ان
يكون صفة لنفسه ان يكون صفة لمتعلقه ايضا كالابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح
ان تريد بها ابوة زيد نفسه وان تريد ابوة ابيه ثم اعترض بانه على اطلاقه غير
صحيح لان علما يصح ان يكون صفة للمنتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه
فالشارح قد كشف عنه يجعل بصحة الاطلاق عليه لتخرج نحو علما في طاب زيد علما ولا
يرد نقضا على الشرطية الاولى فنقل المحشي رح ما اختاره الرضي وعدم بيان وجه
عدم اختيار الشارح ما اختاره قصورا فلا تكن من القاصرين قوله فيه مسامحة
والمراد عن ذاتي ما يعده هي نفسه قوله وانما قلنا ذلك اي المغاير له [illegible]

قوله مطلقا اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه وفيما يكون لمتعلقه هو التي المنسوب
الى زيد فلابد ان يعتبر فيما يكون لمتعلقه المغاير لزيد لكن في اعتبار التغاير والذات
بحث لما عرفت فيما نقلنا عن الرضي ان طاب زيد نفسا اصله طاب نفس زيد فجعلها
كالمتعلق حتى يصح اضافتها اليه قوله من حيث انه فاعل اي الفعل المفهوم من نسبة
الخ اعني صفة له الى الاسم اعني الصفة كانه قيل حسن الصفة كونها صفة له مع
وصف المطابقة في اعتبار الحيثية اشارة الى دفع ما يرد على الشرح من ان وقوع
المفعول معه من غير الفاعل وكذا بعد كان الناقصة مختلف فيه والحمل على المختلف فيه
مع صحة العطف مما لا وجه له اما وجه اختياره حيث قدمه واورد العطف بلفظ
الجواز مع ان الاصل في الواو العطف فلرعاية جانب المعنى فان الكلام السابق في
صحة كون التمييز لهما او لاحدهما والمطابقة متفرعة عليه تتمة له فذكرها ههنا
بطريق التتمة انسب بما تقدم وانما ما قيل انه مفعول معه لمصاحبته فاعل قوله
كانت اي كانت الصفة وطابقته اي لما انتصب عنه فوهم اما لفظا فلانه حمل
على المختلف فيه مع وجود الوجه المتفق عليه واما معنى فلان المقصود افادة
ان الصفة صفة له مع وصف المطابقة لا افادة ان تلك الصفة مع وصف المطابقة
ثابتة له ثم قول الشرح مع مطابقته اياه او مطابقته اياها اشارة الى ان طبقه
يجوز ان يكون مصدرا محذوف الفاعل والمفعول وعلى التقدير مبني للفاعل لا
على انه على التقدير الثاني مبني المفعول على ما وهم فانه ارتكاب تكلف من غير ضرورة
ولذا لم يجعل في العطف الا مصدرا اعني الفاعل غير عين الذات المقدرة التي في
نسبة اسم الفاعل الى فاعله تقديرا قوله ومثله كثير كلامهم تتمة كلام الرضي رح
قوله في قسمة الاول اي المفرد قوله وقيل مطلقا في الرضي وقد تكلف بعضهم تقدير من
في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد من جهة ابوة او علما وليس بوجه قوله ولا يقال عندي

عشرون من درهم هم مهم ضرار من لا تزاد في العدد وهكذا في التسهيل قوله يتضمنه
في شرح التسهيل واما امتلأ الكوز ماء فقيل هو شبيه بالمفعول وقيل منقول من
فاعل يصح اسناده للمطاوع فاصله ملأ الماء الكوز فملأه فاعل ملأ والذي طاوعه
امتلأ وما قيل معناه انه فاعل المنسوب منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة
بهذا الاعتبار جعل كالفاعل في هذه الجملة فيفيد غاية التعداد خلاصة جعل
كالفاعل لكونه فاعلا في تركيب اخر ثم اعلم ان التعليل الذي ذكره الشارح
انما هو عند من لم يقل بنقل التمييز عن المفعول والقاعدة عند من قال به فلا اندفاع في
شرح التسهيل واما المنقول عن المفعول فذهب ابن عصفور واكثر المتاخرين
الى انه جائز وانكره الشلوبين وتلميذه الابدي وابن الربيع وحمل الشلوبين عيونا
على الحال وحمله ابو الحسن على البدل او على اسقاط حرف الجر وان ما اورده الشارح
على هذا التعليل من انه ليس بمرضي لانه ربما يخرج الشيء عن اصله كمفعول ما لم يسم
فاعله كان جائز التقديم في الاصل فصار يمتنع التقديم بعد الرفع ظاهر الاندفاع
اذ ما ذكر نكتة لعدم وقوع تقديم التمييز لا لعدم جوازه قوله وانما ابالك الجمع اه
يعني ان التمييز اسم جنس جمع بقصد الانواع قوله بقرينة دالة اه لانه شرط في المجاز
ولولا القرينة كان الكلام محمولا على الاسناد الحقيقي قوله قال سيبويه اه جواب
لا سيما لاهم قوله من مجد الشعراء اجاد اي بالجيد ومنه شاعر مجيد كذا في القاموس
لكن ينبغي ان يذكر اسمه ليظهر كونه من المجيدين قوله وهو الطرف اي الشيء بفتح
التاء وسكون النون العرفي في التاج البيهقي التني دو تا كردن دو تا شدن
دو تا كردن انتهى فالمناسبة على الاول وذكر المثنى مرتين مرة في ضمن المستثنى
منه ومرة صريحا وعلى الثاني كونه منعا على الرجوع وعلى الثالث ما ذكره المحشي
قوله يطلب من تفسيره فالاستفعال الطلب كما هو الشايع قوله صرفه اي المنصوب

عن المدخول في الحكم تنبيه اشارة الى ما هو المختار من ان الاستثناء منع عن الدخول
في الحكم لا عن اللفظ واختصاصه بالمتصل لا يقدح في كونه وجه المناسبة
لتاكيد منع الصرف لان المنع فيه اقوى قوله التعبير عن وقوع اه هذا على أن
يكون الطباق عبارة عن الكمون والجمع باعتبار تعدد انواعه واما اذا اريد
المعاصي فالاخراج عن الحقيقة قوله دون الحكم عليه ايضا اي بانه منصوب
لا بانه متصل ومنفصل لانه لا حكم في التقسيم وان كان في صورته قوله ولو
نوقش اه اشار بقوله الى ان المناقشة مكابرة تفرض كما يفرض المحال قوله كما يشعر
اليه فكذلك اي كل واحد من الوجهين في شرح قوله وهو منصوب قوله فان احدهما
مخرج اه وهذان المفهومان ذاتيان لهما لكونهما ماخوذين في تعريفهما والماخوذ
في تعريفات الامور الاعتبارية ذاتي لهما كما تقرر في محله فلا يرد منع كونهما
ذاتيين على ما في الرضي قوله بحسب المعنى بحيث تفيد تصور معنى كل منهما
ممتازا عن الاخر وان كان لا يمكن تعريفهما باعتبار قدر مشترك بينهما داخل
او خارج فانه تعريف بالاعم لا يفيد تصور ماهية كل منها فاندفع النظر الذي
اورده المحشي هو المذكور قوله بعد الا واخواتها اه ان اريد باخواتها ما دل
على الاخراج ورد الغاية ونحو جاء القوم لا زيد فتعين ان يراد الفاظ المشهورة
حينئذ يكون تعريفا بحسب اللفظ والكلام في التعريف بحسب المعنى كما في شرح
مختصر الاصول قوله الى تكلف عموم مجاز الصورة عموم مشترك ولا تكلف في شيء
منهما فانه طريقة مسلوكة في محاوراتهم يترتب عليه المسائل الفقهية كما بين في الاصول
قوله او اجراه اه او عدد التقسيم بان يراد لفظ المستثنى قوله الى المعنى المجازي
الشامل للحقيقي قوله مجاز وهو الحق ولذا لا يجوز حمله على المنقطع الا عند تعذر
المتصل حتى ارتكبوا الاضمار في نحو له علي عشرة دراهم الا ثوبا فقالوا معناه الا.

فيمة ثوب

قيمة ثوب ليصير متصلا قوله ان اداة الاستثناء يعني الا واخواتها مجاز لانها
موضوعة للاخراج ثم استعملت في مخالفة الحكم السابق نفيا واثباتا قوله يلزم
التناقض الصريح لاثبات المجيء لزيد في ضمن القوم ونفيه عنه صريحا قوله لوجوه
ثلاثة لا رابع لها لان قوله له علي عشرة الا ثلاثة ان اريد به عشرة واسند اليه فالتناقض
ظاهر وانتفاؤه بان لا يراد العشرة او يراد ولا يسند اليه فان لم يرد العشرة فان
اريد بها السبعة فهو قول الاكثر حيث قالوا المراد بالعشرة سبعة بقرينة الا فانه
الاداة الجزئية باسم الكل كما في التخصيص بعينه وان لم يرد بها السبعة بل اريد في
الحكم فيكون مراده بالمركب وهو قول القاضي ابي بكر ان عشرة الا ثلاثة موضوع لسبعة
بالوضع التركيبي كلفظ السبعة الا ان الاول مركب والثاني مفرد وان اريد
العشرة ولم يسند اليه بل بعد الاخراج عنه فهو قول المختار قوله هو المجموع اه
اي ما يستفاد من المجموع اعني السبعة مثلا قوله وقيل ان اه واجيب بان تلك
الاداة اخرجت عن معنى الظرفية وصارت بمعنى الا في حكم ما حكم الا وان كانت
معربة باعتبار الظرفية ابقاء على حالها الاصلي قوله فيكون متاخرا عنها وفيه
بحث اذ التاخر انما هو على تقدير ان لا يكون القيد مغيرا للنسبة واما اذا كان
مغيرا لها على المعنى المتبادر فالنسبة موقوفة على ذكر القيد فيعتبر النسبة بعده
ولهذا يكون القيود في الاثبات مفيدة للتعميم اذا كانت مغيرة من المعنى الخاص
المتبادر الى معنى عام كما نص عليه الشريف قدس سره في حاشية المطول في
تعريف المجاز العقلي قوله بان الاستثناء متاخر عن النسبة اي الحكم التي هي
عبارة عن مجرد الربط بين الشيئين متقدم على الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع
او الوقوع على الاختلاف فان الالفاظ موضوعة للصور العقلية او الامور
الخارجية قوله لا تناقض لانه مستثنى في النسبة الحكمية وخارج عن الحكم

فالادوات التي هي ظروف قيود النسبة متاخرة عنها متقدمة على الحكم هذا ولا
يخفى ما فيه اذ لا امتياز في اللفظ بين النسبة والحكم انما التعدد والامتياز
بينهما في الذهن فاعتبار القيد المذكور في اللفظ قيدا لاحدهما دون الاخر تكلف
لا دلالة اللفظ عليه قوله متصلا لا يتخلل بين تلفظهما زمان بعيد في العرف
انفصالا قوله وليس معنى آه مبالغة لترويج الجواب والمقصود ان المراد بالاخراج
المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة التي هي مورد ذلك الحكم فلا يرد ان
زيد في نحو زرت القوم فاكرمني زيد ولم يكرمني عمرو وتحقق المخالفة في الحكم بعد
التشريك في النسبة مع عدم الاخراج قوله اي ذو اعدد وكثرة يعني ليس المراد
المتعدد في اللفظ قوله بيان الواقع وليس للاحتراز اذ لا اخراج بالا الصفة
ولا احتياج الى هذا القيد بعد قوله هو المخرج من المتعدد قوله وذا الاسم اصطلاحي
اي اصطلحوا على ان ما يكون مخرجا بتلك الادوات مستثنى لا ما سواه وان كان بمعناه
قوله لم يلزم ذلك اي كون ما ذكر مستثنى لعدم كون معناه معنى الادوات والفرق
بينهما بالاستقلال وعدمه قوله ما قلنا بقوله وفيه ان الجواب لا يستثنى وقد ذكرناه
سابقا قوله لا يستند على اخراجا بل مخالفة الحكمين اثباتا ونفيا وبيد بمعنى الا
الموحدة وكون الياء المثناة التحتية والدال المهملة بمعنى غير وبمعنى على ومن
اجل وطعام كذا في القاموس قوله اصطلاحا آه لا لغة حتى يرد ان الاستفهام
داخل في الموجب فكيف يعد من غير الموجب قوله فلان معنى تكرير العامل آه فيه
بحث لان البدل في حكم التكرير من حيث ان المقصود بالنسبة على ما صرح به القاضي
في تفسير قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فلا بد من اعتبار النسبة اليه
لكون المقصود اصالة من النسبة الى المتبوع لكونه مقصودا بها والا يفيد تاكيد
النسبة والمنسوب اليه والمنسوب جميعا على ما في شرح الكافية فلا بد فيه من تكريره

من حيث

من حيث الايجاب والسلب بخلاف العطف بلا ولكن فانه في قوة تكرير
العامل من حيث الصرف فقط نحو يعني قطع النظر عن الايجاب والسلب ولذا
وجب اختلاف الحكمين بالسلب والايجاب قوله فلان المبدل منه آه حاصل
كلام المستدل انه في حكم المفرغ باعتبار عدم كون النسبة في كل منهما مقصودا
اصالة والمفرغ ممتنع في الايجاب فكذا ما في حكمه ولم يدع فساد المعنى فيه
حتى يرد ما ذكره المحشي برمته قوله لعل المعترض آه او لعل المقصود انه منصوب
على الظرفية والكلام في المنصوب على الاستثناء حتى يرد ما ذكره الشارح
بل مراده انه من قبيل المفرغ فينبغي ادخاله في الاتي واخراجه عن هذا او لا
بد من قيد تام قوله وهو لانتساب بالاخوة فجاز ان يعمل العامل الضعيف
فيما تقدم عليه لقوته قوله بالا ثم قال عطف على قوله تعالى السبع الصحيح
قوله لجاز انتصاب المستثنى اذ الجملة ليست بانقطاع انه كالمفعول التام
كلاما بالفاعل من المفرد الذي تم هو بالنون والتنوين فينصب التمييز والاسماء
مع نقصه نحو ما بيننا مستثنى واني مثله تشبيه سيبويه في كتابه في مواضع فيقول
عما فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم قوله هذا هو الظاهر آه لان الظاهر
ان قوله بعد الاخير كان ونحوه في كلام موجب حال دون العكس لان الاصل تقدم
الحكم على القيد ولما كان اللفظ بيان مواقع النصب كونه قوله او بعد عطفا
على الخبر دون الحال قوله وذلك غير مفهوم آه عدم لانه تام من العبارة كلا
نظرا لانه مفهوم من بيان حكم ما وقع بعد غير الا فيما ياتي قوله وهو خبر او
او حال جعله خبرا اظهر لوجهه كونه نقل من الحرفين شرطا مستقلا والمقصود
ان مجموع الامرين شرط وكونه حالا يفيد ان الشرط كونه بعد الا فقط آه
الاحوال الثلث المقصود ان الشرط احد الامور الثلثة فالمناسب جعل كل منها

خبرا وفي كلام موجب بعد الا او قوله وان ما بعده آه عطف على قوله وان المنقطع
وفي بعض النسخ والى ان قوله وبالا في المنقطع عطف على ما بعد اسم ان ويكون
خبره قوله في وقوع المؤخر بعدها فلهذا اوجب فتح ان الواقعة بعدها نحو
زيد غني الا انه شقي قوله الملحوظ بطريق الاستحباب في النتاج الا استحباب
لمن شبه مصدر اي ظرف منصوب المصدر المنسحب على قوله منقطعا اي منصوب
اذا كان منقطعا في الاكثر قوله او خبره آه اي هو والنصب في المنقطع في الاكثر
او لجملة اعتراضية لبيان الخلاف قوله واما لم يجوز فيه آه اي لم يجوز ابن الزجاج
فيه البدل فيما اذا كان في كلام غير موجب كما جوز ذلك في المتصل نظرا الى انه
ليس من جنس السابق ظاهرا فلو ابدل لكان بدل غلط وهو لا يقع في
فصيح الكلام قوله كرادف في قوله تعالى خلق من ماء دافق قوله بمعنى ذو
عصمة يعني انه فاعل للنسب قوله لما جعل آه اي ابن نوح عليه السلام
الجبل عاصما بقوله ساوي الى جبل يعصمني من الماء قال نوح لذلك الابن
ذلك القول قوله معتصم على صيغة اسم المفعول ظرف مكان قوله ذا قيل عليك
كذا آه يريد بيان المناسبة التي بها استعملت هذان اللفظان في الاستثناء
قوله لكان معناه لكن نفعلهم آه فالكلام على معناه اي معناه الالتزامي جرد المضاف
في الاسم والخبر قوله بدل منه باعادة الجار قوله لان المقصود آه يعني ان المقصود
بيان حال مطلق المستثنى كما يدل عليه السابق اعني قوله وهو منصوب اذا كان
بعد الا آه واللاحق وهو قوله ومخفوض بعد غير وسوى آه وقوله ويعرب
على حسب العامل ولو جعل بدلا فات المقصود بيان حال المستثنى الواقع بعد
الا لان المبدل منه اعني مطلق المستثنى يكون في حكم التنحية كما قيل ان
البدل مستثنى بعد الا والمقصود بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم

النتيجة

النتيجة لا يخل بالمقصود وهو يفضي منه العجب وكذا ما قيل لا يصح ايضا لتوجيه الشرح
لان المتعارف في المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال في محل
واقع بعد الا لان بعد ظرف مكان بمعنى قوله بعد الا وفيما بعد الا واحد لا فرق
بينهما الا باظهار في وتقديرها قوله وحينئذ يكون آه ويكون الجواز بمعنى
الامكان الخاص وعلى تقدير تعلقه بالاخير فقط يكون بمعنى الامكان العام
اي لا يمتنع النصب في المستثنى ولا يخفى ما في التوجيهين لانه ان اريد جواز
النصب على سبيل العموم اي في كل مستثنى فلا بد من التقييد بما يكون بعد
الا وان اريد الاطلاق فلا فائدة في ذكره سوى التصريح بما علم من ذكره
في المنصوبات ومن قوله ويختار البدل فالفصل لتوجيه الشرح قوله من اخيار آه
اي في الذكر قوله لم يكن البدل مختارا اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين
المستثنى منه ومع التراخي بينهما لا يتبين ذلك قوله ردا لكلام متضمن الاستفهام
وقع في النسخة التي رأيناها من الرضي هكذا وقولنا غير مردود به كلام تضمن الا ثباتا
احترازا عن نحو ما قام القوم الا زيد ردا على من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب
هنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين ولعل في نسخة المحشي رح ما نقله
قوله انما صح آه يعني ان الضمير في بدل البعض لازم فكيف يصح هنا مع انتفاء
الضمير قال الكسائي الا حرف عطف بهذه الشروط لان المبدل والمبدل منه في
كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام اخر والجواب انهما في اللفظ كلام
والابدال العامل لفظا وقال ثعلب فكيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني
في النفي والايجاب والجواب انه لا يمتنع مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة
نحو مررت برجل لا ظريف جعلت النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب
على الاسم كذلك يجعل في ما جاءني القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب

على الاسم كذا في الرضي وهذا حل الاشكال الذي اورده من انه لا يصدق
تعريف البدل عليه لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه وههنا كلا النسبتين
مقصودتان قوله اي بنوع تحمل اي المراد بالاصالة ما يقابل التبعية بل انه
ليس منصوبا بذاته بل تشبيه بالمفعول به بنوع تكلف كما ذكره الشارح قوله
ويمكن آه يعني ان اللفظي والمحلي كلاهما بعامل المستثنى منه هو الكائن التي
كانت داخلة في المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه قوله وعامل نصبه
هو مررت آه يعني عامل الاعراب المخصوص اعني النصب المحلي هو مررت بتوسط
الباء بصيرورته مفعولا به بالاصالة البتة وانما الاعراب مطلقا نصبا او رفعا
او جرا فبتوسط الا فمن نسب السهو الى المحشي في هذا القول فقد سهى قوله
يعني فان احذف آه كلام المحشي رح يدل على ان كلام الرضي محتاج الى هذه
العناية ولم يصرح بذلك فانما ذكره بذكر فيه بعد كلام طويل وقع في البين
بقوله فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف آه فالصواب ترك لفظ
يعني قوله فيه ان النحوي آه يعني ان تقييد صحة الاعراب على حسب العوامل
كونه في كلام غير موجب لا وجه له لان ذلك لصحة المعنى والنحوي انما يبحث
عن دلالة الهيئات التركيبية على المعنى صح او لم يصح وليس تعرضه لهذا
البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله اذ لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى
على ما وهم قوله على اصل المعنى احتراز من صاحب علم المعاني فانه يبحث دلالة
الهيئات التركيبية على الخواص والمزايا التي هي المعاني الثواني الزائدة على اصل
المعنى قوله الا ترى جواز آه اي هذا التركيب جائز نظرا الى القاعدة السابقة
في وجوب نصب المستثنى اذا كان في كلام موجب بعد الا مع عدم صحة المعنى
فليجز بعد حذف المستثنى منه ايضا فالوجه في اشتراط صحة المعنى ههنا دون

ذلك



ذلك قوله اراد آه فيكون التقييد المذكور موجها اذ الهيئة التركيبية ح لا يدل
على المراد قوله معترضت آه فيه ان عدم صحة المعنى اقوى لان الاستثناء لا يقتضي
الا تعدد ما يدخل فيه المستثنى والا عمومه فلعدم قرينة الخصوص على ما اعترف به
فيمكن العمل بها بتقدير عام يصح المعنى به قوله الا ظهر آه لعل الشارح انما ترك قيد
الدوام لانه لا مدخل له فيما هو بصدده اعني عدم صحة الاستثناء المفرغ في الاثبات
قوله تحت دايما آه اي مستمرا في الزمان الثاني فان الاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله
على ما يجي قوله وفي افادته بحث في الرضي ما حاصله انه اذا قيد النفي بزمان وجب ان
يعم النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات وذلك لكونهما في طرفي النقيض ولهذا
بعكس لان استغراق النفي اسهل فيكون نفي النفي دائما كما ان نفي الاثبات يكون
دائما ونفي النفي يلزمه الاثبات فيكون الاثبات دائما ولا يخفى ما فيه لان عموم
نفي الاثبات انما جاء لكونهما على طرفي النقيض كالسالبة الكلية والموجبة الجزئية
فمقتضى هذا التعليل ان يكون نفي النفي لسلب النفي الدائم لا السلب دائما ولذلك
لا يفيد دخول النفي على كل فعل افادته معنى النفي دوام النفي نحو ما فارق وما انفصل
فالوجه ان يقال هذا بحسب السماع في بعض الافعال الناقصة بدليل انه لو كان
المقصود مجرد ثبوت الخبر لفاعلها لكفى في افادته كان بان يقال مثلا كان زيد امير
فالعدول الى ما زال زيد اميرا لغرض الاستمرار قوله لا انه عينه لك ان تقول
المراد انه عينه في الحصول وان كان مغايرا له في المفهوم قوله لو مثل آه اعلم
انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية
والمجرور بالباء الزائدة لتاكيد خبر الموجب نفيا كان او استفهاما وفي اسم لا
التبرئة مفتوحا كان او منصوبا وفي الخبر المنصوب بما الحجازية قوله فلو زاد
المصرح المثالين لاجل استيفاء مواضع التعذر لكان اولى قوله واضعف آه

يشعر بجواز النصب في الجملة لكن المشهور امتناعه لايهامه البدل عن المحل
القريب لاسم لا للتنزيه وهو كفر وبينه وبين التوحيد تناقض ولعل وجه
ان البدل مجموع الا الله لا اله الا انه اعرب الجزء الاخير لعدم تحمل الجزء الاول
للاعراب فلا ينسحب النفي اليه فلا كفر ولا تناقض قوله اي لا تعرض ان فسره
بذلك ليحصل للتقدير معنى مشترك بين التقدير الحقيقي والحكمي ولا يلزم استعمال
المشترك في المعنيين والجمع بين الحقيقة والمجاز قوله يعني آه علة عملها
الحمل على ليس وان وعلة الحمل كونها بمعنى النفي فهو علة الحمل بالواسطة او
جزء العلة التامة قوله اذا كان العامل حرفا بخلاف ما اذا كان فعلا نحو علمت زيدا
قايما فانه لا ينفي تقدير عملها قوله كما نحن فيه فان الحمل على البدل اللفظي متعذر
والنصب على الاستثناء مع كونه اقل في نفسه توهم البدل من اللفظ فلا بد من
الحمل على البدل من المحل قوله وذلك آه فيه دفع لما يتوهم من انه كيف نفي في ليس
معنى الفعلية مع انها تدل على معنى في غيرها اعني نفي النسبة التي فيما بعدها كما
ولا قوله ما كان اي التامة بمعنى ما حصل وما ثبت فتدل على معنى في نفسها
كساير الافعال التامة وافادتها لمعنى في غيرها عارضة لتجردها عن الزمان
بخلاف عدا فانها موضوعة لنفي ما دخلها قوله بدليل آه يعني ان لحوق علامات الفعل
دليل على فعليتها وكون معناها معنى في نفسها قوله ثم سلبت آه دفع لما يتوهم
من ان الفعل لا بد له من الدلالة على الزمان وهي منتفية فيها فيكون حرفا قوله
وان لم يتوجه معنى كون اي التامة وصارت لنفي كون مضمون الجملة قوله وهو اي
ما كان ونعنيها بالرفع فاعل المنفي قوله لبقاء آه تعليل انتفاء النفي وبقاء العمل
كليهما قوله وكسر الاول مع المد والقصر لغتان غير مشهورتين قوله مطردا اي
في استعمالهم كما يطرد دخوله في خلا وعدا قوله ودخول ما عليه فيما حكاه الاخفش

مشهورتان

وقول

من قول الشاعر رايت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن افضلهم فعالا *
شاذ لا يستشهد به عند سيبويه لكنه وقع في الحديث اسامة احب الي ما
حاشا فاطمة قوله بدليل آه فان التصريف ولحوق الضماير والمرفوع عن خاصة الفعل
قوله يحتمل اي يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما قوله تارة حرفا
بدليل مجيء الجر والنصب بعده قوله واذا وليته اللام نحو حاشا لزيد قوله في
سبحان من علقمة في قول الاعشى اقول لما جاءني فخره * سبحان من علقمة الفاخر *
قوله سوى ذكر اي في تنزيهه او فيه فلا يستشهد به الا في هذا المعنى قوله وربما
ارادوا آه قال الله تعالى وقلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء قوله اي لا نظير
من التطهر عما يشينه اي يعيبه من الشين قوله على محله اي محل ما اضيف اليه باعتبار
الاستثناء قوله كان الاحسن انما قال الاحسن لتغاير اعرابي غير المستثنى
باعتبار خصوصية المحل وان اتحد نوعا لكون التغاير المذكور لما لم يكن منظورا
للنحوي كان الاحسن ترك اعتباره قوله لان ذلك فيه عارض والمعتبر في البناء
تضمن معنى الحرف ووضعا لبعيد قوة المشابهة قوله وما بعدها اي حملت
صفته على الاعراب الذات نحو مررت برجل غير زيد او بحسب الوصف نحو
دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به فان الوجه الذي تبين فيه اثر الغضب
كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك قوله على تغايره آه ما لا اثبات والنفي
او بعدم الدخول قوله ليكون اظهر لان الاصل في الصفة ذكر الموصوف
قوله لان المحكوم عليه آه هذا انما يفيد تعذر الاستثناء المتصل لا مطلق الاستثناء
وقال الرضي فليس في مثل الا الصفة والاستثناء المنقطع ولا يكون داخلا
في ضابطة حمل الا على الصفة ولعله لاجل هذا افرد الرضي قوله بجمع يكون به
لفظا او معنى ولم يجعله شاملا للمثنى كما ذهب اليه الشارح رحمه [illegible]

قوله قال الشارح اي منكرا لا بمعرف باللام ذكر المعرف باللام المراد به العهد الخارجي
او الاستغراق بطريق التمثيل وانما قيد العهد بالخارجي لان الذهني حكمه حكم النكرة
كما نص عليه في الرضي قوله لا يوجب التعذر كما في المثال الاول اذ لا يعلم قطعا
دخول زيد في الماشين ولا عدم دخوله فيها قوله لا يوجب عدم التعذر كما في
المثال الثاني لان المراد جاءني جماعة من هذا الجنس والواحد والرجل والحمار
فليس جماعة فلا يدخل فيه فيصح الاستثناء المنقطع سواء كان من جنس المستثنى
منه بلفظه وبغير لفظه او لا يكون من جنسه وبما ذكرنا سقط ما قيل لا فائدة
في هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب
الجمع وح يكون جمعا محصورا منكرا معنى لانه انما يدل على صحة كونه
استثناء منفصلا واقع في نسخة بعض الناظرين المثال الثاني بكلمة ما
النافية وهو غلط وبني عليه الاعتراض وطول الكلام واخل بالمرام لا يوجب
عدم التعذر كما في المثال الثاني الاولى اذ لا يعلم قطعا قوله قال سيبويه
آه لما كان تعذر الاستثناء غير كاف في حمل الا على الصفة ضم اليه تعذر البدل
لتتم البيان قوله ايضا آه نحو يكون تعذر الاستثناء كافيا في المقصود ولذا اكتفى
عليه المصدر قوله الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز هنا لان اسم غير واجب
الدخول في المنكر ولانه لا يجوز استثناء المفرد عن الجمع على انه استثناء
متصل قوله اي بحيث لا يكون آه يعني ان اللزوم للفساد في الذكر وان كان
وجود الهة مغايرة لذاته تعالى لكن الفساد لازم بمطلق المغايرة اذ لو
فرض اله واحد غير الله يلزم الفساد ايضا فانتفاء الفساد يستلزم انتفاء
التعدد مطلقا واما ما ذكره في الاصيفية الجمع تشنيعا بالكفار بانهم اعتقدوا
شركاء لمن لا يجوز له شريك اصلا قوله لا يكون ماضيا لدلالتها على الماضي فيقع

الماضي

الماضي في خبره لغوا قوله بقبح اي لا يحكمون بمطلق المنع قوله الا مع قد المفيد
التقريب الذي لم يستفد من مجرد كان قوله ويدل قالوا آه لما لم يكن ينبغي
ان يكون الفتح فيها اقل من فتح كان لعدم تمحضها للمضي قوله وكذا ينبغي
انما قال ذلك لعدم التصريح به منهم قوله تجويز وقوع آه اولا منع من قبلهم
سيبين بقيد ان معنى المضي قوله ومنع ابن مالك آه واجاز الاندلسي
وقوع اخبارها جميعا ماضية قوله للاستمرار اي الاستمرار مضمون اخبارها
في الماضي لان ثمة قرينة قوله لانه يضارع اسم الفاعل فالمضارع له لفظا
ومعنى استعمل غير مقيد بزمان يستعمل فيه قوله تغلب آه في الاغلب فلذا تقول
اجلس ما دام زيد جالسا قوله وقد يجيء بمعنى المضي نحو قوله تعالى ما دمت فيهم
قوله فلعل ذلك مبني آه فالقرينة المعنوية موجودة قوله تقديره معه او في عمله
آه اي في يده او صحبته كما في قولهم المرء مقتول بما قتل به ان خنجرا فخنجر
ان كان في يده او في صحبته كما في قولهم والحاصل انه يمكن تقدير الجار والمجرور
او الظرف خبر الكان المحذوف قوله ربما جر آه بحذف حرف الجر لدلالة
السابق عليه قوله مع ما بعدها فانها متعلق بجر قوله وحكى عن يونس آه مثال
لما وقع بعد ان كان قوله يجوز في الثاني تقديره آه توجيه النصب سوى تقدير
كان والمراد اللائق من حيث المعنى قوله الذي في صورة الفضلة اي ليس
كالجزء حتى حذفه مع كان كحذف لفظ واحد كما في حذفه مع الاسم بخبريه
من حيث كونه فاعلا في المعنى قوله ولا يحذف للتخفيف آه غير عبارة الرضي
بالتقديم والتاخير فان فيه ولا يحذف الا لكثرة الاستعمال للتخفيف ويكون
الشهرة دالة على المحذوف لعدم صحته على الاطلاق اذ يحذف حالا لا يكون
كثير الاستعمال اذا دل عليه قرينة فتقييد الحذف بما يكون للتخفيف يصح لكنه

عمله

اخل نعطف قوله ولكونه آه لانه تعليل للحذف وما عطف عليه اعني قوله
للتخفيف قيد له فالوجه ان يقال المراد ولا يحذف حذفا سائغا الا لكثرة
الاستعمال فالمعطوف عليه والمعطوف كلاهما علتان للحذف الاول غاية
مرتبة والثاني علة حاملة قوله انما صح آه مع ان الماضي الغير المصدر
بقد ظاهرة او مقدرة اذا وقع جزاء لا يدخله الفاء اصلا قوله لانه يقدر
اي عدم دخول الفاء انما هو في الماضي الملفوظ الواقع جزاء قوله ان المفتوحة
آه اي يجوزون مجي ان المفتوحة شرطية فالوا القراءتان في قوله تعالى ان تضل
احديهما فتح الهمزة وكسرها بمعنى الشرط قوله فلاستقامة التعليق آه اي
تعليق حصول الجزاء بحصول مضمون الشرط في الزمان الماضي لما صرح
الرضي من ان الشرط لا تقلب كان الى الاستقبال لكونه نصا في المضي فالمعنى
على تقدير كسر ان ما هو على تقدير فتحها اعني السببية في الزمان الماضي
فما قيل انه على تقدير الشرطية يكون التركيب استقباليا وعلى تقدير الفتح يكون
ماضويا فمجرد استقامة التعليق لا تثبت مساعدة المعنى ما لم يثبت التركيب
فيما بينهم استقباليا وهم قوله اي الذي اباخراشة اي يا اباخراشة ان كنت
ذا عدة من الرجال من ثلثة الى عشرة فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لم تاكل الضبع
اما على معناه الحقيقي او السنة المجدبة في اهلاكها الناس بالضبع وفي امثالهم
افسد من الضبع لانها اذا وقعت في غنم افسد قدر ولم تكتف بما يحتاج اليه قوله
متعلقا حال عن فاعل لا يجوز اي لا يجوز هذا التقدير حال كونه متعلقا به
واما على تقدير تعلقه بالمحذوف فجائز كما ذهب اليه البصرية قوله اذ يمتنع
آه لان خبر ان لا يتقدم عليها قوله من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني
في اما انت ذا نفر لكونه بمعنى لان كنت قوله لم تغير كما في ان خيرا فخيرا قوله

وجب تغيير صورتها لان بقاءها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها
الاصلي بلا مفسر كما هو كالعوض منكرة فاذا غيرت عن حالها الاصلي سهل حذف
شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر حرف الشرط قوله
وجب آه ليؤذن بانها في الاصل حرف الشرط لان الفاء علم السببية فلا قوله
فلابد اذن آه لانه لم يبق عن الشرط شيء فلابد من مقارنة حرف الشرط مع الفاء ولا
لابد في الحذف اللازم من قيام شيء مقام المحذوف قوله وان كان الثاني
نحو اما انت منطلقا واما انت ذا نفر قوله من غير تعيينه لقرينة التوابع بعد
قوله اي لنفي ما اجري عليه لا لنفي صفة الجنس مطلقا قوله من معنى التعدية
وهو ان يكون الاسناد بعد الدخول قوله والدخول وهو ان يكون كالجزء الاثر
قوله لا حاجة آه يعني الصرف عن الظاهر المتبادر بمعونة المقام الى معنى آخر
انما يكون عند الحاجة كما في التعريفات السابقة ولا حاجة ههنا فما قيل ان المتبادر
في كلام القوم كون التعدية والدخول بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون
خروجها بقوله يليها خروج الخارج وهم لان الصرف عن الظاهر وان تحرر
لا يصير متعارفا مطردا قوله وعليه اي يرد عليه على هذا القول ما ذكرناه
من انه لا حاجة اليه قوله فالتعريف غير مانع فيه انه بعد حمل التعدية والدخول
على ما مر كيف يدخل المرفوع في التعريف وانه لا معنى لقوله الا ان يعني آه
قوله بالجار والمجرور يعني انه ليس متعلقا بالمنفي بل بالمحذوف هو خبر لا
كما في عليك تثريب واليوم ظرف لذلك الخبر المحذوف قوله او بالعكس
اي اليوم خبر وعليكم متعلق به وعلى التقدير من تثريب بمفرد قوله
اي لا وجود عاصم يعني انه على حذف المضاف كيلا يكون ظرف الزمان
خبرا عن الجثة قوله لان حرف آه كل ما يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز ان

يكون ذلك الجار خبرا عن ذلك المقدر مثبتا كان او منفيا نحو لا اتكال
عليك واليك المصير ومنك الخوف وما عليك المعول وليس الى السماء
قوله لتضمنه ضمير المصدر فالمتعلق به باق بعد جعله خبرا بل حينئذ المعنى
قوله لم يجز ان يجعل آه فلذا قدرنا مدلول لا عاصم متعلق بقوله
من امر الله قوله لا الى المنصوب لانه لا يكون مفردا قوله كما هو اي من
كون الكلام مسوقا له قوله ذلك اي ارجاع الضمير الى المبتدأ آه اظهر من
ارجاعه الى اسم لا لكونه عند كونه صريحا مبنية على الفتح بلا تنوين
حذرا من مخالفة الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة
قبل دخولها طردا للباب على نسق واحد الذين جعلا اسما واحدا مطلقا
المعطوف والمعطوف عليه لانهما يكونان مبنيين بعد لا التبرئة نحو لا
رجل وامرأة في الدار قوله وقد مر آه اي قد مر ان المعطوف والمعطوف
عليه عطف النسق على وجه يكونان اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين
مضارع للمضاف سواء كان علما او لا قوله بخلاف نحو ما جاءني من رجل فانه
لا يصح بعده بل رجلان او رجال ولذا قال المفسرون ان قراءة لا ريب
فيه بالفتح ابلغ في النفي من قراءة لا ريب فيه بالرفع قوله اي الاضافة
الى الاسم الصريح احتراز عن الاضافة الى الجملة نحو يوم ينفع الصادقين
فانه ترجيح جانب البناء قوله للنسبة اي على كونها لنفي الجنس لان نفي الجنس
تكرير للنفي في الحقيقة قوله سواء آه نحو لا حسن في الحي البصري
ولا صعوق في الصعق قوله او فيما اضيف اليه نحو لا امرأ قيس ولا ابن
زبير قوله فلرعاية اللفظ اي انما يجعل في صورة النكرة وان كان
المنفي في الحقيقة هو المثل الذي لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة لرعاية

اللفظ

اللفظ واصلاحه بان يكون مطابقا لما قصد منه ولذا قال الاخفش على هذا
التاويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة
ولا يوصف بنكرة قوله فالامر واضح لضرورة كاسم جنس موضوع لافادة الوصف
المشتهر وعلى هذا امكن وصفه بالنكرة قوله وفي الثاني زايدة يجوز البناء مع
الزيادة نظرا الى لفظها للتبرئة قوله اي لنفي الجنس ملغاة عن العمل قوله مرفوع
بلا عند غير سيبويه واما عنده فلا مع اسمها المفتوح لا يعمل في الخبر فهما في
موضع رفع مبتدأ فالمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا قوله في حكم واحد
بالاضافة اي في حكم عامل واحد فيجوز ان يعملا عملا واحدا قوله الا الظاهر آه
نظرا الى تعدد اسم لا والتاويل بالمفرد نحو لا شيء منهما موجود خلاف الظاهر
قوله فان لا عاملة آه يشعر كلامه بان مدار جواز تقدير خبر واحد وعدمه
كونها لا عاملة في المتبوع والتابع عند غيره وعاملة في التابع دون
المتبوع عنده وليس كذلك فان مبناه ان لا المفتوح اسمها تعمل في الخبر عند
غيره ولا تعمل فيه عنده فهو مرفوع على انه خبر المبتدأ فلو قدر خبر واحد يلزم
توارد العاملين على معمول واحد وذا لا يجوز قياسا على توارد المؤثرين على
اثر واحد كما صرح به الرضي وغاية التكلف ان يقال مراده ان لا عاملة عند
غيره في المتبوع والتابع فالخبر لا فلا يلزم توارد وعنده لا مع اسمها
المبني مبتدأ فلا عمل لا الا في المتبوع والمعطوف منصوب بلا فيتحقق
عاملان فلو قدر خبر واحد يلزم التوارد قوله للضرورة الشعرية قوله
بنحو وبطل عملها لان عملها انما كان لمشابهتها بان وبتوسطها بطل التشبيه
لان ان لا بد لها من تصدر قوله لجواز ان يعني التقدير آه هذا انما يرد
اذا كانت هذه المعاني مدلولات كلمات الاستفهام بان تكون مستعملة فيها واما

اذا كانت من تتبعات التراكيب وكلمة اما مستعملة في الاستفهام ظاهرا وتفصيله
مذكور في الاتقان للشيخ السيوطي قوله عن الظاهر اي الحصر المستفاد من
كلمة اما قوله قال السرافي آه في الرضي قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول بالحق
الف الاستفهام اداة النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون
للانكار او التوبيخ او التمني او العرض قوله وقال سيبويه آه قال المازني
والمبرد ان حكم الا بمعنى التمني حكم لا المجرد فيجوز عندهما العطف والوصف
على الموضع نحو الا مال كثير النفقه والا ماء وخمرا اشربها وخبرها ظاهر او مقدر
كما في المجرده وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع آه قوله تبت تعمل
كذا اشار اليه ان البيت مضمن وهو ما لا يتم معناه الا بما يليه في شرح ابيات
المفصل تبث اي تنثر تراب المعدن من ابات البئر اخرج ترابها والمصرع
الثاني صفة رجل والدعاء اعتراض كان الشاعر عشق هذه المرأة فيقول على
طريقة تقييد التمني الا ترشدني وتبصرني رجلا يدلني على هذه المرأة ويهديني
طريقا توصلني اليها اي ابصروني رجلا هذه صفته فانه متمناي وقيل يرشدني
وتبيت اي تبيتني اي تمنيني ولعله تصحيف فبالثاء المثلثة اليق بالمحصلة
قوله اي الثبوت آه فالمكان مصدر ميمي لا ظرف قوله وتوجه النفي اليه حقيقة
اي من حيث المعنى تمشيا على ان محط الفائدة القيد الاخير وان كان
صورة الى المنعوت قوله بنزع الخافض والاصل برفع وبنصب قوله معنى الخبر
اي كون الخبر لا مذكورا قبل المعطوف لفظا او تقديرا كما في العطف على اسم ان
المكسورة لئلا يلزم توارد العاملين لكنه في المعنى انه يجوز مراعاة محلها مع
اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف في نحو لا رجل
ظريف فيها ولا رجل وامرأة فيها قوله تقتضي آه يعني ان بدل المنادى يجب بناؤه

اذا كان

اذا كان مفردا معرفة لان حكمه حكم المنادى المستقل فيجب بناء بدل اسم لا اذا
كان مفردا نكرة بناء على ذلك قوله جواز البناء بناء على ما قال في باب البدل
انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا التبرئة وباب
النداء قوله عند الشيخ الرضي فانه يقول عطف البيان هو البدل قوله لئلا
يتوهم آه ظاهره يشعر انه ليس منصوبا بل مبني كما في باب لا اب ولا غلامين
لكنه اجري احكام المضاف عليه لمشابهته للمضاف في المعنى وليس كذلك
لانه صرح في الرضي بانه معرب اتفاقا انما الخلاف في انه مضاف حقيقة
واللام مقحمة لتاكيد المقدر وهذا مذهب سيبويه والخليل والجمهور
وليس بمضاف حقيقة بل مشابه له واليه ذهب المصرح ولعل مقصود
المحشي رح لئلا يتوهم ان تشبيهه بالمضاف لاجل النصب فقط لكن
عبارته قاصرة قوله يعني ان صورة آه لما كان قول المصرح لمشاركته في
اصل معناه غير صحيح بحسب الظاهر اذ اسم لا في هذين التركيبين نكرة وتركيبه
بالجار والمجرور تركيب خبري عند المصرح فلا اختصاص لاسم لا في هذين التركيبين
حتى يشارك المضاف اعني لا اباه ولا غلاميه له فيه اوله الشيخ بما ويلزم حاصل
الاول ان اسم لا المضاف باقحام اللام بينه وبين المضاف اليه مشارك للمضاف
بتقدير اللام في افادة الاختصاص الاضافي لاشتمال كل منهما على الاضافة وصورة
اسم لا في هذين التركيبين الخبريين صورة المضاف باظهار اللام فاعطي له حكمه
وحاصل الثاني اذ مثل هذين التركيبين مع كونه خبرا للاضافة فيه مشارك
للتركيب الاضافي في افادة الاختصاص وان كان الاختصاص الاضافي لكونه معلوما
للمخاطب مسلم الثبوت عنده اتم من الاختصاص الخبري وهو اسم لا في حال
اعتبار الاضافة لوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام في افادة

الاختصاص الاضافي قوله فلا يعتبر فيه آه بل ان هذا التركيب الجزي مشارك
للتركيب الاضافي في افادة مطلق الاختصاص فاعطي الاسم الا في الاول حكم
في الثاني فمن قال انه لا فرق بين التوجيهين في المال وانما التفرقة في حكم
تركيب المصرح بارجاع ضمير مشاركتها الى الاسم المضاف باظهار اللام
فارجاع ضمير له الى المضاف وبارجاع ضمير مشاركته عبارة الى مثل هذين
التركيبين وبارجاع ضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة لم يتدبر حق التدبر
قوله من الكوفيين فانه انما يستفاد بسبب الاختصاص بالمعرفة قوله والمعاني
الاخر من التعظيم والتحقير للمضاف والمضاف كما بين في علم المعاني قوله
اي الصورة اي صورة المضاف غيرت باظهار اللام مع بقاء معنى الاضافة
قوله وقد يلحق التاء نقل عن ابي عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العاطف
تحين مادام من عاطف قوله للتانيث الكلمة اي لا او المبالغة اي في النفي كما في
علامة قوله او هو اسم مستعار للزمان فانه في الاصل اسم اشارة للمكان قوله
في حين النصب واما اوان فعند المراني مبني على الكسر لكونه في الاصل مضافا
الى الجملة حذفت الجملة وبنيت على الكسر لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم نون
بتنوين العوض وقال الكوفيون لات حرف جر وقيل انه تجر من مقدرة اي لات
من حين الحين قوله وقد يرفع وقد يجر بتقدير من كما جاء في القراات الشاذة
ولات حين مناص قوله ولا يستعمل اي لات قوله لا ينفك من احد الا من الحجازيين
ولا من غيرهم فهذه اللغة للحجازيين اذ اعمال بلوحدها وغير الحجازيين وهم بنو تميم
لا يعملونها مطلقا قوله الا مفصولا بينهما نحو ان زيدا لعالم واما الجمع بين اللام
وقد في نحو لقد سمع الله وقد الا وان ونحو الا انهم فلان لقد بمعنيين اخرين
من التقريب والتوقع وان لا بمعنى التنبيه فلم يكن الجمع المتحقق قوله الا

مجنونا

مجنونا المجنون الدولاب التي يستقى عليها ومونثه مثل قولك آه فالتقدير
في الاول يدور دوران مجنون حذف الفعل واقيم المضاف اليه مقام المضاف
وفي الثاني لا يعذب عذابا قوله فلا يجوز ما زيد عمرو ضاربا بان يكون
عمرو اسم ما وضاربا خبره وزيدا مفعول ضاربا قوله نحو قوله تعالى فما منكم آه
فان من احد اسم لا يتقدم عليه الجار والمجرور وقد عمل في حاجزين قوله خبر مبتدا
محذوف فهو من عطف الجملة على الجملة قوله اذ كثيرا آه فتوهم ان الاول مرفوع
ليس بشي لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام قوله سه بيان الواقع
توطئة لبيان تعميم العلامة والمراد بالجر ههنا نوع الاعراب فالتلبس المستفاد
من باء الملابسة في قوله بالجر تلبس الكلي بالجزئي قوله فلا يتوهم الدور لعدم
دخوله في التعريف وما قيل ان المعرف هو المجرور المشتق من الجر بالمعنى المصدري
والمراد بقوله بمعنى الجر نوع الاعراب فعلى تقدير دخوله في المعرف لا يتوهم
الدور ايضا ففيه ان الجر بمعنى نوع الاعراب ماخوذ في الجر بالمعنى المصدري قوله
لان المصرح ذكره آه واما ذكره محلا في تعريف المرفوع فلما صرح به الشارح
من ان المصرح به في بحث الفاعل المرفوع المحلي فلا يمكن التخصيص هناك
بالمعرب قوله في بيان اقسام الاعراب حيث قال والجر علم الاضافة قوله وتمام
يقل آه على وفق ما مر في بيان انواع الاعراب كما قال في عد ليس قوله مجر سابقه
مفعول باخذ بالحاء المهملة وسكون الجيم والاخص الاسنان والحضن ما دون
الابط الى الكشح كذا في القاموس قوله علامة التي اي ذاتها لا من حيث انها علامة
وما قيل انه ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور وقد يقع لان حركة غلامي
حال كونه مجرورا غير حركته حال كونه غير مجرور ولذا كان اعرابه حال الجر تقديريا
قوله للتنصيص على المراد اي المراد في الموضعين معنى واحد بخلاف ما اذا اضمر والضمير

فانه يحتمل الاستخدام قوله نحو كفى بالله اي فيما يكون حرف الجر فيه زايدا قوله لاختصاصه
بالاضافة يعني لا بكونه نكرة محضة حتى يجب تقديم الحال عليه قوله من اقسام المتوسط
باعتبار ان المتوسط لفظي وتقديري قوله ما يتوقف على الجر وهو قوله مرادا قوله
بمعنى الانسلاخ التجريد في اللغة برهنه كردن فكونه بمعنى الانسلاخ اما بطريق
المجاز لكونه لازما لمعناه الحقيقي او بطريق التضمين فمعنى كونه بمعنى الانسلاخ
متلبس به فمن قال انه من باب القلب حمل التجريد على المعنى الحقيقي والقلب لا
يحتاج الى نكتة عند السكاكي واما عند غيره فالنكتة المبالغة في التجريد ثم ان
القلب من خلاف مقتضى الظاهر وهو اما كناية او مجاز فلا يصح كونه بمعنى
الانسلاخ على القلب فقوله فلا حاجة محل بحث قوله اعترض عليه يعني ان قوله
لاجلها وان افاد اخراج نحو الغلام زيد والضارب زيد لكنه اخل بطرد التعريف
لخروج حسن الوجه لان انسلاخ التنوين فيه بواسطة اللام لا بواسطة الاضافة
قوله واما الضارب الرجل فانه جائز مع عدم انسلاخ المضاف فيه عن التنوين
او ما قام مقامه لا لاجل الاضافة بل لاجل اللام وحاصل الجواب ان القياس عدم
جوازه وانما جاز حملا على الحسن الوجه على ما اتى فكان في حكمه قوله قال الشيخ
الرضي اه كلام مستانف اذ الكلام السابق كان اعتراضا على قوله لاجلها وجوابا له
وهذا جواب عن اعتراض يرد على قوله مجردا عنه تنوينه بانه قد يوجد الاضافة
بتقدير حرف الجر مع عدم التجريد كما في المضاف المبني او الغير المنصرف اذ ليس فيه
تنوين او نون والتجريد فرع الوجود فكان المناسب تقديم هذا الكلام الا انه
اخره لاشتماله على الجواب عن الحسن الوجه والضارب الرجل ايضا قوله مشروطا
بشرط اخر فلما لم يوجد الشرط لم يوجد المشروط قوله عمل اه مفعول مطلق
لم يعمل قوله قال الشيخ الرضي اه في دفع الاشكال قوله اراد به ما قام بالغير لحاصل

المتعين

التعليل لانها تفيد صفة قايمة قوله ما يقال اللفظ كما يدل عليه قوله منسوبة
الى اللفظ دون المعنى قوله كان المراد اه ليصح التمثيل بليث واسد فانهما
مترادفان قوله المساواة الشاملة وهي المساواة في الصدق سواء اتحد في
المفهوم او لا كما قالوا الشيئية تساوي الوجود على هذا يصح مقابلته بقوله
او اعم او اخص بلا تكلف قوله فان لا احد اه اي المراد من الاحد هو يوم الاحد
فيكون المضاف اليه اعني اليوم اعم مطلقا منه قوله ولما لم يستعمل اه
عطف على قوله اذ لم يستعمل اه مقدمة ناشية لاثبات عدم الصحة فان
الاولى انما يفيد عدم استعمال فقط قوله وجب تنافرا والتنافر لا يصح
استعماله في كلام الفصحاء قوله الا ابعد التاويل اه فيقال في كل رجل
جزئيات الرجل او افراد الرجل قوله وذا لا يجوز لان كلا لا يستعمل الا مضافا
الى ظاهر او مضمر محذوف نحو كلا هدينا اي كلهم او ملفوظ نحو ان الامر
كله لله كذا في المغني قوله كما تقرر في الميزان من ان كل سور الموجبة الكلية
والمراد من الموضوع الافراد من المحمول قوله المفهوم اقول الظاهر من كلام
اهل العربية ما ذكره صاحب الفتن قال في المغني كل اسم موضوع لاستغراق
افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت قوله والمعرف المجموع نحو كلهم اتيه قوله
واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن ثم قال ما حاصله ان لفظة كل مفرد مذكور
ومعناها بحسب ما يضاف اليه قوله فان كانت مضافة الى منكر وجب مراعات
معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا نحو كل شيء فعلوه في الزبر ومفردا مونثا
في نحو كل نفس بما كسبت رهينة ومثنى ومجموعا مذكرا او مونثا قوله فان كانت
مضافة الى معرفة فقالوا يجوز مراعات لفظها ومعناها نحو كلهم قايم او قايمون
فما ذكره الميزانيون مبني على التسامح بناء على ان كلمة كل لما كان في افادة

الافراد والاجزا تابعة للمضاف اليه وانما تستقل بافادته هي الاحاطة قالوا
ان لفظة كل للاحاطة وان الافراد من جانب المضاف اليه قوله نحو كوكب
الخرقا اي كوكب المراة الحمقا وسهيل كوكب كبير عند طلوعه تنضج الفواكه
وينقص الغيظ قوله بملابسة انها تسرع آه كما قال الشاعر اذا كوكب الخرقاء
لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرايب قوله لان الاضافة آه قوله لان
اذ يكون للاختصاص قوله لا يستلزم معهودية الفعل ولذا قالوا في حكم
النكرة ولذا يوصف به النكرة دون المعرفة قوله انه مخالف لانه يدل على ان
كلا من المضاف وذي اللام حقيقة الواحد المعين والجنس ومجاز فيما سواه
وما في كتب البلاغة انه حقيقة في الواحد المعين والجنس اما اشتراكا لفظيا
كما هو المشهور او اشتراكا معنويا كما هو مذهب السكاكي ولو حرف النفي في قوله
من غير اشارة الى واحد معين فقوله بلا اشارة الى معين الى القيد اعني معين
مع بقا الواحد فيكون مفاد العبارتين الى الاشارة [illegible] معين
ارتفعت المخالفة لان استعماله في واحد غير معين من حيث [illegible] واحد من
افراد الجنس لا من حيث مطابقة الجنس اياه مجاز كاستعمال المطلق في المقيد قوله
لارادة نفس الجنس آه بان المراد الجنس مع قطع النظر عن الوجود كما في
المعرفات قوله لارادة تمام افراد وذلك اذا كان المراد الجنس من حيث التحقق
قوله وذلك بحسب القراين لان قرينة الاستغراق في المقام الخطابي هو انتفا
قرينة البعضية كيلا يلزم الترجيح بلا مرجح كذا قالوا بعض المحققين اراد به
السيد قدس سره في حاشية المطول قوله باد في عناية بان يعني بقوله المعين
اعم من الفرد والجنس وبقوله بلا اشارة الى معين الى غير معين قوله او يخبر لذلك اي
اي الاستمرار وفيه خلاف الزمخشري فانه يجوز ان يكون اضافة حينئذ معنوية

الاصل

لاشتماله

لاشتماله على المضي واسم الفاعل ههنا مطلق والمطلق يفهم منه الاستمرار
قوله وايضا ليس يجري آه اي كما لا يجري الحكم بان الاضافة المعنوية المعرفة بقيد
التعريف في الالفاظ المذكورة كذلك لا يجري في هذه الالفاظ قوله كيفيك
في بعض النسخ باللام المفتوحة المؤكدة لما في هذه الاسما من المبالغة الزايدة
على معاني الافعال وفي بعضها بدون اللام اكتفا باصل المراد قوله وكذا جوابه
فان شرعك بالشين المعجمة المفتوحة والرا يكون معناه حسبك واشرعني كذا اي حسبني
وكان معناه الكفاية الظاهرة المكشوفة من شرع الدين شرعا اذا اظهره وبينه
وكفيك بتسكين الفا الى حسبك ونهيك بتسكين الها يقال هذا رجل نهيك
من رجل وناهيك من رجل ونهاك من رجل اي وكلمة انه بجده وغنايته ينهاك
من طلب غيره كذا في الصحاح قوله نكرة نحو رب شاة وسخلتها قوله يعرف المضاف
لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه مختص بشيء نحو ابشر رجلا هو واحد امه
قوله الا ان يكون المضاف اليه آه فانه يعرف غيره لانحصار الغير نحو عليك بالحركة
غير السكون ولذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت
وكذا اذا اشتهر شخص كالملك في شيء فقيل جاء مثلك شخص كان معرفة اذا قصد
ذلك الشخص قوله وقدح القدح تشرزن قوله كما اشار آه فيه ان اشتراط القصد
انما ذكره الشارح والرضي رح في مثل دون غير فانه اذا كان له ضد واحد تعرف
بالغيرية لا حاجة الى القصد قوله واما معنى اذا اتصف به لفظا نحو زيد الشجاع
فلا يجوز الاضافة كما سيجي قوله فانه يجوز لان المقصود منها المدح قوله يعني ان المفهم
آه اندفع بهذه العناية ما يتوهم من التعريف الحاصل بالاضافة غير التعريف الحاصل
بما عداها فلا يكون تحصيلا للحاصل قوله فيه ان المعرفة آه تحرير السادس ان
الامثلة المذكورة قبل العلمية كانت مستعملة في الشخص المعين وبعد العلمية ايضا مستعملة

كفيك

فذلك المتخصص فمنه تعريفا المعرف وتحصيل الحاصل ولذا قال لزوم المعرف
وان وجه الاعتراض بانه يستفاد من قوله وبين جعلها علما اطلاق المعرفة
على المجموع مع ان المعرفة هو الاسم المعرف فمدفوع بانه مبني على المسامحة
الشايعة بينهم قوله فقط ذاده ليصير الترك دليلا على ضعف ايراد الام قوله
ابدا غير مشروط بشرط قوله لفظية ابدا لانها تابعة العمل قوله ويضافان آه
فاضافتهما اليه لفظية قوله واضافتهما الى المفعول به آه حصرها بالذكر لانهما
لا يضافان الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لكثرة طلبهما دون سائر
معمولاتهما قوله على الاولين اي الحال والاستقبال قوله يحتملها والمعنوية لاحتمال
الاستمرار على الماضي والحال والاستقبال فاذا قصد المضي لم يعملا واذا قصد
الحال والاستقبال عملا قوله كما في قول العبد آه وقد اغتدي والطير في وكناتها
بمنجرد قيد الاوابد من كل اغتدي بصيغة المتكلم من الغدو كناية عن تيقظه والليل
باق وكنات بضم الواو وسكون الكاف جمع وكنة موقع الطير اينما وقعت
بمنجرد اي بفرس منجرد قصير الشعر دقيقه قيد الاوابد يقال للفرس الجواد
قيد الاوابد اي الوحوش كانه لسرعته قيدها على رجله الهيكل الفرس الطويل
الضخم قوله والعبرة آه في قولهم هذه ناقة تحر الهواجر جميع هاجرة نصف النهار حاجره
عند اشتداد الحر اي عابر فيها قوله ويكون الاضافة آه وجريانه على الله على وجه
البدل قوله اي لا خفة آه اي يعني انما التخفيف مستعمل في الحاصل بالمصدر
قوله مجاز مرجح به آه اي ليس هذا القيد للاحتراز حتى يستفاد منه ان المعنوية
تفيد تخفيفا لا في اللفظ قوله او للتصريح بالمقابلة اي بمقابلته بالمعنوية
بان اللفظية تفيد امرا لفظيا وتلك امرا معنويا قوله او للاحتراز آه اي للاحتراز
عن افادتها خفة المعنى فيكون القيد لدفع توهم خلاف المقصود وما قيل ان المعنى

لا يوصف

لا يوصف بالخفة والثقل وانه يجعل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى
اي لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ الا في المعنى فلا يفيد انها لا تفيد تعريفا ولا
تخصيصا فمدفوع اما الاول فلان الخفة ليست ههنا الا بمعنى اسقاط شيء وهو
كما يتصف للفظ يتصف به المعنى والمجاز ليس مفتقرا الى السماع واما الثاني
فلان المستثنى ما هو بعد الا فيكون المعنى ان افادتها مقصور على التخفيف
المخصوص لا يتجاوز الى غيره من التعريف والتخصيص والتخفيف في المعنى قوله
بعد جعله شبيها آه بان يعبر ضمير الفاعل في الصفة فصار نظيره كالمفعول
قوله لا يخفى ان آه يعني اي يعني البحث ليس ان السائل البناء المجموع لا يستلزم
ما بعده بناء على ان التخصيص لا مدخل له في الاستلزام حتى يندفع بما ذكره
الشارح بل مبناه انه لا يصح البناء المستفاد من قوله ومن ثم لانه منتف
بالقياس الى الانتفاء قوله التخصيص لبناء لا يحق عليك ما سيأتي آه اي بحسب
نفس الامر قوله واستدلالا اي بالنظر الى العلم قوله او يرتكب مجازا بان يقال
نسب البناء الى المجموع باعتبار بعض اجزائه للتلازم بينهما كما نسب القتل الى
كل القبيلة باعتبار تعاضدهم وتساركهم في المنافع والمضار قوله مذكور صريحا
آه اي قصدا بخلاف نفي افادة التعريف فانه مذكور تبعا فان المقصود اصالة
في الاستثناء المفرغ على الحكم المستثنى ولذا طوي المستثنى منه فلا يرد ان المذكور
صريحا هو النفي والاثبات الى المستثنى ضمني فيكون الامر في الذكر بالعكس قوله
ما عرضت آه وهو كونها تسقط التنوين قوله تتوقف على ابطال دليل الخصم
اذا كان موجودا لئلا يعارض دليل اثبات المطلوب قوله وابطال الدليل يتوقف على
اثبات المطلوب حينئذ يستدل بثبوته على بطلانه وانما قال تتوقف مصادرة
ولم يقل مصادرة لانه اكتفى في بيان ضعفه لعدم المغايرة في الاضافة اندفع

المصادرة وما قيل انه لو قرأ اضعف من الضعيف اي ضعفه الفصحاء
او يقال ان امتناع مثل الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد به مخالفه
وان كان نقول الاعشى ولا يمكن ان يرد بقول الاعشى وحينئذ لا يكون
للمصادرة فليس بشيء اما الاول فلانه موقوف على النقل من الفصحاء واما الثاني
فلان الخصم لا يسلم كون امتناعه متقررا قوله مشهورة لعل الشرح
ينبغ مشهورة فلذا احكم بان لا نص في الجر وانما لم يجوز الشرح نصب الطاء
الحسان قوله فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا على المحل كما فعله
لحاجة قوله عن الضمير العائد الى الموصوف قوله فنصب اشارة الى ان المختار
هو النصب اذ لا ناصب بخلاف الجر فان الجار متحقق فلا يرد ان حمل التشبيه
بالمفعول لازم في الجر ايضا على ما صرح به سابقا قوله قياسا على المظهر اي
الضارب زيد فانه يتعين فيه النصب قوله واستند الجواز اي جواز الجر
في الضاربك قوله او لحمل الغير آه ولا يخفى في توجيه المحشي رح من الاحتياج
الى تقدير جوزوا وتاويل جاز به قبل الاحتياج فهو كنزع الخف قبل الوصول
الى الماء لكن الفعل المفهوم من عطف الضاربك على الضارب الرجل يفهم منه
التجويز قوله لم لم يحملوا الضارب آه فانهما من باب واحد لا يفرق بينهما الا
باللام كما في الضاربك وضاربك ولم يعتبر على هذا التقدير في وجه حمل
الضاربك على ضاربك اشتراكهما في كون حذف التنوين فيهما قبل الاضافة
لاتصال الضمير للاضافة كما في التقرير الاول حتى يفرق بان في ضارب زيد
حصل التخفيف بالاضافة فلا يمكن حمل الضارب زيد عليه بخلاف الضاربك
وضاربك فانهما يشتركان في عدم حصول التخفيف بالاضافة فقول الشرح
من غير اعتبار آه خبر كون كل منهما كما في قوله محذوفا تنوينه في التقرير السابق

وتعلقه

وتعلقه بحمل وهم قوله وانما قلنا دون التقرير السابق آه اورد الشيخ الرضي
هذا الاعتراض على التقرير السابق بانه اذا جاز حمل ذي اللام في الضاربك
في وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام واجتماع
المتنافيين لو لم يضف فليجز حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منه في صحة
الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما
من باب واحد ولا يخفى عدم تماميته لانه اذا كان التخفيف في باب ضارب زيد
شرطا كيف يمكن حمل الضارب زيد عليه والى اشار المحشي رح بقوله فان التخفيف
في بابه منظور فيه قوله مما يتنافيان لان التنوين مشعر بتمام الكلمة والضمير المتصل
في حكم تتمة الاول فلو لم يحذف لم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا ومنفصلا
وما قيل منشأ هذا الاشتباه عدم التامل لان اضافة ضاربك يحصل بها التخفيف
في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بتبدل الضمير المنفصل بالمتصل
والضاربك وان لم يشاركه في تخفيف المضاف يشاركه في تخفيف المضاف اليه
بخلاف الضارب زيد وضارب زيد فليس بشيء لان التخفيف المعتبر في الاضافة
اللفظية عند الجمهور كما سبق منحصر في حذف التنوين والنون وحذف الضمير
لا ربع والتخفيف بالتبدل ليس بمعتبر فوجوده كعدمه ووح نسبة الضارب
زيد الى ضارب زيد كنسبة الضاربك الى ضاربك في حصول التخفيف بحذف
التنوين وانما قلنا عند الجمهور لان من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية
قال بحصول التخفيف بحذف من كما في اللباب وضوء المصابيح وانما ساغ
الضارب والضاربك لانه في الاصل الضارب اياك والضارب اياه فلما اضيف
حصل التخفيف قوله بخلاف باب ضارب زيد اي ما فيه الاضافة الى مظهر قوله
فان التخفيف في بابه منظور فيه فلا يمكن حمل الضارب زيد عليه قوله يرد على هذا

التقرير آه اي التقرير السابق حيث اعترف فيه بان حذف التنوين في باب ضاربك
ليس للاضافة قوله قلنا لعل المصرح آه لم يرض بهذا القول اي بالاضافة
في ضاربك مع عدم الخفة ويكون قوله الضاربك وشبهه آه على هذا التقرير
نقلا لكلام القول ويويده ان الشارح نسب الحمل المذكور الى القوم وذلك بان لا
يقول بالاضافة ويكون الضمير منصوبا كما هو مذهب الخليل وقياسه على الضاربا زيد
او الضاربو زيد قياس مع الفارق او بان يقول بالاضافة مع التخفيف كما في التقرير
الثاني هذا لكن هذا الجواب لا يحسم مادة النقض لانه وفاق عند من يقول بالاضافة
مع عدم الخفة في ضاربك فالحق ان القاعدة مخصصة كما يشعر به كلامهم حيث
قال في اللباب بان الاضافة في ضاربك لازمة لئلا يلزم الجمع بين التنوين والضمير
المتصل والاضافة المقصود بها التخفيف غير لازمة كما في ضارب زيد فانه يجوز ضارب
زيدا وقال في الايضاح ان لاسم الفاعل مع الضمير المتصل شأنا ليس له مع المظهر
فلا يلزم من جواز اضافة اسم الفاعل او الضمير من غير تخفيف لاجل هذه العلة جواز
اضافة اسم الفاعل الى الظاهر مع انتفائها قوله بان التنوين قدر آه ان المنافي
للتنوين اما اللام او الاضافة وكلاهما مفقود عند اتصال الضمير واتصال الضمير
انما ينافي وجوده التنوين لفظا لا سعاده بالتمام دون التقدير ثم حذف التنوين
من التقدير بعد اعتبار الاضافة يحصل التخفيف بحذف التنوين المقدر قوله كما في
حواج بيت الله فيه ان الدليل التقدير في حواج بيت الله موجود وهو وجود
الكسرة فانها سقطت من غير المنصرف بتبعية التنوين ولا دليل فيما نحن فيه على
تقدير التنوين سوى حفظ القاعدة المذكورة قوله لا يجوز الضارب آه لوجود
الخفة في المحمول عليه دون المحمول قوله لان الضاربك آه يعني ههنا شبهة انه من
الشبه في الضارب زيد وضارب زيد فعدم جواز الثاني لا يستلزم عدم جواز

الاول

الاول قوله من جانب المضاف بحذف التنوين ومن جانب المضاف اليه بالتبديل
وان لم يبق لهذا التخفيف مدخل في صحة الاضافة قوله للتخفيف آه فالمعنى على
الصفة اخترت الاضافة لفائدة التخفيف والتعريف والتخصيص قوله
بخلاف حسن الوجه فلانه لا يفيد شيئا من التعريف والتخصيص لعدم الاتحاد
بين المضاف والمضاف اليه بعد اعتبار الضمير قوله سيف شجاع اي سيف رجل
شجاع قوله حاصله آه هذا سهو لان حاصل الوجه الثاني من قبيل اضافة احد
المتباينين الى الاخر والصواب قوله قال الشيخ الرضي ما حاصله آه وكانه كان
في نسخة المحشي رح سقط من قلم الناسخ قوله تلك الامثلة اي اضافة تلك الامثلة
الاربعة كاضافة هذه الامثلة على ترتيب اللف والنشر المرتب قوله اراد
المشابهة آه اي ليس المراد بالعموم والخصوص ما هو المشهور اعني ما يكون
بحسب الصدق بل المعنى اللغوي قوله اي الشمول اي الشمول الاطلاق
وعدمه فيشمل المترادفين قوله وتبعه الشيخ الرضي وقال انه كثير لا يمكن دفعه
ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة قوله
اي ذاته وشخصه وانما عبروا الذات بلفظ الحي توغلا في المبالغة فان قلت
فعله حي زيد كما انك قلت فعله ذاته وهو حي موجود لانه نسب اليه حال
كونه معدوما ثم صار مستعملا في التاكيد لمعنى الذات وان كان ميتا قوله
واسم السلام عليكما في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد
اعتذر قوله لم يجعل الضمير آه مع قربه قوله دون المضاف اليه فان الاختصاص
فيه ثابت قبل الاضافة قوله اعلم ان الشيء بمعنى آه بيان لاحتمالات اضافة البعض
الى الشيء وتعيين للاحتمال الذي فيه الخفا ليحصل للمتعلم برد الخاطر ولا يبقى
له ترقب قوله لشموله كل مفهوم اي لشمول الشيء حينئذ كل مفهوم حتى نفسه هو

ومقابله ضرورة ان مفهوم الشي والاشي موجود في الذهن فلا يكون العين اعم
منه وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل يزيل الخفا صحة عين الاشي فانه انما يزيل
الخفاء عن هذه الاضافة لتحقق العين في الشي بدون الاشي دون اضافته
الى شي اذ لا مفهوم يصدق عليه العين بدون الشي وفساد ما قيل يفصل ان اللام
الجنسي في الشي اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم
منه لصدقه على فرق الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق
على نفسها واذا اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة
من حيث هي لما عرفت من صدق المعنى على كل مفهوم حتى نفسه ومقابله قوله
اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف
محذوف قوله وذات صباح آه الاولى ان يمثل بذات يوم على ما في الرضي ليكون
اشارة الى الاختصاص بالبعض وذا بالبعض الاخر في استعمالهم قوله
ما يشرب في الصباح وليس بزمان حتى يكون من باب حمل احد اللفظين على
المدلول والاخر على الدال قوله يعني غنا الاسم من الاغنا بمعنى في نهار ما ختن
والغنا اسم بمعنى الاغنا وقع مفعولا مطلقا قوله على سبيل الاتباع وليس
باتباع لانه يفوته اللفظ بموازنته مع اتفاقهما في الحرف الاخير نحو حسن بسن
قوله منصوبا او مرفوعا بتقدير المبتدا وتقدير اعني قوله فاذ من عز بز اي
قيل في المثل هذا قوله من جنس الحركة ولذا نابت عن الحركة في الاعراب قوله
للالتباس اي التباس الرفع بالجر نحو مسلمي لا يوجب القلب في الجمع اي عند
هذيل وغيرهم ظرف النفي لا المنفي والاظهر ما في الرضي لا موجب عندهم
ايضا قوله ولا يتراف آه الا ترى انك تقول محاد مضطر في الفاعل والمفعول
معا قوله لو جمع الوي كحمر واحمر والالوي الرجل المتجنب المنفرد ولا يزال

كذلك وذنب الوي معطوف خلقه كذنب البعير كذا في الصحاح قوله كما ذكره
في الحواله اشارة الى ضعفه اقول بالضعف لانه من القراءة السبعة التي تستشهد
بها ولا يستشهد عليها قوله لعله آه فيه اشارة الى بعد هذا الوجه لعدم سبق
الذهن اليه وعدم موافقته نص العربية وقيل قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف
المبرد والزمخشري في الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا
على ما ورد في ابي كما صرح به الشارح وفيه انه عدم اطراده في قوله واذا قطعنا
عن الاضافة قيل اخ واب ان الشايع تقديم ما فيه المخالفة ولعل التعميم
اقول وجه التقديم ان اخا اكثر استعمالا لانه يجي فيه الاربعة التي تجي
في اب اعني مصاحبة الحروف حال الاضافة ثم النقص ثم التشديد وزيادة وجه
وهو جعله كدلو قوله واما على ظاهره انما قال الظاهر لانه يمكن ان يقال مراد الشارح
بيان حاصل المعنى لا تقدير المبتدا الكلمة بخلاف الظاهر فيكون عطف فعلية على
اسمية وهو ما اختلف في جوازه قوله ومعنى ارى اظن فان ضم ولم يستعمل بمعنى
الظن وما لك ذو المجاز بداي مفعول ارى واي قسم معترض بينهما مخاطبه
فيقول قد رايته وقضاوه ابرك في هذا الموضع وقد علم ان سوالك هذا الموضع
بمنزلة تعليم به بل توضح عنه بقرب قسم بالحي على ذلك كذا في شرح المفصل وعلم
منه ان ارى بصيغة المعلوم بمعنى اعلم الا ان يحذف مضاف ويقال اصله
حم امراتي فانه دفع الاعتراض لكن بقي توهم اختصاص اضافة الحم بالمراة قوله
مفتوح مكان فيما سبق حالة الافراد ان يكون مقصورا لكن لما كثر في الاضافة
فيها والاعراب ها متها بالحروف حملوها في ترك القصر حالة الافراد على حال
الاضافة قوله فلم نسمع منه اهناه وحكى ابن يعيش اهناه قوله كثمرات فانه
بحركات العين جمع ثمرة وكونه على الاخلاف القياس يجوز ان يكون هنوات

مثلها قوله عوضت الميم من الواو لما بينهما من قرب المخرج وكونهما من حروف
الزيادة قوله عند جريان الاعراب عليه فانه عند جريان الاعراب يصير الواو
متحركا فيجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا لحقه التنوين التقى
ساكنان فيجب حذف الالف وتبقى الكلمة على حرف واحد قوله التابع للحركات
الاعرابية اي بضم الفاء حالة الرفع وبفتح حالة النصب وبكسر حالة الجر
قوله كذا في بعض النسخ بالواو وكسما اسم من وشي الرجل اذا كثر ماله و
وفي بعضها بالراء بكسا الخيل قوله مثناها اي مثنى ذو وانما بحذف النون لانها
لا يستعمل الا مضافا وجمعا ذوات قوله عينها اي عين ذوات قوله باب الطي
ما عينه واو ولامه ياء اكثر مما عينه ولامه واو قوله لقلبت في المونث فصل دية
كما قيل في طوية طية قوله لما مر من ان فعلا ساكنا العين ومعتلها يجمع على افعال
قوله قال الشيخ الرضي رح آه هذا وجه اخر لاختصاص ذو بالمظهر لا يحتاج فيه
الى اعتبار وضعه وصلة الى وصف اسما الاجناس قوله ولما كان جعل المضمرات
آه لما كان ما ذكره سابقا غير كاف للمطلوب لجريانه في المضمرات والاعلام ضم
هذه المقدمة لاتمام الدليل وابداء الفارق بينهما وبين الاسماء الاجناس وحاصله
ان جنسهما كله لا يقع صفة فلم يتوسل بذو في شيء من افرادهما بخلاف اسماء الاجناس
فان بعضها تقع صفة كالمشتقات وبعضها لا تقع كالذهب والضرب والقتل
فلو صلوا في الوصف به الحذو الكون باب الاجناس على وتيرة واحدة قوله لو
لو حذف آه وجه ثان للاختصاص المذكور وحاصله ان حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه جائز في السعة فلو توصل بذو الى الوصف بالمضمر والعلم
لزم بحذفه الوصف بهما وهو ممتنع بخلاف ما اذا وصف باسم الجنس فانه
يجوز الوصف به في الجملة وذو يدا اي اصحابه قوله لان المناسب للمقام لان المقام

بيان

بيان حال الاسماء الستة حال اضافتها الى ضمير المتكلم قوله الى نوعه وهو المضمر
مطلقا قوله اي جنسه وهو غير اسم الجنس قوله نحو ولكني آه اوله فلا اعني
بذلك اسفلكم ولكني اريد به الذوينا البيت الكميت الذوينا يعني به الاذواء
وهم ملوك اليمن من قضاعة المسمون بذي يزن وذي جدن وذي نواس وذي
اصبح وذي الكلاع وهم التبابعة ذكره الجوهري قوله وكذا الفاعلة آه وهذا
الجمع مطرد في جميع صيغ الفاعلة الوصفية ولا يجي في الفاعل الوصفي قوله لبيان
الحال كما يشير اليه قوله كان في المرتبة الثانية منه قوله لا للتصغير اذ لا معنى
للتصغير ههنا والفاء في قوله لمجرد التراخي في البيان وليس التفريع على ما سبق
اذ لا دخل للتفسير المذكور في نفي التصغير فانه متى لوحظ الثانية مع الاولى متبوعها
كانت مصغرة لما تقدم كما ان الثانية متى لوحظ مع الصغر الاولى والمتبوع كانت مصغرة
لهما للتنبيه قوله وعلى القولين آه يعني ان ثان سواء اريد به الثاني في المرتبة او
مطلق التاخر يتبادر منه كونه كذلك في الذكر فيخرج عنه المعطوف المقدم لان
صرف اللفظ عن الظاهر المتبادر وارادة السبق والتاخر بحسب الرتبة العقلية دون
الذكرية فما قيل بعد التصريح بان المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الاشكال
بالتابع المقدم نحو قال الشكل منك ورحمة السلام فقد غفل منشا الغفلة عن المرام
قوله مع انهما متغايران آه يعني ان قول المص باعراب سابقه كما يفيد اتحاد الاعرابين
بالجنس يفيد تغايرهما شخصا ايضا ضرورة امتناع قيام اعراب واحد بكلمتين والتغاير
المطلق ينصرف الى الكامل وهو التغاير في اللفظ والقصد فلا يرد فيما اذا كررت
كلمة واقيم مجموع المكررتين مقام كلمة واحدة واجري اعرابها على كل واحد منهما انه
يصدق على كلمة الثانية انها ثان في الذكر يتحد اعرابه سابقه بالجنس مغايرا له بالشخص
لعدم التغاير بين الاعرابين في قصد المتكلم بل في اللفظ فقط بناء على تعدد قوله

اي المقتضي للاعراب اي المراد من الجهة المقتضي فلا يضر اختلافهما من جهة
المتبوعية والتابعية والاعراب في البنا وغير ذلك **قوله** تخصصه بناء على انها
للوحدة الكاملة **قوله** نوعا وهو المفعول له لا شخصا لان مفعولين الاول غير المفعول
الثاني فان الاول مسند اليه والثاني مسند **قوله** الحمد اذ يراد به وح يشتمل
الصفة المادحة والذامة و التي للترحيم والتاكيد لاتحاد الحكم مع المتبوع
وكذا عطف البيان والتاكيد اللفظي والمعنوي واما المعطوف بالحرف فجهته
مع المعطوف عليه في الانتساب اليه ظاهر وانما قال الظاهر لبعده عن عبارة
الشرح **قوله** وكذا لفظ التوابع لان الظاهر ان التوابع مبتدأ وكل تابع خبره
واما جعل التوابع منقطعا عما بعده وتقدير لفظ هو العايد الى التابع فتكلف
شنيع **قوله** منفتحان اي داخلتان في غير محلها **قوله** لبيان الجمع والمنع اي جامعية
التعريف ومانعيته فلفظ الجمع يفيد ان جميع افراد المحدود يصدق عليه الحد فيكون
جامعا ولفظ كل يفيد ان جميع افراد الحد يصدق عليه المحدود فيكون مانعا وهذا
الوجه غير الوجه الذي ذكره الشارح فانه حمل على ان التعريف للتابع بناء على ان
اللام في التوابع للجنس وادخال كل يفيد المانعية والجامعية حاصلة من ظهور الاختصاص
ولذا قال كالمنصوص ولعله اكتفى بذلك لان الانفحام في الاعراب والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بخلاف ساير التوابع **قوله** اي على
حالة آه اي ليس المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حتى يرد ان النعت بحال المتعلق
خارج عن التعريف لانه لا يدل على معنى حاصل في متعلق المتبوع لكونه مسند اليه
بل ما يقابل الذات فهو ما يدل على امر حاصل في المتبوع سواء كان حصوله باعتبار
نفسه بان لا يلاحظ في حصوله امر سوى المتبوع او باعتبار ملاحظة متعلقه
فان الحسن وان كان حاصلا في الغلام لكن حسن غلام زيد حاصل في زيد **قوله** جعلوه

نعم يفيد الضرورة والتخصيص فيصلح للتنصيص على الجامعية والمانعية [illegible] **قوله** مانعية [illegible] فانه يتبع [illegible]

اي مطلقا

اي مطلقا صفة الحصول فالمعنى ما يدل على معنى حاصل في متبوعه حصولا
مطلقا اي غير مقيد بزمان ونسبة شي الى المتبوع او نسبته الى شي **قوله** انه لدفع
توهم آه فالقيد احتياطي لا احترازي **قوله** لاخراج التاكيد مثل آه يعني ان ساير التوابع
سوى التاكيد بلفظ كل خارج بقوله يدل على معنى في متبوعه والتاكيد بكل خارج
بقوله مطلقا **قوله** ولا يخفى آه اي على تقدير جعله صفة الحصول يبقى هذه
الامثلة داخلة في التعريف لكونها دالة على [illegible] في متبوعه مطلقا غير مقيد بحال
النسبة **قوله** واما اعتبار الحيثية آه بان يقال ما يدل على معنى في متبوعه من حيث
انه يدل على ذلك فيكون الحصول في المتبوع ايضا مدلوله فيخرج الامثلة المذكورة
لان التوابع المذكورة وان دلت على معان حاصلة في متبوعها مطلقا لكنها لا تدل
على حصولها فيه **قوله** وهو ان يكون مذكورا آه لا يخفى ان ههنا امرين لاخراج
الامثلة احدهما اعتبار الحيثية والثاني ان المراد بقولنا تابع يدل انه ذكر البدل
على معنى كما نقله العلامة في شرح المفتاح عن المص والمحشي رحمه الله خلط بين الطريقين
الاول فقال ان قوله وهو ان يكون آه بيان لحاصل اعتبار الحيثية وليس مقصودا لاشتماله
على تقييد ذكره بلام الغرض **قوله** التعميم اي الشمول على سبيل البدل وعدم التخصيص
بفرد دون فرد **قوله** والفرق بين الايضاح لان الايضاح يستدعي سبق الابهام والتنوير
يقتضي عدمه **قوله** ولم يذكرها داخل تحت قوله **قوله** قيل اي لم يذكر الصريح
الكاشفة **قوله** وههنا بحث اي في قولهم وقد يكون النعت للكشف وليس هذا
بحثا على ما قيل كما لا يخفى **قوله** وليس كاشفا اذ لا يحصل كشف ماهية الجسم بكل واحد
قوله كل من الثلث آه منع لقولهم وليس كاشفا **قوله** لانه مساو للجسم آه فيه بحث لان
الجسم عند الاشاعرة ما تركب من جزئين فصاعدا فالطويل مساو له والعريض والعميق
ليس كمساو له كيف والعريض اخص من الطويل والعميق اخص من العريض فمساواته

لاحدهما انبطل مساواته للاخر قوله لان المجموع معرف فان اراد انه كذلك عند جمهور
الاشاعرة فمم لما عرفت وان اراد عند غيرهم فلا ينفع لان الاعتراض مبني على انهم
الا ان يقال المراد ان المجموع معرف في قصد المتكلم لكن فيه خفاء والجواب ان
هذا المثال الكاشفة انما هو على راي المعتزلة المعتبرين في الجسم تقاطع الابعاد
على زوايا قائمة فالكاشفة هو المجموع قوله لا يجري في كل آه لعدم كون كل واحد
منهما مساويا للانسان قوله فلا اظهر آه لك ان تقول ان النعت هو الطويل الموصوف
بالعريض الموصوف بالعميق قوله ان المجموع نعت واحد كانه قيل الذاهب في الجهات
الثلاث قوله حاصل كلام المص رح الى ما ذكره الشارح من ان اشتراط الاشتقاق في
توهم صدر من كثر النحاة منشاؤه غلبة الاستعمال حاصل كلام المص رح والشيخ الرضي
رحمه الله صرح بانه مذهب جمهور النحاة قوله وفي الفرق باشتراط الاشتقاق في
النعت دون الحال على ما يستفاد من استضعافه كذا في الرضي ويرد عليه
ان الاستضعاف لا يدل على الاشتراط بل على عدم الاستحسان قوله لا يخفى آه يعني
ان ذكر مثال ذي مال واي رجل في هذا المقام ليس بموجه لانهما في قوة المشتق
فان معناهما منسوب الى تميم وكامل في الرجولية والمقصود ههنا ذكر مثال الدال على
المعنى في المتبوع ثم ما قيل بناء الرد على انه لا داعي لاشتراط الاشتقاق ولا موجب
للتاويل عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة حتى يرد ما ذكره المحشي رح
لا يخفى عليك قوله متعلق بقوله ليس ظرفا لقوله ولا فصل قوله والوضع آه
يعني انه يعني تعيين اللفظ للدلالة على معنى يعني ان اربع مستعمل في المعدود
اي ذات هذا العدد ليصح وقوعه صفة للنسوة قوله المراد سواء كان بنفسه
او بالقرينة وترك التوجيه الثاني الذي ذكره السيد قدس سره في حواشي الرضي
من انه اراد بالوضع الوضع في التركيب والاستعمال لانه خلاف المتبادر من لفظ

الوضع

الوضع قوله بناء آه فقول الشارح الدلالة تفسير لقوله المعنى لكن الظاهر ان كلام
الشارح مبني على حذف المضاف اي لغرض دلالة المعنى اي الدلالة عليه لان السابق
الى الذهن من المعنى ما يقابل اللفظ وحينئذ يكون قول المحشي رح والمراد آه
توجيها آخر للمتن لا يحتاج الى تقدير المضاف قوله لينص آه فان الغرض لا يكون
موضوعا له بل منبها عليه قوله انت الرجل كل الرجل فاللام للجنس ولفظ كل لكونه
مضافا الى المعرفة للشمول على سبيل الاجتماع اي انت مجموع افراد الرجل نحو مررت
بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية قوله وذلك اي عدم جواز وصف غير اسم
الاشارة بالرجل بمعنى كامل الرجولية لان استعماله فيه ليس وضعيا حتى يكون مطردا
بل مجازي مختص بما اذا جعلته صفة لاسم الاشارة قوله اذ قيل آه يعني انه قد ظهر
من ذلك انه لا يجوز ان يوصف غير اسم الاشارة باسماء الاجناس باعتبار استعمالها
بمعنى كامل في الجنس لكنه لم يجز ان يوصف غير اسم الاشارة من المبهمات باسماء الاجناس
باعتبار معناه الحقيقي قوله ولهذا اي لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة قوله
واما قولك آه يعني ان في ذكر الموصوف فيه فائدة زائدة لا يحصل من اسم الجنس وحده
وهو جعله حاضرا مشاهدا قوله قال الشيخ آه تعيين المواضع التي يقع اسم الاشارة
صفة فيها والتي لا يقع قوله اخص فيما اذا كان علما او مضافا اليه او الى المضمر
والى العلم قوله او مساو فيما اذا كان مضافا الى اسم الاشارة قوله لا تقصد لعدم
التركيب القصد لان دلالة اسم الاشارة على معنى مشار اليه متحققة دائما الا انه قد
يقصد الذات المعين المتصف بهذا المفهوم فلا يقع صفة وقد يقصد به هذا المفهوم
فقط فيصح وقوعه صفة للنكرة لكونه بمنزلة لفظ المشار اليه قوله المعرف بلام
آه نحو ولقد امر على اللئيم يسبني قوله لعدم الاشارة آه يعني ان المعرف فيه اشارة
الى معلومية مفهومه والجملة من حيث انها جملة ليس فيها الاشارة الى معلومية مضمونها

فلا يتجه ما قيل ان الجملة وان كانت لافادة نسبة مجهولة لكنها اذا جعلت صفة
يجب ان يكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفها بها عند المخاطب لان كونها
معلومة لا يستلزم وجود الاشارة فيها الى المعلومية فان النكرة المفردة ايضا
معلومية للمخاطب لامتناع الخطاب بما لا يفهم لكن لا اشارة فيها الى المعلومية قوله
من اقسام الذات والاسم الظاهر ترك لفظ الذات الا انه وقع في الرضي لفظ
الذات فاشار بعطف الاسم عليه الى تفسيرها كما قال السيد قدس سره اراد بالذات
الاسماء التي مدلولاتها مستقلة قوله فسوى آه تاييد لما يستفاد من عبارة
الشرح قال الرضي كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من
الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه
المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فرعا
للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها
موقعا يصح وقوع المفرد هناك قوله لعل وجه ذلك اي وجه المشهور قوله
وذلك في الطلبية آه اي ذلك التاويل في الجملة الطلبية وهي الامر والنهي
والاستفهام والتمني والترجي والعرض حاصل لقول محذوف وخص الطلبية بالذكر
لعدم وجود مثال في كلامهم لغير الطلبية الواقعة صفة قوله جاؤا بمذق آه اي قول
الراجز قبله ما زلت اسعى معهم واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤا
بمذق هل رايت الذيب قط اي مقول عنده هل رايت الذيب قط والمذق خبطت
فلانا واختبطته سالته بغير وسيلة مذق اللبن بالماء يمذقه مزجه بسكر
قوي فيقول الراجز انا كنت اسعى معهم واتبعهم واسالهم شيئا حتى اذا اظلم
الليل واختلط الظلام [illegible] جاؤا باللبن مخلوط بماء كثير يضرب لونه
لكثرة مائه الى لون الذيب فكل من راه يستفهم عنده ويخبر عن الذيب لانه بلونه

يحمل

يحمل على السؤال عن الذيب وانما قال هذا لان الذيب موصوف بالورقة واللبن
اذا كثر ماؤه يصير اورق كذا في شرح ابيات الايضاح ومن هذا تبين عدم
اختصاص الوصف بالانشا بالجملة المحكية حقيقة كما وهم بل يكفيه ان يكون
من شانه ان يحكى ويقال وقد صرح السيد الشريف بذلك في حواشي المطول
شرح المفتاح حيث قال وذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق
ان يقال فيه والمراد انه يقول لاي مستحق لان يومر به وما قيل هناك تاويل
قريب بان يقال زيد امر به في تاويل زيد مطلوب ضربه يغني عن الحذف ففيه
ان هذا التاويل ذكره السيد الشريف قدس سره في حواشي المطول لكن الحكم
بقربه وهو ان الطلب الذي هو مدلول الامر انما الملاحظة المطلوب والمحكوم
به لا بد من ملاحظته قصدا ليصح جعله محكوما به فذلك تاويل بعيد يخرج الكلام
عن وضعه ومن هذا ظهر رجحان تقدير القول على ذلك التاويل قوله كما يكون آه
اي مثل تاويل يكون خبر بعد خبر بقوله ذلك قوله وجدت آه اي جعلته بمعنى اصبت
فالجملة الطلبية حال قوله وان جعلت بمعنى علمت فهي مفعول ثان هذا قول ابي الدردا
قوله خبر اي جرب من خبره اذا جربه وتقله جواب الامر واصله تقلي من قلاه
يقليه ابغضه حذفت الياء للجزم والهاء هاء السكت والمعنى وجدت الناس
يقول فيهم هذا القول اي جربهم تقلهم لانهم عند التجربة يستحقون ان يبغضوا
لسوء اخلاقهم وقبح افعالهم وقيل هو من كلام رضي الله عنه وقيل من كلام
النبي صلى الله عليه وسلم وقيل المامون لولا عليا رضي الله عنه قال ذلك لقلت
اقله تخبر كذا في شرح ابيات المفصل قوله وفي الملازمة مناقشة آه مدفوع
بما في الرضي من ان ذلك الرابط هو الضمير اذ هو الموضوع لهذا الغرض فمن ثم
قيل ان الظاهر قايم مقام الضمير قوله او ما له ربط آه فان الضرب في المثال المذكور

حال زيد ولد ربط باب الرجل باعتبار وقوعه عليه قوله في حصول الفائدة
من التخصيص والتوضيح وغيرهما قوله كوصف آه في قوله تعالى من نطفة امشاج
قوله المشج الخلط وشيء مشيج كقتيل وسبب وكتف في لغة جمعه امشاج ونطفة
امشاج مختلط بماء المرأة ودمها كذا في القاموس قوله فيلزم ان يكون آه فيلزم
ان يكون حال الموصوف بحاله لان الضمير عبارة عنه انتهى حيلة كردي قوله
لان الالف والواو آه فيلزم ان يكون الفعل واحد فاعلان فيحتاج الى تمحل
ان الظاهر بدل من الضمير البارز ولا يحتاج الى ذلك في الصفة ومعنى قوله
فانهما علامتان قطعا انهما علامتان فقط والفاعل مستتر بخلاف الفعل
فانهما فيه فاعل وعلامة كما صرح به الكمال يوسف في رسالته صرف الفارسية
وما قيل ان الالف التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والمفعول مفرد كما كان
وهم محض كيف وهو مخالف لما تقرر عندهم ان الماضي والمضارع اربعة عشر
صيغا ثم ان تعتبر الصيغة حاصل في الفعل نسبة الفاعل في الاغلب
احتراز عن نحو واسروا النجوى الذين ظلموا على قول من قال الذين فاعل
اسروا والواو علامة الجمع قوله لانه ليس فيه في المضمر معنى الوصفية آه
لانه مستعمل في جزئيات المتكلم والمخاطب والغائب سواء قلنا بوضعها
او للمفهوم الكلي ثم باعتبار كونه لجزئيات لها يفهم منه المتكلم والخطاب والغيبة
ولعدم استعمالها في المفهوم الكلي لا يكون فيه معنى الوصفية قوله والاولى ان
يقال آه في كلام الشرح اشارة الى هذا التعليل لانه مقصود من نقل وجه
اعتذار الشارح الرضي وانما كان اولى لانه على المناقشة قوله والحمل على الخصوص
آه على ما قيل ان الموصوف وانما يكون اخص بعد التوصيف والحيوان بعد
التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف بالابيض اعم من الابيض

وحينئذ

وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص او مساويا بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف
الموصوف عن هذا الحكم لا لبيان اشتراط كون المثنى موصوفا قوله لا يصح بناء
قوله آه فان العالم في جاءني الرجل العالم اخص من الرجل على اصطلاح المنطقيين
قوله بان اسم الاشارة آه يمكن اجراءه مجرى الضمير في اعتبار الاستخدام لكون
في وقوعه في الاستعمال كالظاهر اذ لا اشتباه فيها اصلا قوله واما الغائب
وان كان له احتمال في نفسه فهو محتاج الى اعتبار المرجع فبعد اعتباره لغة
الاشتباه فيه لان اعتبار المرجع بمنزلة وضع اليد على شيء اريد تعيينه قوله
والعين على ما هو اسم الاشارة من كون المشار اليه مشاهدا قوله سوا منصوب
على الحال قوله مكتسب جملة مستانفة لتعليل الاستواء قوله فسر المماثلة ومثل
عليه قوله كما عرفت حيثما من المساواة في التعريف وتعميم مثل الموصوف قوله ذات
المثل اي ما يصدق المثل في التعريف قوله ليس فيه كثير فائدة لانه لا يعلم بدون
المعين ما يصح وصف ذي اللام به وما لا يصح وان علم القاعدة الكلية قوله
جعل الاضافة اي اضافة لفظ المثل الى الضمير قوله واشارة آه عطف تفسير
لقوله عهدية قوله وهو ان الموصول آه معنى ان مماثلته ذي اللام للموصول مطلقا
قوله جاز ان يكون آه لكن يكون البيان غير تام موهما لجواز وصف ذي اللام
بمن وما واي قوله بقي استدراك آه لان المضاف الى مثله مثله معنا في التعريف
لذي اللام فهو داخل في مثله قوله والمشار حوله عطف على قوله فرع قوله وفيه
تامل لان التعريف الذي يفيده الذي ضرب احضاره بالصلة في ذهن المخاطب
ومعلوميته اياه باضافة مفهومها والتعريف الذي يفيده الضارب اذ الكاف
اللام للتعريف احضار الذات ومعلوميته اياها في نفسها قوله حتى تحقق الدعوى
وهي اشتراط الاضافة الى المثل فانه لو جاز انحطاطه كذلك لجاز وصف ذي اللام

بالمضاف الى الضمير او اسم الاشارة مثل الجوار المخاطر الى مرتبة دون مرتبة
المضمر واسم الاشارة اعني مرتبة ذي اللام فيكون الموصوف مساويا للصفة
مع عدم الاضافة الى المثل قوله بدل الاشارة والمردود والا فالعالم اسم
الملك والجن لكنهما ليسا باعتبار النسبة ولا يقع المردود ملتبسا بهما عطف النسق
بكون الشيئين مرتبتين بكر دون قوله من نظر في صدقه آه اذ ليس كل واحد من
السقف والجدران مقصود النسبة الى البيت يمكن ان يقال ان المقصود مجموع
سقف وجدران وكل واحد منهما مقصودا بالنسبة الاضافية الا انما حذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اجري الاعراب على كل واحد منهما قوله فان
اخوك آه يعني ان اخوك اعني جملة مقصود نسبة المجي في الجملة الاولى وزيد
مقصود بنسبته في الجملة المعطوفة فيصدق ان اخوك مقصود بالنسبة المجي
مع متبوعه لكن اخوك ليس مقصودا مع المتبوع في الكلام الذي هو زيد متبوعه
المقصود فيه اخوك فقط وزيد مقصود في كلام اخر فيه لا غير المقيد
المخصص فهذا اشارة الى ان التاكيد يفيد التخصيص في الاثبات دون
الثبوت فقوله لم يقع غلط بسبب سهو او نسيان في التاكيد اللفظي قوله
ولا مجاز في النسبة في التاكيد المعنوي فيما عدا لفظ كل او ان المذكور
في لفظ كل قوله ولا شك آه مقدمة ثانية لدليل معطوف على قوله وذلك
لانك تبين بعد اعتبار ما عطف على تبيين والمراد بالتبيين في قوله اذا
تمت ما يشمل الايضاح ايضا بخلاف ما سبق قوله والبيان فرع ليكون
التوابع الثلثة غير مقصود بالنسبة قوله فلا شبهة آه لان منشأ ذكر المبدل
منه الغلط على الانحا الثلثة قوله فيدخل آه وبالجملة لا فرق بين قولك
جاء زيد حماره وجاء زيد بل حماره في المعنى المقصد الذي هو تدارك الغلط

بجعل

بجعل حماره في احدهما في المعنى المقصد الذي هو تدارك الغلط فجعل حماره في
احدهما مقصودا بالنسبة مع المتبوع دون الاخر بحكم قوله مقصودين باصل النسبة
قوله وخرج بدل الغلط باقسامه اذ ليس المبدل منه مقصودا باصل النسبة اصلا
قوله فاعتبار اصل النسبة المقصود في الاثبات يكون المخرج لا للدخول الا اذا
كانت صادقة عما هو المتبادر مما قبلها كما نص عليه السيد قدس سره في كتبه وههنا
كذلك لان المتبادر من قوله مقصود بالنسبة ان يكون مقصودا بالنسبة المخصوصة
الكيفية بالايجاب والسلب ما فيا على ذلك القصد وحينئذ يخرج منها المعطوفات
المذكورات فلما صرف عن الظاهر المتبادر بارادة ما ذكر صار عاما يفيد الدخول
قوله كما تر نظير ذلك آه من ان قوله ليدل على المعاني المعقودة داخل في التعريف
لافادة التوضيح ولبيان الغرض من وضع الاعراب وخارج عنه قوله نحو قولك
آه فان تانيث الفعل واجب في المثال الاول والنون واجب في الثاني حملا وطلبا
للاختصار قوله حيث قال اكثر يعني جعل اكثر جزاء الشرط فيفيد لزوم التاكيد
للعطف المذكور قوله باقي ما ذكره آه فانه يدل على ان العطف على الضمير بلا
تاكيد وفصل غير جائز قوله اذ يمكن استيناف آه يعني يمكن ان يعتبر الملابسة
التي هي معنى البا ابتداء متعلقا بزيد لا ملابسة واحدة متعلقة بالمخاطب وبزيد
قوله اجتلابه كاجتلاب آه لصحة العطف قوله ليس ما قبل آه والحرف الزائد
لا يلغى معنى زيادته قوله ولقوله تعالى تساءلون آه في قوله تعالى واتقوا الله الذي
تساءلون به والارحام تساءلون اصله تتساءلون وادغمت التاء في السين وقرئ
تساءلون بطرح التاء الثانية والمعنى واتقوا الله الذي تساءلون به بعضكم بعضا
الحقوق فيقول بالله افعل كذا على سبيل الاستعطاف وقوله والارحام قرئ
بالحركتين فالنصب على تقدير اتقوا الله والارحام او على عطفه على محل الجار

والمجرور كقولك مررت بزيد وعمرو والجر على عطف الظاهر على المضمر المجرور
قوله في الاختيار اي في سعة الكلام وهو النثر قوله الا في اسه لا نعلم لما
لكثرة الاستعمال قوله انه معطوف آه لم يتعرض لبيان ضعفه لظهوره وهو كثرة
التقدير مع عدم القرينة قوله لان ما قبله آه وهو امر قوله لا يصح آه حتى لا
يكون قسم السؤال واجيب بانه قسيم السؤال والتقدير والارحام انه قطع
على ما تفعلون ولا يخفى ضعفه كالثاني قوله وفيه انه انما يصح آه لان حاصله
ان قراءة حمزة بالجر مبني على مذهبه وهو انما يصح اذا جوزنا في قراءة السبع
ما هو قياسي وليس بمتواتر لكن لا يصح لان القراءات السبع كلها متواترة فيما
ليس من قبيل الاداء كالمد وتخفيف الهمزة ونحوها مما لا يختلف به خطوط
المصاحف والمعنى كما في شرح المختصر الاصولي وما نحن فيه من هذا القبيل
لاختلاف المعنى على ان هذه القراءة منقولة عن كثير من الصحابة والتابعين
كابن مسعود وابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والاعمش كما في شرح
الشاطبي الظاهر القوي لانه معطوف على البحح قوله في كونه آه لعل
الشرح اراد بالدخول العارض له من نفسه اذ لا يكون بالنظر الى ما قبله تخصيص
كما يدل عليه السياق والاعراب كذلك اذا الدخل فيه لمطلق العامل قوله انهم
جعلوا آه ان اريد بالشذوذ نكارة الضمير لانه اعرف المعارف فهاهنا جوابان واحد
وان اريد شذوذا ضمائر ذات الى المعرفة فهنا جوابا في الشذوذ على التقدير
يعني مخالفة القياس فعلى الاول مخالفة باعتبار الضمير وعلى الثاني مخالفة
كونها المعطوف في حكم المعطوف عليه قوله واعترضهم يعني ان القوم انما قالوا
بنكارة الضمير على خلاف القياس فيما اذا كان مبهما مفسرا بما بعده للقرينة
واما اذا تقدم المرجع فلا يقولون بنكارته بل هو معرفة لكونه والا على امر

معلوم

معلوم للسامع وان مرجعه نكرة وبهذا ظهر انما ذكره المحشي بقوله ويمكن ان
يجاب آه غير مفيد لان مقصوده لتعرضان قولهم والمعطوف في حكم المعطوف
عليه ينتقض برب شاة وسخلتها بناء على ما هو المبين من ان الضمير الراجع الى
النكرة معرفة قوله لانه حسن في العقود الفعلية لا سيما الدالة على الانشاء التام فكانه
قيل لا ذهب عمرو وبخلاف الصفة المسندة الى فاعلها فانها في حكم المفرد قوله نحو
لعينه فاكرمه فانه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل لها من الاعراب
قوله كالفاء الناصبة المضارع نحو زرني فاكرمك فان التقدير ليكن منك
زيارة فاكرام مني قوله متعلقة بها سواء كان مضمون الاولى سبب لمضمون
الثانية كما في مثال الذباب اولا كما في مثال الذي يأتي قوله لمطلق الجمع لا دلالة
فيه على الاقتران وغيره قوله لم يجز ذلك اي تجرد احد الجملتين عن الضمير فلا يجوز
الذي قام وقعد هند زيد قوله مناف للمقدم لان عدم الجواز مناف وقوع
العطف قوله وان لفظه آه اي لا وجه لاستعمال اذا والماضي هاهنا لدلالتهما على
التحقق قوله لكن يتجه آه واجيب بان عدم الجواز علة الحذف اقيم مقامه
والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز ولا
يخفى ضعفه قوله اتفاقا فمن جوز العطف على عاملين وممن لم يجوز قوله
كالجار لقيامه مقام العمل قوله وهو الضابطة المذكورة بقوله اذا تقدم المجرور آه
قوله نسبة المخالفة في عدم الجواز فيفهم منه الجواز عنده وليس كذلك لانه موافق
لسيبويه في عدم الجواز مطلقا قوله لان المعتمد من يجوزونه آه فلا تصح نسبة
عدم الجواز الى الجمهور قوله قاصر عن الضابط لانه لا يفهم منه تعميم لتاخر المنصوب
والمرفوع ولا كون الاتيان بالمعطوف بذلك التركيب ولانه يدخل فيها الصورة
الممتنعة بالاتفاق قوله فانه يتمهل آه يعني ان قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة

عمرو مستثنى مفرغ والمستثنى منه المحذوف في جميع المواد فيفيد عدم الحكم
المذكور اعني عدم الجواز مع المخالفة في نحو هذه الصورة بناء على ان الاستثناء
من النفي اثبات فيفيد بدله عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة لان
المتبادر من انتفاء الحكم المذكور انتفاؤه بجزئيه فلا يرد انه يجوز انتفاؤه
باعتبار انتفاء المخالفة وبقاء عدم الجواز قوله خاصة لا يستثنى يعني ان قوله
خلافا لسيبويه متعلق بالاستثناء المذكور لا بالحكم المذكور فلا يرد ان مخالفة
سيبويه في عدم الجواز مع مخالفة الفرا في جميع الصور لا في هذه لا يفيد
ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا لجواز ان يكون باعتبار
ثبوت الجواز في جميع الصور وانتفاء مخالفة الفرا قوله جاء بالهمزة
وبالواو كلاهما لغة فيه ومعناه التوثيق قوله ولا تحتمل اه على قراءة
الخطاب قوله اي حاله وشأنه اه اعلم ان التاكيد هو ما ذكر لتقرير المتبوع
وجعل مفهومه ثابتا بحيث لا يظن غيره لانه يعاد به المتبوع بلفظه او بغير
لفظه فيفيد تقريره قطعا ولذا عرفه في الباب بما يعاد به ذكر الشيء وقال
علماء المعاني فائدته تقرير الحكم عليه وتحقيق مفهومه وجعله ثابتا
بحيث لا يظن به غيره ويخرج منه سائر التوابع اما خلاف الظاهر واما البدل
فلانه ذكره لكونه مقصودا بالنسبة لا للتقرير وان افاد بدل الكل تقرير المتبوع
واما الصفة فلان ذكرها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها التقرير في
المدح لاستلزام التوضيح للتقرير وفي المؤكدة لاشتمال الموصوف عليها
وبهذا ظهر الفرق بين الهين اثنين وبين الرجلان كلاهما حيث كان
الاول صفة والثاني تاكيدا وكذا عطف البيان لان ذكره للتوضيح ورفع
الابهام دون التقرير وان استلزمه مطردا او المصرح لما اعتقد ان عطف

البيان

البيان غير خارج عما ذكر غير التعريف وزاد قوله في النسبة او الشمول لاخراجه
وقال عطف البيان تقرير امر المتبوع لكن لا في النسبة او الشمول واختلف
الشارحون في تفسيره فقال بعضهم معناه تابع يقرر معنى المتبوع في نسبة
او معناه في الشمول وقوله في النسبة او الشمول يخرج عنه عطف البيان
لانه لم يوت به الا لتقرير امر متبوعه وتحققه في نفسه لانه اذا قيل جاءني
ابو محمد عبد الله مثلا فقد اوضح عبد الله متبوعه لانه يدل على ان نسبة
المجيء الى ابي محمد الذي هو عبد الله لا الذي غيره ولا يدل على ان نسبة المجيء اليه
لا الى متعلقه بخلاف التاكيد انتهى وعلى هذا قوله في النسبة متعلق قوله
يقرر اي يقرر معنى المتبوع في حق النسبة او الشمول لا في نفسه وقال بعضهم المراد
بالامر الحال والصفة وقوله في النسبة متعلق بالامر بيان له وظرفيته لظرفية
الكلي لجزئيه فالمعنى تابع يقرر حال المتبوع في باب النسبة قوله اي كونه منسوبا
اليه وحينئذ يكون قوله في النسبة او الشمول تمييزا بحسب المعنى كانه قيل يقرر امرا
هو النسبة والشمول فهذان التوجيهان للتعريف ماخوذان مما وقع في شرح
المفصل في جواب الاعتراض بان واحدة يقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان
يكون تاكيدا حيث قال ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى
المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيه على النفخ اصلا وايضا
ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول انتهى فان الجواب الاول يدل على انه
اراد بالامر معنى المتبوع والثاني على انه اراد نفس النسبة والشمول قوله امر
المتبوع اه اي الامر الذي هو النسبة والشمول كما ان الشان في قولك هو العلو
والفقر والظرفية ظرفية الكلي للجزئي والباءات لجمله والبابات الوجوه
قال ابن السكيت الباب عند العرب هو الوجه ويراد بها النوع كما في قوله عليه السلام

من فتح بابا من العلم اي نوعا كذا في العيني شرح البخاري **قوله** انه تمييز
بحسب المعنى لا بحسب اللفظ لان التمييز لا يكون الا نكرة منصوبا او مجرورا
بمن او بالاضافة فباعتباره متعلق بامر حال عنه **قوله** او عن الذات المقدرة
اي في الاضافة لانه قيل تقرير امر شيء هو المتبوع وهو النسبة او الشمول **قوله**
اي الحالية المفهوم منه اه لا يخفى ان مبنى التوجيه الذي ذكره ان المراد
بامر المتبوع ما يتعلق به من كونه منسوبا او منسوبا اليه او من كونه
شاملا لجميع اجزائه ولذا فسر الظرفية بكونه من باب النسبة او الشمول وقد
صرح بذلك في الرضي فلا معنى لتقييده لقوله المفهوم منه وتمثيله لقوله
كما ان نفسه في جاءني زيد نفسه مفهوم من زيد **قوله** فعلت نفسه اه فلا
يندفع بظن السامع بالمتكلم الغلط في تلفظ زيد الصورة الاولى اعني
دفع غفلة السامع فانه لا يندفع بقوله نفسه لانه ليس صريح اللفظ الاول
حين يندفع به غفلة عن سماعه **قوله** لا باعتبار نسبة الفعل اي الى شيء
بل باعتبار اتصاف شيء بجزء المعاني في نفسه **قوله** اضافو الدلالة عليها
اي على تلك المعاني الى الشيء الذي قصد نسبة الفعل اليه **قوله** هذا المعنى
اي اعتبار نسبة الفعل الى شيء **قوله** لا يجيء بيان لوجه المماثلة **قوله** على راي الخليل
حيث قال ان السبب الثاني في اجمع انه تعريفا اضافي لان الاصل في جاءني
القوم اجمع اجمعهم دون راي من قال ان فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي
وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف **قوله** على قلة كجاءتني القبيلة جمعا
والقبائل جمع **قوله** فانه يؤكد بها اه فيقال رايته عينه وبعينه **قوله** وبعض
اي بعض الالفاظ عطف على قوله فبعضها لم يجئ الا منصوبا **قوله** مرة تاكيدا
ومرة حالا والمعنى واحد **قوله** بخلاف الوصف فانه لا يشترط فيه معرفة المخاطب

كهيئة

كهيئة المعدود فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة
الفعل الى متبوعاتها بل المناكير والحال فلا بد من النظر الى نسبة الفعل
الى متبوعها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصالح **قوله**
لكن في اخراج اه بخلاف بدل البعض والاشتمال فانهما لا يفيدان تقرير
المتبوع بل تقرير البدل حيث اشتمل البدل منه على اجمال ثم ذكر تفصيلا
قوله ان يقال في الكشف والتوكيد اي افادة الصفة الكاشفة والمؤكدة التقرير
ليست بالوضع **قوله** في الامثلة اي الموضحة والكاشفة والمؤكدة **قوله** لانها
لا تقرر اه انما تدل على معنى في المتبوع نفسه لا الى متعلقه فكلا ما عرفت من
انه لا ينظر في الوصف الى نسبة الفعل الى المتبوع **قوله** بان المدلول اعم من المطابقي
والتضمني والالتزامي ودلالة العام على الخاص فلا يمكن ارادة المطابقي منه
قوله وان اجمعوا اه اي لو خص مدلول بالمطابقي يخرج اجمعون عن التعريف
وفي بعض النسخ فان اجمعون يكون اعراضا واحدا وهو مخالف لما في الرضي
قوله لان كونهم اه يعني ان الاجتماع بمعنى الشمول مدلول اللام لا مدلول لفظ
رجال فيكون مدلولا تضمنيا **قوله** وقد صرح اه هذا كلام المحشي قصد به دفع
توهم عدم كون اجمعون تاكيدا بناء على دلالته على معنى الاجتماع اي اتصاف
متبوعه بالفعل في حالة واحدة وهو غير مستفاد من متبوعه **قوله** لا يجوز ان
يؤكد النكرة اه لان التاكيد رفع الاحتمال في النسبة او الشمول ودفع الاحتمال
عن ذات النكرة وانه اي شيء وهو اولى من دفع الاحتمال في النسبة التي يحصل
بعد معرفة ذاته فتوصيفها اولى من تاكيدها قال السيد كذا ذكره في حواشي الرضي
فلا يصح جاءني رجل رجل لدفع توهم غفلة السامع واعتقاده غلط المتكلم
ورد بان الممنوع تاكيد النكرة تاكيدا معنويا لا تاكيدا لفظيا وهذا اقرب ولذا علل

عدم الجواز بكون تلك الالفاظ معرفة قوله تحكوها بها نحو قوله عليه السلام
فنكاحها باطل وقوله تعالى دكت الارض دكا دكا قوله ليس ببعيد لاحتمال
تعلق الفعل ببعض الوقت قوله ولا يخفى بعده لان المقصود تقسيم التاكيد الذي
هو من التوابع قوله ذهب آه لم يصرح في المفصل بجواز البدل لكنه مثل
البدل من المنادى بهذا المثال كذا المصرح في الايضاح انه ليس بمستقيم لانه
تكرير لفظي وقال الشيخ الرضي وهذا العجب فلعله سهو منه ومادة النقض
يجب ان تكون محققة قوله ثم بدا له ان يقصده آه لا يخفى انه اذا بدا له قصده
صار ذكر الثاني مقررا للاول وابطالا له لكونه توطية ومجرد كون ذكر الشيء
توطية لغيره لا يكفي في البدل فالوجه ما ذكرنا بذكر المرادف فيدخل فيه نحو دمه
هدر باطل وبهذا ظهر انما قيل ان التكرير حكما مختص بما يكون الضرورة داعية
الى المخالفة كما في ضربت انت فلا يكون اجمع واكتع داخلا فيه لعدم الضرورة
وهم نفي الاتباع نحو حسن بسن خارجا عن التاكيد اللفظي مع انه قسم منه
لانه ليس تكريرا الاول حقيقة ولا تكريرا بالمرادف اذ ليس معنى للثاني الا ان
نعمم تكرير الاول حقيقة ويقال المراد بعينه او بوزنه مع الاتفاق في الحرف
الاخير ولا يخفى بعده قوله يجوز الابتداء آه تفسير للمستقبل قوله ان كان
على حرف واحد وكان يجب اتصاله بما بعده كحروف الجر او بما قبله كالضماير
المتصلة كما في الرضي ويدل عليه وان لم يكن على حرف واحد فكانه سقط
عن قلم الناسخ قوله في السعة واما في الشعر فيجوز تكرارها وحدها نحو قوله
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفا قوله وقد جوز آه يعني في
تكرير الضمير المتصل وحدها عن تكرير العماد قوله هنيا مريا المراد كون الشيء
طعام النهار وكوارثه طعام وشراب كذا في الصراح قوله امتداد وجودي

لشمول

لشمول وجوده الجزئيات والاجزاء قوله حيث تأكد اتصالهما في الرضي
في بحث المستثنى اذا اضيف لفظا او معنى الجزآن الى متضمنهما اذا كان
المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من التثنية قوله
ثم لفظ الجمع اولى من الافراد في المضاف كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وانما
لكراهتهم في الاضافة اللفظية لكثرة الاستعمال اجتماع تثنيتين مع اتصالهما
لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلغرض ان المضاف جزء المضاف
اليه مع عدم اللبس تركت التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية انتهى وعنها
يجب ان المضاف نفس المضاف اليه والاتصال المعنوي اقوى من اتصال
الجزء بالكل قوله فانه يجوز آه بان يقول بالرجال مررت كلهن جمع كتع
على تاويل الجماعات قوله جاز ان يلاحظ آه دفع لما يتراءى لانه كيف
يلاحظ الافراد مجتمعة والحال ان الحكم على كل فرد فرد نحو اكرمت
القوم كلهم بان عدم ملاحظة الاجتماع لا ينافي الحكم على كل فرد وانما
ينافيه اذا كان الحكم على كل فرد فيه من حيث الاجتماع قوله كالدراهم
البيض فانه لو لم يلاحظ افراد الدراهم مجتمعة لا يصح وصفه بالجمع
الحكم بالبياض على كل واحد من افراده قوله وهو توهم الحكم آه اي
عكس ذلك بملاحظة الحكم على كل فرد عبر عن الملاحظة بالتوهم
لكونه حكما متعلقا بالجزئيات المحسوسة غالبا كما في المثال المذكور
قوله كقولك آه فانه انما انتج هذا القياس بملاحظة الحكم على كل
فرد في ضمن الحكم على المجموع قوله وكل انسان هكذا في النسخ التي
رايناها والصواب وكل الناس ح وكل الانسان على ان يكون اللام
للجنس وكل لاحاطة الجزئيات كما في قوله تعالى كل الطعام كان حلا

فانه جوزه نسخه

لبني اسرائيل فان كلا اذا اضيف الى النكرة كان لكل فرد فرد
قوله افراد حكمها وحالها اي الحكم الذي نسب اليها وعطف
حالها للاشارة الى ان المراد بالحكم المحكوم به قوله فترتيبه
اي ترتيب المتن اي قدمنا النفس ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته
من اكتعين الى ابصعين قوله واتباع المشتق اي الجامد اولى سيما
اذا كان المشتق على وزن الصفة قوله في معنى لجمع المراد من
جمعيتها قوله فيه انه يفهم آه وليس كذلك فانه نص في التسهيل
وبيد فعل من فعل وقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما
يضاعف له العذاب واما قوله صبي [illegible] قوله مخصوص
لا حجة فيه لجواز كونه عطف بيان ولو جعل [illegible] مصدر [illegible] والجار
والمجرور قائما مقام الفاعل اندفع الاعتراض عن المص وبني على
النحو وذلك ان نقول ان كل جزء من اجزاء الجملة عمدة كانت او فضلة
فهو محكوم عليه بما هو له من كونه مسندا اليه ومتعلقا نص
عليه السيد في شرح المفتاح في تعريف المسند اليه قوله
ظرف اي منصوب على الظرفية باعتبار الاصل وان لم يكن
فيه معنى الظرفية وحال باعتبار المعنى المراد قوله اي متجاوزا
بيان للمعنى على الوجهين والاختلاف باعتبار الوجه النحوي ولم
يجعله ظرفا للقصد او حالا من المستتر فيه ليفيد ان النسبة الى المتبوع
توطية للنسبة الى التابع مقصودة تبعا اذ يصير المعنى انه يقصد
نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع حال كونه في ذلك المنسوب
متجاوزا عن المتبوع اليه توطية له قوله غير ظاهر في بدل الغلط

التوطية

التوطية والتمهيد لانه بعد الوقوع يكون توطية وتمهيدا في الذكر حيث
لم يتعلق الغرض به اصلا قوله وقد وقع آه اي ما ذكر انما يصح عند من
قال ان الاستثنا فيه حكمان متخالفان بالنفي والاثبات واما عند من قال انه
تكلم بما بقي بعد الاستثنا ففيه حكم واحد على المستثنى منه بعد الاخراج
فلا يصح ان يقال ان نسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة لكونه اثباتا
قوله وان الحكم باعتبار اخراج المستثنى من السابق يفهم منه مخالفة المستثنى
منه في الحكم قوله لا بالعبارة اي ليس الكلام مسوقا له ولا يخفى ان قوله وان الحكم
لا دخل له في الاعتراض ذكر تتميما للكلام الجماعة ما ذكره من انه تكلم بالباقي
بعد الاستثنا قوله بالاستثنا المحض اي ما يكون ما عدا المبدل قوله غير زيد
لا زيد حتى يرد الاعتراض بمخالفة حكم البدل المبدل منه قوله الى تعميم النسبة في
الحد كما فعله الشارح قوله وينبغي ان يحمل آه لا خفاء في بعده لان قوله غالبا وتعميم
الاستعمال يدل على ان المراد بالاشتمال معناه اللغوي الذي يعبر عنه بالفارسية
بر رافتن لا المتقاضي في الفهم كيف وقد جعل الاضافة فيه كاضافة بدل
الغلط بادنى ملابسة قوله من جهة واحدة تشخص وههنا ليس كذلك لان
جهة الاعراب فيها وان كانت واحدة بالنوع اعني الاضافة لكنها مختلفة بالتشخص
لكونها في المعطوف عليه بتقدير من وفي المعطوف بتقدير اللام قوله بحذف
المضاف اليه مقامه قوله بمعنى اللام لوجود الاختصاص فيهما اما في الاول فلكونه
متحدا بالمبدل منه في الصدق واما في الثاني فلكونه بعضا منه قوله او فرقه
بان يقال المذكورة توجب تغاير الجملة بالتشخص دون المقدر فانها لبيانه للمضاف
عنها كانها ليست ملحوظة فيكون اعراب التابع والمتبوع من جهة الاضافة
من غير ملاحظة الحرف المقدر فيتحد جهة الاعراب وما قيل ان المركبات الاضافية

الاربعة صادقا اسماء للاقسام الاربعة قوله كعبد الله علما وان عطف لفظ
البعض على لفظ الكل من قبيل عطف جزء الاسم لم يستفاد منه اسم القسم الثاني
وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا تكاد تحترز عنها وما ذكره الشارح لكن
ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخيرين لامية لادنى ملابسة بيان لاصل
الاضافة لان معناه المراد في المقام فلا السؤال شيء ولا الجواب فليس بشيء اما اولا
فلان العطف على بعض الاسم المركب كالعطف على حرف الكلمة فكيف يصح مع انتفاء
ما هو الملتصق بالعطف من التشريك ولذا تحاشوا عما وقع من هذا القسم كما في تلخيص
المفتاح فان علم البلاغة وتوابعها واخرجوه عن هذا القسم بلزوم ذلك العطف
واما ثانيا فلان عبارة الشرح صريح في بدل الكل بقوله اي بدل هو كل المبدل
منه وكذا فيما عداه ادى بان المراد منه المعنى الاضافي قوله من قطع النظر
اي قولنا انهما من قطع النظر عن الوجوه وبدخلتم فيه انما ذكر احكام لتجرد
تكرير الاسناد قوله واذا قلت اكرمت آه اي جعلت اخاك بدلا عن زيد قوله
فكانك قصدت هذا القصد يستفاد من كون الاسناد الى اخاك مقصود
لذاته وكون الاسناد الى اخاك من قبيل الاسناد الى المتبوع لكونه على الاخوة
فكانه قيل اكرمت اخاك لاخوته لك قوله وهذه الفائدة اي جعل الثاني مناط
الحكم منتفية في عطف البيان لانتفاء الاسناد اليه وانما الاسناد الى المتبوع
فقط وعطف البيان للايضاح ورفع الابهام عن نفسه قوله ذلك القيد آه
اي ما ذكره الشارح بقوله حيث آه قوله ما ذكرناه من قبيل الامر سيأتيه وبني الغرض
وكلامه قوله لا يوجب النسبة الى البدل اي اجمالا وكيفية مر توقيفه والجواب
ان الكلام على تقدير وجود القرينة على الدلالة انه لا يكون النسبة الفهم مفهم قوله
وكذا المثال الاخير فيه بحث اذ الدرجة غير مرتبة فالنسبة الكلية توقفها

يتعلق به

يتعلق به المراد من الاسد بالقصد بان يكون ذكر المبدل منه من غير قصد او تعمد
ثم توهم انك غالط فيه وهذا الكثير يعتمده الشعراء للمبالغة نحو هند نجم بل شمس
قوله بالنسيان اي بنسيان المقصود او لا ثم تذكره قوله او لسبق اللسان الى
ذكر البدل منه من غير قصد ولا نسيان قوله واستفيد بخلاف نحو مررت بزيد
رجل لعدم الفائدة في الثاني قوله اي قدس مرتين اي اذا لم يجعل طوى اسم
الوادي بل كان اسم جنس مثل حطيم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي
بالتقديس كحطيم السواق للماشية بمعنى يحطم بعضه بعضا اي كسر وختع
في الارض اي ذهب ودليل ختع على ضال حرد وهو الماهر في الدلالة وقدس
مرتين اما لانه نودي فيه موسى مرتين او لانه قدس مرتين بعد اخرى قوله اذا
تقدم لفظا الزيدون ويكون الزيدون اخوة المخاطب فتقول الزيدون
اخوتك بعثتهم اياهم فيكون الضمير الاول للزيدون والثاني للاخوة فكانك
قلت بعثت الزيدون اخوتك قوله ههنا اي فيما اتحد البدل والمبدل منه مفهوما
قوله اما ان ينبغي آه افاد بلفظ ينبغي الفرق بين معنى التاكيد والبدل فان
التاكيد يفيد ان ما نسب اليه الفعل ليس الا زيدا والبدل يفيد ان ما ينبغي الاسناد
اليه ليس الا زيدا او لا ينبغي ان يكون الاسناد اليه توطئة للاسناد الى شيء اخر
قوله لا يجوزه آه لان الظواهر كلها تعيب قوله اي صير فيه معنى الجعل قال القاضي
في تفسير قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون ترك في الاصل بمعنى طرح وخلى
وله مفعول واحد فضمن معنى صير فجرى مجرى افعال القلوب انتهى وما وقع في التسهيل
من انه بمعنى صير وفي القاموس من انه يكون بمعنى جعل بيان للاستعمال ومبنى كلام
المحشي على ما هو اصل اللغة حتى اعترض بانه لم يعرف في اللغة وبالتضمين لم يعرف
اصل اللغة ومقصود المحشي قوله لا يتعلق آه كلام الشارح الاسم المبني للمجهول

لعل اخوتك

باعتبار كونه اسما بل باعتبار انه مبني خاص فاذا كان المبني الخاص مجهولا
المطلق معلوما كان تعريفا للمبني الخاص المجهول باعتبار خصوصه بالمبني
العام واذا لم يكن المطلق معلوما وكان المبني الخاص مجهولا باعتبار خصوصه
بالمبني العام واذا لم يكن المطلق معلوما وكان المبني الخاص مجهولا باعتبار
مفهوم المبني المطلق ايضا فلزم مجهولا مطلقا معرفته بوجه اخر فلا يلزم
تعريف الشي بنفسه لوجود التغاير بالاعتبار وحاصل الجواب ان مجرد تجويز
لا يكفي ما لم يبين الوجهان المختلفان لاطراده في جميع مواد الاعتراض بلزوم
تعريف الشي بنفسه قوله فلو اريد آه فيه انه لم يرد بالمبني وجهه بل مفهومه
من حيث انه معلوم بالوجه وفرق بين ارادة الوجه وارادة الشي بالوجه كما بين
كما بين في محله فما ذكره من السر في غاية الخفا قوله اذا كان باللام كما في قوله تعالى
فمن ذلك فليفرحوا قوله لا العكس اي المراد بالمناسبة ههنا المشابهة لان المناسبة
اعم من المشابهة لانها عبارة عن الاشتراك في الصفة بخلاف المناسبة ولذا
عد المشابهة من اقسام المناسبة قوله وهي اي المناسبة المعتبرة المفصلة
بالتفصيل المذكور من لفظ باب الدال على مطلق المناسبة في غاية الخفا الظاهر ان
يقال المناسبة الواقعة في هذا المقام يراد بها تلك المناسبة في عرفهم قوله نوع
في البناء اي بناء الاسم قوله لاستلزام الدور لان الاسم المبني انما كان مجهولا
باعتبار بناء الخاص قوله لمنع الخلو لجواز اجتماع الامرين كما هو الاصل وضعه قوله
لا للتنافي الذي كرر استعماله فيه فلهذا نفاه المحشي رح واما ما قيل لا للجمع كما يتبادر
الى الوهم توجيه للتبادر غرض ولا حاجة الى نفيه قوله اجمالا آه يعني داخل في
السوق كما في قوله لانه ليس كلمة اي ما يرى في الاعراب ليس كلمة لا حقيقة ولا
حكما بخلاف ما يتكلم به الصياد فانه وان لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع للمعنى

الغالب هنا الكثير
تدبر تامل

لكنه كلمة حكما باعتبار وقوعه في كلامهم واجرائه اياه مجرى الكلمات قوله يعني
القابه آه اي الحقيقية المقدرة بمعونة المقام بحسب المعنى تعبير عن اضافة القابه
فيكون التقدير لقاب حركات اواخره وسكونها والقاب علامة بنائه فائدة فيه
ما يرد من الطاف الحقيقية تقييده والمبني باي قيد اعتبر ليس المذكورات القابه ولا
يخفى ما في التوجيهين من التكلف سيما في الثاني فانه فيه التصرف في المرجع اعتبار
الحقيقية والاوجه ان يقال الاضافة القاب الى المبني بادنى ملابسة والمراد القاب
حركات اواخره او يحمل على حذف المضاف اي القاب علامة بنائه قوله ولعلهم
فهموا آه فيه انه اراد منه الاختصاص وضعا فلا يضر لجواز اختصاص هذه الالقاب
بحسب الوضع بالحركات البنائية وان اراد الاختصاص استعمالا فالفاظ القابه
لا يدل عليه لان اللقب مختص وضعا لا استعمالا فلا حاجة الى التاويل الذي ذكره
على توجيه الشارح قوله بالفرق آه بان الاول مشترك والثاني مختص بالمبني كفلان
وفلانة فانه يكنى بها عن اعلام الاناسي مجردين للام وعن اعلام البهائم
باللام ولعل ترك البعض اعطاء للاكثر حكم الكل ولذا لم يقل وبعض الموصولات
مع ان اي منها معرب قوله بمثل كاف ذلك اي الكاف الحرفي وكذا بلام العهد
قوله نحو اعتبار آه والمراد بالوضع اعم من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار
ما يلحقه قوله لكنه بعيد لان تلك اللواحق دالة على التكلم والخطاب والغيبة
مع ان الاشتراك خلاف الاصل قوله يعني قوله به لا متكلم ومخاطب فان ذكرهما
ليفهم ان المراد بمتكلم او مخاطب المفهوم لا الذات ومناط الاخراج هو لفظ انا
قوله ولذا صح آه فان انت متكلم معناه انه متكلم بلفظ متكلم وكذا لفظ انا
مخاطب معناه انه لم يخاطب بمخاطب قوله وكذا يخرجان لما لم يتعرض لبيان فوايد
القيود على التفسير الاول لبيان فوايد قيود المحشي بما لم مزيد عليه ولقد اعجب وحسن

لكنه كلمة

ومن قال انه اقرب بلا مرية فقد افترى كذبا اذ مرجحة لان عدم تعرض الشرح له
لا يقتضي الاقربية قوله لان المراد آه بدليل قوله يحكي عن نفسه ويتوجه الخطاب
اليه فانهما صفتان لما صدقا عليه لا لمفهوميهما وقوله يحكي على نفسه تفسير
للمتكلم واشارة الى ان المراد به المعنى الاصطلاحي لا المعنى اللغوي اعني المتلفظ
لكونه معنى مجازيا عند اهل الاصطلاح وكذا قوله يتوجه اليه الخطاب فان
يطلق على ما يلقى اليه الكلام ايضا سواء توجه الخطاب اليه او لا فان الرسول
صلى الله عليه وسلم مخاطب بجميع القرآن بالمعنى الثاني دون الاول لتوجه الخطاب
في بعضه الى الامة واعتباره قيد زايد في الحيثية يوهم الاعتراض على المحشي
بانه لا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكي عن نفسه في تقييد المتكلم بالحيثية
واما ما قيل في توجيه عبارة الشرح من ان المراد بقوله وبهذا القيد المعنى
المصدري اي تقييد الوضع باحد الامور الثلثة لا افراد القيد ولم يرد ان
الغرض منه اخراجها فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغايبة المعتبر الموصوف
بما وصف به الغايب بل اراد انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء
الظاهرة بيان لصحة خروجهما مع انهما داخلان في الغايب ووجه الصحة انهما
موضوعان للغايب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغايب المقيد
والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من التفسيرين المتكلم اما على الثاني
فظ واما على الاول فامر المتكلم ظاهر واما امر المخاطب فخفي لان المخاطب
موضوع المخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى
للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب ولفظ
المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه الخطاب اليه بلفظ المخاطب بخلاف
انت فالاخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به فلا يخفى فساده اما اولا

فلان

فلان قوله هذا القيد صريح في ارادة القيد المذكور وهو قوله بل جعله
بالمعنى المصدري خلاف المتبادر واما ثانيا فلان قوله موضوعان للغايب مطلقا
لا يكاد يصح لانهما ليسا موضوعين لمفهوم الغايب ولا لافراده بل لمفهوم كونهما
من الاسماء الظاهرة والظواهر كلها غيب فيخرجان بقوله تقدم ذكره اما ثالثا
فلان المخرج لهما على تفسير الثاني قيد به وعلى الاول قيد الحيثية فنسبة الاخراج
الى تقييد الوضع بتلك القيود سيما باعتبار الوصف المعتبر في الغايب مما لا
معنى له وهل هذا الا ان يقال المخرج عن تعريف الانسان ساير انواع الحيوان
تقييد الحيوان بالناطق ولم يقع في تعريفاتهم نسبة الاخراج الى التقييد
الوضعي بالفصول فهو فرية بلا مرية واما رابعا فلان نسبة اخراجهما الى
تقييد الوضع ونسبة الاخراج ساير الاسماء الظاهرة الى وصف الغايب مع
كونهما من عدادها والمخرج لهما قيد واحد مما لا وجه له واما خامسا فلان قوله
لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه فاسد لما عرفت من كون المخاطب بمعنى ما يلقى
اليه الكلام واما سادسا فلان قوله الا ان يراد رجوع بالاخرة الى اعتبار
قيد به ولا حاجة الى اعتبار الحيثية ولعمري ان مفاسده تجلب النفس الكريم
تخصى قوله اذا عبر آه فانه يصدق عليه ح انه ما وضع لذات متكلم لكن
لا من حيث انه كذلك بل مطلقا قوله وقس عليه اذا عبر عن المخاطب المسمى
بزيد فانه يصدق عليه انه ما وضع لذات مخاطب لكن لا من حيث انه مخاطب قوله
لانهما موضوعان صيغته آه اي الصيغة مدخل في الدلالة على ذلك قوله
الهيئة الاشتقاقية لا الهيئة مطلقا قوله يعني لما ليس متكلما من حيث انه
متكلم قيد بالحيثية ليدخل فيه لفظ المتكلم ومخاطب قوله ولذا نقول
بصيغة الخطاب قوله نظرا اي نقول بضمير الغايب نظرا الى اصل التادي

يقال

وهو كونه اسما ظاهرا اذ يقول نظرا الى عروض الخطاب بواسطتها كما يجي
قوله ويقول له بصيغة الغيبة وفاعله المسمى بزيد وكذا ما عطف عليه قوله
فلا بد منه آه اي قوله تقدم ذكره لاخراج مثل كم وكذا اي الاسماء الظاهرة
التي هي كنايات قوله تفسير التقدم اللفظي آه اي قوله تقدم ذكره حيث اطلق
قوله ملفوظا ولم يقيده بكونه قبل الضمير قوله من اقسام الذكر حقيقة فالذكر
اللفظي ان يكون مفسر الضمير مذكورا بلفظه والمعنوي ان يكون معناه مذكورا
بلفظ اخر دال عليه تضمنا والتزاما قوله والحكمي ان يعطي له حكم المذكور
وان لم يكن مذكورا لا بلفظه ولا بغير لفظه فيكون نحو ضرب غلامه زيد داخلا
في الذكر اللفظي وان كان تقديمه تقديريا قوله لا من اقسام التقدم حقيقة
حتى يرد ان الضمير في ضرب غلامه راجعا الى زيد وهو متاخر لفظا ولذا يجوز
سلب التقدم اللفظي عنه بان يقال ليس مفسر غلامه متقدما لفظا فكيف يصح
ادخاله فيه نعم انه متقدم من حيث المعنى لكونه فاعلا فالحق ادخاله في التقدم
معنى قوله جعله من اقسامه تجوزا باعتبار الذكر الذي اسند اليه التقدم
في قوله تقدم ذكره قوله في حكم الحروف حيث قال باختلاف العوامل لفظا
او تقديرا قوله وبيان الاعراب حيث قال التقدير فيما تعذر ثم قال اللفظي
فيما عداه قوله بان تقدم تقسيم اللفظي آه كما فعله المص في شرحه وتبعه
الشارح حاصل الدفع ان عادته ذلك فيما يكون اذا قصد تقسيم حقيقة وههنا
تجوز او اراد بالتقدم اللفظي ما له تعلق بالملفوظ سواء كان من جهة
اللفظ او من جهة المعنى ولذا قال في باب الفاعل بان نحو ضرب غلامه زيد
لا بد له من متقدم المرجع يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظا او معنويا
وهو راجع الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم معنى لم يجز فجعله

مختار

من باب التقدم معنى لا لفظا قوله على تفسير المص حيث قال
في امالي المسائل المتفرقة وانما جاز الاضمار في الشان والقصة
ولم يتقدم ذكره لانه ضمير لنسبة حاصلة بين الجزئين المسميين
كلاما وذلك معهود لكل عاقل فكانه انما اضمر لتقدم امر
يدل عليه وهو ذلك العهد السابق قوله واما التقدم فتحقيقي
آه لان العهد سابق على ذكر الضمير حقيقة قوله احتيج الى
تمحل في التقدم لكونه متاخرا لفظا قوله انه متقدم آه فمعنى
التقدم الحكمي انه تقدم بما يقتضيه وضع الضمير قوله من
خص بالاول آه اي خص التضمن بالمفهوم من لفظه بعينه
وجعل الالتزام من باب السياق قوله والاول اظهر اي عدم
الاختصاص اظهر اذ المفهوم الالتزامي قد يكون مفهوما
من لفظه بعينه قوله على تواري اي ضمير الظاهر على الشمس
قوله الظاهر ان يقال آه لان معنى لفظ العدل مذكور حقيقة
لكونه مدلول اعدلوا فلا معنى لكلمة كان وجعل الحيثية
للتعليل حتى يصير المعنى فكان لفظ العدل مذكورا لاجل
المعنى اي لاجل كون معناه مذكورا في ضمن اعدلوا يلوح عنه
سوق الكلام لان الحيثية فيما تقدم للتقييد ولذلك قال
الفا قوله واما الضمير آه اي ارجاع الضمير قبل ذكر المرجع عند
البصريين في تنازع الفعلين في الفاعل فللتحرز عن لزوم تكرار
الفاعل للفعل الاول او حذفه اذ لم يعتبر الضمير فيه قوله
في التلفظ لا في الدلالة على المعنى فانه يتحمل الضماير كلها

قوله بلسان المخاطب لان المتصل البارز يمكن التلفظ به
استقلالا الا انه غير واقع في لسان العرب قوله مع اعرابه
اي اعراب الظ قيد به لان مجرد قيامه مقام الظاهر لا يقتضي
الانقسام الى الثلثة قوله لا يقع الى الفصل مع ان الفصل بينهما
اي بين المضاف والمضاف اليه قبيح مطلقا سواء كان المضاف
اليه مضمرا او مظهرا في الرضي لا شك ان الفصل بينهما بالظرف
والجار والمجرور في الضرورة ثابت مع قلته وقبحه والفصل
بغير الظرف في غير الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف
في غير الشعر من الكل مفعولا كان او شبيها او غيرهما فقراءة ابن
عامر قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم
لم يثبت بذلك ولان لم تواتر القراآت السبع وان ذهب اليه
بعض الاصوليين قوله بان المراد بصيغه آه بعيد لا
ينتقل الذهن اليه قوله بان المقصود آه هذا لا يدفع اولوية
ذكر اضرب لحصول المقصود مع فائدة الاستثناء قوله فلم ذكره
اي اذا لم يكن الاستيفاء مقصودا فلم ذكر صيغة المجهول قوله
ودفع توهم آه فلذا ذكر صيغة المجهول ولم يذكر اضرب
لكن هذا انما ينفع في عدم ذكره بدل المجهول لا في عدم
ذكره معه قوله لان الحكم لان ضربت وضرب ليس شاملا
لما عداهما قوله فيلزم ان لا يدخل آه على ما هو القاعدة
المقررة عند الجمهور الى ان كان لمة الحكم لا تدخل الغاية
تحت المغيا كما في قوله تعالى واتموا الصيام الى الليل وان كان

للاسقاط

للاسقاط يدخل كما في قوله تعالى فاغسلوا ايديكم الى
المرافق قوله معناه الاول آه يعني ان الكلام على حذف المعطوف
لانسباق الذهن اليه قوله فيكون حينئذ للاسقاط لشمول
ما دون الغاية ايض قوله لتجرده عن اللواحق ولو باعتبار بعض
الصيغ قوله اسلوب الترقي من الادنى الى الاعلى في التعريف
قوله همزة ونون مفتوحة قوله للوقف اي في الوقف لبيان الفتح
وكان يلتبس بان الحرف بسكون النون فلذا يكتب الالف لان الخط
مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد تبين
فتحها وقفا بهاء السكت قوله على الفرق بين الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث قوله على تغايرا لواحد آه اي تغاير الضميرين
المستترين فيهما قوله والتاء للمبالغة لا للتانيث حتى يرد انه لا يجوز
كونه حالا لعدم المطابقة مع ذي الحال في التذكير قوله معترضة
بين المبتدا والخبر قوله اي المنظور آه يعني ان اللام في الاختصاص
ليست صلة الوضع بل لام الاجل قوله فباخذ المعاني آه حيث
اختلف المرفوع والمنصوب والمجرور بالصيغة قوله لا ادري آه
قد سبق تحقيق ذلك في تعريف الكلمة بما لا مزيد عليه قوله صفة آه اي
ليس صلة لسر وكان محل الغرض قوله في الماضي للغائب ولعله
كان في نسخة المحشي لفظ الغائب بدون اللام الجارة قوله اي زمانا مطلقا
يعني ان مطلقا اما ظرف لسر او مفعول مطلق له ولعل ذلك لمطابقة
قوله وفي الصفة مطلقا فانه لا يجوز كونه حالا من الصفة الا بتاويله
بالوصف وفي تذكير الضمير في قوله سواء كان مفردا آه اشارة الى ذلك

قوله بيان للمتكلم حال منه قوله تذكير قوله اه اي علي تقدير الم
فاعنى بابرازه فرقا بينهما اذا كان احد جزء الجمله وبين مالم يكن
كذلك قوله وكذا فاعل المصدر لا يكون الا منفصلا وان
ولبس بالافصل لانه لا يتقدر بالفعل الامع ضميمة ان فلا يكون
سادا مسده في اقتضاء الاتصال تقول اعجبني ضرب انت زيد
اذا لم تضف والاضافه اكثر لكون الكلام بها اخف واعجبني
الضرب انت زيدا قوله كالجزء الاخير في كون اتصاله بالاخر
دون الاول قوله وقع تاكيدا اه نحو اسكن انت وزيد او لقيتك
اياك قوله او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا
اياه قوله او عطفا اه عطف نسق نحو جاني زيد وانت قوله
جاني اما انت او زيد فانه لو قيل جيتنا انت او زيد افاد الشك
لا في اول الامر قوله اذا كان الاتصال اه كما اذا اخرت عن المفعول
الثاني في علمت زيدا اياك او اعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت
زيدا اياه ابوك الذي اعطيت زيدا اياه عمرا لا يجوز ان تقول
الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني
بالاول قوله واما اذا لم يلتبس نحو اعطيت زيدا درهما فقولك
الذي اعطيت زيدا درهما اولى من قولك الذي اعطيت زايدا
اياه درهم لانك تقدم علي المتصل بلا مانع من فساد اللفظ و
المعنى وانما جوز الانفصال توطية لازالة اللبس فيما فيه لبس
قوله والانفصال في باب علمت اه نحو علمت زيدا قايما فقولك
الذي علمت زيدا اياه قايم اولى من قولك الذي علمته زيد قايم للتوطيه

المذكوره

لمذكوره ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل في الاصل ما يجب
انفصاله عنه قوله بان تقديم المفعول اي علي الفاعل لا يفيد
الاهتمام هذا مخالف لما في كتب المعاني من ان تقديم المفعول علي
الفاعل في نحو قتل الخارجي فلان للاهتمام قوله يفيد كونه اهم علي
ما قال المص من ان تقديم المفعول في اياك نعبد للاهتمام لكن الحق
انه للاختصار قوله ان يكون نعتا اه نحو مررت هند برجل ضاربته
هي ونحو قولك جيتماني وجاني زيد ضاربته انتما ونحو الضاربته انت
زيد ونحو زيد هند ضاربها هو قوله لا يختلف بين اولي العلم وغيرهم
قوله انما ضربتك انا فان الفصل فيه من حيث المعنى قوله فلا لبس اه
نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها فلو لم يات الضمير في ضاربها علم
ان الضارب لزيد لا الهند وقس علي ذلك ما سواه قوله فاللبس حاصل
نحو زيد وعمرو ضاربه او يضربه هو والزيدان العمران ضاربهما و
يضربانهما وقس علي ذلك قوله فاللبس منتف اه لاختلاف الصيغة
فيها نحو انا زيد ضربته واضربه والزيدان نحن ضاربانا او يضربانا
وهند انا ضربتني او تضربني قوله فان اللبس حاصل ههنا لاشتراك
الصيغة نحو انت هند تضربها وهند تضربك وانتما الهندان تضربانها
والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا لما سيجي من انه لا
اعتبار للرفع الحاصل بالمفعول قوله ويرتفع بالتاكيد المستتر كما هو مذهب
الشيخ الرضي والاولى بابراز الضمير كما في الرضي ليعم المذهبين
قوله فاللبس حاصل في جميعها اي اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة لعدم اختلاف صيغتها في الغيبة والتكلم نحو انا زيد ضاربه

ونحو الزيدان ضاربها ونحو الزيدون ضاربوهم قوله قليل فلا
يحمل الكثير على القليل فان قيل فليحمل على الصفة كما ان الصفة حمل
عليه في العمل اجيب بان الفعل اصل في العمل وفي استتار الفاعل
وابرازه فلا يليق حمله في شي منها على غيره قوله كما عرفت من انه لا
التباس فيه الا في غايبة المضارع مع المخاطب وفي غايبته مع المخاطبين
وهي اربع صور كما مر قوله برفع اللبس فان بالها يعرف ان ضارب
مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربه قوله
لمجرد اللبس بل لكونه مفعولا قوله ضميرا لا يجوز حذفه وهو الضمير البارز
قوله ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال من الصور المذكورة نحو عندي درهم
اياه اعطيتك وما اعطيتك الا اياه ونحو في الطريق سبع اياك اياك
واياه ونحو هند زيد معطيك اياه هي فان قيل اذا لم يتعذر الاتصال
فكيف يجوز الانفصال وقد قلتم ولا يجوز المنفصل الا لتعذر المتصل
ممكن عام سوا كان واجبا بان كان التعذر بنا اعتبار الفصل بالفضلة
واما عدم التعذر فلكونه متصلا فالمراد بقوله ولا يسوغ المنفصل نفي
الامكان العام فيفيد الاستثنا ان المنفصل عند تعذر المتصل ممكن عام
سوا كان واجبا بان كان التعذر من كل الوجوه او ممكن خاصا بان كان
التعذر من وجه دون وجه والحاصل ان المنفصل ممتنع في جميع الصور
الا في صورة تعذر منفصل المتصل فانه حينئذ اما واجب او ممكن خاص قوله
فان سيبويه آه يعني ان وجوب الانفصال في صورة التساوي مذهب
الجمهور وقد خالف فيه سيبويه حيث قال بالتفصيل والمبرد حيث يجوز
الانفصال مطلقا قوله جاز الاتصال آه في التسهيل وشرحه وربما اتصلا

غايبين

غايبين ان لم يشتبها لفظا مثال ذلك ما حكاه الكسائي هم احسن
الناس وجوها وانضرهموها وذلك قليل والوجه الانفصال فان اشتبها لفظا
امتنع الاتصال نحو زيد الدرهم اعطاهوه قوله وهو عربي اي واقع في كلام
العرب وان لم يكونا غايبين اي متكلمين ومخاطبين قوله لم يجز الاتصال بل تعين
الانفصال مثل ذلك علمتني اياي وعلمتك اياك كذا في شرح التسهيل قوله
اجاز المبرد آه في واعطيتك ما كما واعطيتموه على ضعف وقبح قوله ان يرجح
الاول فيقال في نحو ضربته اياه ضربتهوه كضربتك بصيغة الخطاب فالضميران
متساويان في الخطاب وجاز الاتصال لكون الاول راجحا بكونه فاعلا قوله
كالمفعول الاول آه فيقال في اعطاكه اياه اعطيتموه قوله باعتبار التباعد اي
الكراهية في اللفظ لاجل التكرار قوله فلا نف انف من الشي استنكف
قوله اي عن النحاة لا عن العرب ولذا زاد الش لفظ التجويز قوله واستجاد اي
عده جيد قوله وضعوا الحروف اي الكلم قوله قلنا آه حاصل ان العامل
المعنوي ليس معدوما من كل وجه حتى لا يعتبر اصلا ولا الناسخ موجودا
من كل واحد حتى يعتبر مطلقا قوله معدوم صورة لبطلان عمله ثابت
معنى لان المعنى على الجزئية قوله عكس ذلك اي موجود صورة لوجود عمله
معدوم معنى لبقا معنى المبتدا والخبر على حاله وكون الناسخ قد اقوى
لان الناسخ دليل الجز المدعى قوله يجر ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا
او تقديرا ان كان جملة قوله واذا وليها غدوة آه اي اذا اتصل لدن لفظ
غدوة تنصب لدن غدوة اي جاز نصبها به في الرضي وان كان بعدها
لفظ غدوة جاز نصبها مع الجر بفرع واما النصب وان كان شاذا فوجهه
كثرة الاستعمال لدن مع غدوة وكون دال لدن قبل النون الساكنة

تفتح وتضم وتكسر ثم قد يحذف نونه فشابه حركات المدال حركات الاعراب
من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن
غدوة لفظا كراقود خلا فهما فتنصبها تشبيها بالتمييز وتشبيها بالمفعول
في نحو ضارب زيد واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي لدن كان هو غدوة
قوله اذ لم يكن زايدا كما في بحسبك فانه لا يقتضي متعلقا قوله اذ معناه آه
فيه ان تاويله بما ذكر وكونه بمحصل معناه لا يوجب تحقق متعلق لولا لفظا
والكلام فيه على ان كون معناه لوجودك على تقدير كونه حرف جر تم اذ الحرف
لا يكون بمعنى مجموع الحرف والاسم والاظهر ان يقال في الجواب لكن لولا
مثل الحروف الزوايد في عدم اقتضا المتعلق وما قالوا انه لا بد لحروف الجر
من متعلق مرادهم الحروف المعهودة اي المشهورة قوله ان التغيير في واحد
لكن تغيير الضماير لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف
تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان استعمالا
اهون من ارتكاب خلاف الاصل لغير المستعمل وان قل كذا في الرضي قوله
مضارعا البتة كيلا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عسى ان خارج فتنصب
الاسم حملا على لعل قوله ويجعل خبره آه لما كان مقتضاه في الاصل اعني في
نحو عسى زيد ان يخرج قوله وجاز تركه لرعاية لعل لان خبر لعل في الاصل
خبر المبتدا ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في ان تفعل لا يناسب
خبر لعل قوله اذ لم يعهد آه اي تخصص اليا بيا المتكلم لانه لم يعرف في كلام
العرب جر يا المتكلم مع النون قوله غير عارضة آه احتراز عن نحو قل الحق قوله
لما منعوا الفعل الجر لكونه من خواص الاسم قوله اصل علامات الجر كما مر في بيان
الاعراب قوله بخلاف الفتحة واليا فانهما فرعاه قوله ودخولها آه مع عدم

حفظ عن دخول الكسر اذ الالف واليا ؟ على سكون لولا النون قوله
او لكون الكسر متعذرا على الالف واليا وقاضي بالتشديد قوله وتركها آه
عطف على دخولها اي ترك نون الوقاية في عسى حيث يقال عساي ان يخرج
قوله رجل سوء فانه كان في الاصل رجل مجدل ثم اضيف الموصوف الى الصفة
قوله وانما جاز آه هذا عند من قال ان المحذوف نون الوقاية قوله كالجزولي
لان النقل جاء منها واما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب
لانها المعترضة للحذف ولها معنى ولو قال المحشي وانما جاز الحذف مع نون
الاعراب دون تلك النونات لكان بيانا شاملا للقولين قوله تلك النونات
اي نون الضمير ونون التاكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا قوله
في انه لا معنى لها اذ اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين بخلاف
تلك النونات قوله لعروضها آه اي ليس المراد عروضها في نفسها حتى يرد ان
كسرة ما قبل اليا ايضا عارضة قوله وذلك اي البنا المذكور قوله كسرة المناسبة
اي الكسرة التي لاجل مناسبة اليا قوله بعد الكلمة آه للزوم السكون الذي
لا يدخل الاسما المتمكنة قوله الى الافعال المبنية على السكون اعني الامر قوله وكذا
التحريك آه اي لاجل انها مشبهة بالفعل قوله لاجل انها اي حركة اخرها حركة بنائية
قوله وقد صرح آه على صيغة المجهول اي هذا التعليل مصرح به في الكتب قوله
واجيب آه واما الجواب بانهما وان لم يكن بعد العوامل مبتدا والخبر لكن يصح
التعبير عنهما بالمبتدا والخبر حقيقة لان المبتدا والخبر ليسا بمشتقين حتى يجب
اتصاف ما قصد بهما لمفهومهما حين تعلق الحكم انه مبتدا وخبر في وقت والى
اشار السايل بقوله اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدا وخبرا قوله وفيه نظر آه عبارة
الفاضل الهندي في حواشيه صريح في ان الاعتراض انما يراد اذا جعل قبل العوامل

صفة للمبتدا او الخبر اما اذا جعل متعلقا بتوسط فلا يتوجه الاشكال كما ان
الظرف في قولك رايت هذا الشاب في شبابه وصباه متعلق بقوله رايت
وليس بصفة للشاب وحاصل اعتراض المحشي ان تعلق الظرف بتوسط لا يدفع
الاشكال لانه من صدق المبتدا والخبر في حال التوسط بعد دخول العوامل وفي
النظر المذكور انما لا يلزم كونه شابا في حال الرؤية لان الوصف في الحاضر لغو
لا لتعلق الظرف برايت قوله ولهذا بني الفقهاء آه منها انهم قالوا لو حلف لا
يكلم هذا الشاب يحنث لو كلمه حال شيخوخته بخلاف اذا حلف لا يكلم شابا
وكذا لو حلف لا يدخل هذا الدار فدخله بعد خرابها يحنث بخلاف لو حلف لا
يدخل دارا قوله لئلا كلا لكونه مرجعا ليشمل الفصل على قول من قال
لا موضع له قوله وقد يجعل آه اي المرفوع المتوسط بين المبتدا والخبر لا
الفصل فمن قال انه لا يصح ان يكون الضمير في قوله المرفوعات هو ما اشتمل
فضلا على تقدير كون المرفوعات مبتدا فقد تمسك به في دعوى انه قد يطابق
الخبر فقد سهى لانه توهم ان مراده توسط الفصل وكيف يتوهم ذلك ولم يسبق
ذكر الفصل وذكر انه مشروط بكون الخبر معرفة او افعل من قوله وتذكير الضمير آه
اي على تقدير ارجاعه الى المرفوعات على ما ذهب اليه بعض الشراح قال المصنف
شرح المفصل في شرح قوله وتسمى جملة يجوز ان تكون بالياء والتاء وضابطه
ان كل لفظتين وضعتا لذات واحدة واحدتهما مؤنثة والاخرى مذكورة (بعينه مذكور)
وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره والتانيث هاهنا احسن لان الجملة
مؤنثة وهي خبر منه قوله وربما وقع بلفظ الغيبة آه نحو قول الشاعر
وكاين بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا فهو فصل والمفعول
الاول الياء في يراني وهي قلبية والمفعول الثاني المصاب فلم يطابق الفصل

والمفعول

والمفعول الاول فاحتيج الى تاويل وهو حذف المضاف والتقدير يراني مصابي
هو المصاب ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كذا في شرح التسهيل قوله
لا يترتب آه بل على ابانه من المبتدا او الخبر قوله او بالوضع عطف على الامتناع
يعني انه موضوع لاجل هذا الغرض قوله قيل يحتمل آه يعني ان قول المصرح
بحث الظاهر لا يؤكد بالمضمر ولدخول لام التاكيد عليه نحو انك لانت العزيز
الحكيم ولا يقال زيد لنفسه قائم قوله في معنى زيد بنفسه القائم هذا مخالف
لما قال البيانيون ان الفصل لتخصيص المسند اليه بالمسند ولعل قول المحشي ولفظ
اشارة الى ذلك قوله لا يؤكد الا اذا كان حكما نحو قوله عليه السلام نكاحها باطل
باطل قوله تاكيد للضمير المستكن فلا يلزم شيء من المحذورين قوله ليس بالحقيقة
خبر الجواب وانما لم يكن نعتا لانه اعرف [illegible] تقدم التاكيد مع بقائه تاكيدا لا يجوز
وجعل المشنع يكون بدلا عند المحققين خلافا لمن لا تحقيق له حيث جوز تقديم
التابع مع كونه تابعا على المتبوع وقال ان الكسائي ممن جوز ذلك وانحوانا عرف
من ذلك القبيل كما في المطول قوله متعلق اي بعد ظرف الكينونة الدال عليه له
اولنفي المستفاد من لا قوله وبعضهم اي الكوفيون يجعله تاكيدا لما قبله فان الضمير
المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما في ضربتك انت ومررت بك انت ويرد
عليهم ان الظاهر لا يؤكد بالمضمر قوله لا يدخل التاكيد فلا يقال زيد لنفسه كريم قوله
هذا وجه وجيه اذ حاصله ان معنى قوله تقدم المرجع هو اعم من حيث المفهوم
من ان يكون قبل الجملة او لا يجوز زيد رجلا فيكون قوله قبل الجملة للتقييد والاخراج
وبما قيد العموم بقوله بحسب الجمهور تنصيصا لدفع استبعاد ان لفظ قبل لا زم معنا
التقدم كما تدفع ما قيل في هذا التوجيه خروج عن مقتضى صيغة التقدم لانه
يقتضي ان يكون هناك متاخرا قوله واخراج لهذا التركيب عن مقتضاه فانه يقتضي

اضافة التقدم الى الجملة فان التاخر هنا مرعي وهو المرجع اشار اليه بقوله
قوله غير سبق المرجع ولان اقتصار التركيب المذكور لنسبة التقدم الى الجملة
نعم لو قيل وتقدم الجملة لاقتضاه **قوله** عبارة عن المبتدا بنا على من كونه
بمنزلة التاكيد له لكن البيانيون يقولون انه رابطة بقيد التخصيص ويعين
ما نقل عن الفارابي اذ معنى زيد هو القايم زيد اسست قايم ثبت **قوله**
لا وصف له آه الاخصر اذ يقول معترضة بين الموصوف والصفة لا وصف
قوله او بان كان بان يكون اسم ما الحجازية عطف على قوله بان كان مسند المقدر
اولا يكون عاملة معنويا لئلا يلزم كونه بيانا للعامل المعنوي **قوله** اي غير
ذلك لم يوجد له نظير **قوله** بكذا قالوا لما كان مقصودهم في هذا المقام الفرق
بين المرفوع والمنصوب والفارق هو كون المنصوب فضلة دون المرفوع واما
وجود القرينة على المحذوف فمشترك بينهما تعرضوا للاول دون الثاني فاندفع
قوله وفيه آه **قوله** لا يعين المراد وان كان تعيين المحذوف على تقدير كون الجملة
بعدها خبر ما وله لا ينافي احتمالها التاويل بالمفرد فلا بد اذا لم يتعين المراد
لا يكون قرينة على خصوصية المحذوف فان يقال فيه ما قلنا في الحديث وهو ان
يكون الجملة بتاويل المفرد اسم والخبر محذوف والتقدير ان هذه القصة واقعة
قوله والجاذر بفتح الهمزة ومدها والجوذر بضم الجيم والذال المعجمة وفتحها
كوزن كذا في الصراح **قوله** فسر ذلك اي فسر ما باسما لانا نظن ان المعرف
المجموع حيث اورد صيغة الجمع واعتبر مرجع الضمير الضمير كل واحد لان وضع
المجموع وضع اجزائه وليس كذلك وضع على حدة يكون لا الى المحسوس فنسبة
الاشاره الى المحسوس بمعنى تعلقها بالمحسوس لا بمعنى انها محسوسة **قوله** مشاهد
اي مبصر تخصيص بعد التعميم ولم يكتف بمشاهد لانه قد يطلق على المعلوم يقينا

قوله لان

قوله لان المعرف ليس آه يعني ليس المعرف المعنى التركيبي المستفاد من التركيب
الاضافي بل المعنى الافرادي الذي نقل اليه مركب الاضافي في الاصطلاح
قوله كما اشار اليه بقوله بحسب الاصطلاح جملة معترضة بين الموصوف
اعني معنى وصفته اعني اريد بيانه والكاف الداخلة على ما الكاف لتشبيه
مضمون الجملة كما في قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا يقتضي ما يتعلق
به نص عليه في الرضي **قوله** جزءه بالنظر الى المعنى الاصطلاحي **قوله** الفرع
اي فيد المعرف بالنظر الى المعنى الاضافي **قوله** اذ ما من شيء اي موجود الا
ويدل عليه دلالة المصنوع على الصانع فهو لوضوحه لسبب كثرة الادلة
صار كالمحسوس المشاهد **قوله** لعوده الى المجموع وعدم عطف ساير اسماء
الاشارة على ذا **قوله** احتاج اي الجمل **قوله** والجملة التي بعده اي ما عطف عليه
قوله والاولى آه ليكون اشد ارتباطا بما بعده في الاحتياج الى البيان لكن
فيه كثرة الحذف **قوله** خبر مبتدا محذوف والجملة مع ما عطف عليه بمنزلة
البدل للجملة الاولى فكونها غير وافية بتمام المراد وكون الثانية وافية به **قوله**
صفة لذا فيعد متعلقة معرفا بلام التعريف دون الموصول لئلا يلزم حذف
الموصول مع بعض صلته وهذا هو التكلف الذي اشار اليه المحشي **قوله** مع انه يرده
لانه لا يمكن ان يكون قوله المثناه صفة لذان والسرورزه دو خن والمراد اجزاء
الكلام **قوله** ثم قال اي بعض المحققين وهذا القول على تقدير جعله صفة
وقوله وذان وما عطف من الموصول المحذوف **قوله** احسن لعدم الاحتياج الى
الحذف والعطف لسرد الكلام فيه على نسق **قوله** وجز الخبر ليس مسند كونه
مسندا في اللفظ كاف في صحة كونه ذا حال ولا يلزم كونه مسندا من حيث المعنى
فالتقدير ينسب اليه ذا كما يفهم من تقرير المبلغ ثم يرد على توجيه الشيء ازليس

اجاب عندهم

المطلوب الحكم بان اسماء الاشارة مجموع هذه الالفاظ حال كونها للمذكر
والمثنى ولاجل ركاكة التقدير المذكور ترك بعض المحققين وجوز كونه
صفة مع احتياجها الى تقدير متعلق الجار معرفا وعندي الوجه تقرير
الجزالهي كما في قوله وهي اسم وفعل وحرف قوله فان اليا قد تكون علامة
التانيث ~~وكذا معنى قوله لان الها~~ ابدال الالف هاء بالمونث دون المذكر
فلا يتوهم ان اليا فيه علامة التانيث وكذا معنى قوله لان الها قد تكون بدلا آه
في الوقف ثم اجري الوصل مجرى الوقف قوله لان هذا الكسرة بالياء حال الالف
المجهول اصلها انه واو او ياء لان اليا اخف من الواو قوله يعني ان المحوق
بما ذكر امرين قوله قد يفصل آه تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها
معه وبغيرها من القسم كقولهم لاها الله ذا انما فعلت وان كقولها هاانا
نا عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد وحرف العطف كقوله
نحن قسمنا المال قسمين بيننا فقلت لهم هذا لها وذا ليا اي هذا لها وذا ليا
قوله فبان الضمير آه والجواب ان الكلام في الضمير البارز وهو كونه ملفوظا
حقيقة واختصار اللفظ يصح وقوعه الظاهر موقعه بخلاف المعنوي ولعل
في قولنا الاولى اشارة اليه قوله لان معناها غير مستقل آه لافادة كون المخاطب
باسم الاشارة الذي قبله واحدا او مثنى نحو عاملا مذكرا او مونثا كذا في الرضي
قوله الا ترى آه لم يظهر لي فرق بين نا انت وانت وبين كاف ذلك لتقييد
كون الاول تنويرا للثاني في عدم الاستقلال مع ان توافق الترجمة بالمترجم
عنه لا تقتضي الاتحاد في المعنى من كل الوجوه قوله وضع اسم الاشارة آه
اي القريب والحضور لا زمان له من حيث الوضع كما يدل عليه الدليل قوله اخرجه
من هذه الحيثية فلا يقال يا هذاك قوله الا في مواد مخصوصة وهي ان يجعل في

فلذلك خص ابدال

بكسرها

كلمة

كلمة الخطاب نحو انتما فعلتما او يعطف احدهما على الاخر نحو انت وزيد فعلتما
قوله او رثت معنى الغيبة في التعبير عنه والا لم يمتنع حضوره قوله فيه شيء آه
لا يخفى ان الشارح لم يستدل بنفس الاستعمال بل بكثرة الاستعمال وهو دليل عدم
الفرق قوله لما كان المخالف آه حيث استعمل ذا باللام للبعيد واخواته
استعملت له بزيادة اللام وحذف الالف في المفرد المونث وبدون اللام
مع التشديد في المثنى وبلزوم القصر في الجمع قوله في البعيد دون المتوسط
والقريب اكتفي به ولم يتعرض لبيان حالها للقريب والمتوسط قوله لان ما عداه
آه دفع لتوهم انه كيف يكون اشارة الى كلمة ذلك والمذكور سابقا كلمة بالشرح
وحاصل الدفع ان اشتراكهما في الزيادة نص قرينة على التعيين لكن لا يخفى ضعف
التوجيه لذلك قال الشارح ولا يبعد قوله وهو بعيد عن المراد اذ المراد انه لا يتم في نفسه
حال الجزئية قوله وقال الا ان الافعال آه وقال بعضهم ويجوز تضمين كثير من التام معنى
الناقص كما تقول يتم السبعة بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي
صار عالما كاملا قال الله تعالى فتمثل لها بشرا اي صار مثل بشر ونحو ذلك انتهى
فلعله على القول الجمهور قوله ان الموصول آه بيان لحاصل المعنى وتفصيل له فمعنى لا
يتم جزءا لا يصلح للجزئية وبهذا ظهر وجه جعله بمعنى يصير دون يكون فان من الموصوف
بالجملة الجزئية لا يكون جزءا بالصفة لكنه يصلح للجزئية بدونها لعدم كونها كالجزء
منه بخلاف الصلة قوله هذا تفسير لجزء الكلام بالركن وتعريف الحق من قبل ولذلك
الحد اي ظاهره حقيقة لا الجمهور فلا يرد انه يقتضي ان يكون تفسير الشارح باطلا مع انه
ترجيحه الى تفسير الرضي قوله صرف الجزء التام عن ظاهره وحمل على الجزء الاولي
وفيه اشارة الى كونه خلاف الظاهر وما قيل انه انما يتم لو كان المبتدأ والخبر والمفعول
مجموع الموصول والصلة وليس كذلك بل هو الموصول والصلة والتفسير له ولا نصب له

من الاعراب فليس بشيء اما اولا فلان كونه كالجزء من كاف في ذلك قال في
التحفة بشرح المغني والصلة وجملة الامحل لها من الاعراب لانها بمنزلة الجزء
من الموصول وجزء الاسم لا محل له واما ثانيا فلان الصلة ليست تفسيرا
للموصول بل آلة التعريف كاللام في المعرف بها والاشارة في اسماء الاشارة
واما ثالثا فلان قوله ولا نصيب لها مستدرك اذ على تقدير كون المجموع
جزءا لا نصيب لها من الاعراب ايضا واما رابعا فلان قوله تحقيق قولنا لا
بصلة مقارنا لها الا ماخوذا معها يشعر بانه على تقدير التسليم يحتاج الى ان
تفسير قوله الصلة ماخوذة معها وليس كذلك لانها ليست جزءا حقيقة بل
كالجزء فالبالملابسة نعم تسامح الشارح انطلاق لفظ المجموع في قوله الا انه
اذا كان مجموع الموصول اه حيث جعل ما هو بمنزلة الجزء جزءا واعلم ان حق
الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جيء بالصلة
لتوضيحه بدليل ظهور الاعراب في اي الموصول وكذا في اللذان واللتان والذين
فيمن قال باعرابها واما الصلة فالجمهور على انها لا محل لها من الاعراب وقيل
انها معربة باعراب الموصول زعما انها صفة الموصول وليس بشيء لان المعرفة
لا توصف بالجملة كما في الرضي قوله ولا خفاء في ان المتبادر اه والقرينة ليست
تقوية لما سيجيء من انه يجوز ان يكون ذكر العايد للتصريح بما علم ضمنا قوله
في خارج التعريف فيه اشارة الى انه يجوز ذلك اذا كان المفصل داخلا كما
قالوا في تعريف الكتاب بالقران المنزل على الرسول اه وفي تعريف النظر بانه
الفكر الذي يطلب به علم او ظن قوله خارج عن التعريف لان المراد بها الاسم
قوله والا لزم النقض اه لو صحت ان من الشرطية لتضمنه معنى الشرط يحتاج
الى انضمام الشرط ولا يصح استعماله بدونه كالموصول لكونه وضعه لما يعرف

المخاطب انصافه بمضمون الصلة يحتاج الى انضمام الصلة فكل منهما يحتاج
في كونه جزءا تاما من الكلام الى جملة يتصل به فيصدق على من الشرطية انه
لا يصير جزءا تاما الا بما يتصل به سواء قلنا انه مبتدأ خبره اما الشرط فقط
او مجموع الشرط والجزاء او مبتدأ لا خبر له او انه فاعل او مفعول لفعل مقدر
او لظاهر كما بينه الرضي في باب المبتدأ فمن قال ان من الشرطية يصير جزءا تاما
بدون الشرط لكونه مبتدأ او فاعلا او مفعولا بخلاف الموصول فقد
سها سهوا بينا اذ لا فرق بينهما في عدم الصحة بدون انضمام الجملة
والتقييد بها والصحة به واما كون ما بعد من الشرطية في محل الاعراب
او عاملا فيه فلا يقدح في ذلك الا ترى ان صلة الموصول لها محل
من الاعراب على انها صفة له عند البعض قوله بانه اي ادعيت
ان يقال ذلك قوله لان الحقا اه دليل النفي المستفاد من قوله لا ما قيل
قوله ليس باعتبار الحيثية لا اشتقاقه فيه اشارة الى بيان منشاء غلط
القايل وان قوله يصح على هذا التقدير كما لا يخفى قوله باعتبار سنده انه
بخلاف الموصول فانه مجهول باعتبار ذاته وتعريفه بالصلة لا يستلزم
تعريف الشيء بنفسه نعم يستلزم الدور لو عرف الصلة بالموصول قوله على ان
قوله اه دليل ثان للنفي يعني ان الموصول ليس من قبيل ما ذكره القايل لعدم
تعريف الصلة بدونه قوله ليس تعريفا لها فيه ان ذلك القايل شرط التعبير
لا التعريف والتفسير بالاعم جائز قوله ليس ماخوذا اه من الصلة اللغوية
ثم نقل الى المعنى العرفي قوله فيه تامل اذ يصدق التعريف المذكور على من
الشرطية قوله جعل الضمير وان كان سوق الكلام يقتضي رجوعه الى الموصول
لا في الجملة الخبرية اذ لا انشائية علام بما في الذهن لا يعلمه المخاطب

قبل الفانها اليه قوله جواب القسم والانشائية انما هي القسم قوله فلا حاجة
آه كل من الوجهين خلاف الظاهر لا ترجيح لاحدهما على الآخر فقوله
فلا حاجة ليس في موضعه قوله بمنزلة الاسما كانه قيل الاصلة الا الالف
واللام قوله لعود الضمير اليه نحو الممرور به زيد قوله والقول بان الضمير آه
كما ذهب اليه المازني فقال ان التقدير في المثال المذكور الرجل الممرور به زيد
قوله بعيد لان حذف الموصول قليل الا بشرط ان يكون الموصوف بعض
ما قبله من المجرور بمن او في قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما منا
الا له مقام معلوم لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فكانه مذكور
قوله مصدرا ولا صفة مشبهة ولا افعل التفضيل لبعدهما عن الفعل
بعدم الدلالة على الحدوث والزمان قوله الا جملة حقيقة او حكما
قوله باعتبار الجزاء اي باعتبار كونه جملة قوله من السياق اي من سوق
الكلام فان اصل المرجع من السابق وجعله من اللاحق خفي لكن
قوله والضمير واقع جملة حالية قد يكون المرجع مفهوما من
السياق قوله عند البصريين وقال الكوفيون اصله الذال الساكنة
لما ارادوا ادخال اللام زادوا قبلها لاما متحركة ثم حركوا الذال بالكسر
واشبعوها فتولد اليا قوله زيدة اللام آه اي قالوا بزيادتها لان
الموصولات معارف وضعا بدليل كون نحو من وما معرفتين
بلا لام والتزموها لانها لو نزعت تارة ودخلت اخرى لاوهم كونها
للتعريف قوله بحسب اللفظ لا بحسب المعنى اذ لا يحصل التعريف به
في الرضي تحسينا للفظ وهو اولى قوله حتى لا يتوهم آه هذا
لاطراده اولى مما في الرضي حتى لا يكون موصوفة لمعرفة بوصف بالنكرة

قوله ولما

قوله ولما كان ذو بمعنى آه فانها على وزن عم وفخ اذ اصلهما احمي يحي قوله
مضافة الى معرفة لتكون معرفة او نقدره نحو لقيتا يا ضربت قوله وفرعه
اي المثنى والمجموع قوله بعدما استفهامية نحو قوله وما تلك بيمينك
التي بيمناك قوله او لا نحو قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين قوله
فلا يقوم دليل عليه والحذف بدون الدليل لا يجوز وفيه انه يجوز ان يقوم
دليل آخر على حذفه قوله لا يكون بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه
وانما في الفصل الذي يحلى بعد الا فلا منع نحو صبح الزيدان الذي
اعطيتهما اي اياه قوله وان يتصل بالفعل نحو الذي ضربت زيد لان
الضمير اذا فصله بالحرف اي عامله نحو الذي انه قائم زيد قوله ناصبه
لم يتقدم نحو الذي انا ضاربه زيد اي ضاربه قوله او بحرف جر لانه
بعد حذف المجرور لا بد من حذف الجار اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغي
ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف فيعرف قوله اي بمعنى بالذي مر نحو مررت
بالذي مررت به فالجاران متماثلان وكذا متعلقاهما قوله الا استطالة
يعني ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والحق ههنا الاستطالة
الصلة فلا باس بحذفه مع المجرور به قوله لا يحذف آه اذ هو اما فاعل
فلا يجوز حذفه واما خبر المبتدا وكون الضمير خبر المبتدا اقل قليل فلا يوجد
دليل على حذفه بل يعتمد الدليل على حذف المبتدا واما خبر ان وحكمه حكم
خبر المبتدا آه واما اسم ما الحجازية فلا يحذف لضعف عملها قوله بشرط
ان لا يكون آه اذ لو كان لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء لانهما يصلحان مع
العايد فيهما ان يكونا صلة فلا دليل على الحذف قوله جاز الحذف آه نحو قوله
تعالى ايهم اشد اي هو اشد قوله في معنى معبود لم يقل بمعنى معبود د

لئن تحمل جميع وجوده اشتقاق اليه قوله بالمفعول اي يجوز حذف المجرور
والمرفوع ايض كالحرف قوله لتحقق الاستثناء اي استثناء الصورتين
المذكورتين قوله فلا حاجة الى تخصيص المفعول لان المراد العايد المفعول
يجوز حذفه اذا وجد قرينة قوله وكذا في صورة اتصال آه ذكره استطراد
اذ لا دخل له في السؤال اي امتناع الحذف في صورة اتصال الضمير بحرف
ايض للتنبيه على انتفاء القرينة لانه قلما يحذف الضمير المنصوب حين اتصاله
بالحرف لقلة وجود القرينة عليه فامتناع حذفه حال كونه عايدا لانتفاء
القرينة قوله فلا اشكال لدخوله في المفعول قوله وهذا اي حذف العايد
على الاطلاق هو المراد من قوله ويجوز حذف العايد المفعول قوله في المجرور
فان المجرور لا يحذف على الاطلاق وحذفه للاستطالة قوله او بحرف سهل
بي نحض المسايل المعلة ولا في الصراح مرن نرم كردن وعادت كردن بر
والتمكن باي برجاي دار شدن وربته على الشدايد حتى قوي ومرن عليها
ودربته بمعنى اي على الصيد ضريته والمعاني الثلثة متلازمة فلذا فسر
المحشي لفظ احدها بلفظ الاخرى قوله فلا تغيير شيء من الجملة الاولى الا قدر
ما يفيد الاخبار المذكور قوله بمعنى ان من وقوعها اصل الكلام لانه لا يستفاد
من اسم الفاعل والمفعول معناهما قوله فقد اختلف فيه فلا يجيز بعضهم
الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا لان البدل مبين كالصفة فلا يؤخذ
من المبدل منه وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما تقول في مررت
برجل زيد مخبر عنها ~~كالصفة فلا يؤخذ من المبدل~~ الذي مررت برجل زيد
وعن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل وعن المبدل الذي مررت برجل
به زيد بالعادة الجار لان المجرور لا ينفصل ولا يجوز ان يقول برجل هو

واضعا

واضعا للمرفوع مقام المجرور قوله اي الذي استحقه غيرها يعني ان اللام
لتقويته العمل قوله اي مثلا انما قال لانها تكون زايدة كما في قوله تعالى فبما رحمة
من الله لنت لهم فانها في الكافة في عدم تغير المعنى قوله بحذف الالف آه لانها لها
صدر الكلام ولا يمكن تاخيرها عنها فقدم عليها وركبا حتى
يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام
عن الصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب لكونه قابلا للحذف
بخلاف من وكم الاستفهام كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين
كفروا قوله لئلا يلزم آه لانه حينئذ يكون حرفا فلا بد لنكرة من
معمول ويكون التقدير نكرة النفوس شيئا من الامر وذلك قليل واما
حذف العايد الى الموصوف اللازم على تقدير كونها موصوفة فشايع
الاشتراط آه من كون الموصوف بعض ما بعده من المجرور بمن نحو
كم من قوله للتبعيض ويكون موقع المفعول بتاويل البعض قوله تضمن
نكرة آه ويكون موصلة تنقبض قوله وجملة قوله اي على التوجيهين واما
على تقدير كونها موصوفة فهو بتقدير كان متعلق رب عند الجمهور وعند
الرضي صفة لمجرورها قوله حرفا زايدة في المعنى انها ترد زايدة وذلك
سهل على قاعدة الكوفيين من ان الاسماء تزاد والاكثرون من عدد
اوله ال الزبير هو سنام المجد يدل على ذلك القبايل المراد بالزبير زبير
ابن العوام الصحابي بن عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن اخي
خديجة رضي الله تعالى عنها اول من سل سيفا في سبيل الله واستشهد
يوم الجمل سنة ست وثلثين في جمادي الاولى وسنام المجد بفتح السين
اعلام استعير من سنام البعير وعلمت بمعنى عرفت لئلا يلزم حذف

المفعول الثاني وذاك مفعوله والعشيرة فاعله واللام للاستغراق
والمراد بالعشيرة العرب والاثرون جمع الاثرى افعل التفضيل من الثروة
كثرة العدد ويقال ثرى القوم يثرون اذا كثروا وهو معطوف على سنام
المجد اي الاكثرون عددا يعني من زايره وعددا تمييز موصوف بدل
من الاثرون كذا في المغني والاوجه ان يكون تمييزا وعددا صفة له اسم
وضع موضع المصدر بمعنى المفعول قوله في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان
ما سخركن لنا سبحان ما يسبح الرعد بحمده قوله كونها نكرة موصوفة
نحو مررت بما معجب لك قوله بمنزلة التنوين لكونه عوضا منه قوله وان كان
مقدرا آه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فلا يبنى اي معها
لانه لا يحذف منها شي لان اتصاف الجزئين فيها اشد قوله يشترط ان يكون
آه فلا يحذف المبتدا في نحو اضرب ايهم غلامه قايم وانما حذف بهذا
الشرط لكونه بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الكل قوله معنى
فالاعراب اي في كلام العرب نحو اكرم ايا افضل قوله اي الذين هم
اشد فهي موصولة حذف صدر صلتها مرفوعة على انها خبر مبتدا محذوف
قوله اجاز بعضهم آه فتقول اكرم اي افضل منصوبا بالتنوين قياسا على
ايهم افضل ولم يسمع ذلك العرب قوله وقيل ان النزع معلق وهذا
قول يونس وهو يجوز التعليق في غير افعال القلوب بايهم قوله وعلى
تقديره اي فرض قوله لا زيادة الاحتياج لتحقق الاحتياج الى المضاف
وبعض المحذوف فان قوله يبنى في صورة آه نحو ايهم اشد فان المضاف
اليه مع الخبر في صورة المبتدا والخبر قوله على بعد للزوم حذف بعض
الصلة من غير ضرورة قوله لا عبرة الزيادة يستلزم حذف جزء الخبر

والمبتدا

والمبتدا من غير قرينة والموصول يستلزم حذف تمام الصلة قوله
ودفع البدل في قول الشاعر الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى
ام ضلال وباطل اي عليه نذر في طلب المال وتحصيل الامال فهو يسعى
في ذلك وفاء بالتزامه هذا الفعل منه ضلال صادر عنه بهواه لا بعقله
قوله قلنا جاز آه وادعاء عدم لزوم التطابق وان كان يجري في صورة
رفع الجواب لا يجري في صورة البدل فلذا لم يذكره قوله ان حذف آه فهو
الباعث على القول بكونها موصولة لا زايدة قوله يحتمل ان يكون ناقصا آه
اي ما كان كاينا بمعنى الامر او بل وجد بمعنى الامر اذ صار بمعنى الامر
قوله انها مصادر يعني انها منصوبة المحل على المصدر ولا يخفى انه
انما يجري فيما هو على وزن المصادر قوله ان معنى الفعل آه لان معنى
الفعل يقتضي كونه مسندا الى شي والمبتدا يكون مسندا اليه قوله ان ذلك
الامر اصطلاحي يعني مجرد انتفاء المنافاة لا يصح كونه مبتدا لان كونه
مبتدا اصطلاحي والاصطلاح وقع على كونه اسما قوله هو القسم اي يكون
مسندا قوله ان يخرج من التخريج بمعنى التحصيل قوله لم يكن صيغة الماضي
على الحقيقة لانه في ذلك في الرضي اف آن واوه بمعنى تضجرت وتوجعت
الاثنين قوله تصغير رخم اي بحذف الزوايد قوله ونحو ويلك آه
اي كل ما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد او رويدا اذا
اتصل به كاف الخطاب احتمل ان يكون الكاف فيه مجرورا نظرا الى كونه
مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كونه اسم
فعل بخلاف نحو هاك فانه خطاب فيه اذ لم يات هاك زيد بالاضافة
قوله نحو رويد زيد بالاضافة يستعمل في المعنى المصدري اصله ارودوا حذف

الفعل واضيف المصدر الى المفعول كما في وضرب الرقاب اشارة الى
اقسامها الاربعة المتعدية واللازم والمستعمل في المعنى الاصلي وغير
المستعمل فيه قوله وكسرة لساكنين لان اصل البناء السكون عطفت
على فتحة اصله هيهية قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
قوله الا بالهاء لان التاء التانيث فجمع مفتوحة التاء وكان هيهات
كقوقاة في جمع قوقاة الا انه حذف الالف منه لكونها غير متمكنة
كما حذفوا الالف هذا وفي الذي في المثنى قوله ان اللام يدخل على
بعضها نحو النجا اي اسرع قوله عند بعضهم وهو ابن السكيت
والجوهري قوله وذلك اي التنوين دليل على الاسم الذي لحقه
كان قبل اللحوق معرفا اي كالمعرف في الدلالة على التعيين قوله
اسكت سكوتا ما اي سكوت عن كل كلام فالتنكير للابهام والتفخيم
قوله وان كان طاريا فان جميعها منقولة عن المصادر او عن الظروف
فوضعها لمعنى الافعال طارية بخلاف صه قوله لكان اظهر لانه حينئذ
يكون ضرب فيصدق عليه انه اسم بمعنى الماضي بخلاف الصه فانه
لا دلالة للماضي عليه باعتبار قيد من الزمان الماضي قوله الصوت
نعدبراه لكون الحكاية اسبق على الذهن واشهر قوله اذ وقياس
على حذف المضاف قوله وهو كلمتان وزاد في شرح التسهيل جرجار
قوله قال المبرد آه في شرح التسهيل انه جعله من الثلاثي والاصل
فار قار من قور وعار عار من عرعرة خففوا الراء وحذف الالف فصار
قر قار وعرعار قوله قرقار اي صوت قال الشاعر قالت له ريح الصبا
قرقار لما كانت الصبا السحاب صارت كانها قالت له قرقر بالرعد

اي صوت قوله ان الحكاية لا تغير آه في شمس العلوم عرعار مبني على الكسر
لعبة لصبيان البادية يخرج الصبي منهم فاذا لم يجد صبيانا يلعبون معه
رفع صوته فقال عرعار فيخرجوا اليه قال النابغة

وهكذا في شرح ابيات المفصل ناقلا عن صدر الافاضل
ومنه تعلم ان صوتهم عرعار لا عار عار حتى يلزم تغيير الحكاية قوله كسبحان فانه
علم التسبيح بدليل قول الشاعر سبحان من علقمة الفاخر قوله ثم اختصت آه
لانها تجذب الى العدم او الى الفقر قوله اي بقاطة من قطه اذا قطعه
قال الشاعر اطلت قواطهم حتى اذا ما قلت شرابهم كانت قطاطه قوله انما
اعتبر ذلك اي مشابهة لفاعل الامري عدلا لانه مشابهة له في الوزن غير
كافية في بنائه فضم الى الوزن العدل قوله لا دليل على العدل اي فعال الغير
الامري قوله ان يكون مترادفين لهما من غير ان يكون احدهما معدولا عن
الاخر قوله لا على دليل آه لان وجه بنائه وهو تضمن معنى الفعل متحقق فلا
دليل فيه لا على العدل التحقيقي ولا على التقديري قوله وما استدلوا عليه في
غاية الضعف فان خلاصته على ما في الرضي ناقلا عن عبد القاهر انه اسند
الفعل المؤنث المبني في قول الشاعر ولانت اشجع من اسامة اذ دعت نزال
ولج في الذعر فاصله انزلي بضمير المؤنث لتكرار الفعل ثلثا كما في قوله الا الف
القيا في جهنم لتكرار المثنى اصله الق الق ولا يخفى ضعفه لانا نمنع الفعل
فيه بتاويل الكلمة او اللفظة او الدعوة ولو سلم فهو انما يدل على تضمنه معناها
لا ان اصله تلك المشابهة بفعال الامري حتى يبنى الفعال الامري لتضمنه معنى
الفعل ومبالغة لا معدولا حتى يرد انه لا دليل على العدل في شي منها قوله اذ في
الكل اي في كل الاسماء الافعال مبالغة فلان كان في الاصل مصدرا حقيقة

هذا البياض موضع بيت شعر النابغة اخرج بها عرعار لكمة بحرف ابجاجع

او حكما فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا
واما الظرف فلانه فيه الاختصار لغرض التاكيد فان نحو امامك
ودونك وعليك زيدا في الاصل امامك ودونك وعليك زيدا
فحذف فقد امكن اختصر لغرض حصول الفراغ بسرعة ليبادر
المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وقس على ذلك ما هو
بمعنى الخبر فعنيه معنى التعجب يعني هيهات ما ابعده وشتان
ما اشد الافتراق وقس على ذلك قوله حال من مفهوم آه وما قيل
انه حال من ضمير مبني وقوله معرب مستغن عن التقييد بجعل ضميره
الى الفاعل المقيد فعنيه ان المتبادر من الضمير هو الذات وان
تقدم مقيدا بصفة ولذلك قالوا في قوله تعالى اولئك على هدى
اورد اسم الاشارة للدلالة على الذات وان تقدم مقيدا بصفة
ولذلك قالوا في قوله تعالى اولئك على هدى اورد الموصوف بالصفات
السابقة بخلاف الضمير وانه لا يكون الكلام على اسلوب واحد قوله
فيه ما ذكر في حاشية من انه لا دليل على الدليل قوله ولا يجري فيه
ما جرى فيها من مشابهة افعال الامر في الزنة والمبالغة بعدها
فيه قوله قصد الامالة اي امالة فتحة الضاد الى الكسرة قوله اذ هي
امر مستحسن لحصول المجانسة اللفظية التي تحت النقل الحاصل من المرا
تمت نسخة المسماة بحاشية عبد الحكيم على حاشية
على مولوي عبد الغفور على الشرح المولوي الجامي
على الكافية النحوية محمد ...
تام غرة جمادي الثاني ... وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم ... ١٢٢٩



ان تجد عيبا فسد الخللا جل من لا عيب فيه وعلا